

الزُّبِّي الصَّغِيرُ

عَلَى مُدْعَى التَّزْوِيرِ

اختصاراً لكتاب

«المدخلات الكاملة»

في رد مدعي التزوير على زيارة عاشوراء المتداولة

تأليف

الشيخ يوسف السلطان الاحسائي

وكتبه: حُبُّ الحُسَيْنِ



مركز الأبحاث الإسلامية

الردُّ الصَّغِيرُ عَلَى مُدَّعِي التَّزْوِيرِ

اِخْتِصَارٌ لِكِتَابِ

«الْمُدَاخَلَاتِ الْكَامِلَةِ»

فِي رَدِّ مُدَّعِي التَّزْوِيرِ عَلَى زِيَارَةِ عَاشُورَاءِ الْمُتَدَاوِلَةِ

تَأْلِيفُ

الشيخ: يُوْسُفُ السُّلْطَانِ «الأَحْسَائِي»

وَكُتِبَ: حُبُّ الْحُسَيْنِ

هوية الكتاب

اسم الكتاب : الرد الصغير على مدعي التزوير

اسم المؤلف : الشيخ يوسف السلطان الأحسائي

الطبعة : الأولى / ١٤٣٦هـ

الناشر : مركز الزهراء الإسلامي

الإخراج الفني : السيد عبد المطلب الشوكي

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف



مركز الزهراء الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

زِيَارَةُ عَاشُورَاءَ شَمْسٍ مُنِيرَةٍ
فَمَنْ شَدَّ سَهْمَ الزَّيْفِ نَحْوَ حُصُونِهَا
حَدِيقَةُ إِيْمَانٍ بِهَا مَنْزِلُ الْهُدَى
يُجَاوِلُ دُورِ زُورٍ بِهَا السُّوءُ مُنْقِصًا
وَفِي سُعْلَةِ «الرَّدِّ الصَّغِيرِ» كِفَايَةٌ

وَلِلشَّمْسِ نَفْعٌ ثُمَّ إِنَّ لَهَا حَرْقًا
يُجَنِّدُ مِنْ «حُبِّ الْحُسَيْنِ» لَهُ رَشْقًا
فَرَوَّادُهَا أَرْقَى وَحُسَّادُهَا عَرَقَى
فَأَلْقَى ظِلَامَ الْفِكْرِ يَا بُنْسَ مَا أَلْقَى
فَلَيْسَ كَبِيرًا مَنْ لَإِلَائِهَا عَقَّا

الشاعر: علي جعفر القطيفي

إِهْدَاءٌ

إِلَيْكَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَا «حُسَيْنٌ»..

إِلَيْكَ: يَا بَنَ رَسُولِ اللَّهِ..

إِلَيْكَ: يَا بَنَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ..

إِلَيْكَ: يَا بَنَ فَاطِمَةَ سَيِّدَةِ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ..

إِلَيْكَ: يَا ثَارَ اللَّهِ وَابْنَ ثَارِهِ، وَالْوِثَرَ الْمُؤْتُورَ..

أَهْدِي هَذِهِ الْبِضَاعَةَ الْمَرْجَاةَ....

((يَا أَيُّهَا «الْحُسَيْنُ» مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُرْجَاةٍ، فَأَوْفِ

لَنَا الْكَئِيلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا، إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ))

وَكُتِبَ: حُبُّ الْحُسَيْنِ

مُقَدِّمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي لا يبلُغُ مِدْحَتَهُ القائلون، ولا يُحْصِي نِعْمَاءَهُ العادُّون، ولا يُؤدِّي حَقَّهُ المَجْتَهِدُونَ، وأفضلُ الصلاةِ وأزكى التَّسْلِيمِ على المبعوثِ رَحْمَةً للعالمينَ، محمدِ المصطفى الأمين، وعلى آلِهِ الأَطْيَبِينَ الأَنْجَبِينَ الهُدَاةِ المَهْدِينَ سُنَنِ النِّجَاةِ المِيَامِينَ، واللَعْنُ الدائمُ على أعدائِهِمُ أَجمَعِينَ إلى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ هَذَا الكِتَابَ الَّذِي نُقَدِّمُهُ بَيْنَ يَدَيِ القَارِئِ الكَرِيمِ هُوَ اختصارٌ لكتاب «المُدَاخَلَاتِ الكَامِلَةِ فِي رَدِّ مُدَّعِي التَّزْوِيرِ عَلَى زِيَارَةِ عَاشُورَاءِ المُتَدَاوِلَةِ»، حيثُ إِنَّ كِتَابَ (المُدَاخَلَاتِ)، هُوَ مَدَاخِلَاتٌ عَلَى محاضرات ألقاها «مُدَّعِي التَّزْوِيرِ» فِي الزِيَارَةِ المَبَارَكَةِ، وَبَسَطْنَا الكَلَامَ فِي رَدِّ مَدْعَاهُ بِمَا يَدْفَعُ الشَّبَهَةَ وَيُزِيلُ اللَّبْسَ عَن أَذْهَانِ عَوَامِ المُؤْمِنِينَ، فَكَانَ الكِتَابُ مَبْسُوطًا المَقَالِ مُطَوَّلًا فِي هَذَا المَجَالِ، حَيْثُ بَلَغَ عَدْدُ صَفْحَاتِهِ مَا يَزِيدُ عَلَى السَّبْعِمِائَةِ صَفْحَةً، فَارْتَأَيْنَا اختصاره بَعْدَ طَلَبِ جَمْعٍ مِنَ المُتَابِعِينَ ذَلِكَ، فَاختصرناه بِمَا لَا يَخِلُ بِمُؤَدَاهُ، لِيَسْهَلَ عَلَى القَارِئِ حَمْلَهُ وَقِرَاءَتَهُ، وَقَدْ اتَّبَعْنَا فِي هَذَا المَخْتَصَرِ طَرِيقَةً أُخْرَى مُخْتَلِفَةً عَنِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي اتَّبَعْنَاهَا فِي

كتاب المداخلات، حيث جعلنا ترتيبه تبعاً للمحاضرات الإثني عشر، وأخذنا بعين الاعتبار الترتيب بحسب الأقسام الثلاثة للنسخ الخطية، وكذلك لاحظنا بعض المواضع في كتابه الموسوم بـ (زيارة عاشوراء في الميزان) وجعلنا التخريج طبقاً لصفحات الكتاب آنف الذكر في أغلب المواضع، كما استحدثنا بعض العناوين تسهيلاً للوصول إلى المطالب، وكذلك اقتصرنا في نقل صور المخطوطات على موضع الشاهد رِعايةً للإختصار، كما أضفتُ مُلحقاً وضعتُ فيه صورَ المخطوطات ملونةً، وجعلتهُ في آخر الكتاب، مع ذكر الإرجاعات في المتن، بهذه الكيفية: راجع الشكل (١) ..، وقد أُسْمِيَتْ هذا الجهد المتواضع بـ (الرَّدُّ الصَّغِيرُ عَلَى مُدَّعِي التَّرْوِيرِ) أسأل الله جَلَّ وَعَلَا بِحَقِّ الحسین أن ینفعَ به المؤمنین، طُلابَ الحقیقة، التي مَا فَتَى الْمَغْرُضُونَ التَّعْتِمَ عَلَيْهَا عَلَى مَرِّ التَّارِيخِ.

اللَّهُمَّ ثَبِّتْ لِي قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَكَ مَعَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَصْحَابِ الْحُسَيْنِ الَّذِينَ بَدَلُوا مَهَجَهُمْ دُونَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَأخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.

وَكَتَبَ: حُبُّ الْحُسَيْنِ

غُرَّةُ شَهْرِ رَجَبٍ ١٤٢٣ هـ

فِي الْمَقْدَسَةِ

نُصُوصٌ مُخْتَارَةٌ فِي فَضْلِ الزِّيَارَةِ

ارتأيتُ أن أقتطفَ بعضَ النصوصِ مِنْ روايةِ الزيارةِ المباركةِ، وأجعلها كديباجةٍ أفتحُ بها هذا الكتابَ الذي أضعُهُ بين يدي القارئِ الكريمِ، ليرى ما لهذه الزيارةِ من فضلٍ كبيرٍ وبركاتٍ جمَّةٍ.

«الإمامُ أبو جعفرٍ مُحَمَّدُ بنُ عليِّ الباقرِ عليه السلام قَالَ: يَا عَلْقَمَةَ إِنَّ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَزُورَهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ بِهَذِهِ الزِّيَارَةِ مِنْ دَهْرِكَ [دَارِكَ] خ. ل. فافْعَلْ فَلكَ ثَوَابٌ جَمِيعٌ ذَلِكُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى»

«قَالَ صَفْوَانُ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: تَعَاهَدْ هَذِهِ الزِّيَارَةَ وَاذْعُ بِهَذَا الدُّعَاءِ وَرُزْ بِهِ، فَإِنِّي ضَامِنٌ عَلَى اللهِ تَعَالَى لِكُلِّ مَنْ زَارَ بِهَذِهِ الزِّيَارَةِ وَدَعَا بِهَذَا الدُّعَاءِ مِنْ قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ إِنْ زِيَارَتُهُ مَقْبُولَةٌ وَسَعِيهِ مُشْكُورٌ وَسَلَامُهُ وَاصِلٌ غَيْرٌ مَحْجُوبٌ وَحَاجَتُهُ مَقْضِيَّةٌ مِنَ اللهِ تَعَالَى بِالْغَا مَا بَلَغَتْ وَلَا يُحْيِيهِ»

«قَدْ آلَى اللهُ عَلَى نَفْسِهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ مَنْ زَارَ الْحُسَيْنَ عليه السلام بِهَذِهِ الزِّيَارَةِ مِنْ قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ وَدَعَا بِهَذَا الدُّعَاءِ قَبِلْتُ مِنْهُ زِيَارَتَهُ وَشَفَعْتُهُ فِي مَسْأَلَتِهِ بِالْغَا مَا بَلَغَتْ وَأَعْطَيْتُهُ سُؤْلَهُ، ثُمَّ لَا يَنْقَلِبُ عَنِّي خَائِبًا، وَأَقْلِبُهُ مَسْرُورًا»

قَرِيرًا عَيْنُهُ بِقَضَاءِ حَاجَتِهِ وَالْفَوْزِ بِالْجَنَّةِ وَالْعِتْقِ مِنَ النَّارِ وَشَفَعْتُهُ فِي كُلِّ مَنْ شَفَعَ خَلَا نَاصِبٍ لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ»

«قَالَ صَفْوَانُ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: يَا صَفْوَانُ إِذَا حَدَّثَ لَكَ حَاجَةٌ فَزُرْ بِهِذِهِ الزِّيَارَةَ مِنْ حَيْثُ كُنْتَ وَادْعُ بِهَذَا الدُّعَاءِ وَسَلْ رَبَّكَ حَاجَتَكَ تَأْتِكَ مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ غَيْرُ مُخْلِفٍ وَعَدَّهُ رَسُولُهُ صلى الله عليه وآله بِمَنْنِهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ».

المحاضرة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين سيما بقية الله في الأرضين واللعن
الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.
(اللهم صل على محمد وآل محمد وأرني الحق حقاً حتى أتبعه، وأرني
الباطل باطلاً حتى أجتنبه، ولا تجعله عليّ متشابهاً فاتبع هواي بغير هدى
منك)).

مدخل

قد لاحظنا - كما لاحظ كل من تابع بموضوعية - ما طرحه صاحب كتاب
(زيارة عاشوراء في الميزان)، من أول شهر محرم الحرام إلى آخر حلقة من
حلقاته، وهي اثنتي عشر حلقة، وذلك في سنة ١٤٢٨ هـ، تلك الحلقات التي
عقدتها في مكتبته، وتكلم فيها حول النسخ الخطية فيما يرتبط بخصوص زيارة
عاشوراء المباركة، وقد تابعنا ما طرحه سماعاً، حيث إنّه وضع تسجيلاً لتلك
الحلقات في موقعه على الشبكة العنكبوتية، ثم حذفه فيما بعد، وكذلك تابعنا
ما طرحه قراءة، حيث إنّه وضع نص كلامه مكتوباً على شكل محاضرات، ثم
جمعها فيما بعد في كتابه أنف الذكر وأضاف لها أموراً أخرى يجدها من راجع

الكتاب المذكور.

ومن الواضح جداً أنّ الرجل أتعب نفسه وأجهدّها جُهداً مَظنياً في تحصيل المخطوطات وتنسيقها وترتيبها بالشكل الذي يرومه. إلاّ أنّه أخفق في جهات عديدة، أهمّها ما كان من الناحية العلمية، حيث سيجد القارئ لهذا الكتاب ذلك جلياً واضحاً، ضمن الملاحظات الكثيرة التي نطرحها على ما ذكره في تلك المحاضرات، من الناحية المنهجية والعلمية والفنية.

خطأ أساسي في الطرح

هناك نقطة موجزة نبدأ بها الكلام: وهي أنّه طرح هذه المحاضرات على مجموعة من الشباب يجتمعون كل ليلة في مكتبه في قرية صغيرة من قرى الأحساء، ويلقي عليهم ما في جعبته، مع العلم بأنّ مثل هذه البحوث حول المخطوطات تحتاج إلى أشخاص ذوي خبرة في التعامل مع المخطوطات، ولا يمكن لأيّ أحد أن يدلي بدلوه فيها، فإنّ الحضور وإن كان البعض منهم مثقفاً إلا أنّ ذلك لا يؤهله بمجرد أن يستوعب تمام الكلام الذي طرحه، مع ما عليه من الملاحظات الكثيرة.

فكان عليه أن يكتب بحوثه وما توصل إليه من نتائج ويطرحها على أهل الفن والاختصاص، ليتفقوا معه أو يخالفوه أو يوافقوه بعضهم ويخالفه البعض الآخر.

وأما بهذه الطريقة البدائية التي انتهجها فيما سبق في بحوث أخرى،

ولازال يصرُّ عليها، فهو غير صحيح، حيثُ إنَّه في العام الماضي صال وجال وقال ما قال فيما يرتبط بمسألة اللعن، فكان أشبه بمن يغرد خارج السرب.

زيارة عاشوراء عم القرون

لقد حاول التقليل من أهمية زيارة عاشوراء في بداية كلامه في محاضرتة الأولى، وذلك ضمن المقطع التالي من كلامه والذي ذكر فيه أربع زيارات، بدأ كلامه حول الزيارة الأولى.

حيث قال: ((إنما الكلام في نص الزيارة في ذلك اليوم فبعض العلماء لم يعين نصاً خاصاً لذلك اليوم كالشيخ المفيد في مزاره، والبعض الآخر عين نصاً خاصاً وبعضه مروى عن أحد الأئمة عليهم السلام والحاصل أن مجموع الزيارات ليوم عاشوراء أربع زيارات: الأولى - زيارة الإمام الحسين التي رواها علقمة بن محمد الحضرمي عن الإمام الباقر عليه السلام وتوجد هذه في المصادر التالية: ابن قولويه في كامل الزيارات. والشيخ الطوسي في مصباح المتهدد الكبير ومصباح المتهدد الصغير ونقلها السيد ابن طاووس في مصباح الزائر عن مصباح المتهدد، وذكرها ابن المشهدي في المزار الكبير مرسلة. وهذه الزيارة هي المتعارفة))^(١).

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٥٩.

الملاحظ أنه غفل أو تغافل عن نقطة مهمة في شأن زيارة عاشوراء، حيث عبر عنها بأنها هي المتعارفة، وهذا يشعر القارئ خالي الذهن من الموضوع أن كل ما هنالك هو تعارف للقراءة لا أكثر،!!

بينما الزيارة التي عبر عنها بالمتعارفة، هي التي عليها عمل أعلام الطائفة من الصدر الأول إلى يومنا هذا.

وقد ذكرنا في بحث مستقل بعنوان (زيارة عاشوراء عبر القرون) أن الزيارة المباركة التزم بها أعلام الطائفة عبر القرون، وأرفقنا في ذلك بحثاً مفصلاً، وهنا نشير إشارة إلى أسماء الأعلام ابتداءً من القرن الرابع وما بعد، ومن أراد التفصيل فليرجع إلى كتاب المداخلات الكاملة.

- ١/ الشيخ جعفر بن محمد بن قولويه، في كتابه كامل الزيارات .
- ٢/ شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي في كتابه مصباح المتهجد والمصباح الصغير.
- ٣/ صاحب المزار القديم. ملاحظة: مؤلف هذا المزار من أعلام القرن السادس ومعاصر لصاحب الاحتجاج، كما ذكره صاحب الذريعة (ج ٢٠ ص ٣٢٢).

- ٤/ الشيخ محمد بن جعفر بن المشهدي، في كتابه المزار الكبير.
- ٥/ السيد رضي الدين علي ابن طاووس، في كتابه مصباح الزائر.
- ٦/ السيد عبد الكريم بن أحمد ابن طاووس، في كتابه فرحة الغري.
- ٧/ آية الله - على الإطلاق - العلامة الحلي، في كتابه منهاج الصلاح.

- ٨ / الشيخ محمد بن مكّي (الشهيد الأول) في كتابه المزار.
- ٩ / السيد علي بن حسان بن باقي القرشي، في كتابه اختيار المصباح.
- ١٠ / الشيخ إبراهيم بن علي الكفعمي، في كتابه المصباح.
- ١١ / الشيخ بهاء الدين العاملي، (الشيخ البهائي) في كتابه جامع عباسي.
- ١٢ / السيد محمد باقر الحسيني، (المير داماد) في كتابه الرواشح السماوية.
- ١٣ / الشيخ محمد باقر المجلسي (العلامة المجلسي) في كتبه: بحار الأنوار، وزاد المعاد، وتحفة الزائر.
- ١٤ / الشيخ محمد بن الحسن، (الحر العاملي) في كتابه وسائل الشيعة.
- ١٥ / المولى رضي القزويني، في كتابه تظلم الزهراء.
- ١٦ / الشيخ عبد الله بن نور الله البحراني، في كتابه عوالم العلوم.
- ١٧ / السيد حسين بن أبي القاسم الخونساري، له شرح للزيارة.
- ١٨ / المولى محمد مهدي النراقي، في كتابه مشكلات العلوم.
- ١٩ / الملا محمد كاظم الهزار جريبي، في كتابه تحفة المجاورين.
- ٢٠ / آية الله الآغا محمد علي الكرمانشاهي، في كتابه مقامع الفضل.
- ٢١ / المولى محمد محسن الكاشاني، له رسالة في الزيارة.
- ٢٢ / الميرزا أبو القاسم القمي، في كتابه جامع الشتات.
- ٢٣ / السيد عبد الله شبر الكاظمي، في كتابه مصابيح الأنوار.
- ٢٤ / المولى محمد شريف بن رضا الشيرواني، في كتابه الصدف المشحون.
- ٢٥ / السيد محمد باقر الشفتي الأصفهاني، له رسالة في كيفية الزيارة.

- ٢٦ / المولى محمد جعفر شريعتمدار، له رسالة في كيفية الزيارة.
- ٢٧ / السيد حيدر الكاظمي، في كتابيه: عمدة الزائر، وأنيس الزائرين.
- ٢٨ / المولى محمد بن حسن الطوسي المشهدي، في كتابه مرشد الخواص.
- ٢٩ / الشيخ الأعظم مرتضى الأنصاري، كان مداوماً على الزيارة.
- ٣٠ / الشيخ علي أكبر اللاري، له رسالة في الزيارة.
- ٣١ / الميرزا محمد علي الشهرستاني، له شرح للزيارة.
- ٣٢ / الميرزا أبو القاسم الكلانترى الطهراني، له مداوماً على الزيارة، كما ذكر ذلك في كتاب شفاء الصدور.
- ٣٣ / المقدس الشيخ جعفر التستري، في كتابه الخصائص الحسينية.
- ٣٤ / الشيخ زين العابدين المازندراني، في كتابه تذكرة الزائرين.
- ٣٥ / السيد محمد المجتهد الساروي، كان مداوماً على الزيارة.
- ٣٦ / الميرزا حبيب الله الرشتي، له توضيحات حول الزيارة.
- ٣٧ / المجدد الشيرازي، ذكر أحكام الزيارة في رسالته العملية.
- ٣٨ / أبو المعالي الكلباسي، له شرح للزيارة.
- ٣٩ / الشيخ علي بن محمد جعفر شريعتمدار، له ثلاثة شروح للزيارة.
- ٤٠ / المولى محمد الأشرفي المازندراني، له رسالة في الزيارة.
- ٤١ / الميرزا أبو الفضل الطهراني، له شرح مفصل (شفاء الصدور).
- ٤٢ / السيد محمد هاشم الموسوي الأصفهاني، له بحث في الزيارة.
- ٤٣ / الشيخ الأديب مفيد الشيرازي البحراني، له شرح في الزيارة.

- ٤٤ / المولى محمد كاظم الخراساني، ذكر أحكام الزيارة في رسالته العملية.
- ٤٥ / المولى عبد الرسول النوري الفيروزكوهي، له شرح للزيارة.
- ٤٦ / الشيخ عبد الله المازندراني، له توضيحات في الزيارة.
- ٤٧ / الميرزا محمد علي الرشتي الجهاردهي، له شرح للزيارة.
- ٤٨ / الشيخ محمد حسين القمشه أي، له شرح للزيارة.
- ٤٩ / السيد محمد كاظم اليزدي، ذكر أحكام الزيارة في رسالته العملية.
- ٥٠ / السيد إسماعيل الصدر، ذكر أحكام الزيارة في رسالته العملية.
- ٥١ / الميرزا محمد تقى الشيرازي، ذكر أحكام الزيارة في رسالته العملية، وهو صاحب قصة سامراء المشهورة في رفع الوباء بزيارة عاشوراء.
- ٥٢ / شيخ الشريعة الأصفهاني، له توضيحا للزيارة.
- ٥٣ / الشيخ عبد الكريم الحائري اليزدي (مؤسس الحوزة في قم) له توضيحات للزيارة.
- ٥٤ / الشيخ عباس القمي، في كتابه مفاتيح الجنان.
- ٥٥ / الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، في كتابه الفردوس الأعلى.
- ٥٦ / السيد حسين البروجردي، ذكر حكم الزيارة في رسالته العملية.
- ٥٧ / الشيخ عبد الحسين الأميني (صاحب الغدير) في كتابه أدب الزائر لمن يمم الحائر.
- ٥٨ / الميرزا حسين النوري (صاحب المستدرک) في مواضع من كتاب المستدرک، وتحية الزائر، وسلامة المرصاد.

- ٥٩ / الشيخ يوسف البحراني (صاحب الحدائق) له كلام حول الزيارة ذكره في الكنز المخفي.
- ٦٠ / الشيخ علي القدوسي، كان مداوماً على الزيارة.
- ٦١ / السيد الطباطبائي (صاحب الميزان)، كان مواظباً على الزيارة.
- ٦٢ / الشيخ علي النمازي، له توضيحات في كتابه مستدرک سفينة البحار.
- ٦٣ / الشيخ محمد رضا الطبسي النجفي، في كتابه الشيعة والرجعة.
- ٦٤ / الميرزا رضا القاضي الطهراني، في كتابه أبواب الجنات.
- ٦٥ / السيد الإمام روح الله الخميني، له حالات خاصة مع الزيارة، كما هو مشهور عنه ونقله الكثير ممن عاصره عن قرب. فراجع كتاب برداشتهاي از سيره اي امام خميني ج ٣، ص ٤١ و ٤٢. وغيره من المصادر.
- ٦٦ / زعيم الحوزة السيد أبو القاسم الخوئي، له فتاوى حول الزيارة.
- ٦٧ / آية الله العظمى السيد علي السيستاني، له فتاوى حول الزيارة.
- ٦٨ / آية الله العظمى السيد الكليگاني، له فتاوى حول الزيارة.
- ٦٩ / آية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي، له فتاوى حول الزيارة.
- ٧٠ / آية الله العظمى الشيخ لطف الله الصافي، له فتاوى حول الزيارة.
- وقد اقتصرنا هنا على نقل الاسم والمصدر فقط رعاية للاختصار، ومن أراد التفاصيل فليرجع إلى كتابنا المداخلات الكاملة.
- فهل أن الزيارة التي بهذه المثابة عند أعلام الطائفة عبر القرون، تكون مجرد متعارفة كما حاول الإيهام بذلك.؟!

خط يكشف عن عدم الدقة

ذكر في كلامه حول تعداد الزيارات في يوم عاشوراء: الزيارة الثانية والزيارة الثالثة والزيارة الرابعة، وذكر أنَّ الزيارة الثانية مروية في ثلاثة مصادر، كلها تنتهي إلى عبد الله بن سنان، وملاحظتنا عليه فيما ذكره نقلاً عن الإقبال وكذلك عن صاحب كتاب المزار الكبير.

فقد ورد في عبارته ما نصه: ((الثانية: زيارة عاشورا التي رواها عبد الله بن سنان عن الإمام الصادق عليه السلام وتوجد هذه في المصادر التالية: ١/ الشيخ الطوسي في مصباح المتعجب الكبير. ٢/ السيد ابن طاووس في الإقبال بسند صحيح على مبناه. ٣/ ابن المشهدي في المزار الكبير بسند صحيح عنده. الزيارة الثالثة: ذكرها السيد ابن طاووس في الإقبال. الزيارة الرابعة: ذكرها ابن طاووس في مصباح الزائر. فمجموع ما ذكره السيد ابن طاووس ليوم عاشورا أربع زيارات: ذكر اثنتين منها في مصباح الزائر، واثنتين أخريتين في الإقبال روى بعضها عن الأئمة عليهم السلام))^(١).

والملاحظ على ذلك أنه بالنسبة للزيارة الثانية التي ذكرها الشيخ في المصباح وابن المشهدي في المزار الكبير والسيد ابن طاووس في الإقبال عن عبد الله بن سنان، وهي التي تروي ما حصل بين عبد الله بن سنان والإمام الصادق عليه السلام، فإنَّ هذه الرواية وإنَّ عبَّرَ عنها الشيخ في المصباح بالزيارة وكذلك السيد ابن طاووس في الإقبال، إلا أنَّها ليست زيارة بالنحو المتعارف

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٦٠.

في الزيارات المشتملة على السلام على الإمام الحسين عليه السلام، وإنما هي رواية تذكر مجموعة من الأعمال التي يؤتى بها في يوم عاشوراء وكذلك تذكر بعض الأدعية الخاصة بذلك اليوم.

فإنَّ السيد ابن طاووس ذكر ما نصه: (فصل: فيما نذكره من ألفاظ الزيارة المنصوص عليها يوم عاشوراء فمن ذلك ما روينا بإسنادنا إلى عبد الله بن جعفر الحميري)، وساق السند إلى عبد الله بن سنان، ثم ذكر الرواية وما حدث بين عبد الله بن سنان والإمام الصادق عليه السلام من كونه متغير اللون ودموعه تنحدر على خديه كاللؤلؤ... إلى آخر الرواية وهي طويلة جداً، فيها دعاء طويل وتعفير للخدين على الأرض ثم دعاء، ثم كلام للإمام عليه السلام حول الأثر المترتب على الصلاة في ذلك اليوم والدعاء المذكور، وفي آخر المطاف يقول عبد الله بن سنان: (قلت: الحمد لله الذي منَّ علي بمعرفتكم ومعرفة حَقِّكم وأداء ما افترض لك برحمته ومنه وهو حسبي ونعم الوكيل) ^(١).

وبهذا تنتهي الرواية عن عبد الله بن سنان.

ثم بعد ذلك يذكر السيد ابن طاووس الزيارة في يوم عاشوراء من كتاب المختصر المنتخب، وهذا نص عبارته: (ذكر الزيارة في يوم عاشوراء: من كتاب المختصر المنتخب فقال ما هذا لفظه، ثم تتأهب للزيارة فتبدأ فتغتسل وتلبس ثوبين طاهرين وتمشي حافياً إلى فوق سطحك أو فضاء من الأرض،

(١) إقبال الأعمال، السيد ابن طاووس، ص ٤٢-٤٥.

ثم تستقبل القبلة فتقول: السلام عليك يا وارث آدم صفوة الله... الخ^(١).

فالملاحظ: هنا أن ما هو مروى بالإسناد إلى عبد الله بن سنان هو بعض الأعمال التي يؤتى بها في يوم عاشوراء وبعض الأدعية، وليس فيها زيارة بالنحو المتعارف المشتمل على السلام.

إلا أن الواضح لمن تأمل في عبارة السيد^{عليه السلام}، أنه نقل الزيارة من كتاب المختصر المنتخب، ولم يذكر لها سنداً أصلاً، وإنما السند الذي ذكره ويتهي إلى عبد الله بن سنان هو للدعاء والصلاة وما يفعل في يوم العاشر دون الزيارة، ولعله قصد بالزيارة الدعاء والأمر سهل من هذه الناحية.

ومن ناحية أخرى: إنه ذكر بأنَّ سند الرواية صحيح عند السيد ابن طاووس، والحال أنَّ السيد لم يذكر شيئاً من ذلك عند نقله للرواية، وإنما أقصى ما ذكره هو أنه ينقل الرواية بإسناده إلى عبد الله بن جعفر الحميري، عن الحسن بن علي الكوفي، عن الحسن بن محمد الحضرمي، عن عبد الله بن سنان، فمن أين علم أنَّ السند صحيح عند السيد ابن طاووس؟

وكذلك قال فيما ذكره عن صاحب المزار الكبير، والحال أنَّ صاحب المزار لم يتطرق إلى مسألة صحة السند وعدمها؟
فهذه نقطة تنم عن عدم الدقة في النقل.

(١) إقبال الأعمال، السيد ابن طاووس، ص ٤٦.

دعوى التزوير بلا دليل

تنبيه: قبل الدخول في مناقشته في دعواه التزوير جزافاً أود تنبيه القارئ الكريم على أن نقاشنا معه على طبق تسلسل الكلام في أصل المحاضرات الاثنتي عشر، وليس على تسلسل مطالب الكتاب، فإنه بعد أن جمع المحاضرات في كتابه آنف الذكر أدخل مجموعة من المطالب في طيات الكلام، فإنه بعد ذكره للمقطع السابق المرتبط بمصادر الزيارة، أدخل بحث السند لزيارة عاشوراء، وهذا البحث السندي كان قد كتبه بشكل مستقل قبل الكتاب بفترة طويلة، وفي هذا الكتاب أدخله تحت عنوان (الفصل الخامس زيارة عاشوراء المتداولة، بحث في سندها) ونحن في هذا الكتاب لن نتطرق لمناقشته في بحث السند مع كثرة الملاحظات عليه في ذلك، باعتبار أن بحثنا متركز على ما يرتبط بالنسخ الخطية.

ثم في (الفصل السادس، الشهرة وزيارة عاشوراء) تطرق للبحث حول الشهرة من حيث الكبرى والصغرى، وهذا البحث خارج عن محل نقاشنا أيضاً مع ما فيه من المؤاخذات الكثيرة عليه.

ثم إنه في (الباب الثاني، دراسة متن زيارة عاشوراء) أدخل مجموعة من المطالب ضمن فصول ثلاثة، (الفصل الأول، التزوير جريمة كبرى) وهذا البحث أدخله كتمهيد لدعواه التزوير في الزيارة المباركة، وإلا فهو لا ربط له بأصل الباب، ثم ذكر (الفصل الثاني، التزوير والوضع في الزيارات) وأطلق في هذا البحث مجموعة كبيرة من الدعاوى بلا دليل، وبعد

ذلك ذكر (الفصل الثالث، البحث الأول، التزوير في متن زيارة عاشوراء) وهو كسابقه إن لم يكن أسوأ، ثم ذكر (البحث الثاني، تأريخ زيارة عاشوراء المتداولة) وذكر في ضمن ذلك دعاوى لم يقم عليها أي دليل، وإنما بدأ بالقرن الرابع ثم القرن الخامس ثم القرن السادس ثم القرن السابع ثم القرن الثامن، وحكم بأنها لم تكن محرفة في جميع تلك القرون، ثم بعد ذلك ذكر (البحث الثالث) وطرح تحته مجموعة من التساؤلات منها (لماذا هذا الاهتمام بهذه الزيارة؟) ثم (من هو المزور؟).

والملاحظ أنه في هذه البحوث خبط خبط عشواء وركب ظهر عمياء، حيث إنه انتهج أسلوب التشكيك وطرح التساؤلات وإطلاق الدعاوى بلا دليل، خلافاً للمنهج العلمي، الذي كان عليه الالتزام به وعدم الحياد عنه مهما كانت النتيجة.

فهذه المطالب التي ذكرناها لم تكن في المحاضرات التي هي محط نظرنا وعليها مدار نقاشنا، ذكرت ذلك ليتنبه القارئ الكريم.

نعم في الباب الثالث من الكتاب أنف الذكر ذكر نص الكلام الذي ذكره في المحاضرة الأولى التي هي محط نقاشنا، فإنه ذكر عنوان (الباب الثالث، الوثائق الخطية لكشف التزوير في زيارة عاشوراء) وكذلك أدخل تحت هذا العنوان بعض المطالب التي لم تكن في المحاضرات.

ونحن في هذا الكتاب سنجعل مصب نقاشنا معه طبقاً لما ذكره في المحاضرات لا ما ذكره في الكتاب، ولكن سنشير قدر الإمكان إلى مكان

النص الذي سنناقشه ونبين موضوعه في الكتاب، وذلك باعتبار أنَّ المحاضرات غير موجودة فعلاً في موقعه ويصعب على كل أحد الاطلاع عليها، وإن كانت محفوظة عندنا طبقاً لما كتبه، وكذلك باعتبار أنَّ هذا الكتاب هو اختصار لكتابنا المداخلات الكاملة، وهي معقودة للنقاش فيما ورد في المحاضرات.

عَوْدٌ عَلَى بَدءِ

فقد ورد في عبارته ما نصه: ((زيارة عاشورا المتداولة بين الناس والتزوير فيها وهي الزيارة التي رواها علقمة عن الإمام الباقر عليه السلام - كما تقدم - رواها عدد من العلماء منهم ابن قولويه مسندة في كتابه كامل الزيارات. ولكن النص المتداول بين المتأخرين ومنهم الشيخ عباس القمي في مفاتيح الجنان نقله عن الشيخ الطوسي في مصباح المتهجد مرسله. ورواها المتأخرون عنهما. ويوجد هناك فرق بين النص الموجود في كامل الزيارات المطبوع المتداول وبين النص الموجود في مصباح المتهجد المطبوع المتداول. وقد فتح السيد ابن طاووس باب النقاش فيما هو المتداول من نص زيارة عاشورا المنقولة عن مصباح المتهجد حيث ذكر أنه يوجد لديه نسخة من مصباح المتهجد للشيخ الطوسي وهي مقابلة مع نسخة الشيخ الطوسي نفسه والتي كتبها بخطه ولا يوجد فيها الفصلان الأخيران من الزيارة ويعني السلام المكرر ١٠٠ مرة واللعن المكرر ١٠٠ مرة وفصل اللهم خص أنت أول ظالم..... الخ وبما أن النقولات

لهذه الزيارة أكثرها تنقل من مصباح المتهجد الكبير وممن نقل ذلك المحدث الشيخ عباس القمي في كتابه مفاتيح الجنان وانتشرت عنه في مختلف الكتب المتأخر))^(١).

أقول: بعد التتبع والتأكد من نسخ مصباح المتهجد أهم ما يلاحظ على كلامه هنا أربع نقاط:

أولاً: إِنَّه وضع عنواناً عريضاً اتهم فيه أناساً بالتزوير في الزيارة ولم يحدد تلك الجهة المستفيدة من التزوير في الزيارة!.

مع أن الملاحظ المتبع لبقية الزيارات لا يرى شيئاً زائداً في زيارة عاشوراء على غيرها من الزيارات من حيث المضامين.

وهذه الطريقة من إطلاق الكلام على عواهنه يوقع عوام الناس في حيرة من أمرهم تجاه الزيارة.

ثانياً: إنَّ الرجل ركز كلامه على رواية الشيخ ورمها بسهم التزوير فقط، دون رواية ابن قولويه مع أنَّ الكلام يأتي فيها أيضاً، كما هو واضح.

فعلى مباني الرجل في الوضع والتزوير من المحتمل أن تكون الزيارة التي رواها كامل الزيارة مزورة ومغيرة، فما هو المثبت للتزوير في خصوص رواية الشيخ في مصباح المتهجد؟.

ثالثاً: إِنَّه تقوّل على السيد ابن طاووس بأنَّه فتح باب النقاش، مع أنَّ الملاحظ لعبارته لا يرى شيئاً من ذلك أصلاً، وسيأتي بسط الكلام أكثر في ذلك قريباً.

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٢٩ .

رابعاً: - وهو الأهم - إنَّه تقوَّل على السيد ابن طاووس بكلام لم يقله أصلاً، وذلك عندما قال: ((ولا يوجد فيها الفصلان الأخيران من الزيارة ويعني السلام المكرر ١٠٠ مرة واللعن المكرر ١٠٠ مرة وفصل اللهم خص أنت أول ظالم.... الخ))^(١).

مع أنَّ السيد ابن طاووس أنكر أنَّ تكون النسخة التي بحوزته مشتملة على الفصلين اللذين يكرران مائة مرة فقط وإنَّه أخذهما من كتاب مختصر المصباح.

وأما فصل (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ به أولاً ثم العن الثاني والثالث والرابع...) وكذلك فصل دعاء السجود (اللهم لك الحمد حمد الشاكرين لك...)، فلم يقل إنَّه غير موجود في النسخة التي عنده، بل ظاهر عبارته إنَّه موجود في النسخة التي عنده من مصباح التهجد الكبير، وهو تقوَّل عليه بأنَّه يقول ذلك وينفي وجود الفصل المذكور في نسخته!

فلاحظ معي عبارة السيد ابن طاووس عطر الله مرقده: (قال علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس هذه الرواية نقلناها بإسنادها من المصباح الكبير وهو مقابل بخط مصنفه رحمه الله ولم يكن في ألفاظ الزيارة الفصلان اللذان تكررا مائة مرة وإنما نقلنا الزيادة من المصباح الصغير، فاعلم ذلك).

نقلت ذلك من نسخة خطية لمصباح الزائر يعود تأريخها إلى القرن الحادي

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٢٩.

عشر وهو متوافق مع المطبوع.

فالملاحظ أنَّ السيد ابن طاووس لشدة احتياطه وتدقيقه في النقل نوه بهذا الأمر وكان كلامه مختص بالفصلين دون المقطع الذي يليهما (اللهم خص أنت أول ظالم..).

مع أنَّه ادعى أنَّ هذا المقطع أيضاً لم يكن في نسخة السيد ابن طاووس، وذلك باعتبار أنَّ الذي يخدم دعواه ويصب في صالح مبتغاه هو نفي هذا المقطع بالخصوص... فإنا لله وإنا إليه راجعون.

فأين الأمانة العلمية!، وأين دعوى نفي التزوير!، أليس هذا هو عين التزوير على سيد من أجلاء علماء الطائفة الحقّة.

زيادة بيان وتوضيح

إنَّ السيد ابن طاووس رحمته الله ذكر في كتابه مصباح الزائر ما يستفاد منه: أنَّه لا إشكال لديه في أنَّ الزيارة تامة ولا تزوير فيها - لا كما يدعيه - وذلك باعتبار أنَّه لو كان لديه إشكال في المقطعين اللذين يكرران مائة مرة، لكان عليه إبداء ذلك ولو بإشارة في كتابه الذي أعدّه ليستفيد منه عوامُّ الناس، ومن يلاحظ عبارة السيد ابن طاووس يرى ذلك واضحاً جلياً كالشمس في رابعة النهار (قال علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن محمد بن طاووس هذه الرواية نقلناها بإسنادها من المصباح الكبير وهو مقابل بخط مصنفه رحمه الله ولم يكن في ألفاظ الزيارة الفصلان اللذان تكررا مائة مرة وإنما نقلنا الزيادة من المصباح

الصغير، فاعلم ذلك).

فإنَّ السيد ابن طاووس إنَّما ركز على هذا الأمر وبين أنَّه نقله من مختصر المصباح - الذي هو بلا شك للشيخ الطوسي نفسه صاحب المصباح الكبير - ولم يكتف بما هو موجود في النسخة الموجودة عنده من المصباح الكبير، الفاقدة للمقطعين المذكورين، لبيان نكتة مهمة يلتفت إليها العارف بمعاريف الكلام ولا تكون له مآرب أخرى، وهي أنَّه يشير بذلك إلى أنَّ الزيارة المباركة الصحيحة هي المشتملة على المقطعين المذكورين وأما لو وجدت نسخة من نسخ كتاب الشيخ - أعني مصباح التهجد وسلاح المتعبد - ولا يوجد فيها هذان المقطعان فهذا لا يضر، ولا يمكن أن يتخذ ذلك ذريعة لاتهام الشيعة بشكل عام بالتزوير في الزيارة ووضع المقطعين وما بعدهما - كما يظهر من عبارته السابقة واللاحقة - فكأنَّ السيد ابن طاووس يريد القول: إنَّه لو وجدت نسخة لا تشتمل على المقطعين المذكورين، فهذا عيب في النسخة لا عيب في أصل الزيارة.

دعواه على السيد ابن طاووس

ذكرنا فيما تقدم دعواه على السيد ابن طاووس بأنَّه أول من فتح باب النقاش في الزيارة المباركة، وأجبنا عنه بجواب مختصر في (ثالثاً) وهنا نود بسط الكلام أكثر - كما وعدنا القارئ الكريم - وذلك باعتبار أنَّ هذه الدعوى تستبطن أمراً مهماً وهو أنَّ نقاشه في الزيارة لم يكن هو المتفرد به وإنما سبقه به السيد ابن طاووس رحمته الله، بل إنَّ دعواه هذه تتضمن ادعاءً آخر وهو أنَّ السيد

ابن طاووس فتح الباب فقط، وهو من قام بالتحقيق في المسألة بالشكل الذي لم يسبقه به سابق ولن يلحقه به لاحق!

ونحن هنا سوف نلاحظ عبارته وعبارة السيد ابن طاووس، لنرى مدى صحة هذه الدعوى وهل تصمد أمام النقاش الموضوعي أم لا. فلاحظ عبارته، التي تقدم نقلها ونكرر ذكرها هنا ليسهل على القارئ الكريم المقارنة بينها وبين كلام السيد ابن طاووس: ((وقد فتح السيد ابن طاووس باب النقاش فيما هو المتداول من نص زيارة عاشورا المنقولة عن مصباح المتهجد حيث ذكر أنه يوجد لديه نسخة من مصباح المتهجد للشيخ الطوسي وهي مقابلة مع نسخة الشيخ الطوسي نفسه والتي كتبها بخطه ولا يوجد فيها الفصلان الأخيران من الزيارة ويعني السلام المكرر ١٣ مرة واللعن المكرر ١٣ مرة وفصل اللهم خص أنت أول ظالم.... الخ وبما أن النقولات لهذه الزيارة أكثرها تنقل من مصباح المتهجد الكبير وممن نقل ذلك المحدث الشيخ عباس القمي في كتابه مفاتيح الجنان وانتشرت عنه في مختلف الكتب المتأخرة))^(١).

وأما كلام السيد ابن طاووس (عطر الله مرقده) في كتابه مصباح الزائر، فنحتاج إلى نقل كلامه فيما يرتبط بالزيارة المباركة بشكل مفصل ودقيق لتبين الحقيقة جلية ولا غبار عليها.

فنعول: إن زيارة عاشوراء تنقسم إلى خمسة مقاطع، وذكر السيد ابن

طاووس رحمته الله:

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٢٩.

المقطع الأول من الزيارة، وهو المقطع الطويل الذي يبدأ بقوله **عَلَيْهِ السَّلَامُ** :
 (السلام عليك يا أبا عبد الله السلام عليك يا بن رسول الله...) وينتهي بقوله
 (وبالموالات لنيك وآل نبيك عليهم السلام).

ثم ذكر المقطع الثاني من الزيارة وهو المقطع المكرر مائة مرة: (اللهم العن
 أول ظالم ظلم حق محمد وآل محمد... اللهم العنهم جميعاً، تقول ذلك مائة
 مرة).

ثم ذكر المقطع الثالث من الزيارة وهو المقطع المكرر مائة مرة: (السلام
 عليك يا أبا عبد الله وعلى الأرواح التي حلت بفنائك... وعلى أصحاب
 الحسين، تقول ذلك مائة مرة).

ثم ذكر المقطع الرابع من الزيارة، وهذا المقطع هو محل تركيزه : (اللهم
 خص أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ به أولاً ثم الثاني والثالث والرابع اللهم
 العن يزيد خامساً والعن عبيد الله بن زياد وابن مرجانه وعمر بن سعد وشمراً
 وآل أبي سفيان وآل زياد وآل مروان إلى يوم القيامة).

ثم ذكر المقطع الخامس وهو دعاء السجود: (اللهم لك الحمد حمد
 الشاكرين... بذلوا مهجهم دون الحسين عليه السلام).

ثم يواصل السيد ابن طاووس الكلام في نقله للرواية بما يتطابق مع
 الرواية المشهورة لدى أعلام الطائفة، ويذكر بعد ذلك الدعاء المعروف بدعاء
 صفوان ضمن رواية ثانية عن الشيخ رحمته الله.

ومن بعد ذلك يذكر الكلام الذي تقدم نقله ونعيد نقله لسرعة المراجعة:
 (قال علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن محمد بن طاووس هذه الرواية نقلناها

بإسنادها من المصباح الكبير وهو مقابل بخط مصنفه رحمه الله ولم يكن في ألفاظ الزيارة الفصلان اللذان تكررا مائة مرة وإنما نقلنا الزيادة من المصباح الصغير، فاعلم ذلك).

فهل يمكن لمصنف أن يدعي بأنَّ عبارة السيد ابن طاووس رحمته الله فيها نوع من التشكيك أو النقاش من ناحية التزوير، كما رامه، ووقع في محذور كبير وخطير حيث تقوّل على السيد ابن طاووس رحمته الله بأنّه نفى وجود المقطع الرابع (اللهم خص أنت أول ظالم...).

فإنَّ تشبّهه بكلام السيد ابن طاووس هو في واقعه ضده لا معه، إلاّ أنّه حاول محاولة مستميتة أن يقلبها في صالحه، ولكن دون ذلك خرط القتاد. وقل لمن يدعي في العلم معرفة حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء وإن شاء الله تعالى سيأتي مزيد بيان وتوضيح حول هذه المسألة في طيات الكتاب، لتستبين الحقيقة ويتبخر الزبد جفاء.

﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾

نسبة الإرسال إلى رواية الشيخ في المصباح

ورد في عبارته المتقدم نقلها نسبة الإرسال إلى رواية الشيخ الطوسي رحمته الله لزيارة عاشوراء، ونسبة الإرسال إلى رواية ابن قولويه رحمته الله لزيارة عاشوراء. وكذلك نلاحظ عليه أنّه ركّز الكلام على مفاتيح الجنان للشيخ عباس القمي رحمته الله.

مع أنّه يوجد من هو متقدم على الشيخ عباس القمي بزمن طويل ممن

روى الزيارة المباركة عن الشيخ في المصباح أو عن ابن قولويه في الكامل .
فتركيزه الكلام على مفاتيح الجنان إما لغفلة وقع فيها، وإما (لحاجة في
نفس الكاتب قضاها)؟! .

فلاحظ معي أخي العزيز عبارته في محاضراته الأولى والتي عنونها بعنوان:
(الوثائق الخطية للتزوير في زيارة عاشوراء). وعنوانها في موقعه
الالكتروني: (زيارة عاشوراء في الميزان) ثم فيما بعد جعل الأخير عنواناً
لكتابه آنف الذكر.

وقفه تدقيق

فلاحظ نص عبارته: ((زيارة عاشوراء المتداولة بين الناس والتزوير
فيها وهي الزيارة التي رواها علقمة عن الإمام الباقر عليه السلام -
كما تقدم - رواها عدد من العلماء منهم ابن قولويه مسندة في كتابه
كامل الزيارات. ولكن النص المتداول بين المتأخرين ومنهم الشيخ
عباس القمي في مفاتيح الجنان نقله عن الشيخ الطوسي في
مصباح المتهدد مرسله. ورواها المتأخرون عنهما))^(١).

هذا المقطع من كلامه: ((منهم ابن قولويه في كتابه كامل الزيارات
مسندة))، ((ومنهم الشيخ عباس القمي في مفاتيح الجنان نقله عن
الشيخ الطوسي في مصباح المتهدد مرسله))، ((ورواها المتأخرون
عنهما)) .

ولا يخفى على القارئ الكريم ما في هذا التعبير من المسامحة التي قد تصل

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٢٩ .

إلى حد الركافة في التعبير.

فلاحظ معي قوله: ((رواها عدد من العلماء منهم ابن قولويه مسندة في كتابه كامل الزيارات...)) وهذا المقطع لو لاحظناه منفرداً لا إشكال عليه.

إلا أنه بإدخاله الاستدراك الذي ذكره شوش عبارته وجعل فيها نوعاً من الركافة والإيهام، حيث يقول بعد المقطع المتقدم مباشرة: ((ولكن النص المتداول بين المتأخرين ومنهم الشيخ عباس القمي في مفاتيح الجنان نقله عن الشيخ الطوسي في مصباح المتهدج)).

فلو نظرنا إلى هذا المقطع فقط قد يكون الكلام خال عن الإشكال، حيث إنه يذكر النص المتداول بين المتأخرين والذين منهم الشيخ عباس القمي ونقل النص المتداول عن الشيخ الطوسي.

إلا أنه بقوله ((مرسلة)) في آخر المقطع المتقدم شوش العبارة، فمن ليس له خبرة بالرواية قد توهمه العبارة المذكورة أن المرسل هو الشيخ عباس القمي، ويزيد العبارة تشويشاً قوله بعد ذلك ((ورواها المتأخرون عنهما)).

فإن ظاهر عبارته أن من روى الزيارة من العلماء ابن قولويه فقط، حيث قال ((رواها عدد من العلماء منهم ابن قولويه)) فأين الثاني الذي سوغ للشيخ المذكور إرجاع ضمير التثنية إليه...؟؟ ثم إنه من ناحية أخرى يذكر في الاستدراك أن المتأخرين نقلوا الزيارة عن مصباح المتهدج للشيخ، ثم في ذيل

الكلام يذكر أنَّ المتأخرين رووا الزيارة عنهما أي عن ابن قولويه والشيخ.. فالذي يبدو لي أنَّه مرتبك جداً أثناء كتابته لهذا الكلام إلى درجة أنَّه فقد التركيز على أمور بسيطة فلم يلتفت إليها. والأمر سهل إن شاء الله، والصحيح في العبارة أن يقول هكذا: (رواها عدد من العلماء منهم ابن قولويه (مسندة) في كتابه كامل الزيارة، ومنهم الشيخ الطوسي (مرسلة) في كتابه مصباح المتهدج، ولكن النص المتداول بين المتأخرين ومنهم الشيخ عباس القمي في مفاتيح الجنان نقله عن الشيخ الطوسي). والأمر سهل لو وقف على الركافة في التعبير، فإنَّه لا يسلم منه إلا من عصم الله.

ولكن أحببنا بيان المطلب حتى لا يشتبه مراده على من يقرأ كلامه. إلا أنَّه وكما ذكرنا في البداية أنَّه نسب الإرسال إلى رواية الشيخ الطوسي في كتابه مصباح المتهدج، ونسب الإسناد إلى رواية ابن قولويه في كامل الزيارة. وهذا ما استوقفني كثيراً وراجعت كلامه السابق في خصوص سند الزيارة حيثُ إنَّه لم يتطرق للإرسال في سند الشيخ، وهذا شيء جديد منه! مع أنَّه صرح في كلام سابق له بأنَّ الشيخ الطوسي كما يبدو نقل الزيارة عن ابن قولويه فلاحظ عبارته: (كما يبدو أنَّ الشيخ الطوسي نقل هذه الزيارة وسندها عن ابن قولويه المتقدم ذكره من كامل الزيارات). وهذا المقطع حذفه فيما بعد من المحاضرات. فأين الإرسال في سند الشيخ الطوسي؟

تأمل قل نظيره على الشيخ عباس القمي!

أشرنا فيما سبق أنه ركّز الكلام على مفاتيح الجنان للشيخ عباس القمي رحمته الله بشكل واضح وملفت للنظر، وكأنَّ الشيخ عباس القمي هو المصدر الثاني للزيارة بعد الشيخ الطوسي رحمته الله وهذا ما يلفت نظر المتابع المدقق في كلماته. فإنه في محاضرته الأولى فقط كرر اسم الشيخ عباس القمي رحمته الله في ثلاثة موارد وكل مرة يركّز الكلام عليه، فلاحظ:

المورد الأول: ((ولكن النص المتداول بين المتأخرين ومنهم الشيخ عباس القمي في مفاتيح الجنان نقله عن الشيخ الطوسي في مصباح المتعبد مرسله)).

المورد الثاني: ((وبما أن النقولات لهذه الزيارة أكثرها تنقل من مصباح المتعبد الكبير وممن نقل ذلك المحدث الشيخ عباس القمي في كتابه مفاتيح الجنان وانتشرت عنه في مختلف الكتب المتأخر)).

المورد الثالث: ((كما نقلها عنه أكثر من تأخر عن زمانه و منهم الشيخ عباس القمي المتوفي ١٣٥٩هـ في مفاتيح الجنان)).

فإنَّ هذا التركيز يوهم العوام بأنَّ مفاتيح الجنان من المصادر الأساسية للزيارة المباركة وبالتالي سوف يسقط اعتباره. لأنه سوف يعرّض فيما يأتي من كلامه بأعلام الطائفة وأنهم لم يكونوا من أهل التحقيق وإنما هم مجرد رواة يروون ما هب ودب.

وقد تقدم ذكر بعض من أعلام الطائفة ممن تقدم على الشيخ عباس القمي بمئات السنين. وذكروا الزيارة المباركة في كتبهم، بالشكل الذي نقلها الشيخ عباس القمي رحمته الله، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى نقول: لو تنزلنا عن الجهة السابقة فإنه من الناحية الفنية ليس صحيحاً أن تنسب الزيارة للشيخ عباس القمي رحمته الله، وجعله الرقم البارز من المتأخرين - مع إجلالي وإكباري الكبيرين للشيخ عباس القمي - وهناك من نقلها من هو قبله زماناً وأكثر علماً، فإن ذلك من الناحية الفنية خطأ وقع فيه - على أحسن التقادير.

ولا سيما أنه قال: ((إن الزيارة انتشرت عن الشيخ عباس القمي في مختلف الكتب المتأخرة))، فهذا المعنى غير صحيح.

فإن من تأخر عن الشيخ عباس القمي ينقل الزيارة من مصادر متقدمة على الشيخ كما هو واضح لمن تتبع ذلك فلاحظ نص كلامه: ((وممن نقل ذلك المحدث الشيخ عباس القمي في كتابه مفاتيح الجنان وانتشرت عنه في مختلف الكتب المتأخرة)).

فإن هذا الكلام إطلاق للدعوى بلا دليل، بل إنَّ الدليل قائم على خلاف ما يدعيه.

حصر دعوى التزوير بخصوص المقطع الرابع!

يظهر من كلامه أنه يحصر دعوى التزوير بخصوص المقطع الرابع من الزيارة (اللهم خص أنت...)، وذلك لاشتماله على لعن الأول والثاني والثالث والرابع، فقد حكم تحكماً بعدم وجوده في الزيارة المباركة.

فقد ورد في عبارته في المحاضرة الأولى قوله: ((ماذا يراد من التزوير في زيارة عاشوراء؟ يراد منها أن المقطع الأخير هو (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ به أولاً ثم العن الثاني والثالث

والرابع....) غير موجود في الزيارة^(١).

تنبيه ولفت نظر

هذا النص الذي نقلناه عنه هو طبقاً لما في المحاضرة الأولى، وقد أدخل عليه بعض التغييرات والإضافات في الكتاب آنف الذكر، فكلامنا معه طبقاً لما ورد في المحاضرات.

كما أودُّ التنبيه على نقطة مهمة في هذا الكلام الذي صدر مؤخراً منه وهي أنّ هذا الكلام الأخير مخالف لما تقدم منه في السنة الماضية أو التي قبلها حيث إنّه كان يدعي التزوير أيضاً في المقطعين اللذين يكرران مائة مرة (اللهم العن أول ظالم...) و (السلام عليك يا أبا عبد الله...).

إلا أنّ ما سيأتي من كلام له لا يكشف عن ذلك، وسوف نبين أنّه لن يلتزم بما ذكره هنا في العنوان المتقدم وهو: ((ماذا يراد من التزوير في زيارة عاشوراء؟ يراد منها أن المقطع الأخير و هو (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ به أولاً ثم العن الثاني والثالث والرابع....) غير موجود في الزيارة)).

وأما كلامه السابق: فقد ذكر في بحث له عنونه بعنوان ((زيارة عاشوراء)) وهناك تكلم في أمرين الأول في السند والأمر الثاني في المتن، وهذا نص عبارته التي تخص كلامه حول المتن: ((وقع تحريف وزيادة للزيارة في نسخ المصباح الكبير للشيخ الطوسي ولعل ذلك كان في

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٣٠ .

القرن التاسع الهجري أو قبله فإن السيد رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن طاووس المتوفى ٦٦٤ هـ قال في مصباح الزائر ص ٢٧٨ طبع مؤسسة آل البيت. بعد نقله لزيارة عاشوراء ما هذا نصه: (قال علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس: هذه الرواية نقلناها بإسنادها من المصباح الكبير، وهو مقابل بخط مصنفه رحمه الله، ولم يكن في أفاض الزيارة الفصلان اللذان يكرران مئة مرة، وإنما نقلنا الزيارة من المصباح الصغير، فاعلم ذلك). فالسيد ابن طاووس عنده نسخة خطية من المصباح الكبير للشيخ الطوسي وهذه النسخة مقابلة مع المصباح المخطوط بقلم مؤلفه الشيخ الطوسي ولم يوجد فيها الفصلان الأخيران من الزيارة واللذان يكرران ١٠٠ مرة. بينما النسخة المطبوعة المنتشرة من المصباح الكبير قديما وحديثا موجودان هذان الفصلان فيها، فمن أين جاءت هذه الزيادة؟ ومن الذي وضعها؟).

فلاحظ عبارته: ((فمن أين جاءت هذه الزيادة؟ ومن الذي وضعها؟))، ولا يخفى على المتابعين للموضوع أنه في العام الماضي تكلم عن الزيارة المباركة في موضعين.

الأول: (زيارة عاشوراء) وهذا بحث كتبه - ولم يكن بحسب الظاهر محاضرة - في الثامن من المحرم ١٤٢٦ هـ. والثاني: (التزوير في زيارة عاشوراء) وهذا بحث طرحه على منبر الجمعة في السادس من ربيع الأول ١٤٢٦ هـ.

وفي البحث الأول لم يتطرق إلا للمقطعين اللذين يكرران مئة مرة، وفي

البحث الثاني تطرق للمقطع التالي لهما (اللهم خص أنت...)، وهنا يظهر من عنوانه المتقدم أنه تراجع عن كلامه السابق بنسبة التزوير للمقطعين اللذين يكرران مائة مرة.

وسوف يأتي إن شاء الله تعالى في بحث النسخ والمخطوطات ما لا يمكن له أن يلتزم به حول المقطع المذكور.

تفسيرات للمقطع الرابع!

بعد أن نفى وجود المقطع الرابع من الزيارة المباركة أورد ثلاثة تفسيرات للمراد من الأول والثاني والثالث والرابع في المقطع المذكور، وهذا من غرائب الأمور، فما هي الفائدة من هذه التفسيرات بعد أن ثبت عنده أن المقطع الرابع غير موجود في الزيارة، بل هو من وضع الوضّاعين حسب مدعاه.

فقد ورد في كلامه في محاضرته الأولى قوله: ((بغض النظر عن المعنى الذي يفسر به فقد حصل الاختلاف في تفسيره كما يلي: التفسير الأول: أن المراد به هم الخلفاء كما يفسره به البعض. التفسير الثاني: أن المراد بالأول: قابيل الذي قتل أخاه هابيل والثاني: عاقر ناقة صالح و الثالث ابن ملجم الذي قتل علي بن أبي طالب. التفسير الثالث: أو المراد قتلة الإمام الحسين عليه السلام كما في شرح بعض النسخ الخطية. وبغض النظر عن سند الرواية هل هو صحيح أم لا؟ فقد تقدم الكلام فيه و أنها غير تامة سنداً فلو تنزلنا وقلنا بصحة السند وأن هذه الزيارة قالها الإمام الباقر عليه السلام فهل

هذا المقطع من ضمن الزيارة أم لا؟ النتيجة: أن هذا المقطع غير موجود في هذه الزيارة^(١).

والملاحظ على كلامه هذا عدة أمور:

أولاً: إنَّ هذا الكلام أيضاً هو تراجع منه لما تقدم وأصر عليه في العام الماضي حيثُ إنَّه هناك أصر على أنَّ التفسير لذلك هو التفسير الأول المذكور هنا دون غيره، فلاحظ معي عبارته السابقة: ((...المصادر الموجودة فيما بين أيدينا من مصباح الطوسي الكبير المطبوع المنتشر والكتب التي أخذت عنه مثل مفاتيح الجنان وبقية كتب الأدعية المنتشرة التي نقلت هذه الزيارة عن المصباح فتشتمل على عبارة اللعن (....) وابدأ به أولاً ثم العن الثاني والثالث والرابع....)) ومهما أولت فإن الواضع لها أراد منها الخلفاء الثلاثة بل والخليفة الرابع أيضاً وهو لا يؤمن بالجميع وقد لا يكون مسلماً نهائياً...)).

فلاحظ قوله: ((ومهما أولت فإن الواضع لها أراد منها الخلفاء الثلاثة بل الخليفة الرابع...))!!

فما ذكره هنا تراجع واضح عمَّا أصرَّ عليه سابقاً!!

والأمر لو وقف على هذا لكان سهلاً. إلا أنَّ الذي يندى له الجبين في العبارة المذكورة أنَّه يفسر الخليفة الرابع بعلي بن أبي طالب عليه السلام.

وهذا يتضمن اعترافاً منه بأنَّ علي بن أبي طالب عليه آلاف التحية والسلام رابعٌ وليس أولاً؟!!

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٣١.

مع أنه في صدد نقل تفسير الواضع - وهذا الكلام منا تمشياً معه في مدعاه - فمن أين له هذا الحدس العجيب الغريب الذي تفرد به وعرف قصد الواضع بذلك؟.

وثانياً: إنه في التفسير الثاني لم يذكر إلا ثلاثة: قابيل، وعافر الناقة، وابن ملجم، فمن هو الرابع، لعله نسيه أو لم تسعفه الذاكرة فاكتفى بثلاثة والأمر سهل.

وثالثاً: إنه ذكر هذه التفاسير الثلاثة دون نسبتها لقائلها، وهذا لا ينبغي أن يصدر من المحقق المدقق؛ لأنه سوف يأتي أنه يصف نفسه بذلك. ورابعاً: إنه أعطى النتيجة قبل الاستدلال، فكأنه تعجّل بها، وهذا في حد ذاته خطأ فني منهجي.

فإن المنهج الصحيح للبحث العلمي أن يذكر المسألة التي يريد البحث فيها، ثم يذكر الأقوال في المسألة ثم يفند الأقوال التي لا توافق مدعاه، ثم يستدل على مدعاه، وفي الأخير يعطي النتيجة، وهذا ما لم ينتهجه لا هنا ولا فيما يأتي.

مصدر المقطع الرابع في الزيارة

محاولة منه لحصر المصدر الأساسي الذي نقل المقطع الرابع في الزيارة المباركة بكتاب مصباح المتهجد للشيخ الطوسي، حتى يتسنى له فيما يأتي نفيه عن طريق التلاعب بالنسخ الخطية لمصباح المتهجد، مع أن هذا المقطع

موجود في كتاب كامل الزيارة لابن قولويه، باختلاف في بعض الألفاظ، فإنَّ الزيارة بمقاطعها الخمسة كما هي في مصباح المتهدج هي كذلك في كامل الزيارة، والاختلاف بينهما فقط في بعض الألفاظ.

فقد ورد في كلامه في محاضراته الأولى، كما هو كذلك في كتابه بلا اختلاف بينهما، فإنَّه ذكر عنواناً عريضاً ((ما هو المصدر الأساسي للزيادة)) ثم ذكر تحته ما نصه: ((وعلى فرض وجود هذا المقطع ضمن الزيارة فما هو المصدر الأساسي له - واقصد بالأساسي كتب الحديث الأولية لا كتب المتأخرين التي تنقل عن المتقدمين - الذي نقل هذه الزيارة وفي ضمنها هذا المقطع الذي يدعي وجود هذا المقطع في الزيارة يدعي أن المصدر الأساسي لهذه الزيارة هو (مصباح المتهدج الكبير) للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفى ٤٦٠ هـ. كما نقلها عنه أكثر من تأخر عن زمانه ومنهم الشيخ عباس القمي المتوفى ١٣٥٩ هـ في مفاتيح الجنان))^(١).

ويلاحظ على هذا الكلام منه ما يلي:

أولاً: إنَّه في ذيل كلامه اعترف بأنَّ الزيارة المباركة بالشكل المتداول نقلها أعلام الطائفة ((كما نقلها عنه أكثر من تأخر عن زمانه)) ، وقد تقدم منا الكلام حول ذلك في ذكر أعلام الطائفة عبر القرون للزيارة بالكيفية المشهورة، وإنَّ كان حاول أن يقلل من أهمية ذلك، مضافاً إلى ذكره فقط للشيخ عباس القمي رحمته الله مع أنَّه آخر من ذكر الزيارة بالشكل المشهور من

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٣٢ .

كتب الأدعية والزيارات، فإنَّ هناك من سبقه بمئات السنين من كبار أعلام الطائفة الذين نقلوا الزيارة المباركة بالمقاطع الثلاثة أعني: المقطع الثاني (اللهم العن أول ظالم ظلم حق محمد وآل محمد...) والمقطع الثالث (السلام عليك يا أبا عبد الله وعلى الأرواح التي...) والمقطع الرابع (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ به أولاً ثم العن الثاني والثالث والرابع...)، فراجع ما تقدم تحت عنوان (زيارة عاشوراء عبر القرون).

وثانياً: إنَّ حصر المصدر الأساسي للمقطع المذكور في خصوص المصباح الكبير، غير صحيح، فإنَّ هذا المقطع موجود في كتاب كامل الزيارة باختلاف في بعض الألفاظ، وكذلك موجود في مختصر المصباح، الذي هو اختصار لمصباح المتهدج، فإنَّه باعترافه فيما تقدم ذكر أنَّ السيد ابن طاووس رحمته الله نقل المقطعين اللذين يكرران مائة مرة وما بعدهما من المصباح الصغير.

وهذا تمثيلاً معه في دعواه التي ذكرها سابقاً وأنَّ المقطع الرابع أعني (اللهم خص أنت أول ظالم...) لم يكن موجوداً في المصباح الكبير وإنما أخذه السيد ابن طاووس من المصباح الصغير.

لا يخفى على القارئ الكريم أنَّ هذا الكلام نقوله من باب (ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم).

المقطع الرابع سبب الخلاف بين الشيعة والسنة!

تحامل بشكل منقطع النظر على المقطع الرابع في الزيارة المباركة (اللهم

خص أنت أول ظالم...)، حتى جعله سبباً من أسباب الخلاف بين الشيعة والسنة، بل جعله سبباً لحروب طاحنة، بل وهتكت بسببه الأعراض وسلبت الأموال، وهذا من الأعاجيب!

فقد ورد في كلامه في محاضراته الأولى تحت عنوان (التفاعلات حول هذا المقطع) ما نصه: ((هذا المقطع من الزيارة الذي طالما أثار النقاش والنزاع بين الشيعة والسنة على مدى مئات السنين وأثار الفتن المذهبية بينهما حتى انتهت إلى الحروب الطاحنة وسفكت فيها الدماء وهتكت الأعراض وسلبت الأموال وتعمقت الخلافات والعداوات بين الطائفتين المسلمتين وإلى يومنا هذا. ومن أسباب ذلك المقطع الأخير الموجود في آخر الزيارة المطبوعة المتداولة وبعض النسخ الخطية المتأخرة))^(١).

وهذا المقطع هو بعينه ما ذكره في كتابه .

وفي جوابه نقول: إنَّ ما ذكره محض تحكم بلا دليل، بل إنَّ الدليل قائم على خلاف ذلك، فإنَّ النزاع بين السنة والشيعة قائم قبل ذلك، وأسبابه واضحة معروفة لدى الجميع وموجودة قبل صدور الزيارة المباركة.

ولو كلف نفسه قليلاً في الرجوع إلى المصادر التاريخية لوجد ذلك واضحاً كالشمس في رابعة النهار، بل لو تأمل قليلاً وأمعن النظر في الواقع الأليم الذي لاقاه أئمة أهل البيت عليهم السلام. قتلاً وتشريداً وسماً... لما طوعته أنامله لكتابة ما كتبه.

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٣٣ .

فهل أن قتل أهل البيت عليهم السلام كان بسبب هذا المقطع من الزيارة المباركة (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني...؟!، وإن تعجب فعجب قولهم). ثم متابعة المنتسبين لعلي بن أبي طالب عليه السلام قتلاً وتشريداً على الاسم وعلى الهوية، هل كان سببه هذا المقطع من هذه الزيارة المباركة (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني...؟!، وما عشت أراك الدهر عجباً).

مناذج علي خلاف مدعاة

وهنا أذكر بين يدي القارئ الكريم نماذج بسيطة جداً تكون أكبر شاهد على خلاف مدعاه.

فها هو سفيان بن عوف الأسلمي الغامدي المنسوب من قبل معاوية وأحد قادة جيشه يفتك بشيعة علي عليه السلام لأجل أنهم شيعة لعلي عليه السلام لا غير، فإن ذلك قبل صدور زيارة عاشوراء بزمان طويل.

وقد ذكر ذلك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه آلاف التحية والسلام في إحدى خطبه: (...يا أهل الكوفة، قد أتاني الصريخ يخبرني أن أخا غامد قد نزل الأنبار على أهلها ليلاً في أربعة آلاف، فأغار عليهم كما يُغار على الروم والخزر، فقتل بها عاملي ابن حسان وقتل معه رجالاً صالحين ذوي فضل وعبادة ونجدة، بوأ الله لهم جنات النعيم، وإنه أباحها، ولقد بلغني أن العصابة من أهل الشام كانوا يدخلون على المرأة المسلمة والأخرى المعاهدة، فيهتكون سترها، ويأخذون القناع من رأسها، والخرص من أذنها، والأوضح

من يديها ورجليها وعضديها، والخلخال والمئزر من سوقها، فما تمتنع إلا بالاسترجاع والنداء: يا للمسلمين، فلا يغيبها مغيث، ولا ينصرها ناصر. فلو أنّ مؤمنات من دون هذا أسفاً ما كان عندي ملوماً، بل كان عندي باراً محسناً...^(١).

وأخو غامد هو: سفيان بن عوف بن المغفل الغامدي، أمّره معاوية على جيش للغارة على أهل الأنبار والمدائن في أيام علي عليه السلام، وقتل حسان بن حسان عامل علي عليه السلام على الأنبار.

فهل كان ذلك القتل لأولئك الناس الأبرياء والنساء المؤمنات، من أتباع علي عليه السلام لأنهم يزورون زيارة عاشوراء ويقروءون المقطع المذكور (اللهم خص أنت أول ظالم...؟!)، وإن تعجب فعجب قولهم.

وما حادثة بسر بن أرطاة عن المتابعين لأحداث التاريخ بعيد، حيث وجهه معاوية (عليهما لعائن الله والملائكة والناس أجمعين) إلى بلاد المسلمين لقتل من خرج عن طاعة معاوية ومال إلى علي بن أبي طالب عليه آلاف التحية والتسليم وركز حملته على أتباع علي عليه السلام في اليمن.

يقول الشيخ الأمين (عطر الله مرقدَه) في كتاب الغدير: (بعث بسر بن أرطاة بعد تحكيم الحكّمين، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه يومئذ حي، وبعث معه جيشاً آخر، وتوجه برجل من عامر ضم إليه جيشاً آخر ووجه

(١) الإرشاد، الشيخ المفيد، ج ١: ٢٨٢.

الضحاك بن قيس الفهري في جيش آخر، وأمرهم أن يسيروا في البلاد فيقتلوا كل من وجدوه من شيعة علي بن أبي طالب عليه السلام وأصحابه، وأن يغيروا على سائر أعماله، ويقتلوا أصحابه، ولا يكفوا أيدهم عن النساء والصبيان) إلى أن يقول شيخنا الأميني رحمته الله: (ثم أتى اليمن وعليها عبيد الله بن العباس عامل علي بن أبي طالب وكان غائباً، وقيل: بل هرب لما بلغه خبر بسر فلم يصادفه بسر ووجد ابنين له صبيين فأخذهما بسر لعنه الله وذبحهما بيده بمدية كانت معه، ثم انكفاً راجعا إلى معاوية.) إلى أن يقول: (...أصاب أم حكيم بنت قارظ زوجة عبيد الله وله على ابنها فكانت لا تعقل ولا تصغي إلا إلى قول من أعلمها أنها قد قتلا، ولا تزال تطوف في المواسم تنشد الناس ابنها بهذه الأبيات:

يا مــــن أحس بابنى اللذين هما	كالدرتين تشظى عنهما الصدف
يا مــــن أحس بابنى اللذين هما	سمعى وقلبي فقلبي اليوم مردهف
يا من أحسس بابنى اللذين هما	مخ العظام فمخى اليوم مختطف
نبئت بسراً وما صدقت ما زعموا	من قولهم ومن الإفك الذي اقترفوا
أنحى على ودجى ابني مرهفة	مشحوذة وكذاك الإفك يقترف
حتى لقيت رجالا من أرومته	شم الأنوف لم في قومهم شرف
فالآن ألعن بسراً حــــقق لعنته	هذا لعمر أبي بسر هو السرف
من دل والهة حــــرى موهة	على صبيين ضلأ إذ غدا السلف

قالوا: ولما بلغ علي بن أبي طالب عليه السلام قتل بسر الصبيين جزع لذلك

جزعا شديدا، ودعا على بسر لعنه الله فقال: اللهم اسلبه دينه، ولا تخرجه من الدنيا حتى تسلبه عقله... فقد أصابه ذلك وفقد عقله، وكان يهذي بالسيف ويطلبه فيؤتى بسيف من خشب ويجعل بين يديه زق منفوخ فلا يزال يضربه حتى يسأم^(١).

فمن أراد أن يراجع في ذلك مفصلاً وموسعاً فليرجع إلى كتاب الغدير ج ١١ تحت عنوان (معاوية وشيعة أمير المؤمنين)، و(الكامل في التأريخ) لابن الأثير، و(المعارف) لابن قتيبة، و(كشف الغمة) للإربلي، و(بلاغات النساء) لابن طيفور.

وهذا فيض من غيظ ولو بسطنا المقال في ذلك لسودنا صفحات هذا الكتاب بأفعال هؤلاء المجرمين من الأمويين وأتباعهم، وما العباسيين وأتباعهم عنهم ببعيد، ومثلهم من جاء بعدهم.

فهل كان قتل هذين الطفلين البريئين لأنهما يزوران زيارة عاشوراء ويقرآن المقطع المذكور (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني...؟!، وإن تعجب فعجب قوهم).

كل ذلك كان منهم عداءً لعلي بن أبي طالب عليه السلام وأتباعه لاشيء آخر. ألم يقرأ أحداث بغداد التي حصلت أيام الشيخ الطوسي رحمته الله، حيث إنه

(١) الغدير في الكتاب والسنة والأدب، العلامة الأميني، ج ١١، ص ١٧. الكامل في التأريخ، ابن الأثير، ج ٣: ٣٨٤. المعارف، ابن قتيبة، ص ١٢٢. كشف الغمة، الإربلي، ج ١: ٢٥٠. بلاغات النساء، ابن طيفور، ص ٢٠٢.

تعرض لعدة محاولات اغتيال وحرقت مكتبته وكرسي درسه وعلى أثرها هاجر من بغداد إلى النجف الأشرف وهناك أسس الحوزة العلمية القائمة إلى يومنا هذا.

نعم ابتلي المؤمنون في ذلك الزمان بلاءاً صعباً وقتل كثير من شيعة أهل البيت عليهم السلام، ومن يكلف نفسه عناءً بسيطاً يجد ذلك واضحاً جلياً. ولا أدري هل كل ذلك غاب عنه.؟!

فهل كان ذلك لأجل المقطع المذكور الذي في الزيارة المباركة (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني...)?.

إِنْ قَالَ: نعم، فهذا اعتراف منك بأنَّ المقطع موجود في نسخة المصنف. وَإِنْ قَالَ: لا، فهذا يناقض كلامك السابق أَنَّ المقطع المذكور طالما أثار النقاش والنزاع بين الشيعة والسنة على مدى مئات السنين.

ربط الكلام هنا بما تقدم منه حول مسألة اللعن

من تابع منهجه يجد ارتباطاً وثيقاً بين ما طرحه هنا حول زيارة عاشوراء المباركة وبين ما تقدم منه حول مسألة اللعن، حيثُ إنَّه في سنوات سابقة شَنَّ حملته على (مسألة اللعن)، وفي هذه السنة ذكر كلاماً يدعي فيه ربط مسألة الفتن الطائفية وقتل الشيعة بالمقطع الرابع في الزيارة المباركة أعني (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني...)، وقد تقدم نقل كلامه فيما تقدم، والرد عليه.

وأما ربط كلامه هنا بما تقدم حول مسألة اللعن فيحتاج إلى البيان التالي.
 فنقول: بدأ حملة على مسألة اللعن عندما طرح في خطبة صلاة الجمعة
 بعنوان: ((موقف الإمام الصادق مع مخالفه (٥)) ثم ذكر عنواناً آخر:
 ((موقفه من التكفير والسب واللعن)).

ثم قال في طيات كلامه في الخطبة المذكورة ما نصه: ((النتيجة عداوة
 الناس)) وذكر هذه الجملة بعنوان عريض توسط الصفحة ثم قال تحته: ((أن
 نتيجة الكلام البذيء من التكفير والسب والشتيم واللعن توجب
 العداوة بين المسلمين لذلك حذرت الشريعة الإسلامية من ذلك)).

ثم في خطبة ثانية طرح قريباً من ذلك الكلام، حيث عنون الخطبة بهذا
 العنوان: ((السياسة الاجتماعية عند الإمام علي عليه السلام (٣)
 كراهة السب واللعن)).

ثم ذكر تحت ذلك العنوان ما هذا نصه: ((١/ أن الإمام يرفض ثقافة
 اللعن والسب رفضاً شديداً ويرى أن هذه الثقافة والأسلوب الدنيء
 ليس فيها أي فائدة فحسب بل هي مضرّة لمجتمع الإسلام والوحدة
 بين مختلف شرائح المجتمع سواء كان على المدى القريب أم البعيد
 وعبر عن ذلك بالكراهة الشديدة لهذه الثقافة فمثلاً العدو الحقيقي
 لنا بالفعل هي الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في إدارتها
 الحالية وهي تبطش بالمسلمين في العراق وفي فلسطين وفي
 مختلف أرجاء العالم الإسلامي ولكن ما الذي يضرها لو أن
 المسلمين جميعاً لعنوها فهل أنها سوف ترتدع؟ لا وألف لا؟ ولكن لو

كشفوا جرائمها ومخططها في استعمار المسلمين والعالم المستضعف لكان هو الأجدى والأنفع. فلا بد أن يتعود الإنسان على ضبط النفس وعدم السب والشتم واللعن للعدو مهما كانت الأسباب)).

ثم على إثر ذلك جرت معه المناظرة الرمضانية المشهودة المشهورة بينه وبين بعض فضلاء المنطقة في قم المقدسة، ثم من بعد ذلك بدأ يجاهر بمبناه أمام الجميع وأن مسألة اللعن مسألة يجب أن تحمى من قاموس الفكر الشيعي، فإنَّ هذا ما يفهم من كلامه، ومن راجع كلماته في كثير من محاضراته يجد ذلك جلياً. وننقل لكم بعض النماذج ومن أراد تفصيلاً فليراجع موقعه.

منها: ما ذكره في محاضرة له عنونها بعنوان: ((البراءة بين الحقائق والأوهام))، حيث ذكر أربعة عناوين رئيسية في المحاضرة المذكورة، وذكر تحتها كلاماً يكشف أنه يرفض منهج اللعن جملة وتفصيلاً.

فذكر العنوان الأول ((موقف الرسول من اللعن)) والعنوان الثاني ((اللعن من أقسام الفحش)) والعنوان الثالث ((اللعن يتنافى مع كمال الإيمان)) والعنوان الرابع ((اللعن مبغوض)).

ومن أراد تفصيل ذلك فليراجع موقعه في نفس المحاضرة، أو إلى كتابنا المداخلات الكاملة، فقد نقلنا النص كاملاً هناك.

فإنَّه من هذا الكلام يتضح لدى المنصفين، أنَّ الكلام الذي ذكره هنا عن المقطع الرابع في الزيارة أعني (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني...) يرتبط تماماً بما تقدم منه من كلام حول مسألة اللعن. فإنَّ ما ذكره هنا يصب في صالح ذلك المبني.

بداية الكلام حول النسخ الخطية

نبدأ بعون الله جل ثناؤه وتقدست آلاؤه الكلام في مناقشته في كلامه حول النسخ الخطية التي ادعى بأنَّه سيثبت من خلالها التزوير في الزيارة المباركة، فقد ورد في عبارته في محاضراته الأولى عن الزيارة المباركة ما نصه:

((أثبت النسخ وأصحها هي:

١/ نسخة المؤلف نفسه التي كتبها بخطه.

٢/ النسخة التي له عليها إجازة لمن قرأها عليه من تلامذته.

٣/ النسخة المنسوخة من نسخة المؤلف مع دقة النسخ.

٤/ النسخة التي قوبلت على نسخة المؤلف.

٥/ النسخة التي كتبت في عصر المؤلف أو قريبه من عصره

وكلما تكون أقرب إلى عصره تكون أهم.

ثم تأتي في الدرجة الثانية من الصحة:

١/ النسخة التي كتبها أحد العلماء المشهورين غير المؤلف.

٢/ أو عليها قراءة أو إجازة له.

٣ / المقابلة مع نسخة ذلك العالم...^(١).

وهذا النص هو بعينه ما ذكره في كتابه مع إدخال بعض التعديلات اليسيرة.

وليس لنا تعليق كثير على هذا المقطع من كلامه إلا بمقدار إلزامه بما ذكره في هذا المقطع بما سيأتي إن شاء الله تعالى.

فلا نقاش لنا معه في النوع الأول وهو أن أثبت النسخ هي نسخة المؤلف نفسه، وكذلك لا نقاش في النوع الثاني وهو أن النسخة التي عليها إجازة من المؤلف لمن قرأها عليه من تلامذته، إلا أننا نضيف إلى كلامه بأن هذا النوع من النسخ لا يرقى إلى مستوى نسخة المؤلف التي كتبها بخط يده، وكذلك لا نقاش كثير في النوع الثالث وهو النسخة المنسوخة من نسخة المؤلف مع دقة النسخ، إلا أنه يُضاف إلى كلامه بأن هذا النوع من النسخ لا بُدَّ فيه من معرفة الناسخ وكونه ممن يوثق به من العلماء المعروفين كابن إدريس وابن السكون عليها الرحمة، أو من غير العلماء ولكنه معروف بالأمانة في النسخ، فمجرد كون النسخة منسوخة على نسخة المصنف لا يكفي في إثبات كونها من أثبت النسخ ما لم تحرز وثيقة ناسخها.

وأما ما ذكره في القسم الرابع وهي النسخة المقابلة على نسخة المؤلف. فيحتاج إلى توضيح لعدم وضوح الفرق بينه وبين القسم الثالث خصوصاً لغير أهل الاختصاص.

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٣٥ .

فَنَقُولُ: إِنَّ مَعْنَى الْمَقَابَلَةِ فِي مِصْطَلَحِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ هُوَ أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ نَسْخَةٌ كُتِبَتْ مِنْ شَخْصٍ سِوَاهُ كَانِ مَعْرُوفًا أَوْ غَيْرِ مَعْرُوفٍ، وَيَقُومُ شَخْصٌ آخَرَ بِالْمَقَابَلَةِ لِهَذِهِ النِّسْخَةِ مَعَ نَسْخَةِ الْمُؤَلِّفِ أَيْ يَطَابِقُهَا مَعَهَا، بِأَنْ يَقُومَ بِقِرَاءَةِ النِّسْخَةِ الثَّانِيَةِ وَيَقْرَأُ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ نَسْخَةَ الْمُؤَلِّفِ لِيَرَى أَنَّهُ هَلْ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ النِّسْخَةِ الثَّانِيَةِ وَبَيْنَ نَسْخَةِ الْمُؤَلِّفِ، وَالَّذِي يَقُومُ بِهَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ لِأَبَدِ أَنْ يَكُونَ شَخْصًا مَعْرُوفًا مُوْتَقًّأً بِهِ، حَتَّى تَكُونَ النِّسْخَةُ الْمَقَابَلَةُ عَلَى نَسْخَةِ الْمُؤَلِّفِ مَعْتَمَدَةً.

مَعَ أَنَّهُ سَوْفَ يَأْتِي مِنْهُ التَّشْكِيكُ فِي الْمَقَابَلَاتِ الْمَوْجُودَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ النِّسْخِ، عِنْدَ تَعَرُّضِهِ لِنَسْخَةِ غِيَاثِ الدِّينِ الْإِسْتِرَابَادِيِّ، الَّتِي عَلَيْهَا إِجَازَةٌ لِلْمَوْلَى أَحْمَدَ التُّونِي.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الْخَامِسُ وَهُوَ النِّسْخَةُ الَّتِي كُتِبَتْ فِي عَصْرِ الْمُؤَلِّفِ أَوْ قَرِيبٍ مِنْ عَصْرِهِ، فَهَذَا فِي حُدِّ ذَاتِهِ لَا يُعْطِيهَا اعْتِبَارًا زَائِدًا، بِحَيْثُ تَرْقَى إِلَى أَنْ تَكُونَ مِنْ أَثْبَتِ النِّسْخِ، مَا لَمْ تَدْخُلْ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي أَوْ الْقِسْمِ الثَّلَاثِ أَوْ الْقِسْمِ الرَّابِعِ.

وَحَيْثُئِذٍ يَكُونُ جَعْلُ هَذَا النُّوعِ قِسْمًا مُسْتَقْلًا حِشْوًا وَبِلَا فَائِدَةٍ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ فِي الصَّحَّةِ - حَسَبَ تَعْبِيرِهِ - بِمَعْنَى أَنَّ هَذَا النُّوعَ مِنَ النِّسْخِ لَا يَرْقَى اعْتِبَارَهُ إِلَى مُسْتَوَى مَا ذَكَرَ فِي النُّوعِ الْأَوَّلِ، فَذَكَرَ تَحْتَهُ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ:

أما الصنف الأول وهو النسخة التي كتبها أحد العلماء المشهورين، ولا داعي لقيود (غير المؤلف)، فهذا الصنف لا بد أن يرجع إما إلى القسم الثالث وهو (النسخة المنسوخة من نسخة المؤلف) فيكون هذا العالم المشهور نسخ هذه النسخة على نسخة المؤلف وهذا يفرض في قرب زمان النسخ مع زمان المؤلف.

وإلا فلا معنى له أصلاً، فكيف يقوم أحد العلماء المشهورين بكتابة نسخة للكتاب من دون الاعتماد على نسخة أخرى، فهل يكتبها من ذاكرته؟، وهذا متعذر غالباً، أو من الهواء!!! وهذا ممتنع عقلاً، أو يكون هذا العالم المشهور كتب نسخته على نسخة توجد عليها مقابلة تصل إلى نسخة المؤلف، وحينئذٍ سوف ترجع إلى الصنف الأخير الذي سيأتي ذكره.

وأما الصنف الثاني وهو (النسخة التي يكون عليها قراءة أو إجازة لذلك العالم المشهور).

فهذا يحتاج إلى توضيح: فإنه لا بد من كون الإجازة أو القراءة على ذلك العالم المشهور معتمدة على ضوابط: بأن يكون ذلك العالم لديه نسخة داخلية في أحد الأنواع المتقدمة، كأن تكون لديه إما نسخة منسوخة من نسخة المؤلف، أو نسخة مقابلة مع نسخة المؤلف، أو نسخة له عليها إجازة من المؤلف، أو نسخة له إجازة من عالم سابق متصلة إلى زمن المؤلف. فإن العالم عندما يكتب إجازة على نسخة لغيره فيقول له مثلاً (أجزت لك رواية هذه النسخة عني) لا بد أن يكون له طريق متصل إلى نسخة المؤلف.

وكذلك الكلام في القراءة، بأن يقرأ عليه شخص نسخة ما فيكتب عليها (قرأها علي فلان) وإلا لا اعتبار لها.

فالتيجة من كل هذا: أنه أخفق في التقسيم لعدم خضوع تقسيمه لضوابط القسمة المذكورة في كتب المنطق والتي من أهمها عدم تداخل الأقسام. وقد لاحظتم كيف أن بعض الأقسام تتداخل في بعضها الآخر، وعلى كل حال الأمر سهل إن شاء الله لو وقف عند هذا الحد.

ثم إنّه ذكر - بعد المقطع المتقدم - كلاماً تحت مجموعة من العناوين لا يعيننا التعرض لها إلا من باب الإشارة، حيث إنّه أشاد في بعضها بنفسه، وكان من أبرز تلك العناوين (الواجب الإلهي) الذي أشاد فيه بنفسه وأنّ ما قام به هو واجب إلهي ملقى على عاتقه وواجب ديني لأجل كشف الحقائق المزورة!!

حصص الكلام بنسخ المصباح الكبير والصغير

بدأ كلامه عن النسخ الخطية بكتاب مصباح المتهجد للشيخ الطوسي، حيث إنّه سيحصر كلامه عن النسخ الخطية بخصوص مصباح المتهجد ومختصر المصباح لا غير، وذلك ضمن فصلين: ((الفصل الأول النسخ الخطية لمصباح المتهجد الكبير للشيخ الطوسي))^(١). ثم ((الفصل الثاني النسخ الخطية لكتاب مختصر مصباح المتهجد للشيخ الطوسي))، ولا يخفى أنّ هذا التفصيل إنما ذكره في خصوص الكتاب ولم

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٤١.

يكن موجوداً في المحاضرات.

ثم قسم نسخ الفصل الأول وهي نسخ مصباح المتهجد إلى ثلاثة أقسام:
 ((القسم الأول: النسخ المتطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي والتي
 تحدث عنها السيد ابن طاووس)). ثم ((القسم الثاني: النسخ
 المتطابقة مع النسخ القديمة من مختصر المصباح من الزيادة في
 الزيارة أو قريب منها)). ثم ((القسم الثالث: النسخ الخطية التي لم
 تتطابق لا مع نسخة الطوسي من المصباح ولا مع مختصره وإنما
 حصل فيها التزوير والتلاعب والزيادة)).

وهذا التقسيم الثلاثي هو الذي ذكره في المحاضرات، إلا أنه في الكتاب
 أضاف قسماً رابعاً، وهو ((القسم الرابع: النسخ الخطية التي تحتوي
 على المقطع المزور وهو المتداول الآن)).

ومن الواضح جداً أن هذا التقسيم لم يكن على أساس علمي، وإنما هو على
 أساس ادعاء التزوير في بعض النسخ، ومن ثم إثبات التزوير في زيارة
 عاشوراء، كما رآه.

ثم إنّه في المحاضرات أضاف رسماً بيانياً للنسخ الخطية بأقسامها الثلاثة،
 وحذفه في الكتاب!، ولم يتضح لنا سبب الحذف، فلاحظ الرسم البياني، في
 الملحق رقم [١]:

ثم بعد ذلك بدأ الكلام عن نسخ القسم الأول الذي عنوانه بهذا العنوان
 ((النسخ المتطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي والتي تحدث عنها
 السيد ابن طاووس))، فقال ما نصه: ((أما القسم الأول وهذا ما نريد

إثباته من خلال النسخ الخطية المتطابقة مع كلام نسخة الطوسي نفسه وقد حصلنا على عدة نسخ خطية من مصباح المتجهد للشيخ الطوسي تتطابق مع نسخة السيد ابن طاووس المتطابقة مع نسخة المصنف . الشيخ الطوسي . منها...)).

مناقشة إجمالية لما ذكره من نسخ القسم الأول

أقول: أما ما ذكره من أصل التقسيم إلى ثلاثة فقد تقدمت الإشارة إلى ما فيه، كما أنه يمكن أن تقسم باعتبارات أخرى، وهذا ليس محلاً للإشكال كثيراً.

وأما ما ذكره في عنوان القسم الأول ((النسخ المتطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي، والتي تحدث عنها السيد بن طاووس)). فسوف يتركز نقاشنا معه هنا في خصوص هذا المقطع.

فإنَّ هذا المقطع مشتمل على دعويين:

الأولى: مطابقة نسخ هذا القسم مع نسخة الشيخ الطوسي.

الثانية: نسخ هذا القسم هي التي تحدث عنها السيد ابن طاووس، ومراده من حديث السيد هو ما ذكره في مصباح الزائر، وقد تقدمت الإشارة إليه وسيأتي مزيد بيان وتفصيل بشأنه.

كما أنَّ نقاشنا معه هنا هو بشكل إجمالي، وسيأتي النقاش بشكل مفصل بعد الانتهاء من مناقشته فيما ذكره في أصل التقسيم.

وهنا سنركز الإشكال عليه من جهتين باعتبار هاتين الدعويين:

أما الجهة الأولى: وهي مطابقة نسخ هذا القسم مع نسخة الشيخ الطوسي، فإنَّ هذه دعوى منه لم يقم عليها الدليل، بل سنقيم الدليل على خلافها. توضيح ذلك: إنَّ نسخة الشيخ الطوسي التي كتبها بخط يده لا وجود لها أصلاً، وهذا ما اعترف به، وهذا ما عليه جميع المحققين والمتابعين للمخطوطات فلا يوجد أحد يدعي وجود نسخة المصنف عنده. بل حتى السيد ابن طاووس رحمته الله لم تكن عنده نسخة المصنف وإنما عنده نسخة مقابلة على نسخة المصنف وسوف يأتي الكلام عن ذلك في الجهة الثانية من الإشكال.

فإذا كانت نسخة الشيخ الطوسي لا وجود لها، فمن أين علم أنَّ هذا القسم من النسخ متطابق مع نسخة الشيخ الطوسي؟! فهذه دعوى عليه إقامة الدليل عليها.

فلاحظ نسخ القسم الأول الذي يشتمل على ست نسخ.

١/ نسخة النقاش الرازي. ٢/ نسخة مكتبة المرعشي النجفي.

٣/ نسخة السيد رضي الدين ابن طاووس. ٤/ نسخة بخشي التوني.

٥/ نسخة الجد حفصي. ٦/ نسخة خواجه شير أحمد.

وهذا النسخ الست هي التي يروم من خلالها إثبات التزوير في زيارة عاشوراء، وسيتبين للقارئ الكريم أنَّه وقع في أخطاء كثيرة من حيث يشعر أو لا يشعر، بل سيتضح محاولاته المستميتة والمفارقات الواضحة التي ارتكبها لإثبات مدعاه.

ونؤكد بأنَّ هذه المناقشة هي بشكل إجمالي وستأتي المناقشة بالشكل التفصيلي إن شاء الله تعالى.

أما الجهة الثانية: وهي أنَّ نسخ القسم الأول هي التي تحدث عنها السيد ابن طاووس رحمته الله.

فنقول: أولاً: إنَّ السيد ابن طاووس (عطر الله مرقده) لم يتكلم عن نسخ متعددة، وإنما تكلم عن نسخة واحدة كانت عنده لكتاب مصباح المتهجد، وقد تقدم منا نقل نص عبارته في مصباح الزائر، بعد أن نقل زيارة عاشوراء كاملة من المصباح الكبير والصغير، ونعيدها هنا لتكون أقرب للمراجعة: (قال علي بن موسى بن جعفر بن محمد ابن طاووس: هذه الرواية نقلناها من المصباح الكبير، وهو مقابل بخط مصنفه رحمه الله، ولم يكن في ألفاظ الزيارة الفصلان اللذان يكرران مئة مرة، وإنما نقلنا الزيادة من المصباح الصغير، فاعلم ذلك). وقد ذكرنا فيما تقدم أنَّ هذا النص نقلناه من نسخة خطية بحوزتنا من كتاب مصباح الزائر وهي بعينها في المطبوع.

فالسيد ابن طاووس رحمته الله لم يقل إنَّ جميع نسخ المصباح الكبير لا يوجد فيها الفصلان، فمن أين علم بذلك؟!.

ثانياً: إنَّ السيد ابن طاووس رحمته الله ذكر أنَّ نسخته من كتاب مصباح المتهجد مقابلة مع نسخة المصنف، ولم يذكر المقابل ولا نفس المقابلة.

وعليه فالمقابل مجهول بالنسبة لنا، ولعله مجهول حتى عند السيد ابن طاووس نفسه، فتأمل جيداً.

وثالثاً: من أين علم أنّ السيد ابن طاووس (أعلى الله مقامه) كان حديثه عن هذا القسم بكامله، حتى يقول لنا: ((والتي تحدث عنها السيد ابن طاووس))، وهل ذلك إلا ضرب من الاحتمال الذي «لا يضمن ولا يغني من جوع».

ورابعاً: إنّه سوف يأتي في مناقشة النسخة الأولى من القسم الأول أنّ نسخة السيد ابن طاووس لا تتوافق مع بقية النسخ الخمس. ونؤكد بأنّ هذه المناقشة هي بشكل إجمالي لما ذكره من نسخ في القسم الأول، وستأتي المناقشة بالشكل التفصيلي إن شاء الله تعالى.

مناقشة إجمالية لما ذكره في القسم الثاني

وهنا نناقشه بشكل إجمالي فيما ذكره عن القسم الثاني، حيث قال: ((القسم الثاني: النسخ المتطابقة مع النسخ القديمة من مختصر المصباح من الزيادة في الزيارة أو قريب منها)). وسوف يكون كلامنا عن خصوص هذا المقطع.

فأقول:

أولاً: إنّه أطلق دعوى لم يقيم الدليل عليها، حيث إنّه ادعى مطابقة نسخ هذا القسم للنسخ القديمة للمختصر، ولم يذكر لنا ما عنده من نسخ مختصر المصباح.

وثانياً: إنّه بحسب دعواه - وإن كنا لا نوافقه في ذلك وتقدم بيان ذلك وستأتي الإشارة إليه - أنّ السيد ابن طاووس نقل المقطعين اللذين يكرران مئة

مرة، وهو المقطع الثاني (اللهم العن أول ظالم ظلم حق محمد وآل محمد وآخر تابع له على ذلك) وهو المقطع الثالث (السلام عليك يا أبا عبد الله وعلى الأرواح التي حلت بفنائك....).

وادعى أن المقطع الرابع وهو (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني...) نقله السيد ابن طاووس رحمته الله من مختصر المصباح فلم يكن هذا المقطع - بحسب دعواه - في المصباح الكبير وإنما هو في مختصر المصباح.

وهذا اعتراف منه أن نسخة السيد ابن طاووس لمختصر المصباح مشتملة على المقطع الرابع كاملاً (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ به أولاً ثم الثاني والثالث والرابع اللهم العن يزيد خامساً والعن عبيد الله بن زياد وابن مرجانه وعمر بن سعد وشمراً وآل أبي سفيان وآل زياد وآل مروان إلى يوم القيامة).

فهل عنده نسخة لمختصر المصباح أقدم من نسخة السيد ابن طاووس؟ وثالثاً: إنَّ النسخ التي ذكرها في القسم الثاني وادعى توافقها مع نسخ مختصر المصباح لا يوجد فيها المقطع كاملاً، بينما نسخة السيد ابن طاووس لمختصر المصباح فيها ذلك كاملاً، حسب مدعاه.

ورابعاً: إنَّ هذا القسم الثاني من النسخ يتوافق مع نسخة النقاش في حاشيتها، وهي من القسم الأول، والذي كان لا يعترف أن ذلك من أصل النسخة، كما سيأتي مناقشة ذلك عند مناقشة النسخة المذكورة.

ومن القريب جداً أن تكون هذه النسخ في القسم الثاني معتمدة على ما هو موجود في هامش نسخة النقاش.

نأمل من القارئ الكريم التأمل فيما ذكرناه فإنه حري بالتأمل.

مناقشة إجمالية لما ذكره من نسخ القسم الثالث

وهنا نناقشه بشكل إجمالي فيما ذكره عن القسم الثالث، حيث قال:
 ((القسم الثالث: النسخ الخطية التي لم تتطابق لا مع نسخة الطوسي من المصباح ولا مع مختصره وإنما حصل فيها التزوير والتلاعب والزيادة)).

والمناقشة هنا من عدة جهات:

أولاً: إنّه جعل في ذهنه نتيجة - وهي التزوير في الزيارة المباركة - وبدأ بالمحاولة لإثبات تلك النتيجة. وهذا في حد ذاته خطأ منهجي في طريقة الاستدلال، فإنّ هذا الأسلوب إخضاع للدليل في صالح النتيجة وهذا غير صحيح، بل الصحيح أن النتيجة هي التي تخضع للدليل.

وقد لاحظتم كيف إنّه أعطى النتيجة أولاً عن هذا القسم من النسخ عندما قال: ((...إنما حصل فيها التزوير والتلاعب والزيادة...)).

وثانياً: إنّه حكم على هذا القسم بحكم لم يقيم عليه الدليل، وهو أنّها لا تتطابق مع نسخة الشيخ الطوسي ولا مع مختصره، فمن أين علم ذلك؟.

وسوف نثبت خلاف ذلك إن شاء الله تعالى عند مناقشتنا للنسخ في الأقسام الثلاثة بشكل تفصيلي.

وثالثاً: إنَّه غفل أو تغافل عن نسخ مهمة داخلة في هذا القسم - حسب مدعاه -، وبحسب تتبعنا هي موجودة في المكتبات التي يدعي أنَّه سبرها واطلع على المئات من النسخ في مكتبات مشهد الإمام الرضا عليه السلام وفي طهران وفي قم المقدسة.

المفروض أنَّ لا تخفى عليه هذه النسخ، سيما أنَّ قسماً منها موجود في مكتبة السيد المرعشي النجفي عليه السلام وقسم موجود في المكتبة الرضوية (على مشرفها آلاف السلام والتحية). كما سنذكر ذلك كله بعد الانتهاء من مناقشته فيما ذكره.

ولا أقل نقول: إنَّه كان يحتمل وجود نسخ أخرى لم يطلع عليها - وقد تخالف نتيجته - فكان من الإنصاف والموضوعية بمكان أن لا يعطي النتيجة التي ذكرها قبل التحقق من ذلك ولو كلفه الأمر عشر سنوات، أو أنَّه يعطي نتيجة على نحو الاحتمال، لا أنَّه يجزم بذلك وبضرس قاطع بأنَّ الصحيح هو ما يقوله من النتيجة.

إلى هنا أنهينا النقاش معه بشكل إجمالي حول الأقسام الثلاثة التي ذكرها لنسخ مصباح المهجد، وإن شاء الله تعالى سنبدأ النقاش معه بشكل تفصيلي حول نسخ القسم الأول كل واحدة على حدة، ثم نسخ القسم الثاني ثم نسخ القسم الثالث.

بداية المناقشة التفصيلية

نبدأ بعون الله تعالى مناقشته التفصيلية حول نسخ القسم الأول، الذي

ادعى تطابقها مع نسخة الشيخ الطوسي ونسخة السيد ابن طاووس.
ولكن قبل الدخول في المناقشة التفصيلية نود لفت نظر القارئ الكريم إلى
نقطتين مهمتين:

لفت نظر إلى نقطة مهمة

نلفت نظر القارئ الكريم إلى أنه ذكر في القسم الأول من المخطوطات
خمس نسخ، وادعى أن نسخة السيد ابن طاووس رحمته الله داخلة في هذا القسم -
وإن كنا لم نوافق على ذلك - فتكون النسخ في القسم الأول ست نسخ على
الترتيب التالي:

١/ نسخة النقاش الرازي. ٢/ نسخة المرعشي النجفي. ٣/ نسخة السيد
ابن طاووس. ٤/ نسخة بخشي التوني. ٥/ نسخة الجد حفصي. ٦/ نسخة
شير أحمد.

فإنه ركز الكلام في هذا القسم على ركنين أساسيين هما:

الركن الأول: المطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي.

الركن الثاني: إن كلام السيد ابن طاووس في كتابه مصباح الزائر كان عن
هذا القسم، كما صرح بذلك فيما تقدم.

فإذا تم هدم هذين الركنين اللذين هما عماده في دعواه سوف ينهدم كل
البناء الذي بناه عليها.

وذلك باعتبار أنَّ ما ذكره في هذا القسم عماده النسخة الأولى وهي نسخة النقاش، وهذه النسخة عمادها ما ادعاه من كونها هي التي تحدث عنها السيد ابن طاووس رحمته الله، وإلا فبقية النسخ التي ذكرها في هذا القسم وهي أربع نسخ:

١/ نسخة المرعشي النجفي. ٢/ نسخة بخشي التوني.

٣/ نسخة الجد حفصي. ٤/ نسخة شير أحمد.

سوف نبين بأنَّها معتمدة على نسخة النقاش، فلا يمكن دعوى مطابقتها مع نسخة المصنف، سيما أنَّه لم يثبت اتصال هذه النسخ الأربعة بطريق متصل إلى نسخة المصنف، أو لا أقل بنسخة النقاش.

والخلاصة: إنَّه في القسم الأول اعتمد على ركنين كلاهما لم يثبت.

بل إنَّ الركن الأول راجع إلى الركن الثاني.

وبالنتيجة: فعماده ركن واحد وهو الذي أفصح عنه بقوله: (التي تحدث عنها السيد ابن طاووس) وهذا الركن تقدمت مناقشته بشكل إجمالي سابقاً، وسوف تأتي مناقشته بشكل معمق أيضاً عند مناقشنا لنسخة السيد ابن طاووس، التي أدرجها في القسم الأول، مع أنه لم يطلع عليها!

لفت نظر إلى نقطة مهمة أخرى

كما أود لفت نظر القارئ الكريم إلى نقطة مهمة أخرى غفل عنها وهي: إنَّ جميع ما ذكره من نسخ في القسم الأول وهي خمس نسخ، باستثناء نسخة

السيد ابن طاووس والتي لم تكن عنده، هي من الدرجة الثانية من الصحة. وذلك طبقاً لكلامه الذي ذكره فيما تقدم ونقلناه حرفياً، وتمت هناك بعض المناقشات له في ذلك.

حيثُ إنَّه ذكر فيما تقدم ما نصه: ((أثبت النسخ وأصحها هي:

١/ نسخة المؤلف نفسه التي كتبها بخطه.

٢/ النسخة التي له عليها إجازة لمن قرأها عليه من تلامذته.

٣/ النسخة المنسوخة من نسخة المؤلف مع دقة النسخ.

٤/ النسخة التي قوبلت على نسخة المؤلف.

٥/ النسخة التي كتبت في عصر المؤلف أو قريبه من عصره

وكلما تكون أقرب إلى عصره تكون أهم.

ثم تأتي في الدرجة الثانية من الصحة:

١/ النسخة التي كتبها أحد العلماء المشهورين غير المؤلف

٢/ أو عليها قراءة أو إجازة له.

٣/ المقابلة مع نسخة ذلك العالم))^(١).

فإنَّ ما ذكره في هذا القسم من النسخ الخمس لا ينطبق عليه أي من عناوين (أثبت النسخ وأصحها) فلا توجد نسخة منها هي نسخة المصنف، ولا نسخة للمصنف عليها إجازة، ولا نسخة منسوخة من نسخة المؤلف، ولا نسخة مقابلة على نسخة المؤلف، وأما الأمر الخامس فقد تقدم منا في المناقشات السابقة أنَّه إما يرجع إلى الثاني أو الثالث أو الرابع، فلا يكون قسماً

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٣٥ .

مستقلاً. وعليه فجميع النسخ الخمس، هي من قبيل الدرجة الثانية في الصحة، فهي: إما نسخة كتبها أحد العلماء المشهورين غير المؤلف، وهذا منطبق تماماً على نسخة النقاش، وسيأتي تفصيل ذلك عند مناقشة النسخة وعليه سوف تكون نسخة النقاش بحسب كلامه من الدرجة الثانية من الصحة، لا كما رآه وهو إثبات كونها من أثبت النسخ وأصحها. وإما عليها قراءة أو إجازة لأحد العلماء، وهذا ينطبق على بعض النسخ الخمس لا جميعها، وهي نسخة بخشي التوني، ولا ينطبق على بقية النسخ الثلاث. وإما نسخة مقابلة مع نسخة ذلك العالم، وهذا النوع لا توجد ولا نسخة واحدة من النسخ التي ذكرها في هذا القسم متطابقة معه.

النسخة الأولى: نسخة النقاش الرازي

نبدأ بعون الله في مناقشة ما ذكره حول النسخة الأولى من القسم الأول، وهي ما عبر عنها بـ ((نسخة النقاش الرازي)) مع رجائي من القارئ الكريم التدقيق معي، خصوصاً فيما تقدم ذكره تحت العنوان السابق، لارتباطه بما نذكره هنا.

فقد ورد في عبارته في المحاضرة الأولى بداية كلامه عن النسخ الخطية ما نصه: ((ما كتب في القرن السادس الهجري))^(١).

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٤٤.

وجعل ما كتب في هذا القرن نسختين: الأولى: نسخة النقاش الرازي.
والثانية: نسخة مكتبة المرعشي النجفي في قم.

لفت نظر

وهنا أود لفت نظر القارئ الكريم إلى أن ما ذكره بالنسبة لتأريخ نسخة النقاش التي نحن في صدد الكلام عنها صحيح.
وأما بالنسبة لنسخة المرعشي النجفي، فسيأتي إن شاء الله تعالى أن نسبتها إلى القرن السادس مجرد دعوى لم يقم عليها أي دليل.

الكلام معه في نسخة النقاش

أقول: بدأ الكلام عن هذه النسخة في المحاضرة الأولى بذكر عنوان ((مواصفات النسخة)).
وذكر تحته ما يلي: ((مواصفات النسخة: النسخة موجودة في المكتبة الرضوية في مشهد الإمام الرضا عليه السلام ❖ اسم الكتاب: مصباح المتهدد ❖ اسم المؤلف: الشيخ الطوسي ❖ عدد أوراق النسخة: ٢٠٨ ❖ الرقم الخاص: ٢٦٠ ❖ الرقم العام: ٨٨٢٢ ❖ رقم القبض: ١٠٢٧ ❖ القياس للنسخة: ٢٤ × ١٥ ❖ نوع الخط: نسخي، ٢٤ سطر في كل صفحة ❖ اسم كاتب النسخة: أبو مسعود الشيخ عبد الجبار بن علي بن منصور النقاش الرازي ❖ تاريخ النسخة: يوم الخميس ٢٣ / ٢ / ٥٠٢ هـ))^(١).

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٤٩.

لفت نظر

نود لفت نظر القارئ الكريم إلى أنه في الكتاب قدم وأخر، فقدم الكلام بالنسبة لنص الزيارة في النسخة، وأخر الكلام الذي نقلناه هنا عن مواصفات النسخة، ولم يتضح لنا الغرض من هذا التقديم والتأخير، وعلى كل حال ما ذكرناه من مناقشة لكلامه ثابت عليه قدم أم آخر، والأمر سهل من هذه الناحية.

تغافل عن اسم الوقف وتاريخ الوقف!

وهنا توجد ملاحظة على هذا التعريف الذي ذكره للنسخة، ولا يخفى أن هذا التعريف معتمد على التعرفة المكتوبة من قبل نفس المكتبة الرضوية، فإنه ذكر جميع المعلومات المذكورة في هذه الصورة باستثناء السطر الذي ذكر اسم الوقف وتاريخ الوقف، ولا يخفى وجود الاشتباه في كتابة تاريخ الوقف، حيث إنَّ المفروض كتابته هكذا ١٣٤٩ هـ ش، بينما المكتوب ١٤٤٩ هـ ش، وهو تغافل عن هذا الخطأ حتى لا يفتح على نفسه الإشكال. فكان عليه مقتضى الأمانة العلمية أن يشير إلى هذا الخطأ مهما كلفه الأمر، ولا ينبغي ممن ينسب إلى التحقيق والتدقيق أن يغفل أو يتغافل عن مثل ذلك.

والإشكال الذي تحاشى الوقوع فيه هو مجهولية مكان النسخة لفترة ما قبل الوقف، وهذا يفقدها الاعتبار بنحو من الأنحاء، فإنه يكون قد مرّ على

تأريخ وقفها في المكتبة الرضوية قرابة (٣٦ سنة) فقط، وقبل هذا التأريخ إلى (سنة ٥٠٢ هـ ق) يعني قرابة (٨٩٠ سنة) مجهولة المكان والتداول، وهذا في حد ذاته يفقدها نوعاً من الاعتبار عند أهل الفن والتدقيق، فلاحظ الصورة، في الملحق رقم [٢].

إجازات وقراءات وليس تصحيحات

ذكر تحت عنوان (التصحيحات) ويعني بذلك التي على هذه النسخة. وهذا التعبير فيه مساحة، فإنَّ ما يكتب على النسخة من إجازات أو قراءات ليس هو تصحيحات للنسخة، وذلك باعتبار أنَّ إجازة المجيز للمجاز على نسخة هي في واقعها إذن لرواية النسخة التي كتبت عليها مع غط النظر عما هو فيها، ومثل ذلك القراءة، بينما التصحيح يعتمد على المقابلة للنسخة مورد النظر مع نسخة أخرى صحيحة، إما هي نسخة المؤلف أو نسخة مصححة على نسخة المؤلف، وعليه بالتعبير عن الإجازة أو القراءة بأنَّه تصحيح للنسخة خطأً فني.

فما ذكره عن هذه النسخة بأنَّه عليها عدة تصحيحات، هو خلط بين مفهومين متغايرين (القراءات) و (التصحيحات) فإنَّ ما هو مكتوب على ظهر النسخة هو قراءات (قراءات)، حيثُ قال ما نصه: ((التصحيحات: عليها عدة تصحيحات وقراءات، القراءات لها: القراءة الأولى: على هذه النسخة عدة قراءات وبعض الإجازات منها: قراءة وإجازة

لكاتب النسخة الشيخ عبد الجبار بن علي بن منصور النقاش الرازي من أحد العلماء جاء فيها: (قرأ عليّ هذا الكتاب من أوله إلى آخره عارضه بنسختي.... وطاقته... الفقه.... مسعود.... بن علي بن منصور... الرازي... الله وبلغه.. الدارين..) وهذه الإجازة في الصفحة الأولى من الكتاب بعد العنوان وتحت إجازة العلامة الحلبي وهي بخط ممتاز مغاير لخط النسخة، ويظهر من هذه الكتابة أن كاتب النسخة الشيخ عبد الجبار استجاز أحد العلماء بعد أن قرأ عليه هذا الكتاب وقابله مع نسخته فكتب له هذه الإجازة وهي بخط المجيز ولعل هذا العالم هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الماورالنهري الذي نقل الكاتب هذه النسخة عن نسخته فكتب له هذه الإجازة. القراءة الثانية: لعلها قراءة ابن إدريس الحلبي المتوفى ٥٩٨ هـ على الدرويستي حيث جاء في آخر صفحة من الكتاب على الهامش قبل كلام كاتب النسخة ما يلي: (قد فرغت من قراءة هذا الكتاب من أوله إلى آخره في شهر الله الأصب سنة أربع وثمانين وخمس مئة على مولانا الإمام سديد الدين أبي محمد الحسن بن الحسين بن علي الدرويستي وهو ناظر في نسخته.... غاية الاستماع) البقية من الخط أصابته رطوبة وهو غير واضح. وهذا التاريخ والأستاذ يتلاءم مع كونه الشيخ ابن إدريس الحلبي المتوفى ٥٩٨ هـ لأن الدرويستي أستاذه. ١/ إجازة العلامة الحلبي: إجازة من العلامة الحلبي بخطه لبعض من قرأ هذه النسخة عليه جاء فيها:

(قرأ علي... الرئيس الأجل العالم أمير الد... الإسلام محمد بن... ابن حسين... من أول هذا الكتاب... ولديه أبي طالب محمود ولأبي الحسين علي رواية جملته عني عن السيد... الحسين بن محمد بن... عن السيد الأجل المرتضى ذي... حسن المطهر بن علي... ويؤكد بعض المختصين بالخطوط أن هذا الخط للعلامة الحلبي))^(١)

ثم بعد ذلك أرفق صورة الصفحة الأولى من الكتاب وهي صورة الغلاف، التي ذكر وجود الإجازات والقراءات عليها، والتي عبر عنها بالتصحیحات تسامحاً أو تغافلاً، فلاحظ الصورة في الملحق رقم [٣]:

المناقشة ما تقدم من كلامه

يشتمل ما تقدم من كلامه على ثلاث دعاوى:

الأولى: إجازة للنقاش الرازي كاتب النسخة من الماوراء النهري.

الثانية: قراءة ابن إدريس الحلبي على شيخه الدرويستي.

الثالثة: إجازة من العلامة الحلبي لبعض من استجازه.

لفت نظر: نلفت نظر القارئ الكريم إلى أن الدعوى الثانية وهي قراءة ابن إدريس، في آخر صفحة من الكتاب، بينما إجازة الماوراء النهري للنقاش وإجازة العلامة الحلبي لبعض من استجازه في صفحة الغلاف، ومن ناحية

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٥١.

فنية كان عليه أن يقدم الكلام عن إجازة العلامة على قراءة ابن إدريس، كما هو واضح، وعلى كل حال سنناقشه فيما ذكره في الدعاوى الثلاث حسب الترتيب الذي ذكره.

الدعوى الأولى: إنه ذكر وجود إجازة لكاتب النسخة من أحد العلماء والذي احتمل فيما بعد أنه (الماوراء النهري) بقوله (لعل)؟، وفي جوابه نقول: أولاً: إن هذا احتمال مبني على احتمال، ولا يخفى عليكم أن النتيجة تتبع أحسن المقدمات، فإن هذه الصورة المعروضة غير واضحة المعالم، بل فيها انحاء كثيرة لبعض الكلمات، ولا يخفى أن الإجازة التي أرادها هي في ضمن المقطع الموجود ضمن الصورة في الملحق السابق. وهنا قصصناه لكم لترونها بوضوح، **فلاحظ الملحق رقم [٤]**.

فمن الواضح جداً أن هذا المقطع الموجود على غلاف النسخة لا يمكن الجزم بكونه إجازة للنقاش الرازي من (الماوراء النهري) لا سيما أن كلمات كثيرة منها محوّة ولا يمكن قراءتها، وقد لاحظتم أنه عندما نقل الكلام نقله مقطّعاً مشوشاً لا يمكن الاطمئنان بمعناه ((قرأ عليّ هذا الكتاب من أوله إلى آخره عارضه بنسختي.... وطاقته... الفقه... مسعود.... بن علي بن منصور.... الرازي... الله وبلغه... الدارين...)) فكيف ساغ له البناء عليه مع هذا التشويش؟!، فإن التقدير في هذه الأماكن الممحاة هو ضرب من الإحتمال لا أكثر، فكما يحتمل ما احتمله كذلك يحتمل غيره.

وعليه فلا تتجاوز المسألة حدود الاحتمال الذي لا يمكن أن يبنى عليه
تصحيح نسخة - كما ادعى - في غاية الأهمية.
ثانياً: إنَّ (الماءراء النهري)، الذي عبر عنه بالعالم الذي أجاز النقاش
الرازي لم يذكر له أيّ ترجمة ولا أيّ تعريف، سوى ما ذكره من اسمه.
الدعوى الثانية: إنَّه ذكر تحت عنوان ((القراءة الثانية)) قراءة ابن
إدريس الحلبي على الدرويستي، وهذا مذكور في الصفحة الأخيرة من
النسخة.

والجواب عنها أيضاً من جهتين:

الأولى: فإنَّ هذا المقطع من كلامه أيضاً أورده بنحو الاحتمال، حيثُ قال:
((لعلها قراءة ابن إدريس الحلبي المتوفى ٥٩٨ هـ على الدرويستي...))
وهذا أيضاً كسابقه، مبني على ضرب من الاحتمال المحض، الخالي من أي
إشارة إلى أنَّ المجاز هو ابن إدريس الحلبي، فإنَّ هذه القراءة صحيح أنَّها على
سديد الدين الدرويستي، إلاَّ إنَّه ليس فيها ذكر لابن إدريس الحلبي لا من
قريب ولا من بعيد، فمن أين علم أنَّ المجاز هو ابن إدريس؟.
ونحن لا نعتقد أنَّ أحداً يعلم الغيب إلاَّ الله أو من ارتضى من رسول.
وعليه فيكون ما ذكره من أنَّ المجاز هو ابن إدريس الحلبي رجم بالغيب.
فإنَّه كما لاحظتم عبارته ((وهذا التاريخ والأستاذ يتلاءم مع كونه
ابن إدريس الحلبي المتوفى ٥٩٨ هـ لأن الدرويستي أستاذه)) بناء على
توافق التاريخ بنى احتماله.

وكان الدنيا في ذلك التاريخ لم يكن فيها إلا الدرويستي سديد الدين وابن إدريس الحلي، وهذا من العجب العجاب، صدوره ممن ينسب إلى التحقيق والتدقيق!

وهنا أضع بين يدي القارئ الكريم صورة الصفحة التي فيها القراءة التي احتمل (وتلعلل) بأنها قراءة ابن إدريس على الدرويستي، وهي ما تجده في جانب صورة الصفحة، في الملحق رقم [٥].

الثانية: إنّه جزم بأن الدرويستي سديد الدين كاتب الإجازة هو أستاذ ابن إدريس، والحال أنّه لم يعهد أن ابن إدريس روى عن سديد الدين، وإنما روايته عن شخص آخر من العلماء الدرويستيين، وهو خلط بين الدرويستي الذي كتب هذه الإجازة وبين الدرويستي الذي هو شيخ ابن إدريس، وسيأتي مزيد بيان حول هذه النقطة عند تعرضه للتعريف بالدرويستي.

الدعوى الثالثة: إنّه ذكر إجازة العلامة الحلي لبعض من قرأ هذه النسخة عليه.

وهذا أيضاً ضرب من الاحتمال مبني على ما جاء في آخرها (...حسن المطهر بن علي...) فإنه طبّق هذا المقطع من الإجازة على العلامة الحلي، بينما العلامة لا يسمى بحسن المطهر بن علي، وإنما تسميته الشائعة (الحسن بن يوسف)، أو (ابن المطهر). مع أنّه لا يمكن الجزم حتى بذلك، فإنّ الكلام فيها مشوش جداً وذلك لوجود المحو فيها كما تلاحظون ذلك.

فلاحظ صورة الإجازة فقط، في الملحق رقم [٦].

وحتى هو عندما قرأ الإجازة ذكر كلاماً مبهماً، لا يمكن حتى حصول الظن من خلاله، فلاحظوا نص عبارته: ((قرأ علي... الرئيس الأجل العالم أمير الد...الإسلام محمد بن... ابن حسين... من أول هذا الكتاب... ولديه أبي طالب محمود ولأبي الحسين علي رواية جملة عني عن السيد... الحسين بن محمد بن... عن السيد الأجل المرتضى ذي...حسن المطهر بن علي...))

فإنها في غاية التشويش، ولا توجب أكثر من احتمال لا يحق لمن ينسب للتحقيق الاعتماد عليه، لا سيما أنه يروم إثبات نسخة مهمة، كما يدعي ذلك. فهذه الإجازات والقراءات التي وجدت على النسخة لا يمكن الاعتماد عليها لتدعيم النسخة، كما رام ذلك.

وهذا كله مع غض النظر عن كون الإجازات والقراءات ليست تصحيحاً للنسخة، كما ذكرنا ذلك في بداية الكلام.

نعم هناك أمر ذكره حول نوع خط العلامة الحلي وأن بعض المختصين أكد له بأن هذا الخط هو للعلامة الحلي، وهذا ممكن لو حصل الوثوق والاطمئنان بكلام المختص المذكور.

إلا أن ذلك لا يعتبر تصحيحاً للنسخة وإنما هو مجرد قراءة لها مع غض النظر عن صحتها أو عدمها.

كلامه حول خصوصيات النسخة

ذكر حول نسخة النقاش الرازي مجموعة من الأمور، زعم أنها

خصوصيات لهذه النسخة، وقد تقدمت مناقشة بعضها، وتأتي مناقشة البعض الآخر.

فقد ذكر عنوان ((خصوصيات النسخة)) وذكر تحتها ما نصه: ((١/ أن هذه النسخة أقدم نسخة لمصباح المتهدج الآن في جميع عالم المخطوطات حيث تاريخها ٢٣ / ٢ / ٥٠٢ هـ أي بعد وفاة المؤلف ب ٤٢ سنة. ٢/ أن هذه النسخة عليها عدة قراءات لمشاهير العلماء مثل العلامة الحلي وابن إدريس والدرويستي وغيرهم. ٣/ أن هذه النسخة تامة من أولها إلى آخرها ويندر أن تكون نسخة مثلها وبهذا التاريخ تامة. ٤/ التصحيحات التي عليها لعدد من العلماء. ٥/ تاريخ النسخة في ٢٣ / ٢ / ٥٠٢ هـ. حيث جاء في آخر صفحة من النسخة ما يلي: (وقع الفراغ عن انتساخه عند الضحوة من يوم الخميس الثالث والعشرين من صفر سنة اثنتان وخمسمائة هجرية في المشهد المقدس الرضوي على ساكنه السلام والصلاة من نسخة الشيخ الجليل الصائغ العفيف الحاجي [كذا] أبي اسحاق ابراهيم بن محمد الماور النهري أطال الله بقاءه... ودنياه وفرغ من هذا الكتاب من أوله إلى آخره العبد المذنب... الراجي... عبد الجبار بن علي بن منصور النقاش الرازي... الله تعالى على نعمه وشكراً لتوفيقه في الكتابة ويرجو أن يعمل به أو ببعضه نسأل الله التوفيق به ومتعته به ونفعه لدينه ودنياه ويغفر له ذنوبه إن شاء الله تعالى وهو حسبنا ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير). ٦/ قراءة ابن إدريس الحلي: ففي آخر الصفحة وعلى الهامش قراءة ابن إدريس -

على ما يظهر من بعض القرائن - لهذا الكتاب على الدرويستي. ٧/
النسخة المنقولة منها: نسخة أبي إسحاق إبراهيم بن محمد
الماورالنهري^(١).

هذا الكلام الذي ذكره في المحاضرة بعينه ما ذكره في الكتاب، إلا أنه غير
العنوان في الكتاب فقال: ((والحاصل أن لهذه النسخة عدة مميزات))
وذكر تحته نص الكلام المتقدم.

وعلى كل حال حاول من خلال هذه الأمور إثبات ميزة لهذه النسخة
تميزها عن بقية النسخ وتقدمها عليها عند الاختلاف، إلا أن شيئاً منها لن
يخدم مرامه، كما سيتضح ذلك من خلاف المناقشة فيها.
وسوف نناقش ما ذكره بحسب تسلسل النقاط.

أما النقطة الأولى: وهي أن هذه النسخة أقدم نسخة للمصباح، وذكر
تأريخ النسخة ٣٢ / ٢ / ٥٠٢ هـ.

فإن هذا في حد ذاته لا يمكن أن يكون ملاكاً على الإطلاق لتصحيح
النسخة، لأن المدار ليس فقط على أقدمية النسخة مهما كانت، فربّ نسخة
قديمة مقطوعة الاتصال بمؤلفها، فإنها لا تقدم على نسخة متأخرة متصلة
الطريق للمؤلف عند اختلافهما، وهذا الأمر لا يناقش فيه أحد من أهل
التحقيق والفن. وسوف نثبت لكم إن شاء الله تعالى بأن هذه النسخة - أعني
نسخة النقاش - مقطوعة الاتصال بالمؤلف. فما حاول التمسك به من أقدمية
النسخة في هذه النقطة لا يخدمه كثيراً.

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٥٦.

ولا سيما إذا تذكرنا ما قدمناه من مناقشة له من أنَّ النسخ التي سطرها في القسم الأول والتي تعتبر نسخة النقاش الرازي أقوى معتمد فيها، لا تنطبق عليها الضابطة التي ذكرها بداية الكلام، عندما قسم النسخ إلى درجتين ((أثبت النسخ وأصحها)) و ((الدرجة الثانية من الصحة)) حيث أثبتنا لكم فيما تقدم أنَّ نسخ القسم الأول بما فيها نسخة النقاش الرازي داخلة في الدرجة الثانية.

وأما النقطة الثانية: وهي أنَّ نسخة النقاش عليها عدة قراءات لمشاهير العلماء.

فقد تقدمت المناقشة في ذلك كله فيما تقدم، وقلنا: إنَّ كلامه في ذلك كله مبني على احتمال في احتمال.

تنبيه مهم:

وحتى لو فرضنا أنَّ تلك القراءات مجزومة النسبة إلى أصحابها فهذا لا يعطيها تصحيحاً متصلاً بنسخة المؤلف، وإنما أقصى ما يفيدُه أنَّ المجاز قرأ النسخة على المجيز، لا أنَّها تفيد تصحيحاً للنسخة واتصالاً لطريقها بالمصنف. فليتأمل في هذه النقطة كثيراً.

وأما النقطة الثالثة: وهو كون النسخة تامة من أولها إلى آخرها.

فهذا في حد ذاته لا يفيد كثيراً في توثيق النسخة. نعم لو تمت من جميع الجوانب الأخرى وتعارضت مع غيرها، قد تقدم عليها طبقاً لضوابط التقديم.

وأما النقطة الرابعة: وهي كون النسخة عليها تصحيحات لعدد من العلماء.

فإن كان مراده من التصحيحات هي الإجازات والقراءات التي على النسخة، وهي إجازة النقاش الرازي، وقراءة ابن إدريس الحلبي، وإجازة العلامة الحلبي، وقد تقدمت مناقشتها، فهي لا تسمى تصحيحات. مضافاً إلى أنه تقدم ذكرها فلا معنى لإعادته هنا.

وإن كان مراده شيئاً آخر، فلم يذكره؟!.

وأما النقطة الخامسة: والتي ذكر فيها تأريخ النسخة ٢٣ / ٢ / ٥٠٢ هـ.

فهذا تقدم ذكره في بداية الكلام. ولعل تكراره تأكيداً عليه. والأمر سهل من هذه الناحية.

والملاحظ أنه في الكتاب حذف هذه النقطة، وأدرج ما فيها في النقطة الأولى.

وأما النقطة السادسة: إنه في هذه النقطة ذكر خصوص قراءة ابن إدريس الحلبي بنحو الجزم على الدرويستي!! . وقد تقدمت مناقشته في ذلك.

إلا أن الملفت للنظر أن هذه النقطة تقدم مضمونها في النقطة الرابعة، وما ندري ما هو الغرض من تكرارها هنا بعنوان مستقل؟ وكان عليه أيضاً أن يفرد نقطة خاصة بإجازة العلامة الحلي، وأجازة النقاش الرازي!!
وأما النقطة السابعة: وهي كون النسخة منقولة من نسخة أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الماوراء النهري.

وهنا توجد ملاحظات:

أولاً: إنَّه في هذه النقطة اعترف بأن نسخة النقاش منقولة من نسخة أبي إسحاق إبراهيم الماوراء النهري. فأين مطابقتها لنسخة المصنف - كما تقدم ادعاء ذلك منه؟

حيثُ إنَّه فيما تقدم ذكر: بأن هذه النسخة مطابقة لنسخة المصنف الشيخ الطوسي، وهذا نص عبارته نعيده للتذكير بكلامه:
(...القسم الأول: النسخ المتطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي والتي تحدث عنها السيد ابن طاووس...))

فالنتيجة: إنَّ هذه النسخة، وهي نسخة النقاش الرازي منقولة من نسخة الماوراء النهري، وليست منقولة من نسخة المصنف.

وثانياً: إنَّ صاحب النسخة التي نقل النقاش الرازي نسخته عنها لم يعرفه لنا، فمن هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الماوراء النهري؟
وعليه فتكون نسخة النقاش الرازي مجهولة المصدر الذي نسخت منه، وذلك لمجهولية نسخة الماوراء النهري، بل ومجهولية الماوراء النهري نفسه.

وثالثاً: إنَّ نسخة الماوراء النهرية التي نسخت هذه النسخة عليها، هل هي معتمدة بأن يكون عليها تصحيح للمصنف أو إجازة له أو منسوخة من نسخة المصنف. كل ذلك مجهول في مجهول؟

فأين هي الأمانة العلمية التي أقيمت على عاتق العلماء، وبالخصوص من ينسبون إلى التحقيق والتدقيق؟

إلى هنا تم هدم الركن الأول: وهو أنَّ نسخة النقاش الرازي متطابقة مع نسخة المصنف، وقد أثبتنا لكم أنَّ ذلك محض ادعاء لم يقم عليه أي دليل، بل الدليل قائم على خلافه. فهذه النسخة لا يوجد لها طريق متصل بنسخة المصنف أصلاً، باعتبار أنَّها منسوخة من نسخة مجهولة.

وأما الركن الثاني: - وهو الأهم وعليه عماد بحثه - وهو أنَّ نسخة النقاش هي التي تحدث عنها السيد ابن طاووس، فإن شاء الله تأتي مناقشته عند التعرض لكلامه حول نسخة السيد ابن طاووس.

إطنا ب في تعريف النقاش والدرويسي!

بعد أن انتهى من الجهات الثلاث التي تقدم ذكرها بدأ بذكر جهتين: الجهة الأولى ((التعريف بكتاب النسخة)) والجهة الثانية ((التعريف بالدرويسي الذي قرأت عليه هذه النسخة))، وذكر في هاتين الجهتين بعض الأمور التي ليست بذات الشأن لمتابعتها بالدقة، ونعتبرها حشواً زائداً، ويكفيه أن يذكر تعريف النقاش الرازي في الضمن، حيثُ إنَّه لا توجد

مشكلة من ناحيته ولا أحد يخالفه في شأنه، فلماذا هذه الإطالة من دون طائل.

ولكن مع كل ذلك نشير لبعض ما ذكره بنحو الإجمال، مع ذكر المناقشة فيه.

منها: ما ذكره تحت عنوان ((التعريف بكاتب النسخة)) حيث قال ما نصه: ((... قرأ: كاتب النسخة هذه أبو مسعود عبد الجبار بن علي بن منصور النقاش الرازي على شيخه أبي إسحاق إبراهيم ماوراء النهري وأعطاه إجازة للرواية))^(١).

المناقشة في هذا المقطع:

أولاً: إنَّه غفل عما ذكره سابقاً تحت عنوان (التصحیحات) حيث لم يجزم بكون الإجازة من الماوراء النهري للنقاش الرازي، وإنما أورد ذلك بنحو (لعل) فراجع عبارته السابقة ((ولعل هذا العالم هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الماوراء النهري)). وتقدمت مناقشة في ذلك كله.

بينما هنا جزم بأنَّ الإجازة السابقة هي من الماوراء النهري للنقاش الرازي.

ثانياً: إنَّ ما ذكره في هذا المقطع يتنافى مع ما ذكره قبل قليل عندما نقل لنا ما كتبه النقاش الرازي في آخر صفحة من المخطوطة، حيث ذكر أنَّ النقاش الرازي استنسخ نسخته على نسخة أبي إسحاق الماوراء النهري ولم يقل

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٥٨.

النقاش الرازي إنَّه قرأها عليه. وظاهر كلامه أنَّ النقاش لديه نسخة وقرأها على شيخه الماوراء النهري وأعطاه إجازة.

نكتة مهمة

وهنا نكتة مهمة أود التنبيه عليها: وهي إنَّ ما ذكره النقاش الرازي في آخر النسخة لا ينسجم أصلاً مع كون الإجازة التي في أول النسخة هي له من الماوراء النهري. وذلك باعتبار أنَّ المذكور في الإجازة المتقدمة هو أنَّ المجيز - غير المعروف بنحو الجزم - قال ما نصه: (قرأ علي هذا الكتاب من أوله إلى آخره.. عارضه بنسختي..... الرازي...)

فالمجيز - المجهول - في هذه النسخة يصرح بأنَّ المجاز (الرازي) قرأ عليه هذه النسخة، ولم يشر إلى مسألة الاستنساخ!
بينما المكتوب في آخر النسخة أنَّ النقاش الرازي استنسخ نسخه من نسخة الماوراء النهري.

وهذا في واقعه يبعد أن يكون المجيز هو الماوراء النهري. والأمر سهل من هذه الناحية فقد تقدمت مناقشة ذلك بشكل لا يمكن إثبات كون المجيز هو الماوراء النهري.

ما ذكره نقلا عن كتاب الذريعة

ثم بعد هذا المقطع بدأ في ذكر كلام للأغا بزرك الطهراني (عطر الله مرقده) في الذريعة، فإنَّه أطنب في ذلك إطناباً مغللاً بالغرض الذي من أجله

عقد المحاضرة. ودخل في مسائل لا تفيده في إثبات مدعاه. وهذا مما لا ينبغي صدوره من أهل الفن والتحقيق. وذكرنا في كتاب المداخلات الكاملة بعض الملاحظات عليه، إلا أنّها لعدم أهميتها أعرضنا عن ذكرها هنا.

اعتراف بمجهولية الماوراء النهري

إلا أنّ الجدير بالذكر هنا أنّه في متن كتابه في آخر كلامه عن النقاش الرازي اعترف بمجهولية الماوراء النهري، وإن كان لم يذكر ذلك في المحاضرات، وهذا تراجع منه، إلا أنّه لم يرتب على هذا الاعتراف شيئاً، وبقي مصرّاً على اعتبار نسخة النقاش، والحال إنّ ذلك يهدم اعتماد نسخة النقاش الرازي، كما هو واضح. ويبدو أنّ هذا الاعتراف إنّما ذكره بعد مراجعة كتاب المداخلات الكاملة، حيث ركزنا هناك على هذا الأمر، فذكر ذلك على استحياء من دون أي تعليق على ذلك، وهذا نص عبارته: ((أقول: أما أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ماوراء النهري فلم أطلع على ترجمة له))^(١)، فلم يذكر شيئاً غير هذا بشأن الماوراء النهري لا قبل هذا المقطع ولا بعد.

ما ذكره في تعريف الدرويستي

ذكر تعريف الدرويستي سديد الدين الحسن بن الحسين، تحت عنوان

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٦١.

مستقل في المحاضرات، بينما في الكتاب ذكره العنوان بدون تمييز له. وكذلك أظن فيه إطناباً مَخْلَافاً بالمقام. ولا يفيد ذلك كثيراً، باعتبار أن الإجازة التي على هذه النسخة التي في آخر صفحة في الحاشية، وإن كانت حسب ظاهرها صادرة من سديد الدين إلا أن المجاز فيها غير معروف. وإن كان ادعى أنه ابن إدريس الحلي رجماً بالغيب وإفراغاً لما في الجيب! وقد تقدمت مناقشته في كل ذلك.

ما ذكره حول نص الزيارة في نسخة النقاش

لفت نظر: نلفت نظر القارئ الكريم إلى أنه قدم المقطع الأخير الذي تكلم عنه في المحاضرة الأولى وهو ما يرتبط بكلامه حول نص زيارة عاشوراء، فإنه في المحاضرة ذكر هذا المقطع في آخر كلامه المرتبط بالنسخة الأولى وهي نسخة النقاش الرازي، بينما في الكتاب جعل هذا المقطع أول الكلام عن النسخة المذكورة، ولم يتضح لنا السبب وراء هذا التقديم؟! ومضافاً إلى ذلك نود لفت نظر القارئ الكريم إلى أنه في المحاضرة الأولى نفسها أجرى عليها بعض التعديلات، بعد طرحنا للمناقشات عليه، فما تجدونه في كتابنا المداخلات الكاملة هو بناءً أعلى ما ذكره في المحاضرة الأولى قبل التعديل.

وعلى كل حال لن يتغير الحال بالنسبة لمناقشته فيما ذكره، سواء قدمه أم أخره، وسواء أجرى عليه تغييرات أم لا، باعتبار أن ما أدخله من التغييرات

لا يغير شيئاً من حيث تمامية الإشكال على ما ذكره.
ونحن سوف نركز المناقشة معه في بعض المقاطع من كلامه مما له أهمية مرتبطة بالمقام، ونعرض صفحاً عما ليس بهمهم.
فقد ورد في عبارته عند كلامه عن نسخة النقاش الرازي في المحاضرة الأولى قوله: ((... نص زيارة عاشورا في نسخة النقاش الرازي. نسخة النقاش الرازي المؤرخة سنة ٥٠٢ هـ والزيارة فيها كما في نسخة السيد ابن طاووس تماماً، هذا ما كتب في أصل النسخة، وما كتب في الهامش، فهو أجنبي عنها، ومغاير لأصل النسخة، وليس من أصلها...))^(١).

قبل الدخول في مناقشته نلفت نظر القارئ الكريم إلى أنه في الكتاب حذف الجزء الأخير من هذا المقطع، وهو ما وضعنا خطأ تحته، ولعله حذفه حتى يفرد له عنواناً خاصاً، باعتبار أنه في الكتاب ذكر عنواناً لم يكن في المحاضرة، وهو قوله ((الكتابة خارج الأصل))، وإن شاء الله تعالى سوف نتعرض لما ذكره تحت ذلك العنوان فيما يأتي.

المناقشة:

إنَّ محط نقاشنا معه في هذا المقطع سيتمركز على دعواه بأنَّ الزيارة في هذه النسخة - نسخة النقاش الرازي - هي كما في نسخة السيد ابن طاووس تماماً.
فأقول: أولاً: إنَّ نسخة السيد ابن طاووس لا توجد عند أحدٍ، بل هو قال ذلك عند كلامه عن نسخة السيد ابن طاووس (عطر الله تربته).

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٤٤.

فمن أين علم أنّ نسخة النقاش الرازي متطابقة تماماً في نقل الزيارة مع نسخة السيد ابن طاووس رحمته الله؟.

وهل ذلك إلا رجماً بالغيب وإفراغاً لما في الجيب.

وثانياً: لو تنزلنا عمّا تقدم أولاً، فلعله، بل هو الظاهر، اعتمد في ادعاء المطابقة مع ما ذكره السيد ابن طاووس في كتابه مصباح الزائر بعد الانتهاء من نقله للزيارة، حيث قال: بأنّ المقطعين اللذين تكررا مائة مرة لم يكونا موجودين في نسخته المقابلة على نسخة المصنف. إلا أنّ هذا لا يخدمه أساساً. بل يكشف ذلك عن عدم إنصافه في النقل والتتبع، فلا أظن منصفاً يرى عبارة السيد ابن طاووس، ويدعي الدعوى التي ذكرها (من المطابقة بين النسختين)، خصوصاً أنّ الفارق كبير بين النسخة التي اعتمدها السيد ابن طاووس وبين نسخة النقاش الرازي.

فلاحظوا عبارة السيد ابن طاووس نصّاً، (قال علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس هذه الرواية نقلناها بإسنادها من المصباح الكبير وهو مقابل بخط مصنفه رحمه الله ولم يكن في ألفاظ الزيارة الفصلان اللذان تكررا مائة مرة وإنما نقلنا الزيارة من المصباح الصغير فاعلم ذلك)

فلاحظ صورته كما في المخطوطة التي عندنا لكتاب مصباح الزائر، في

الملحق رقم [٧]:

وقد تقدم منا بأنّ زيارة عاشوراء تتكون من خمسة مقاطع، نعيد ذكرها هنا

تسهيلاً على القارئ الكريم:

١ - مقطع السلام الطويل والذي يبدأ بقوله (السلام عليك يا أبا عبد الله السلام عليك يا بن رسول الله...) وينتهي بقوله (...وبالمالاة لنيك وآل نبيك عليهم السلام).

٢ - مقطع اللعن المكرر مائة مرة والذي يبدأ بقوله (اللهم العن أول ظالم ظلم حق محمد وآل محمد...) والذي ينتهي بقوله (...اللهم العنهم جميعاً، تقول ذلك مائة مرة).

٣ - مقطع السلام المكرر مائة مرة والذي يبدأ بقوله (السلام عليك يا أبا عبد الله وعلى الأرواح...) وينتهي بقوله (...وعلى أصحاب الحسين، تقول ذلك مائة مرة).

٤ - مقطع اللهم خص، والذي يبدأ بقوله (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني...) وينتهي بقوله (...وآل مروان إلى يوم القيامة).

٥ - مقطع السجود والذي يبدأ بقوله (اللهم لك الحمد حمد الشاكرين...) وينتهي بقوله (...الذين بذلوا مهجهم دون الحسين عليه السلام).

وكما لاحظتم عبارة السيد ابن طاووس رحمته الله فَإِنَّ مَا هُوَ غَيْرُ مَجُودٍ فِي نَسْخَتِهِ مِنَ الْمَصْبَاحِ الْكَبِيرِ إِنَّمَا هُوَ خُصُوصُ الْمَقْطَعِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ، فَإِنَّهَا الْمَقْطَعَانِ اللَّذَانِ تَكَرَّرَا مِائَةَ مَرَّةٍ. فَالسَّيِّدُ ابْنُ طَاوُوسٍ لَمْ يَنْفِ الْمَقْطَعِ رَقْمَ (١) وَلَا الْمَقْطَعِ رَقْمَ (٤) وَلَا الْمَقْطَعِ رَقْمَ (٥)، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ عِبَارَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَرِيحًا.

وقد لاحظتم نص عبارة السيد ابن طاووس، وهي أوضح من الشمس في رابعة النهار، إلا بالنسبة لمن فقد نعمة البصر، فإنه لا يرى الشمس. وكذلك من فقد نعمة البصيرة فإنه لا يرى الحق والحقيقة.

كما أحيطكم علماً بأن الزيارة التي نقلها السيد ابن طاووس رحمته الله في كتابه مصباح الزائر متطابقة تماماً مع الزيارة المشهورة بالمقاطع الخمسة.

بيان عتصم لنص الزيارة في نسخة النقاش

وبقي علينا أن نذكر ما هو موجود في نسخة النقاش الرازي، ثم نرى الفرق بينهما.

فأقول: من لاحظ نسخة النقاش الرازي، والتي ادعى أنها متطابقة تماماً مع نسخة السيد بن طاووس، بلا دليل!. يجد أنها في بدايتها تتوافق مع بقية النسخ إلا في بعض الكلمات، فإن هذا الاختلاف اليسير يوجد بين سائر النسخ. حيث تبدأ الزيارة بذكر ثواب الزيارة، عند قوله (شرح زيارة أبي عبد الله عليه السلام في يوم عاشوراء من قرب أو بعد) وهو النص المكتوب بالأحمر، وهذا لا تختلف فيه نسخة النقاش مع غيرها من النسخ، فلاحظ صورة النسخة، كما في الصورة في الملحق رقم [٨]:

ثم بعد ذلك يصل إلى بداية السلام في المقطع الأول الطويل والذي رقمناه فيما تقدم برقم (١) وبداية هذا المقطع لا إشكال فيه أيضاً، وهو (السلام عليك يا أبا عبد الله السلام عليك يا بن رسول الله...) وإن كانت نسخة

النقاش لم تذكر (السلام عليك يا بن رسول الله) وإنما انتقلت مباشرة إلى (السلام عليك يا بن أمير المؤمنين..) فتكون هكذا (السلام عليك يا أبا عبد الله السلام عليك يا بن أمير المؤمنين...).

فلاحظ الصورة في الملحق رقم [٩]:

فهذه النسخة إلى هنا لا اختلاف بينها وبين غيرها من النسخ، وما هو موجود من الاختلاف في بعض ألفاظ الزيارة، لا يعد مشكلة بينهما وبين غيرها من النسخ.

بداية الاختلاف بين نسخة النقاش وغيرها

نعم الاختلاف بين هذه النسخة وبين غيرها من النسخ هو في نهاية المقطع الأول الطويل، حيثُ إنَّه في نسخة النقاش ينتهي بقوله (...اللهم إنَّ هذا يوم تبركت فيه بنو أمية وابن آكلة الأكباد اللعين بن اللعين على لسان نبيك في كل موطن وموقف وقف فيه نبيك، اللهم العن أبا سفيان) فهذه العبارة ينتهي المقطع الأول في نسخة النقاش الرازي.

ويأتي بعده مباشرة المقطع الخامس دعاء السجود، قوله (ثم تسجد وتقول: اللهم لك الحمد حمد الشاكرين... الخ). فلا يوجد في متنها المقطع الثاني ولا المقطع الثالث ولا المقطع الرابع.

فلاحظ الصورة التالية من نسخة النقاش الرازي، حيث ينتهي المقطع الأول الطويل فيها عند قوله (اللهم العن أبا سفين)، كما هو رسم الصورة، ثم تأتي تكملة المقطع الأول الطويل في الحاشية، وهي قوله (.. ومعاوية

ويزيد بن معاوية عليهم من اللعنة أبد الآبدين...) إلى آخر المقطع (...وبالموالة لنبيك وآل نبيك عليهم السلام)، ثم يأتي المقطع الثاني (اللهم العن أول ظالم ظلم حق محمد وآل محمد..) ثم يأتي المقطع الثالث (السلام عليك يا أبا عبد الله وعلى الأرواح التي حلت بفنائك..) ثم يأتي المقطع الرابع في الحاشية أيضاً (اللهم خص أنت أول ظالم..). وأما المقطع الخامس (اللهم لك الحمد حمد الشاكرين لك..) وهو دعاء السجود، فهو في متن النسخة، كما تلاحظونه الصورة في الملحق رقم [١٠]:

فلاحظ الصورة وقد رسمت خطأ أحمر حول المتن والحاشية تكون خارجه، وقد أشرت لبداية الحاشية بالخط الأزرق، والحاشية كتبت في جميع جهات الصفحة.

وعليه فتكون نسخة النقاش الرازي تختلف مع جميع النسخ بالنسبة للمقطع الأول.

وهذا إنَّما نقوله تنزلاً ومجارة لما قاله وأصر عليه في أكثر من موضع في كلامه، بأنَّ الذي في الهامش ليس من النسخة وإنَّما هو مضاف إليها فيما بعد، فهذا نقوله من باب (ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم).

وإلا فهناك هامش في حاشية النسخة يرتبط بكلمة (أبا سفين) كما ذكرنا ذلك قبل قليل، وسيأتي التعرض له إن شاء الله تعالى على حدة.

الفارق بين نسخة النقاش وبين نسخة السيد ابن طاووس

وعليه تكون نسخة النقاش الرازي بالنسبة للمقطع الأول الطويل، مختلفة

عن النسخ المشهورة، وكذلك مختلفة عن كتاب مصباح الزائر، وكذلك مختلفة عن النسخة التي اعتمدها السيد ابن طاووس، من حيث نهاية المقطع الأول. فإن النسخ المشهور ينتهي المقطع الأول فيها بقوله (...وبالموالة لنيك وآل نبيك عليه وعليهم السلام).

فيكون الفارق بين نسخة النقاش الرازي وباقي النسخ بما فيها نسخة السيد ابن طاووس هو هذا المقطع (ومعاوية ويزيد بن معاوية عليهم منك اللعنة أبد الأبدین، وهذا يوم فرحت به آل زياد وآل مروان بقتلهم الحسين صلوات الله عليه، اللهم فضاعف عليهم اللعن منك والعذاب الأليم، اللهم إني أتقرب إليك في هذا اليوم وفي موقفي هذا وأيام حياتي بالبراءة منهم واللعنة عليهم وبالموالة لنيك وآل نبيك عليه وعليهم السلام).

فإن باقي النسخ بما فيها نسخة السيد ابن طاووس، توجد فيها هذه القطعة بينما نسخة النقاش الرازي لا يوجد فيها ذلك، وهو المتمم للمقطع الأول الطويل والذي رقمناه فيما تقدم برقم (١).

فلاحظ الصورة من كتاب مصباح الزائر للسيد ابن طاووس، في الملحق

رقم [١١].

وأما بالنسبة للمقاطع الثلاثة: رقم (٢) مقطع اللعن المكرر مائة مرة، ورقم (٣) مقطع السلام المكرر مائة مرة، ورقم (٤) مقطع (اللهم خص أنت أول ظالم..)، فهي ليست في نسخة النقاش الرازي.

وعليه سوف تكون نسخة النقاش الرازي مشتملة على المقطع رقم (١) ناقصاً في آخره، ثم المقطع رقم (٥) وهو دعاء السجود. وأما المقاطع (٢) و (٣) و (٤) فهي ليست في متن النسخة.

نسخة النقاش تختلف عن كامل الزيارات

كما أنه بما ذكرناه مؤخراً تكون نسخة النقاش الرازي مخالفة لنسخة كامل الزيارات للشيخ ابن قولويه أيضاً، وذلك باعتبار أن نص الزيارة في هذا الكتاب وإن كان يختلف في بعض الألفاظ عن نص الزيارة في مصباح المتهدج للشيخ الطوسي، ولكنه يتفق في أصل المقاطع الخمسة، بل إن المقطع الأول الطويل موجود فيه كما في بقية نسخ المصباح، مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ، وهذا نص ما هو موجود في كتاب كامل الزيارة في نهاية المقطع الأول (... اللهم العن أبا سفيان ومعاوية وعلى يزيد بن معاوية اللعنة أبا الأبدين، اللهم فضاعف عليهم اللعنة أبداً لقتلهم الحسين عليه السلام، اللهم إني أتقرب إليك في هذا اليوم وفي موقفي هذا وأيام حياتي بالبراءة منهم واللعنة عليهم وبالموالة لنيك وأهل بيت نبيك صلى الله عليه وعليهم أجمعين).

وبهذا تكون نسخة النقاش الرازي مخالفة لجميع نسخة الزيارة بما فيها كتاب كامل الزيارات.

والملاحظ أنَّه في بداية كتابه نقل صورة لكتاب كامل الزيارات مشتملة على هذا المقطع الأول كاملاً كما نقلناه، وعلى المقطع الثاني، ثم المقطع الثالث، ثم المقطع الرابع، باختلاف في بعض الألفاظ، كما يظهر لمن لاحظ الكتاب^(١).

ولا نريد التوسع في ذلك أكثر، باعتبار أنَّ المقام غير معقود للنظر في كتاب كامل الزيارة.

نسخة النقاش تختلف عن المصباح الصغير

كما نلفت نظر القارئ الكريم إلى أنَّ نسخة النقاش تخالف جميع نسخ المصباح الصغير، بالنسبة للمقطع رقم (١). فإنَّ جميع نسخ المصباح الصغير يوجد فيها المقطع المذكور كاملاً كما في النسخ المشهورة للمصباح الكبير. الجدير بالذكر أنَّه في المحاضرات لم يتطرق لنسخ المصباح الصغير أصلاً، والظاهر أنَّه لما راجع ما طرحناه في كتاب المداخلات الكاملة من التركيز على نسخ المصباح الصغير، ذكر في كتابه بحثاً تحت عنوان الفصل الثاني وذكر فيه مجموعة من النسخ للمصباح الصغير، حاول جاهداً نسفها بأجمعها، لأنها تخالف النتيجة التي رام الوصول إليها.

كما أنَّ الملاحظ عليه أنَّ تغافل تماماً عن نسخة السيد بن طاووس من كتاب المصباح الصغير، هذه النسخة التي اعتمدها السيد^{عليه السلام} في نقل المقطعين

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١١٠ و ص ١١١.

الذين تكررا مائة مرة في كتابه مصباح الزائر عند نقله لزيارة عاشوراء، كما هو الظاهر، وإن كان ادعى هو بأن السيد نقل منها أيضاً المقطع رقم (٤) وهو مقطع (اللهم خص أنت)، وراح يبحث عن بعض نسخ المصباح التي تخدم مبتغاه وتميل مع هواه.

والحال أنه بالنسبة لنسخة المصباح الكبير التي اعتمدها السيد بن طاووس في نقل الزيارة، أشاد بتلك النسخة وادعى مطابقتها مع نسخة النقاش الرازي، مع أن تلك النسخة غير موجودة أصلاً، وأثبتنا فيما تقدم اختلافها عن نسخة النقاش الرازي.

كما أن الملاحظ عليه أيضاً تغافله عن كتاب مصباح الزائر، في البحث الذي عقده في آخر كتابه، والذي تعرض فيه لبعض المصادر التي نقلت زيارة عاشوراء، مثل كتاب كامل الزيارات، وكتاب ذخيرة الآخرة، وكتاب منهاج الصلاح، وكتاب المزار الكبير.

ونحيط القارئ الكريم علماً بأننا سوف نتعرض لكتاب مصباح الزائر في بحث الإثبات إن شاء الله تعالى، وذكرنا في كتابنا المداخلات الكاملة بحثاً مفصلاً بشأنه، فليراجعه من أراد.

فهل ذلك إلا مفارقة واضحة لا ينبغي صدورها من الأشخاص العاديين فضلاً عما ينسبون إلى التحقيق.

وعلى كل حال يكفي في رده فيما ذكره بالنسبة لنسخ المصباح الصغير اعترافه باشتهال نسخة السيد ابن طاووس على المقاطع الثلاثة رقم (٢) ورقم

(٣) كما هو الظاهر، ورقم (٤) حسب مدعاه.

وإن كان سيأتي في بحث الإثبات التعرض بشكل مفصل لأهم نسخ المصباح الصغير، وقد تعرضنا لذلك في بحث مفصل في كتابنا المداخلات الكاملة، من أراد التفاصيل فيرجع إلى الكتاب.

تكرار للتأكيد

وأكرر للتأكيد: بأن ما تقدم من الكلام حول المصباح الكبير هو بحسب ما يدعيه من أن الهامش ليس من النسخة، وإلا فتكملة المقطع رقم (١) والمقاطع رقم (٢) و (٣) و (٤) موجود في الهامش على اختلاف في المقطع رقم (٤) سوف نشير إليه فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

فإلى هنا تبين لكم حال نسخة النقاش الرازي، والفارق بينها وبين نسخة السيد ابن طاووس.

الاستماتة في إثبات المطابقة بين النسختين!!

فقد حاول مستميتاً أن تكون نسخة النقاش متطابقة تماماً مع نسخة السيد ابن طاووس، ويعذرني القارئ الكريم على شدة التعبير، وذلك لما رأيته عند متابعتي لنص كلامه في أكثر من موضع، فقد كنت أقرأ كلامه مرات عديدة، ولم أجد منه إلا الإصرار والعناد على مدعياته، مع ما أثبتناه بالدليل القاطع والبرهان الساطع من بطلان تلك المدعيات.

فأقول: إنه ملتفت إلى أن الطريق الذي من خلاله يصحح نسخة النقاش

الرازي ويجعلها مقدمة على غيرها هو إثبات المطابقة بينها وبين نسخة السيد ابن طاووس، وإلا فبدونه تكون نسخة النقاش الرازي غير معتمدة، لما تقدم ذكره ونعيده تأكيداً: بأنَّ نسخة النقاش الرازي استنسخها على نسخة الماوراء النهري، ونسخة الماوراء النهري مبتلاة بعدة أمور: منها إنَّ الماوراء النهري مجهول، بل ليس له أي ذكر في تراجم العلماء الذين ذكروا علماء الإمامية في القرن السادس. ومنها إنَّ النسخة مفقودة ولا وجود لها. ومنها إنَّ الطريق بين نسخة الماوراء النهري ونسخة المصنف غير معلوم ولم يشر له النقاش الرازي ولا حتى إشارة خفية.

وعليه فتكون نسخة النقاش الرازي معتمدة على نسخة لا يمكن الاعتماد عليها ألبتة. فلا بد أن يبحث عن طريق آخر من خلاله يعمد نسخة النقاش الرازي، فادعى هذه الدعوى الجذافية، وهي أن نسخة النقاش الرازي متطابقة مع نسخة السيد ابن طاووس رحمته الله وبما أن نسخة السيد ابن طاووس قال عنها السيد نفسه: أنَّها مقابلة على نسخة بخط المصنف. فتكون نسخة النقاش معتمدة.

وقد أثبتنا لكم فيما تقدم الفارق الكبير بين نسخة النقاش الرازي وبين نسخة السيد ابن طاووس، وذلك من خلال أمرين أساسيين: الأول إنَّ نسخة النقاش تختلف عن نسخة السيد ابن طاووس في المقطع الأول. والثاني إنَّ نسخة النقاش تختلف عن نسخة ابن طاووس في المقطع الرابع.

وعليه ينهدم الركن الثاني، الذي تقدمت الإشارة له، وهو دعوى المطابقة

بين نسخة النقاش ونسخة السيد ابن طاووس. وتقدم منَّا أنَّ الركن الثاني يرجع بالمحصلة إلى الركن الأول، وهو دعوى المطابقة مع نسخة المصنف، الذي تقدم هدمه، وأثبتنا بالدليل القاطع والبرهان الساطع عدم تمامية تلك الدعوى.

كاد المرئب أن يقول خذوني

إنَّ العجيب منه - وكأنَّه ينطبق عليه قول القائل: كاد المرئب أن يقول خذوني - تكراره لدعوى المطابقة بين نسخة السيد ابن طاووس رحمته الله ونسخة النقاش الرازي!

فقد كرر ذلك في خمسة مواضع في المحاضرة الأولى، طبعاً هذا في نص كتابته وإلا في التسجيل كرر ذلك أكثر من ذلك. فلاحظ الموارد التي كرر فيها دعوى المطابقة:

١/ (القسم الأول: النسخ المتطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي

والتي تحدث عنها السيد ابن طاووس).

٢/ (وهذا ما نريد إثباته من خلال النسخ الخطية المتطابقة مع كلام نسخة الطوسي نفسه وقد تحصلنا على عدة نسخ خطية من مصباح المتعجب الكبير للشيخ الطوسي تتطابق مع نسخة السيد ابن طاووس المتطابقة مع نسخة المصنف الشيخ الطوسي).

٣/ (١) نسخة النقاش الرازي المؤرخة سنة ٥٠٢ هـ والزيارة فيها

كما في نسخة السيد ابن طاووس تماماً).

٤/ (والحاصل: أن الخط المكتوب بالهامش بكامله مخالف لما في

الأصل وعليه فقد أضيف ذلك إلى النسخة ولا يعلم متى حصل ذلك ومن الذي كتبه، فأصل النسخة حول الزيارة متطابقة مع نسخة السيد ابن طاووس المتطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي).

٥/ (هذه صورة من الصفحة الثانية لزيارة عاشوراء من مخطوطة النقاش الرازي المؤرخة عام ٥٠٢ هـ والنص الأصلي بدون الهامش يتطابق مع كلام السيد ابن طاووس)^(١).

هذا التأكيد كله في المحاضرة الأولى، وسيأتي التأكيد منه على ذلك في المحاضرات الآتية.

وكأنه ملتفت إلى أن المسألة لا تنسجم مع الذوق الفني الصحيح، فإن أدنى التفاتة من أي شخص كان يدرك عدم المطابقة بين النسختين.

إلا أنه ماذا يعمل؟ وهو قد وضع نتيجةً نصب عينيه يريد الوصول إليها بأي ثمن وبأي وسيلة، فأقدم نسخة في عالم المخطوطات - كما يعبر، موحياً بذلك لشيء يفهمه من يفهمه!! - لا يمكن الاعتماد عليها، وهي نسخة النقاش، ولا يوجد طريق لتصحيحها أصلاً إلا عن طريق دعوى المطابقة بينها وبين نسخة السيد ابن طاووس رحمته الله. إلا أنه في ذلك أخطأ التقدير، وبعد عن الحقيقة والموضوعية كل البعد.

ولا سيما أنه سوف يصطدم هناك بكلام السيد ابن طاووس رحمته الله حيث إنه - هو العلم الثابت المتبع المدقق ومعتمدنا في الأدعية والزيارات - ذكر فيما تقدم من نقل عبارته أن لديه نسخة من المختصر نقل منها النقصان الموجود في

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٤٤، ١٤٦.

نسخته من المصباح الكبير.

هذا تمام الكلام في ردنا على ما ذكره في المحاضرة الأولى، والتي خصص الكلام فيها عن النسخة الأولى من نسخ القسم الأول، وهي نسخة النقاش الرازي.

المحاضرة الثانية

وصلنا في الكلام معه إلى ما ذكره بالنسبة للنسخة الثانية من نسخ القسم الأول والذي عنوانه ادعاءً بقوله : ((النسخ المتطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي والتي تحدث عنها السيد ابن طاووس)) ، وهذه النسخة هي التي عنوانها بـ ((نسخة مكتبة المرعشي النجفي في قم المقدسة)) ، وكلامه حول هذه النسخة ذكره في بداية المحاضرة الثانية.

النسخة الثانية : نسخة مكتبة المرعشي النجفي

قال في بداية المحاضرة الثانية ما نصه: ((لقد ذكرنا فيما مضى أقسام النسخ المخطوطة لمصباح المتهدد الكبير والتي كان أولها النسخ المتطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي والتي تحدث عنها السيد ابن طاووس، وبدأنا بالقرن السادس الهجري وما يحتويه من مخطوطات وقد تناولنا أهم المخطوطات هناك وهي مخطوطة النقاش الرازي ونكمل هنا النسخ الخطية في القرن السادس والسابع والتاسع والتي منها: ١/ نسخة مكتبة المرعشي النجفي. ٢/ نسخة السيد رضي الدين بن طاووس. ٣/ نسخة بخشي

التونني))^(١).

فالملاحظ على هذا المقطع أنه لازال مصراً على مسألة تطابق نسخ القسم الأول مع نسخة الشيخ الطوسي (عطره الله مرقده)، وكذلك يكرر القول بأتمها التي تحدث عنها السيد ابن طاووس.

وقد تقدم مناقشته في جميع ذلك وأثبتنا بطلان ذلك بما لا مزيد عليه، وسيأتي زيادة توضيح لذلك عند تعرضه لنسخة السيد ابن طاووس بعد إكمال الكلام عن هذه النسخة.

وعلى كل حال إن ما ذكره من النسخ في القسم الأول وهو ست نسخ كان أولها نسخة النقاش الرازي، وتقدم مناقشتها وإثبات أنه لا يمكن الاعتماد عليها. وثانيها نسخة المرعشي النجفي، والتي نحن في صدد الكلام عنها. وثالثها نسخة السيد ابن طاووس. وهذه قدرها تقديراً وبنى على ذلك التقدير، وسيأتي نقاشه فيها مفصلاً، وتقدم بعض النقاش فيما تقدم. ورابعها نسخة بخشي التوني، وسيأتي النقاش فيها. وخامسها نسخة الجد حفصي. وسيأتي النقاش فيها. وسادسها نسخة خواجه شير أحمد، وسيأتي مناقشتها. وقد تعرض في هذه المحاضرة لثلاث نسخ: الثانية والثالثة والرابعة، وسيأتي تعرضه للنسخة الخامسة والسادسة في المحاضرة الثالثة.

مناقشة ما ذكره في نسخة المرعشي النجفي

ولا نريد هنا إطالة الكلام معه حول هذه النسخة، باعتبار أتمها معتمدة على

(١) هذا المقطع حذفه من الكتاب واختص ذكره بالمحاضرة الثانية.

نسخة النقاش الرازي، وما تقدم من كلامنا حول تلك النسخة يكون في هذه أوضح، كما أنَّ هذه النسخة مجهولة التأريخ والناسخ، وسيأتي التعرض لجميع ذلك.

فقد قال عن نسخة مكتبة المرعشي النجفي عليه السلام ما يلي:

((القرن السادس . النسخة الثانية نسخة مكتبة المرعشي النجفي في قم . مواصفات النسخة . الرقم: ١٤٢٠ . عدد الأوراق: ٢٢٢ في كل صفحة ٢٣ سطر . ٢٧ × ١٧ سم . الورقة الأولى والأخيرة ساقطتان هذه النسخة معربة وقديمة جداً قد بليت أوراقها وفي نفس الوقت نفيسة جداً عناوينها مشكي بالخط الكبير وعليها تصحيحاً جلد دورد تيماج))^(١).

الملاحظ على كلامه هنا عدة أمور:

أولاً: إنَّه نسب هذه النسخة للقرن السادس بلا دليل، نعم في التسجيل الصوتي نسب ذلك إلى مشرف يعمل في مكتبة المرعشي النجفي، بأنَّه أخبره بأنَّ تأريخها هو القرن السادس. إلا أنَّ ذلك حدس محض لا يمكن الاعتماد عليه.

ثانياً: إنَّه تجاهل الكلام عن تأريخها واسم ناسخها، فتغافل عن ذلك والله العالم بالسبب!! فهل هذا هو مقتضى الأمانة العلمية، بينما ستلاحظونه في مناقشته للنسخ من القسم الثالث يركز بشكل كبير على ذلك!!.

وقد لاحظتم عبائره التي سطرها في المواصفات، حيث بدأ بذكر بعض

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٦٤ .

الأمر التي تلفت نظر القارئ إليها وتغفله عما هو أهم، وهي في واقعها لا تسمن ولا تغني من جوع، فلاحظ بعض التعابير: (قد بليت أوراقها وفي نفس الوقت نفيسة جداً)!! وقوله: (عناوينها مشكي بالخط الكبير) وقوله: (عليها تصحيحات) وقوله: (جلد دورد تياج)!!!، فإن ذلك مما يضحك الشكلي، أن يقوم منسوب للتحقيق بالتشبه بمثل هذه الأمور لتصحيح نسخة يعتمد عليها في إثبات دعوى خالف فيها علماء الطائفة الحقّة.

ثالثاً: إنّه باعترافه أنّ هذه النسخة فاقدة للورقة الأولى والأخيرة، فهل هذا هو المميز لها، وهل هذا هو دأب المحققين في إثبات دعاويهم، وإن تعجب فعجب قوهم.

رابعاً: إنّ هذه النسخة - وبحسب دعواه متطابقة مع نسخة النقاش الرازي - فليس من البعيد أن تكون هذه النسخة منسوخة على نسخة النقاش الرازي. فإنّ من لاحظ بداية الزيارة في نسخة النقاش يجده بعينه في هذه النسخة، حيث تبدأ الزيارة في كليهما بقوله (السلام عليك يا أبا عبد الله السلام عليك يا ابن أمير المؤمنين...) وكذلك في تتوافق معها في نهاية المقطع الأول عند قوله (اللهم العن أبا سفيان)، وتقد تتبعت بنحو من المقابلة بعض الألفاظ في النسختين فوجدتهما متطابقتين تماماً، وهذا ما يجعلني أطمئن بأنّ نسخة مكتبة المرعشي منسوخة من نسخة النقاش الرازي.

وقد عرفت حال نسخة النقاش فيما تقدم، فما هو معتمد عليها يكون حاله أوضح، وقلنا ذلك باعتبار أنّه لا توجد نسخة بهذا الشكل ينتهي المقطع

الأول بلعن أبي سفيان إلا نسخة النقاش الرازي فما يأتي بعدها ولم يكن له طريق آخر يكون ظاهره الاعتماد عليها.

ثم في آخر كلامه عن هذه النسخة ذكر ما هو في الحاشية ورماه بنفس السهم الذي رمى به ما هو في حاشية نسخة النقاش الرازي.

ثم حشى البحث بثلاث صور من هذه النسخة، وأنهى الكلام عنها. فالنتيجة النهائية: إنَّ هذه النسخة لا تصلح حتى لتكثير السواد - كما رامه - حيث لا يعرف ناسخها، ولا تأريخ نسخها، ولا توجد مقابلة عليها، ولا إجازة، ولا أي شيء. إلا أنها متوافقة مع نسخة النقاش. وهذا لا يعطيها امتيازاً بل يجعلها أسوأ حالاً من نسخة النقاش الرازي.

فهل يا ترى ينطبق عليها العنوان الذي سطره فيما تقدم وزعمه لنسخ هذا القسم وهو قوله ((النسخ المتطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي والتي تحدث عنها السيد ابن طاووس)).

فأين هي المطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي!! وأين تحدث عنها السيد ابن طاووس!! .

وهل هذا إلا حياء عن الموضوعية.

النسخة الثالثة: نسخة السيد ابن طاووس

وصل نقاشنا معه فيما ذكره عن النسخة الثالثة من القسم الأول وهي

نسخة السيد ابن طاووس رحمته الله.

ونفيدكم بأنَّ الكلام عن هذه النسخة تقديري، باعتبار أنَّ النسخة التي كانت عند السيد ابن طاووس لمصباح المتهدد لم تصل إلينا ولا يوجد لنا طريق إليها، إلا كلام السيد ابن طاووس نفسه والذي ذكره في كتابه مصباح الزائر، بعد نقله لزيارة عاشوراء.

كما نلفت نظر القارئ الكريم إلى أنَّه في كلام سابق له عن زيارة عاشوراء في السنوات الماضية شنع على الزيارة المباركة بأمور، كان من ضمنها أنَّ الزيارة لم ينقلها السيد ابن طاووس إلا في كتابه مصباح الزائر، فلم يذكرها في الإقبال مثلاً أو غيره من كتب الأدعية!!.

وكلامنا معه فيما ذكره عن النسخة الثالثة من القسم الأول، وهي نسخة السيد ابن طاووس رحمته الله وإن كان تقدم بعضه، إلا أنَّه نعيد بعض ما تقدم من نقاش، باعتبار أنَّه أعاد الكلام مرة أخرى في ذكره للنسخة الثالثة، حيث قال ما نصه:

((القرن السابع الهجري النسخة الثالثة نسخة السيد رضي الدين بن طاووس المتوفى ٦٦٤ هـ فيمثلة كلام السيد ابن طاووس في كتابه مصباح الزائر حيث شهد من أن نسخته من مصباح المتهدد الكبير مقابلة مع نسخة الشيخ الطوسي ولا يوجد فيها الفصلان الأخيران وهو: ما يكرر ١٠٠ مرة من السلام واللعن، وفصل اللهم خص أنت أول ظالم إلخ نص كلام السيد ابن طاووس قال السيد رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن طاووس المتوفى ٦٦٤ هـ في مصباح الزائر ص ٢٧٨ طبع مؤسسة آل البيت. بعد نقله لزيارة

عاشوراء ما هذا نصه: (قال علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس: هذه الرواية نقلناها بإسنادها من المصباح الكبير، وهو مقابل بخط مصنفه رحمه الله، ولم يكن في ألفاظ الزيارة الفصلان اللذان يكرران مئة مرة، وإنما نقلنا الزيادة [١] من المصباح الصغير، فاعلم ذلك) فالسيد ابن طاووس عنده نسخة خطية من المصباح الكبير للشيخ الطوسي وهذه النسخة مقابلة مع المصباح المخطوط بقلم مؤلفه الشيخ الطوسي ولم يوجد فيها الفصلان الأخيران من الزيارة واللذان يكرران ١٠٠ مرة. أي أن نسخة ابن طاووس تنتهي الزيارة فيها إلى ما قبل هذه الفصول الثلاثة كما تقدم في نسختي النقاش الرازي ونسخة مكتبة المرعشي النجفي وما يأتي من نسخة بخشي التوني ونسخة خواجه شير أحمد^(١).

مناقشة ما ذكره عن نسخة ابن طاووس

الملاحظ على هذا الكلام أمور كثيرة نذكر أهمها، ونحاول قدر الإمكان الاقتصار على ما لم يتقدم ذكره، حيث تقدم بعض الكلام منا في مناقشته حول نسخة السيد ابن طاووس، وذلك عندما زعم المطابقة بينها وبين نسخة النقاش الرازي:

فأقول: أولاً: إنه نسب إلى السيد ابن طاووس رحمته الله كلاماً لم يقله، وذلك عندما قال: (ولا يوجد فيها الفصلان الأخيران وهو: ما يكرر ١٠٠ مرة من السلام واللعن، وفصل اللهم خص أنت أول ظالم).

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٦٩.

فإنَّ المقطع الذي جعلنا تحته خط لم يرد في عبارة السيد ابن طاووس أصلاً، فإنَّ السيد نفى مقطع اللعن المكرر مائة مرة، وهو ما رقمناه فيما تقدم بـ رقم (٢) ونفى مقطع السلام المكرر مائة مرة، وهو ما رقمناه فيما تقدم بـ رقم (٣)، وهذا هو ظاهر عبارته إن لم يكن صريحاً.

فلاحظ نص عبارته السيد ابن طاووس بمقتضى نقله هو لها في الكلام المتقدم ((قال علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس: هذه الرواية نقلناها بإسنادها من المصباح الكبير، وهو مقابل بخط مصنفه رحمه الله، ولم يكن في ألفاظ الزيارة الفصلان اللذان يكرران مئة مرة، وإنما نقلنا الزيادة من المصباح الصغير، فاعلم ذلك)). فهو بصريح العبارة تقول على السيد ابن طاووس بما لم يقله!!.

وهذا لا يجوز صدوره من متدين عادي، فضلاً عن ينسب للتحقيق!!!

هذه هي الأمانة العلمية

فإنَّ السيد ابن طاووس يصرح في هذا المقطع - بمقتضى أمانته العلمية التي حملها على عاتقه، فكان طريقاً لإيصال تراث آل محمد عليهم السلام إلينا، ونعم الطريق (رحمه الله رحمة الأبرار) - بأنَّ الزيارة المباركة نقلها من مصباح المهجد كتاب جده الشيخ الطوسي، وهذه النسخة التي عنده لكتاب جده مقابلة مع خط الشيخ الطوسي، وهذه النسخة التي عند السيد ابن طاووس لا يوجد فيها الفصلان اللذان يكرران مائة مرة فقط. إذن فمن أين نقلت هذين الفصلين سيدنا؟ يجيبك السيد بصريح عبارته المتقدمة: إنَّه نقلها من

المصباح الصغير للشيخ الطوسي نفسه. فالسيد ابن طاووس ضمناً يقول لنا: إنَّ كتاب المصباح الصغير توجد لديه نسخة منه، ويحتمل أن تكون نسخة المصنف كما يحتمل غير ذلك. ويقرب عندنا أن السيد ابن طاووس لديه نسخة المصنف لكتاب المصباح الصغير، لا سيما إذا لاحظنا العبارة السابقة للسيد ابن طاووس رحمته الله حيثُ إنَّه أطلق العبارة بأنَّه نقل الفصلان من المصباح الصغير، ولم يشر إلى مسألة النسخة. وهو الدقيق في تعبيره والأمين في نقله. فيحتمل قوياً أنَّه لديه نسخة المصنف نفسه للمصباح الصغير، وعليها اعتمد في نقل الزيادة التي ليست موجودة في نسخته من المصباح الكبير.

تَقْوَالاً وَلاَ يَسِرَ قَوْلًا

وأقول (تقوِّلاً) لأنَّه وبكل صراحةً نهاراً جهاراً إعلاناً لا إسراراً يدعي على السيد ابن طاووس رحمته الله بأنَّه شهد بأنَّ نسخته لا يوجد فيها الفصلان المكرران مائة مرة وفصل (اللهم خص أنت...) . فلاحظ عبارته المتقدمة.

ثانياً: إنَّه نقل نص كلام السيد ابن طاووس رحمته الله والذي تقدم تكراره مراراً. وبدأ بتوضيحه بما هو متناقض فيه بين سطر وسطر آخر!؟

فلاحظ هذا المقطع من كلامه وهو ما ذكره بعد كلام السيد ابن طاووس رحمته الله كتفسير لكلام السيد (فالسيد ابن طاووس عنده نسخة خطية من المصباح الكبير للشيخ الطوسي وهذه النسخة مقابلة مع المصباح المخطوط بقلم مؤلفه الشيخ الطوسي ولم يوجد فيها

الفصلان الأخيران من الزيارة واللذان يكرران ١٠٠ مرة) فهو في هذا المقطع وإن كان قد أصاب كبد الحقيقة. إلا أنه فسر كلام السيد ابن طاووس رحمته الله بما هو نفس كلام السيد ابن طاووس، وإنما اختلف معه في تقديم وتأخير لبعض العبائر، (وفسر الماء بعد الجهد بالماء).

بل ينطبق عليه قول الشاعر الساخر:

كأننا والماء من حولنا قومٌ جلوسٌ حولهم ماءٌ

وعلى كل حال لا إشكال كبير لنا عليه في هذا المقطع.

وثالثاً: إنَّ الملاحظ عليه أيضاً أنه أغفل نقطة مهمة وأرسلها إرسال المسلمات وهي مسألة المصباح الصغير - الذي لا شك أنه للشيخ الطوسي رحمته الله - باعتبار أن السيد ابن طاووس رحمته الله صرح في المقطع المتقدم من كلامه في كتابه مصباح الزائر: أنه نقل الفصلين اللذين يكرران مائة مرة من المصباح الصغير، وتقدم تقدم منا التنويه لذلك فراجع.

وجهة نظر

ولا يبعد أن يكون السيد ابن طاووس رحمته الله أراد من ذلك الإشارة لنكتة مهمة يلتفت إليها اللبيب الفاحص.

وهي تظهر في جواب السؤال التالي: نقول أنه كان بإمكان السيد ابن طاووس رحمته الله أن ينقل الزيارة بكاملها من المصباح الصغير ولا يعمد إلى نقل

القسم الأكبر منها من المصباح الكبير والفصلين من المصباح الصغير، فلماذا قام بهذا العمل؟

نقول في مقام الجواب: لا يبعد أن يكون السيد ابن طاووس رحمته الله يريد بذلك الإشارة المفتة إلى أن ما نقلته من المصباح الصغير هو الصحيح، وأنَّ النسخة التي عنده من المصباح الكبير والتي لا يوجد فيها الفصلان المكرران مائة مرة غير صحيحة. فالسيد ابن طاووس في قرارة نفسه معتقد بصحة ما نقله من المصباح الصغير، وهذا لا ينسجم مع اعتقاده أيضاً بصحة ما نقله من المصباح الكبير، ولا يمكن أن نقول بأنَّ السيد ابن طاووس رحمته الله يعتقد بعدم صحة ما في المصباح الصغير وصحة ما في المصباح الكبير، لأنَّه يجبل أن يعتقد بعدم صحة شيء ويصر على نقله.

فلا بد أن نقول في طريق الجمع بين كلامه وواقع حاله: أنه يعتقد بأنَّ النسخة التي عنده من المصباح الكبير ناقصة وإن كانت مقابلة بخط المصنف، والصحيح هو ما في نسخة المصباح الصغير.

ولا سيما إذا لاحظتم أنَّ السيد ابن طاووس رحمته الله عبر بصيغة المبني للمجهول بالنسبة للمقابلة (وهو مُقَابَلٌ بخط مصنفه رحمه الله) وهذا بظاهره يكشف عن أنَّ المُقَابِلَ غير معروف، فكأنَّ السيد ابن طاووس رحمته الله يريد أن يقول: هذه النسخة مقابلة بخط المصنف إلا أنَّ المُقَابِلَ غير معروف. هذا بحسب ظاهر العبارة.

فالتيجة من كل هذا: إنَّ سوق العبارة بلحاظ المُقَابِلِ المبني للمجهول، وتصريح السيد ابن طاووس بنقل الزيادة من المصباح الصغير، وسكوته عن نسخ المصباح الصغير، يعطي النتيجة التي ذكرناها وهي أنَّ نسخة المصباح الكبير التي عند السيد ابن طاووس رحمته الله ناقصة وأنَّ الصحيح هو ما في المصباح الصغير.

ورابعاً: إنَّ الملاحظ عليه أنَّه بعد أن وقع في هذه الورطة بدأ بأسلوب لفت النظر لشيء آخر لا ربط له بنسخة السيد ابن طاووس رحمته الله حتى يشغل المتابع بأمر آخر عن التناقض الذي وقع فيه فبدأ بتسطير عناوين مثل عنوان ((السيد ابن طاووس المتخصص)) وبدأ بنقل مقاطع طويلة حول السيد ابن طاووس رحمته الله وارتباطه بالأدعية والكتب و... فنقل تحت هذا العنوان مقاطع طويلة نسخها من الذريعة للأغا بزرك الطهراني رحمته الله. ثم بعد ذلك ذكر عنواناً آخر سماه ((جهد السيد ابن طاووس في الأدعية)) ذكر تحته كلاماً للسيد ابن طاووس رحمته الله ذكره في كتابه فلاح السائل. ثم ذكر بعد ذلك عنواناً آخر سماه ((العمل الموسوعي في الأدعية)) وذكر تحته كلاماً طويلاً نسخه من الذريعة للأغا بزرك الطهراني. وبه أنهى الكلام عن هذه النسخة.

وهذا لو لاحظته بعين التدقيق تراه كلاماً أجنياً لا ربط له بمسألة نسخة السيد ابن طاووس من المصباح الكبير. ولا مسألة دعواه المطابقة.

وفي الختام أقول: تحصّل من جميع ما ذكرنا أنَّ نسخة السيد ابن طاووس لا تخدم النتيجة التي رامها، بل هي على العكس تماماً، فإنَّها دليل شاهد على

بطلان دعواه، وأنَّ الصحيح هو النسخة المشتملة على الفصول الثلاثة بالكيفية التي ذكرها السيد ابن طاووس رحمته الله، أعني فصل اللعن المكرر مائة مرة، وفصل السلام المكرر مائة مرة، وفصل اللهم خص أنت. وبهذا نختم الكلام عن نسخة السيد ابن طاووس رحمته الله.

النسخة الرابعة: نسخة بخشي التوني

الكلام معه في النسخة الرابعة من نسخ القسم الأول الذي عنونه فيما تقدم بعنوان ((النسخ المتطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي والتي تحدث عنها السيد ابن طاووس))، وهذه النسخة الرابعة هي نسخة بخشي التوني، وهي النسخة الثانية في المحاضرة الثانية.

وكالعادة بدأ بذكر عناوين رئيسية، ثم يذكر تحتها ما يريد ذكره. فبدأ بذكر ((مواصفات النسخة)) ثم ((خصوصيات النسخة)) ثم ((توثيقات نسخة التوني في جامعة طهران وخصوصياتها)) ثم بعد ذلك حشى الموضوع بصور كثيرة من المخطوطة تبلغ عشر ورقات!

وقد بدأ كلامه عن نسخة بخشي التوني بنسبتها للقرن التاسع الهجري وذكر مجموعة من الأمور التي ليس لها أهمية في توثيق النسخة، ثم حشد تحت عنوان ((خصوصيات النسخة)) مجموعة من الأمور تزيد على العشرين أمراً، وفيها من التداخل ما لا يخفى، ثم بعد ذلك تطرق لنص الزيارة في هذه النسخة تحت عنوان ((نص الزيارة)) هذا طبقاً لما ورد في المحاضرة الثانية.

وأما في الكتاب فقد ذكر في البداية قصة حصوله على هذه النسخة من مكتبة جامعة طهران، وأنه أول شخص يحصل على مصورة هذه النسخة، ثم بعد ذلك جرى في الكلام على طبق ما جاء في المحاضرة، إلا في بعض المواضع فقد حذفها من الكتاب، وهي رقم القبض، والرقم الخاص، والنسخة المنقولة منها، ونسي أن يحذف نوع الخط، حيث إنه فارغ وتركه في الكتاب بخط عريض!، وعلى كل حال هذه التعديلات حسنة في حد ذاتها، إلا أنه حذفها ليتخلص من الإشكال الذي أوردناه عليه في كتابنا المداخلات الكاملة، وبالخصوص ما يرتبط بعنوان النسخة المنقولة منها، كما أنه في الكتاب قدم الكلام حول (نص الزيارة) على (خصوصيات النسخة) مع إدخال بعض التعديلات، تلافياً لما يمكن إنقاذه من الإشكالات التي أوردناها عليه، ونحن سنجري في مناقشته طبقاً لما جاء في المحاضرة، وسنشير للموارد التي قام بتصحيحها في الكتاب إن وجدنا شيئاً من ذلك.

فقال في المحاضرة الثانية ما نصه:

((القرن التاسع الهجري. النسخة الرابعة نسخة بخشي التوني، نسخة مهمة جداً. اسم الكتاب: مصباح المتهدد. اسم المؤلف: الشيخ الطوسي. المكان الموجود فيها: جامعة طهران. الرقم العام: ٢٣١٢/٣. رقم القبض:.... الرقم الخاص:.... اسم الكاتب: بخشي بن حاجي محمد التوني. تاريخ النسخة: ١٢ جمادى الآخر سنة ٨٩٩ هـ. عدد أوراق النسخة: ٣٨٤ ورقة القياس للنسخة: ١٦×١٠. عدد الأسطر في كل صفحة: ٢٠ سطرا، نوع الخط:.... النسخة المنقولة منها:....))

التصحیحات علیها: . علیها عدة تصحیحات من الناسخ وابنه وعدد من العلماء. القراءات لها: فیها قراءة للشیخ کمال بن بخشي بن محمد التوني علی المحقق الکرکي))^(١).

الملاحظة علی هذا المقطع فی آخره فقط، فإن ما ذكره فی البداية لا إشکال فیهِ، وإن كان بعضه حشو وبلا فائدة، كعدد الأوراق! والرقم الخاص، الذي لم يذكره! والرقم العام! ورقم القبض!، الذي تركه فارغاً أيضاً، ومقاسات النسخة! وعدد أوراقها! وعدد الأسطر فی كل صفحة!.

نعم عند ذكره للنسخة المنقولة منها لم يذكر أي شيء وترك المكان فارغاً، وعلیه فتكون هذه النسخة مجهولة المصدر.

إلا أنه فی الكتاب حذف هذا العنوان، وقد أشرنا إلى ذلك فیما تقدم. نعم ناسخها معلوم النسب، إلا أن النسخة التي اعتمد علیها فی كتابة نسخته مجهولة، وهذا عیب فی النسخة عندما تكون مجهولة المصدر، ولا سيما إذا لم تذكر علیها مقابلات تتصل بنسخة معتمدة.

إلا أنه سیأتي أن الناسخ سیدذكر أنه قابل نسخته علی نسختين صحیحتين، بحسب تصریحه، وهناك لنا كلام معه سیأتي.

وكذلك عند ذكره للتصحیحات علیها ذكر أن هذه النسخة علیها عدة تصحیحات من الناسخ وابنه وعدد من العلماء. وهذا المقطع لنا وقفة مهمة معه فیهِ، سیأتي مكانها إن شاء الله تعالی فی الكلام عن الزيارة فی هذه النسخة.

(١) زيارة عاشوراء فی المیزان، ص ١٨٥ .

وكذلك عند ذكره للقراءات عليها ذكر أن عليها قراءة للشيخ كمال بخشي بن محمد التوني على المحقق الكركي، وهذا المقطع أيضاً سيأتي الكلام معه فيه عندما يذكره مكرراً في خصوصيات النسخة مرتين وفي توثيقات النسخة مرة، وسبق في هذا المقطع ذكره مرة واحدة، فيكون مجموع ذكره لهذه المسألة أربع مرات، بشكل متلاحق ملفت للنظر، مع أن المسألة ليست بذات أهمية كبيرة حتى على فرض صحتها ولا تخدم هدفه!.
هذا ما أردنا إلفات نظر القارئ الكريم إليه في هذا المقطع.

كلامه عن خصوصيات النسخة

ثم بعد ذلك ذكر تحت عنوان (خصوصيات النسخة) ما نصه:
(خصوصيات النسخة: ١/ أنها كاملة ومعلومة التاريخ والكتاب وعليها إجازة من المحقق الشيخ علي بن عبد العالي الكركي المتوفى ٩٤٠ هـ للشيخ كمال بن بخشي التوني. ٢/ فيوجد في هامش ظهر ورقة رقم ٢٥٩ إجازة قراءة وعرض من الشيخ علي بن عبد العالي الكركي المتوفى ٩٤٠ هـ لكمال بن بخشي كويا ابن كاتب النسخة الذي مدحه الكركي في هذه الإجازة كما يلي: (... شيخ الفاضل الكامل الصالح التقى النقي مولانا كمال بن بخشي قراءة وعرضا لأوراد الأسبوع... قدره وتوفيقه على كاتبه الحمد لله علي بن عبد العالي))^(١).

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٨٥ .

تداخل واضح وتكرار فاضح!

والتداخل واضح جداً بين ما ذكره في الرقم (١) والرقم (٢) حيث ذكر في الرقم (١) ((وعليها إجازة من المحقق الكركي...الخ)) ثم في الرقم (٢) كرر نفس المضمون!! فلاحظ.

وهذا التداخل التفت إليه في الكتاب فخصص الرقم (١) بقوله ((أنها كاملة ومعلومة التاريخ واسم الناسخ)).

ومن هذا يبدو واضحاً أنه يتابع الإشكالات المطروحة عليه، وبالخصوص ما ذكرناه مفصلاً في كتاب المداخلات الكاملة. إلا أنه مع ذلك سيكرر جميع ما ذكره في الرقم (١) في (توثيقات النسخة)، في الأرقام (١) و (٢) و (٣). وهذا الخطأ تكرر منه في الكتاب، كما يظهر واضحاً لمن راجع!!

دعوى إجازة المحقق الكركي

ادعى وجود إجازة من المحقق الكركي رحمته الله على هذه النسخة لابن الناسخ كمال بخشي التوني.

وهذا إنَّما هو بناء على ما شاهده في حاشية صفحة من صفحات المخطوطة في جانبها وبشكل مختصر جداً وتعبير مبهم، من حيث المجيز الذي ادعى أنه المحقق الكركي بضرس قاطع! ومن حيث المجاز الذي ادعى أن الشيخ كمال بخشي التوني، الذي هو ابن الناسخ، بخشي التوني. وستلاحظ في الصورة التالية الحاشية في جانبها، وقد أحطتها بخط أحمر لتمييزها.

فالملاحظ على كلامه مقارنة بما هو مذكور في الصورة التالية، أنَّ نسبتَه الإجازة للمحقق الكركي رحمته الله كان اعتماداً على القطعة الصغيرة غير واضحة الخط ولا الاسم، فإنَّه وكما سترون من الصورة أنَّ اسم المجيز لم يظهر منه إلا كلمة (عبد العالي) على احتمال، فهو بمجرد أن رأى هذه الكلمة جزم بكونه المحقق الكركي، ولم يورد ما ذكره بنحو الاحتمال، وتصور أنَّه عثر على مغنم كبير!. وهذا لا يتم إلا إذا قلنا بواحد من أمرين: إما أنَّه يعلم الغيب، ونحن لا نعلم بذلك!، أو أنَّ (عبد العالي) لا يوجد من تسمى به إلا المحقق الكركي!.

وكلاهما لا يمكن القبول بهما.

فلاحظ الصورة في **المحقق رقم [١٢]:**

فالتيجة: إنَّ هذه الإجازة مجهولة المجيز، فلا يمكن الجزم بكونه المحقق الكركي.

ومن جهة أخرى: لو سلمنا وتنزلنا بأنَّ هذه الإجازة معلومة المجيز، وأنَّه المحقق الكركي لكمال بخشي التوني، فإنَّها هي لخصوص أوراد الأسبوع، حيثُ إنَّ مضمونها: إنَّ المجيز أجاز لكمال بخشي قراءة وعرضاً أوراد الأسبوع، يعني أدعية الأسبوع من السبت إلى الأحد أو من الأحد إلى السبت. بينما إذا لاحظتم عبارته ترون أنها توهم بأنَّ الإجازة من المجيز لكمال بخشي لتتام النسخة!. فلاحظ معي نص عبارته المتقدمة.

ومن جهة ثالثة: لو تنزلنا عن جميع ما تقدم وقلنا بأنَّ الإجازة من المحقق الكركي، وأتمَّها إجازة لرواية جميع النسخة، فإنَّها لا تفيد التصحيح للنسخة، وقد تقدم بيان الفارق بين الإجازة والتصحيح.

هذا لو حملناه على أحسن المحامل، فهو تسامح وتساهل وعدم تدقيق في بيان معنى الكلام المنقول، لا ينبغي صدوره من طلبة العلم العاديين، فضلاً عن من ينسبون للتحقيق والتدقيق.

عائلة غير مائبة لتوثيق النسخة

تقدم وأشرنا إلى أنَّه حشد مجموعة من الأمور تحت عنوان (توثيقات النسخة)، أوصلها إلى سبعة أمور، ثم سردت السابع مجموعة من الأمور أوصلها إلى أربعة عشر أمراً، حاول من جميع ذلك أن يوهم بأنَّها توثيقات للنسخة، وأكثرها في واقعه لا ربط له بالتوثيق لا من قريب ولا من بعيد.

لفت نظر

وهنا نود لفت نظر القارئ الكريم وقوع التداخل في العناوين التي طرحها، فقد ذكر في العنوان المتقدم (خصوصيات النسخة) وذكر تحتها أمرين، ثم ذكر عنوان (توثيقات نسخة التوني في جامعة طهران وخصوصياتها) فلاحظ كيف أنَّه كرر الخصوصيات في العناوين!! .

ثم إنَّه ذكر تحت العنوان الأول (أنها كاملة ومعلومة التاريخ واسم الناسخ) ثم تحت العنوان الثاني ذكر (١- الكاتب معلوم . ٢- تاريخها

معلوم. ٣ - وهي تامة من الأول حتى الآخر).

فلاحظ كيف أنه سطر في توثيقات النسخة عين ما سطره في خصوصيات النسخة، إلا أنه عكس بينهما، فما ذكره في خصوصيات النسخة أولاً جعله في توثيقات النسخة آخرًا!! وهذا شيء جميل حتى يحصل التغير، ولا أقل في الرتبة بين الكلامين؟! فلاحظ التغير:

فما ذكره في الخصوصيات: (كاملة، ومعلومة التأريخ، ومعلومة الكاتب) وما ذكره في التوثيقات: (معلومة الكاتب، ومعلومة التأريخ، وكاملة) فهذا أشبه بما يقال في القاعدة البلاغية (رد الصدر على العجز) والذي يستشهد لها بقول الشاعر الساخر:

كأننا والماء من حولنا قومٌ جلوسٌ حولهم ماءٌ

إلا أنها تطبق في الشعر لا في المطالب العلمية والتقسيمات المنطقية!! وكذلك بالنسبة لما ذكره بشأن إجازة المحقق الكركي فقد كرره في الخصوصيات وفي التوثيقات، وتقدم مناقشته في ذلك.

فهو في أربعة موارد كرر عين ما قاله في الخصوصيات في التوثيقات!! وهذا مما لا ينبغي صدوره من الباحث المنصف، فضلاً عما ينسب للتحقيق.

أمور لا تمتُّ إلى التوثيقات بصلة

وأما بالنسبة لما ذكره في بقية الأرقام، من الرقم (٥) إلى الرقم (٧) فهو في الواقع كآل به على نفسه واعترف بدليل ضده، حيثُ إنَّه اعترف في ذلك

الموضع بأهمية ما هو موجود في حواشي المخطوطات، مع أنه سيأتي منه التهجم على المقابلات الموجودة في بعض النسخ وسيرميها بسهم التزوير والتحريف والتصرف في المخطوطات، وكذلك تقدم منه التهجم بشكل غريب على ما كان في هامش مخطوطة النقاش الرازي من تكملة لزيارة عاشوراء، ومثله تقدم منه عند تعرضه لنسخة مكتبة المرعشي النجفي، التي هي مُعْتَمَدَةٌ على نسخة النقاش الرازي، كما استظهرنا ذلك، فإنه هناك تهجم بشكل واضح وتحامل بشكل فاضح على ما هو موجود في حواشي المخطوطات، بينما هنا نراه أذعن واستسلم لما هو في هامش هذه النسخة، وجزم بكونه موثق لها ولم يتردد في ذلك، مع أن ما ذكر في هذه الحاشية لم يتضح من هو الكتاب له، وهو بخط مغاير لخط أصل النسخة، فلاحظ نص عبارته في ذكره للأمر الخامس من توثيقات هذه النسخة.

((٥). هذه النسخة مقابلة بنسختين صحيحتين كما ذكر الناسخ. فقد جاء في ورقة ٣٠٤ في الهامش ما نصه: (بلغ مقابلة بنسختين صحيحتين في الحائر صلوات الله على ساكنها السلام) بخط كاتب النسخة. انظر الصورة))^(١).

فلاحظ كيف أنه جزم بكون الكاتب لهذه الحاشية هو الناسخ، مع أن المقطع المذكور ليس فيه أي دلالة على ذلك، وعلى كل حال إنما قلنا ذلك جرياً مع كلامه وإلزاماً له بما ألزم به نفسه.

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٨٦.

لفت نظر

كما نود أن نلفت نظر القارئ الكريم إلى نقطة مهمة، فإنَّه كما لاحظتم هنا اعتمد ما هو موجود في هذه الحاشية وأنه مُمَيِّزٌ ومُؤَثِّقٌ لهذه النسخة، بينما ستلاحظونه عندما يتعرض للحاشية التي تذكر تكملة الزيارة كيف أنَّه سيرميها بسهم التزوير. وحينئذٍ ستلاحظون المفارقة الواضحة منه، ونسأل الله العافية.

فلاحظ الصورة التي فيها الحاشية المشتملة على المقابلة، وتجدها محاطة بخط أحمر في جانب الصفحة، في الملحق رقم [١٣].

فإذا لاحظتم هذه الصورة، فإنَّها المرادة بكلامه المتقدم. وقد ذكر بأنَّ هذا خط الكاتب للنسخة هو بخشي التوني، ومنه يتبيَّن لنا أنَّ هذه النسخة مقابلة على نسختين صحيحتين، فهذا الخط هو خط الكاتب (بخشي بن محمد التوني) بحسب مدعاه.

وبعد اتضح هذا الكلام أقول: الظاهر من هذه المُقَابَلَةِ أَنَّ المُقَابِلَ - سواء كان هو نفس كاتب النسخة أو غيره - قام بمقابلة هذه النسخة على نسختين صحيحتين، فالمقابل وإن لم يصرح بشيء عن النسختين المقابل عليهما، إلا أنَّه لا أقل من كون النسختين المقابل عليهما صحيحتين عند المقابل. وحتى يتضح الحال أكثر نبين معنى المقابلة بشكل مختصر.

بيان معنى المقابلة

إنَّ المقابلة لا بد فيها من أن تكون هناك نسختين، ولنرضيهما: نسخة (أ)

ونسخة (ب) فالنسخة الأولى هي المُقَابِلَة بالفتح، والنسخة الثانية هي المُقَابِل عليها. يعني أَنَّ النسخة الثانية هي الأصل والثانية فرع.

فيقوم المُقَابِل بالمقارنة بين النسخة (أ) والنسخة (ب). بأن تفرض النسخة (ب) هي الأصل وعليها يصحح ما هو في النسخة (أ). فإذا وجد شيئاً في النسخة (ب) غير موجود في النسخة (أ) لا بد أن يضيفه فيها طبقاً لما هو في النسخة (ب). وطبعاً لا بد أن يضيفه في حاشية النسخة (أ).

هذا هو معنى المُقَابِلَة بشكل مختصر.

والذي قام به (بخشي التوني) أو غيره، هو هذا العمل، فإنه بعد أن كتب نسخته على نسخة غير معروفة قام بمقابلتها على نسختين صحيحتين عنده. وكتب في الحاشية المقطع المذكور (بلغ مقابلة بنسختين صحيحتين في الحائر صلوات الله على ساكنها السلام).

وهنا أقول: إِنَّ ما ذكره باعترافه بأنَّ هذه العبارة، هي من خط كاتب النسخة (بخشي التوني).

فلا بد أن يلتزم بهذا الكلام في بقية الحواشي. لأنَّه سوف يأتي إن شاء الله تعالى إنكاره لحاشية مهمة مرتبطة بالزيارة، وسيقول بأنَّها ليست من كاتب النسخة، مع أننا سنين لكم أَنَّ الخط متطابق تماماً بين الحاشية التي ذكر فيها المُقَابِلَة واعترف بأنَّها من كاتب النسخة وبين الحاشية المرتبطة بالزيارة والتي سيدعي بأنَّها ليست من كاتب النسخة.

وكما أنَّه ذكر بعض الشواهد للحواشي التي على هذه النسخة وادعي بأنَّها من الكاتب نفسه، كما ذكر ذلك تحت الرقم (٧) حيث ذكر في هذا الرقم المميز والموثق السابع لهذه النسخة وهو بحسب نص كلامه ((٧- ويوجد تواريخ في مجموعة من الصفحات وحواشي بخط الناسخ التوني)) وسردت تحتها أربعة عشر مورداً، ولا نرى حاجة لذكرها، من أراد مراجعتها فليرجع إلى كتابنا المداخلات الكاملة فقد بسطنا الكلام هناك في رده مفصلاً. وحينئذٍ سترون المفارقة واضحة.

وأما ما ذكره في الرقم (٦) واعتبره من التوثيقات لهذه النسخة فهو أبعد ما يكون عن ذلك، كما هو واضح لمن له أدنى متابعة، ونحن نذكر نص كلامه دون تعليق لأنَّ المقام لا يستحق ذلك، فقد ذكر ما نصه:

((٦- إمضاء لبعض العلماء: فقد جاء في وجه ورقة ٤١ وورقة ٣٠٤ خط وختم و إمضاء جمال الدين الحسيني الجرجاني. ويوجد في وجه ورقة ٤٣٠ خط سعيد بن شمس المدني))^(١)

ما ذكره حول الزيارة في هذه النسخة

لفت نظر: قبل الدخول في مناقشته فيما ذكره حول نص الزيارة نود أن نلفت نظر القارئ الكريم إلى أنَّه في الكتاب قدم ما يرتبط بنص الزيارة في هذه النسخة في بداية كلامه عن النسخة بعد ذكره لمواصفات النسخة، بنفس

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٨٦ .

ما ذكره في المحاضرة مع اختلاف يسير، بينما في المحاضرة جعله آخر الكلام بعد كلامه عن المواصفات والخصوصيات والتوثيقات. وهذا لا يغير من المعنى شيئاً، فإنَّ ما سنذكره من الإشكال ثابت سواء قدم أم آخر.

فقد قال تحت عنوان ((نص الزيارة)) ما نصه:

((نص الزيارة: زيارة عاشوراء في هذه النسخة كما في نسخة المكتبة الرضوية المتطابقة مع كلام السيد ابن طاووس ونسخته المتطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي))^(١).

إصرار على دعوى المطابقة!!

لاحظوا تصريحه بأنَّ زيارة عاشوراء في هذه النسخة هي كما في نسخة المكتبة الرضوية. وهذا ما يؤكد الاستظهار الذي تقدم ذكره منا، من أنَّ المصدر لبقية نسخ القسم الأول وهي أربع نسخ، هو نسخة النقاش الرازي، والتي عبر عنها هنا بنسخة المكتبة الرضوية هنا.

وفي ما تقدم أثبتنا لكم أنَّ نسخة النقاش الرازي في نفسها لا يمكن الاعتماد عليها لابتلائها بكثير من الأمور، كان من أهمها أنَّها منقولة من نسخة مجهولة وهي نسخة الماوراء النهري، وكذلك لا طريق لها إلى نسخة المصنف أو أي نسخة أخرى معتمدة، إلا ما ادعاه - دعوى جزافية ذكرها مراراً وتكراراً فيما تقدم وأصر عليها هنا - من أنَّها متطابقة مع نسخة السيد

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٧٨.

ابن طاووس (عطر الله رمسه).

وقد تقدم رد جميع ذلك، وأثبتنا أن دونه خَرَطُ القَتَادِ.

بداية المفارقة

ثم بعد ذلك تكلم عما هو مكتوب في هامش النسخة وهو تكملة للزيارة، كما هو كذلك في نسخة النقاش الرازي، ومثلها نسخة مكتبة المرعشي النجفي، وبدأ يتكلم عن هذا الهامش بلغة مختلفة عما كان يتكلم به عن الهامش المتقدم نقله المرتبط بالمقابلة وبقية الهوامش التي نقل منها (١٤) مورداً، ونسبها بضرر قاطع للناسخ، أعني بخشي التوني، فلاحظ ما كتبه تحت الرقم (٧) في التوثيقات (٧- يوجد تواريخ في مجموعة من الصفحات وحواشي بخط الناسخ التوني)، بينما نراه عندما وصل إلى هذه الحاشية المرتبطة بتكملة الزيارة بدأ يعبر عنها بتعابير توهم أنها موضوعة وليست من كاتب النسخة، فلاحظ نص عبارته:

((وفي هذه الصفحة كتب بالهامش بخط مغاير لأصل النسخة:

ومعاوية ويزيد بن معاوية عليهم منك اللعنة...)).

إلى آخر تكملة المقطع الأول من الزيارة ثم المقطع الثاني ثم المقطع الثالث ثم المقطع الرابع. فإن هذا كله موجود في الحاشية، فلاحظ قوله (بخط مغاير لأصل النسخة) ثم قوله بعد نقله لتمام ما هو مجود في الحاشية: ((...وآخر الزيارة اللهم ألعن أبا سفيان ثم تسجد وتقول: اللهم لك الحمد...)) أي أن ما هو في متن النسخة هو ذلك، وقد لاحظتم كيف أنه

اعتبر بأن ذلك آخر الزيارة، ثم بعد ذلك ذكر ما يفيد التشكيك في الحاشية عندما قال: ((والخط جديد مما ينبئ عن أنه أجنبي عن النسخة)) ثم بعد ذلك بدأ يتكلم حول أمور أجنبية عما هو موجود في الحاشية، مما ينبئ أنه كان مرتبكاً، ويحاول قدر الإمكان إلغاء اعتبار هذه الحاشية ولو كلفه ذلك أن يجيد عن الموضوعية، فلاحظ ما ذكره في هذا المقطع: ((...بل والنسخة مملوءة من أولها إلى آخرها بالحواشي والتعليقات والتوضيحات ونقل الروايات في مختلف المناسبات لكل دعاء أو زيارة ومنها هذه الزيارة فقد نقل روايات كثيرة في فضل زيارة الإمام الحسين عليه السلام عن كامل الزيارات وعن العلامة الحلي وغيره)) فهل ذلك إلا محاولة يائسة لصرف النظر عن أهمية هذه الحاشية، والذي يندى له الجبين أنه استنبأ من ذلك: النفي لهذه الحاشية، عندما قال: ((مما ينبئ أن الهامش لا صلة له بأصل النسخة ويكون ما كتب من السلام واللعن المكرر ١٠٠ مرة خارج عن أصل الزيارة. والله العالم)). فلاحظ كيف أنه نسي أو تناسى - كما هو الأقرب - ما تقدم منه من نسبة كثير من الحواشي للناسخ التوني، وأوضح من ذلك ما ذكره حول المقابلة على نسختين صحيحتين حيث إنه نسب تلك المقابلة لبخشي التوني فيما تقدم. وهل هذا إلا مغايرة واضحة، كيل بمكيالين. نسأل الله العافية.

توضيح حول الحواشي

إنَّ الحواشي التي تكتب على النسخ الخطية في حالة المقابلة على نسخة

أخرى إنَّها تكتب في خارج المتن، إما في جوانب الصفحة، كما هو الغالب، أو في أسفل الصفحة، كما هو نادر جداً، فعندما يجد المقابل مغايرة بين النسخة التي يريد تصحيحها طبقاً لما هو في نسخة معتمدة لديه يقوم بإضافة التصحيحات في جوانب الصفحة، ولا شك في أنَّ الكتابة في جوانب الصفحة تختلف عما إذا كانت في أصل الصفحة، وذلك باعتبار حجم الخط الذي يكتب به في الحاشية حيث يعتمد إلى الكتابة بخط أصغر مما هو في أصل الصفحة، وقد يتغاير نوع الخط الذي يكتب به في الحاشية عن الخط الذي يكتب به في أصل الصفحة، فيما إذا كان كاتب الأصل والحاشية شخص واحد، ويتغاير جزماً فيما إذا تعدد الكاتب. وهذا واضح لا إشكال فيه وهو أمر متعارف جداً لدى من لديه اطلاع على ما يجري في المخطوطات.

فما ذكره بأنَّ الخط الذي في هامش هذه الصفحة مغاير لأصل النسخة، نقول: إنَّ هذا أمر طبيعي جداً، ولا يشكل ذلك مشكلة في النسخة لا في أصل المتن ولا في الحاشية.

فما ندري ما هو مراده من المغايرة؟! فهل يقصد أنَّ كاتب الأصل هو غير كاتب الحاشية؟! مع أنَّه فيما تقدم من كلامه عن المقابلة، وهي في الحاشية، وهي بخط الكاتب (بخشي التوني) باعترافه، ولا شك بأنَّ الخط المستخدم في المقابلة مغاير لخط أصل المتن، وكذلك الموارد الأربعة عشر التي سطرها تحت الرقم (٧) وتقدمت الإشارة إليها، فإنَّه هناك صرح بأنَّ تلك الحواشي جملها أو قسم كبير منها هي من الناسخ أو ولده أو بعض العلماء. فإنَّه هناك لم

يتعرض لمسألة المغايرة بين خط الأصل وخط المقابلة أصلاً!!
 إلا أنه عندما وصل إلى هذه الحاشية المكملة للزيارة بدأ بإرسال دعاواه
 الجزافية: بأن ما هو موجود في هذه الحاشية هو بخط جديد أو بخط مغاير
 لخط الأصل.؟

فهل هكذا تكون الموضوعية لدى من ينسبون للتحقيق!!
 والحال إن من يدقق في الخطّين لا يجد فرقاً بينهما تماماً، أعني خط المقابلة
 التي تقدمت وخط الحاشية التي فيها تكملة الزيارة.
 فلاحظ صورة الصفحة التي توجد فيها الحاشية المكملة للزيارة،
 وستلاحظون الحاشية قد كتبت من الأسفل إلى الأعلى، وتجد الحاشية محاطة
 بخط أحمر، في الملحق رقم [١٤].

فما هو موجود في حاشية الصفحة هو عين ما هو موجود في بقية نسخ غير
 هذا القسم من زيارة عاشوراء، وعليه فتكون نسخ هذا القسم بإضافة
 الحاشية متوافقة مع بقية النسخ وليست هي قسم مغاير لها.
 وهذا في حدّ نفسه شاهد واضح على عدم الموضوعية والإنصاف لديه،
 حيثُ إنّه لما وصل إلى هذا المقطع ورأى أنّ الاعتراف بكونه من كاتب
 النسخة (بخشي التوني)، يصطدم مع ما رام الوصول إليه، بدأ بمخالفة ما
 ذكره فيما تقدم منه، حيثُ إنّه هناك اعترف بأنّ قسماً كبيراً من الحواشي هو من
 الكاتب (بخشي التوني)؟.

النتيجة النهائية: إنّ هذه النسخة - وبحسب ظاهر حالها واعترافه - مطابقة

نسخة النقاش الرازي، وتقدم استظهار أنَّها منسوخة عليها للتطابق الكبير بينهما، فما تقدم من مناقشة لنسخة النقاش الرازي يجري بطريق أولى على هذه النسخة، هذا بالنسبة لما ذكر في متن النسخة، وأما ما ذكر في الحاشية فطبقاً لما ذكرناه تكون هذه النسخة غير داخلة أساساً في نسخ القسم الأول، وإن حاول جاهداً إدخالها فيه!!.

وإلى هنا ينتهي الكلام معه في هذه المحاضرة الثانية، وبه أنهينا الكلام معه في النسخة الرابعة وهي نسخة بخشي التوني.

وإلى هنا أنهينا الكلام معه في أربع نسخ من القسم الأول، حسب تقسيمه.

الأولى: نسخة النقاش الرازي. الثانية: نسخة المرعشي النجفي.

الثالثة: نسخة السيد ابن طاووس. الرابعة: نسخة بخشي التوني.

وتبين لكم مما تقدم أنَّ جميع هذه النسخ لا يمكن الاعتماد عليها لدعم الدعوى التي تشبث بها، وهي إثبات التزوير في الزيارة المباركة، حيث كان العَمَادُ الْمُعْتَمَدُ لكل ما ذكره هو إثبات المطابقة بين نسخ هذا القسم مع نسخة السيد ابن طاووس رحمته الله!!

وأثبتنا لكم فيما تقدم، بما لا مزيد عليه أنَّ هذه الدعوى لا تخدمه أصلاً، بل هي تصب في عكس ما رام الوصول إليه. وبهذا نختم الكلام عن المحاضرة الثانية.

المُحَاضَرَةُ الثَّلَاثَةُ

وهنا نتعرض لما ذكره في المحاضرة الثالثة، حيث تكلم فيها عن نسختين أخريتين: الخامسة: نسخة الجد حفصي، والسادسة: نسخة خواجه شير أحمد. وبهما يتم الكلام عن مجموع نسخ القسم الأول وهي ست نسخ.

النسخة الخامسة: نسخة الجد حفصي

فنبداً بعون الله تعالى الكلام معه في النسخة الخامسة: نسخة الجد حفصي. ولا نريد أن نطيل الكلام عن هذه النسخة، باعتبار أنّها أضعف النسخ حالاً من حيث التوثيق لها، وإن حاول جاهداً جعل عدم المميز لها مميزاً كما ستلاحظون ذلك جلياً.

الإصرار على دعوى المطابقة!!

فقد افتتح محاضرته الثالثة بمقدمة قصيرة قبل الكلام عن النسخة الخامسة، حيث قال ما نصه: ((لقد ذكرنا فيما مضى أقسام النسخ المخطوطة لمصباح المتهدد الكبير والتي كان أولها النسخ المتطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي والتي تحدث عنها السيد ابن طاووس، وبدأنا بالقرن السادس الهجري وما يحتويه من مخطوطات وقد

تناولنا أهم المخطوطات هناك وهي: مخطوطة النقاش الرازي ونسخة مكتبة المرعشي النجفي ونسخة السيد رضي الدين بن طاووس ونسخة بخشي التوني ونكمل هنا النسخ الخطية في القرن العاشر والحادي عشر والتي منها: ١/ نسخة الجد حفصي، ٢/ نسخة خواجه شير أحمد...^(١).

فهنا يلاحظ عليه إصراره على دعوى المطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي بلا دليل ولا برهان وإنما دعوى جزافية، وكذلك يؤكد على مسألة المطابقة بين نسخة النقاش ونسخة السيد ابن طاووس، فكلما سنحت له الفرصة تراه يؤكد على هذا المسألة حتى تكون مسألة طبيعية مسلمة لدى القارئ فلا يفسح لذهن القارئ المجال في التفكير في صحة هذه الدعوى، وهذا أسلوب يتبعه الإعلاميون الجدد، عندما يريدون أن يمرروا معلومة غير صحيحة!!.

وأما مسألة القرن السادس التي ما فتى من تكرارها فهي أيضاً توحى للقارئ خالي الذهن من المعلومات عن المخطوطات، بأن ما حشده (ماء زلال سائق شرابه)، وهو في واقعه (كسراب بقية يحسبه الظمان ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً)، فقد أثبتنا لكم فيما تقدم بأن هذه النسخة للأسف الشديد لا يمكن الاعتماد عليها.

ولا نريد الدخول فيما ذكره حول مواصفات هذه النسخة إلا بمقدار الضرورة، لأنَّ البناء هنا على الاختصار، وكذلك نراه حذف كثيراً من الأمور

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٩٨ .

التي ذكرها في المحاضرة حول مواصفات النسخة في الكتاب واقتصر فيه على ذكر مكان النسخة واسم الكتاب، وهذا ليس أمراً مهماً لاسيما مع مجهولية الناسخ وإن ذكر اسمه طبقاً لما هو موجود في المخطوطة وهو أحمد بن حسن بن مشرف بن إبراهيم الجد حفصي مولداً ومسكناً.

والمهم فيما ذكره حول مواصفات هذه النسخة هو تمييزها بأثباتها بدون اللعن، كما جاء في نص عبارته: ((نسخة: الجد حفصي. النسخة مهمة جدا بدون اللعن ومتطابقة مع نسخة السيد ابن طاووس وهي متطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي...))^(١).

أهمية النسخة لعدم وجود اللعن فيها !!

وبداية يقوم برفع القناع قليلاً ليكشف عن مبناه الذي تقدم وأشرنا له، عندما صدر هذا المقطع بقوله: (النسخة مهمة جداً بدون اللعن)!! ولا يخفى عليكم أن مراده باللعن هو النقصان الموجود في هذه النسخة، كما هو في نسخة النقاش الرازي، حيث إنَّها ناقصة قبل مقطع اللعن المكرر مائة مرة والسلام المكرر مائة مرة، وفصل (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني...) حيث إنَّه سيأتي أن هذه النسخة تنتهي بقوله (اللهم العن أبا سفيان) كما هو الحال في بقية النسخ المتقدمة.

فهذه النسخة كسبت (أهميتها جداً) لديه؛ لأنَّها بدون اللعن لا أكثر، وإلا فهي لا يمكن الاعتماد عليها بأي حال من الأحوال؛ لعدم وجود توثيق لها

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٩٤ .

أصلاً.

فهذه النسخة كسابقتها مجهولة المصدر، وهذا في حد ذاته يفقدها أهميتها، فلا تكون النسخة غير المعلومة المصدر ذات أهمية بل تكون كسائر النسخ، بل حتى لا تدخل في الدرجة الثانية من النسخ لعدم وجود مقابلة عليها ولا إشارة إلى المصدر الذي نقلت منه، وهذا طبقاً لما تقدم منه في بداية الكلام عن أهمية النسخ.

فإن هذه النسخة - أعني نسخة الجرد حفصي لا ينطبق عليها أي عنوان من العناوين المذكور في أوثق النسخ ولا المذكورة في الدرجة الثانية.

فلا ندري كيف جعلها من النسخ المهمة جداً!!، ولعل ذلك لاشتغالها على المسألة التي صرح بها (بدون اللعن)؟!.

وكذلك كلامه حول خصائص هذه النسخة، حيث إنه ذكر كلاماً مشتتاً حاول من خلاله إثبات ميزة لهذه النسخة، فكأنه يريد القول: بأن ما يميز هذه النسخة هو أنها ليس عليها أي توثيق!!! وهذا ما يضحك الشكلى.

فلاحظ عبارته التالية:

((خصائص النسخة: من أهم مميزات هذه النسخة أنه لم يعلق عليها بالهامش ولم يلعب في هوامشها كما في بقية النسخ حتى التي مشابهة لهذه كما تقدم فهذه النسخة من القسم الأول هي الوحيدة التي لم يلعب بهامشها...))^(١).

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٩٨.

فليلاحظ القارئ الكريم هذا الكلام منه ويقارنه بما تقدم منه حول نسخة بخشي التوني، حيث جعل مميزاتها وجود الحواشي الكثيرة عليها. ولن أعلق على ذلك وسأترك الحكم للقارئ. وأما بقية كلامه حول الخصائص فلن نعلق عليه لعدم أهميته، ومن أراد التفاصيل في ذلك فليرجع إلى كتابنا المداخلات الكاملة. ثم بعد ذلك يبدأ بكلامه عن نص الزيارة المباركة ويعيد نفس ما تقدم منه مراراً من دعواه على السيد ابن طاووس رحمته الله بأنَّ نسخته خالية من المقاطع الثلاثة بما فيها مقطع (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني...!!). وهذه دعوى على السيد ابن طاووس رحمته الله سيخاصمه عليها السيد ابن طاووس (عطر الله رمسه) عند حكم عدل يعلم خائنة الأعين ما تخفي الصدور.

وتقدم منا بما لا مزيد عليه إبطال هذه الدعوى الجزافية فراجع ذلك فيما تقدم. فلاحظ نص عبارته:

((نص الزيارة: وهذه النسخة متطابقة مع كلام السيد ابن طاووس حول الزيارة حيث لا يوجد فيها اللعن ولا السلام مائة مرة وما بعدها ولا الفقرة التي تقول: (اللهم خص أنت أول ظالم و بدأ به أولاً ثم الثاني و الثالث و الرابع....)) بل جاء فيها هكذا: (اللهم إن هذا يوم تبركت فيه بنو أمية وابن آكلة الأكباد اللعين بن اللعين على لسان نبيك صلى الله عليه وآله في كل موطن وموقف وقف فيه نبيك اللهم العن أبا سفيان ثم تسجد وتقول: اللهم لك الحمد حمد الشاكرين...) بدون ذكر المقاطع الثلاثة الموجودة في الزيارة

المطبوعة المتداولة...))^(١).

فإنَّه في هذا المقطع ادعى المطابقة بين النسخة مع نسخة السيد ابن طاووس رحمته الله مباشرة. إلا أنَّ هذا الكلام تقدم نظيره في نقاشنا لما ذكره في نسخة النقاش الرازي، فما ذكرناه هناك يأتي عليه هنا بلا فرق.

نكتة ينبغي الالتفات إليها

إلا أنَّه هناك نكتة أود التنبيه عليها موجودة في الصورة المرتبطة بنهاية الزيارة في هذه النسخة، وهي وجود مؤشر إرجاع لحاشية على هذه النسخة وكتبَ المؤشر في نهاية جملة (اللهم العن أبا سفيان) في أعلى الصفحة، والذي يظهر أنَّها حاشية ثانية، حيثُ إنَّ الرقم الذي كتب رقم (٢) فلاحظ الصورة التالية، وقد جعلت على الرقم في أعلى الصفحة دائرة باللون الأزرق، وحيثُ سوف نسأل أين هي هذه الحاشية، فإما أنها موجودة واقتطعها بالكمبيوتر ولم يذكرها، سواء كان ذلك منه أو من أصل مصدر المخطوطة، وإما أنها غير موجودة، وحيثُ لا معنى لهذا الرقم، فلاحظ ذلك في الصورة، في الملحق رقم [١٥]:

ولاحظ الدائرة باللون الأزرق في أعلى الصفحة في نفس الملحق. فإنَّ وجود هذا الرقم مما يثير الشك على هذه النسخة، والأمر سهل باعتبار أنَّ هذه النسخة ليست لها أهمية زائدة. فالنتيجة النهائية: إنَّ هذه النسخة لا يمكن الاعتماد عليها بحال لعدم

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٩٤.

وجود أي شيء فيها مما يوجب التوثيق لها، فلا توجد عليها لا مقابلة على نسخة معتبرة ولا غير معتبرة، ولم يذكر الكاتب النسخة التي اعتمد عليها، وإن كان يغلب على الظن أنه اعتمد على نسخة النقاش الرازي، ونسخة النقاش الرازي فيها ما فيها من العلل، وذلك لوجود التقارب جدا بينهما، وإن كان حاول جاهداً أن يجعلها في أعلى مراتب الوثيقة، إلا أنه تقدم النقاش في ذلك كله وأثبتنا لكم عكس ما رآه.

وبهذا نختم الكلام عن هذه النسخة، أعني نسخة الجد حفصي.

النسخة السادسة: نسخة خواجه شير أحمد

بقي الكلام معه فيما ذكره حول النسخة السادسة والأخيرة في هذا القسم وهي (نسخة خواجه شير أحمد)، وهي ليس بأحسن حالاً من سابقتها. ولا نريد إطالة الكلام معه حول هذه النسخة، لأنها ليست بأحسن حالاً من سابقتها، فليس عليها أي توثيق، وهي مجهولة النسخ، وقام بنسبتها للواقف محاولة منه لإخراجها من حيز المجهولية، وكذلك هي غير مقابلة مع أي نسخة معتمدة، بل الظاهر جداً أنّها منسوخة على نسخة النقاش الرازي، كما يظهر ذلك جلياً لمن دقق في ألفاظها بداية ونهاية.

وكعادته ذكر مواصفات النسخة بما يتوافق مع مدعاه وأغفل الأمور التي لا توافقه!! بل إنّه بدأ الكلام عنها بإعطائها طابع الأهمية، حيث عبر عنها بأنّها (مهمة جداً) وكذلك عبر عنها بأنّها (مصححة). وتغافل عن اسم

الناسخ لها، والذي كان قد اعتمد عليه كثيراً في النسخ المتقدمة، واعتبر معرفة الناسخ من أهم الأمور التي يستند إليها في توثيق النسخة، وكذلك بالنسبة للتأريخ حيث تغافل عنه تماماً، وما نسبتها إلى القرن الحادي عشر إلا بضرب من الاحتمال واعتماداً على تأريخ الواقف، حيث راح يسطر كلاماً حول ترجمة الواقف، وهذا لا يجدي نفعاً في توثيق النسخة، كما هو واضح.

كما أنَّ الملاحظ عليه تعبيره عن هذه النسخة بقوله: (النسخة مصححة) حيث اعتبر ذلك مميّز لهذه النسخة، إلا أنه أرسلها إرسال المسلمات ولم يذكر من هو المصحح ولا مكان التصحيح. ولعله يشير بذلك إلى الحواشي التي عليها.

مفارقة واضحة

قال في كلامه في النسخة السابقة، وهي نسخة الجد حفصي، بأن خلو النسخة عن الحواشي مميّز لها، وعبر عن الحواشي باللعب في النسخة، بينما هنا اعتبر ذلك تصحيحاً، نأمل من القراء الملاحظة!!

كلامه حول نص الزيارة في هذه النسخة

فإنَّ هذه النسخة كسابقاتها حيث ينتهي المقطع الأول من الزيارة فيها عند قوله (اللهم العن أبا سفيان) ثم يذكر دعاء السجود، وقد كتبت تكملة المقطع الأول والمقطع الثاني والثالث والرابع في الحاشية، كما هو الحال في النسخ السابقة، باستثناء نسخة الجد حفصي.

وبناءً على ما تقدم ذكره في النسخ السابقة من توضيح أو مناقشة يأتي هنا

بلا فرق، لعدم ذكره لشيء جديد زيارة على ما تقدم في النسخ السابقة. فإنَّ البناء في هذا الكتاب على الاختصار، ومن أراد التوسع فليرجع إلى كتابنا المداخلات الكاملة ففيه بغيته.

وهنا نكتفي بنقل الصورة للصفحة التي فيها نهاية الزيارة والحاشية المكملة للمقطع الأول وبقية المقاطع، وتجدها في أسفل الصورة محاطة بخط أحمر، فلاحظ الصورة في الملحق رقم [١٦]:

فالنتيجة النهائية: في هذه النسخة أنها لا يمكن الاعتماد عليها بحال من الأحوال لأمر كثيرة: أهمها أنها مجهولة الكاتب، وكذلك تأريخ الكتابة بالتحديد، ولا يوجد عليه مقابلة على نسخ أخرى، فهي لا تندرج حتى في النسخ من الدرجة الثانية، فضلاً عن إدراجها في نسخ الدرجة الأولى.

وبهذا نختم كلامنا عن هذه النسخة الأخيرة من نسخ القسم الأول، وقد تبين لكم بأنَّ جميع النسخ التي ذكرها في القسم الأول لا يمكن الاعتماد عليها لإثبات مدعاه، بدءاً بنسخة النقاش الرازي، ثم نسخة المرعشي النجفي، ثم نسخة السيد ابن طاووس، وتقدم بيان أنها دليل ضد مدعاه لا له، ثم نسخة بخشي التوني، ثم نسخة الجد حفصي، ثم أخيراً نسخة خواجه شير أحمد.

مناقشة ما ذكره في آخر المحاضرة الثالثة

بقي كلاماً ذكره في ذيل المحاضرة الثالثة، سنناقشه فيه باختصار، من أراد التوسع في النقاش فيرجع إلى كتاب المداخلات الكاملة ففيه الكفاية إن شاء

الله تعالى، فقد ذكر ما يعتبره خلاصة لكلامه حول نسخ القسم الأول فقال ما نصه:

((والحاصل: فهذه ست نسخ (من مصباح المتجهد الكبير للشيخ الطوسي) خمس منها قد شاهدناها مباشرة والسادسة نسخة السيد بن طاووس الذي شهد أن نسخته مطابقة للنسخة الأصلية من مخطوطة المصنف ولم يوجد فيها الفصول الثلاثة نهائياً السلام واللعن المكرران ١٠٠ مرة، ولا فصل (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني....))

الملاحظات على هذا القسم:

- ١/ إن هذه المجموعة من النسخ أقدم النسخ حيث نسخة النقاش الرازي (٥٠٢هـ) وأصحها وتوثيقها من الناسخ والعلماء الآخرين.
- ٢/ هذه المجموعة فيها نسخة السيد ابن طاووس وهي مقابلة مع نسخة الشيخ الطوسي
- ٣/ تتفق هذه مع الأصل وهو عدم الزيادة فإذا دار الأمر بين الزيادة وعدمها فالأصل عدم الزيادة. لأن الزيادة تحتاج إلى إثبات (دون العدم)).

تنبيه مهم

هذا المقطع طبقاً لما ذكره في نهاية المحاضرة الثالثة، بينما في الكتاب حاول إدخال بعض التغيير على هذا المقطع، وحذف بعض الكلام الذي ذكره في المحاضرة فراراً من الإشكالات التي ذكرناها في كتاب المداخلات، كما أنه

أضاف كلاماً لم يذكره في المحاضرة حول عملية التزوير، ورمى جميع نسخ مصباح المتهدج بهذا السهم، باستثناء نسخ القسم الأول، بل حتى نسخ القسم الأول لم تسلم عنده من التزوير، حيث جرى التزوير في حواشيها، حسب مدعاه، باستثناء نسخة واحدة وهي نسخة الجد حفصي، وحاول في طيات كلامه أن يصور للقارئ بأنَّ التزوير شبح لم تسلم منه جميع نسخ مصباح المتهدج!!، وهنا ننقل لكم نص الكلام الذي أضافه في الكتاب.

((ونستخلص من ذلك أن مجموع هذه النسخ التي تشكل

بمجموعها أقدم النسخ وأصحها، وعليه فنحن من المطمئنين أن

الفصل الثالث (اللهم خص أنت...) من المقاطع المزورة التي ألحقت

ببقية النسخ وقد فلتت هذه النسخ من أيد المزورين ومن أن تدخل

ضمن النسخ التي لحقها التزوير...))^(١). وأما ما ذكره قبل هذا المقطع

فهو بعينه ما ذكره في المحاضرة، وأما ما ذكره بعد هذا المقطع فهو مجرد

دعاوى وتصورات يحاول إيجائها إلى القارئ، حول عملية التزوير.

فهو من خلال جميع ذلك يحاول تمرير النتيجة التي أراد الوصول إليها،

وهي إثبات التزوير في زيارة عاشوراء وبالخصوص المقطع الرابع (اللهم

خص أنت...)، إلا أنَّه بما تقدم من مناقشات أثبتنا لكم خلاف ما رام

الوصول إليه.

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢١١.

وبهذا نكتفي في رد هذا المقطع، لأنَّ كلامنا هنا مبني على الاختصار، وقد تقدم رد ما ذكره هنا في طيات كلامنا المتقدم، ومن أراد التفاصيل فليرجع إلى كتاب المداخلات الكاملة.

المَحَاضِرَةُ الرَّابِعَةُ

في هذه المحاضرة والمحاضرة الخامسة سوف يتعرض لنسخ القسم الثاني، حيثُ إنَّه سيتعرض في هاتين المحاضرتين إلى أربع نسخ أدخلها تحت القسم الثاني، الذي عنونه فيما تقدم بقوله: ((النسخ المتطابقة مع النسخ القديمة من مختصر المصباح من الزيادة في الزيارة أو قريب منها))، وقد ذكر تحت هذا القسم أربع نسخ ناقشه فيها تباعاً.

كلامه حول نسخ القسم الثاني

إلاَّ أنَّه قبل الدخول في مناقشة ما ذكره بخصوص النسخ الخطية نشير لما ذكره في بداية كلامه عن هذا القسم، فقد ورد في كلامه ما نصه: ((الحديث في هذا القسم عن النسخ الخطية لمصباح المتهدد الكبير للشيخ الطوسي التي تحتوي على المقاطع والفصول الثلاثة في زيارة عاشوراء تكرر السلام واللعن مائة مرة ولكن بدون المقطع (... أولاً والثاني والثالث والرابع....)) وهذا القسم من المخطوطات والوثائق تكون شبيهة أو قريبة مما هو موجود في كامل الزيارات لابن قولويه، ومختصر المصباح المعروف بمصباح الصغير للشيخ الطوسي نفسه. ويوجد هنا عدة نسخ...))^(١).

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢١٣.

وليس لنا ملاحظات مهمة على هذا المقطع، وقد ذكرنا في كتاب المداخلات الكاملة بعض الملاحظات عليه، منها دعواه المشابهة بين نسخ هذا القسم وكتاب كامل الزيارات، ومنها المشابهة أيضاً مع نسخ المصباح الصغير، وذكرنا هناك بعض الملاحظات على ذلك، ولعدم أهميتها أعرضنا عن ذكرها هنا؛ لأنَّ البناء هنا على الاختصار.

ملاحظة مهمة

قبل الدخول في النقاش لنسخ هذا القسم، نلفت أنظاركم لملاحظة مهمة، تظهر لمن أمعن النظر في أصل التقسيم إلى ثلاثة أقسام، حيثُ إنَّه في نسخ هذا القسم الثاني والقسم الثالث، يحاول بأي طريقة تضعيف النسخ، ولم يفعل مثل ذلك في نسخ القسم الأول، كما لاحظتم فيما تقدم، فإنَّه يحاول توثيق نسخه ولو بما هو ضد المدعى له، مع أنَّ نسخ القسم الأول ليست بأحسن حالاً من نسخ القسمين الأخيرين، بل قد تكون بعض النسخ في القسم الثاني والثالث أحسن حالاً من بعض نسخ القسم الأول.

النسخة الأولى: نسخة نصيب الملك

إنَّ ما ذكره في مواصفات هذه النسخة في أكثره ليس له أهمية كبيرة، ونحن سنقتصر على ما هو المهم في ذلك.

فنقول: إنَّه نسب هذه النسخة إلى القرن السابع بضرَب من الاحتمال،

الملاحظ أنَّه في الكتاب وفي بداية كلامه عن هذه النسخة نسبها للقرن السابع، ثم في المواصفات تردد في ذلك وجعلها مردد بين القرن السابع والثامن، وكان اعتماده في ذلك على ما ذكره المفهرس لمكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي، وهذا نص عبارته: ((القرن السابع الهجري. النسخة الأولى من مصباح المتهدج: نسخة نصير الملك)).

كما أنَّ ما ذكره من إضافة هذه النسخة إلى نصير الملك يوهم بأنَّ هذا الشخص هو الناسخ لها أو ما هو من هذا القبيل، إلا أنَّ الواقع ليس كذلك، فإنَّ هذه النسخة مجهولة الناسخ، وإنما أضافها لنصير الملك؛ لأنَّه رأى مكتوباً عليها تملك لهذا الشخص، مع أنَّه فيما تقدم كان يركز على معروفة الناسخ، بل في بعض نسخ القسم الأول أفرد ترجمة خاصة مطولة لخصوص الناسخ!!.

وأما بقية الأمور التي ذكرها في مواصفات هذه النسخة، فليس لها أهمية تذكر، ولذلك أعرضنا عنها رعاية للاختصار.

فالنتيجة: إنَّ هذه النسخة غير قابلة للاعتماد عليها بأي حال من الأحوال، لعدم وجود ما يوجب الوثوق بها حتى بدرجة ضعيفة، فهي فاقدة للتأريخ واسم الناسخ والنسخة المعتمدة عليها وخالية عن أي مقابلات على نسخة أخرى مصححة.

ما ذكره حول نص الزيارة في هذه النسخة

ثم بعد ذلك ذكر ما يرتبط بالزيارة المباركة في هذه النسخة فقال ما نصه:

((نص الزيارة: موجودة في ص ٣٦١ من المخطوطة وص ١٨٢ من عارض الصور وجاء فيها بعد السلام واللعن ١٠٠ مرة ثم تقول: اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ به. اللهم العن يزيد بن معاوية والعن عبيد الله بن زياد وابن مرجانة وعمر بن سعد وشمرا و آل أبي سفيان و آل زياد و آل مروان إلى يوم القيامة) ، ثم تسجد وتقول...)) ومكتوب على الهامش بلون أحمر أولا ثم العن الثاني و الثالث و الرابع. وهذا خارج عن الأصل وأجنبي عن الخط الأساسي ولذلك أدرجتها في هذا القسم))^(١).

مناقشة كلامه حول نص الزيارة

إنَّه حاول أن يتخلص مما هو مكتوب في حاشية النسخة ويعتبره أجنبي عن النسخة، كعادته وقد لاحظتم ذلك فيما تقدم، فإنَّه عندما تكون الحاشية ليست في صالح مدعاه يرميها بهذا السهم، وهو أنَّها بخط أجنبي مختلف عن الخط الأساسي، وكأنَّه يريد أن يوهم القارئ ويركز في ذهنه قاعدة في التعامل مع المخطوطات: وهي أن كل ما كان في الحاشية، فإنَّه ليس من النسخة. وهذا في حد ذاته عدم إنصاف وعدم موضوعية في طرح المعلومة للقارئ الذي يثق بنقله، فإنَّه قد أشرنا فيما تقدم عندما تكلمنا عن حقيقة المقابلة، بأنَّ المُقَابِلَ إذا وجد كلمة أو مقطوعاً غير موجود في نسخته يقوم بإدراجه، ولا بد أن يكون ذلك في الحاشية، ولا ضير في ذلك، وكذلك الحال في الغلط أو

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢١٤.

الاشتباه، فإنَّ الكاتب عندما يشتهه بإنقاص كلمة أثناء كتابته للنسخة، فبعد المراجعة لها يقوم بإدراج ذلك النقص في الحاشية، وهذا أمر طبيعي جداً في ذلك الزمان الذي لا توجد فيه أدوات متطورة للكتابة وتصحيح النص، خصوصاً إذا كانت هناك قرائن تساعد على كون ما هو في الحاشية من أصل النسخة، كالمقارنة مع النسخ الأخرى المشتملة على مثل ذلك، فما هو المسوغ أن نرمي كل ما هو في حواشي النسخ بسهم التصرف والتلاعب بالنسخة، كما صرح به فيما مضى ويأتي من كلامه!!، مع أن الأمر طبيعي جداً.

فلاحظ صورة الصفحة التي فيها الحاشية، المكملة للمقطع الرابع، وتجد الحاشية في جانبها محاطة بالخط الأحمر، في الملحق رقم [١٧].
وعليه فتكون هذه النسخة مطابقة لنسخ القسم الثالث، حسب التقسيم الذي ذكره، فيكون هذا النوع من النسخ مؤيداً ومسانداً لما يأتي من النسخ في القسم الثالث، وبهذا نختم الكلام عن هذه النسخة.

النسخة الثانية: نسخة الدماوندي

ما ذكره عن النسخة الثانية وهي (نسخة الدماوندي) لا يختلف كثيراً عما ذكره حول النسخة الأولى في هذا القسم وهي النسخة التي نسبها لنصير الملك. نعم تختلف هذه النسخة عن النسخة الأولى بأنها معلومة التاريخ

والناسخ، إلا أنَّ هذه النسخ لها لم يذكر النسخة التي اعتمدها في كتابة هذه النسخة.

كما أنَّها خالية عن أي توثيق، كالمقابلة على نسخة معتمدة، وليس عليها أي قراءة أو إجازة، وإن كنا فيما تقدم قد أشرنا إلى أنَّ الإجازة أو القراءة لا تعد تصحيحاً للنسخة، نعم ذلك يعطي النسخة نوعاً من الاعتبار.

وعليه فلن نطيل الكلام معه حول ما ذكره بشأن هذه النسخة، فقد نسب هذه النسخة للقرن الحادي عشر وذكر تأريخها واسم كاتبها، وهذا يميزها عن سابقتها، فقال ما نصه:

((القرن الحادي عشر الهجري. النسخة الثانية: نسخة الدماوندي. تاريخها: ربيع الثاني ١٥٨ هـ. الكاتب: إسماعيل بن مظفر الدماوندي))^(١).

وعليه فهذه النسخة عادية جداً، لخلوها من أي توثيق، فهي لا تندرج في أي من القسمين الذين ذكرهما بداية كلامه في المحاضرة الأولى: أوثق النسخ وأصحها، والدرجة الثانية من الصحة.

مناقشة كلامه حول نص الزيارة في هذه النسخة

وأما ما ذكره حول نص الزيارة في هذه النسخة فالأمر فيه شبيه بما تقدم في (نسخة نصير الملك) وما ذكرناه هناك من مناقشة يأتي هنا.

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢٢٤.

فلاحظ الصورة المشتملة على المقطع الرابع في الزيارة، في الملحق رقم [١٨]:

ملاحظة جدية بالتأمل

والملاحظ على هذه النسخة أنه لم يُذكر في حاشيتها شيء، كما في النسخة السابقة، وهي نسخة نصير الملك.

وهنا توجد ملاحظة مهمة على هذه النسخة وسابقتها وما كان من هذا القبيل، وهي أن سياق العبارة فيها غير منسجم، فلاحظ قوله: (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابداً به، اللهم العن يزيد بن معاوية والعن عبد الله بن زياد وابن مرجانة وعمر بن سعد.... وآل مروان إلى يوم القيامة)

فإن الفقرة الأولى في هذا المقطع وهي قوله (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابداً به) فمقتضى قوله في ذيل المقطع (وابداً به) أن يكون له ثاني على أقل التقادير، فلو لم يكن له ثاني لم يصح أن يقول (وابداً به) بل كان الصحيح أن يكتفي بقوله (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني) فقط ولا يضيف له قوله (وابداً به)، كما هو الحال في كتاب كامل الزيارة، حيث كانت بداية هذا المقطع هكذا (اللهم خص أنت أول ظالم ظلم آل نبيك باللعن، ثم العن أعداء آل محمد من الأولين والآخرين...)، فلم يذكر هذه الكلمة (وابداً به).

وعليه فهذه تكون قرينة على أن ما هو في المتن في هذه النسخة وشبهاتها ناقص وتكاملته ما ذكر في حاشية بعض النسخ، كما تقدم في نسخة نصير

الملك حيث أكمل بقوله (أولاً ثم العن الثاني...)، ومثله ما سيأتي أيضاً في نسخة الـكـرگاني، حيث كتبه التكملة في الحاشية، وهذه القرينة إن لم توجب الجزم بالنقص لما هو في المتن وتكملته ما هو في الحاشية، فلا أقل توجب الظن القوي بذلك، ولا سيما إذا عضدنا ذلك ببعض القرائن الأخرى، كالنسخ الخطية الموثقة من كتاب مصباح المتهجد، ونسخ مختصر المصباح، وكتاب مصباح الزائر للسيد ابن طاووس، الذي نقل هذا المقطع كاملاً، ومضافاً إلى ذلك كله يمكن أن يقال: بأن هذه النسخة وشبهاتها مرت بظروف تقية أوجبت كتابة هذا المقطع الرابع من الزيارة ناقصاً.

وبهذا ننهي الكلام معه في المحاضرة الرابعة، حيث أنهينا الكلام معه في نسختين من نسخ القسم الثاني وهما: نسخة نصير الملك، ونسخة الدماوندي، وبقي الكلام في نسختين سيأتي الكلام عنهما في المحاضرة الخامسة.

المَحَاضِرَةُ الخَامِسَةُ

ذكر في بداية محاضرته الخامسة النسخة الثالثة من نسخ القسم الثاني، الذي عنونه بـ ((النسخ المتطابقة مع النسخ القديمة من مختصر المصباح من الزيادة في الزيارة أو قريب منها)) ، وتقدمت مناقشتنا لهذا العنوان.

النسخة الثالثة: نسخة ملا محمد جعفر

هذه النسخة نسبتها للملا محمد جعفر الشهير بـ(الترك) على ضرب من الاحتمال، حيث قال: ((ويحتمل كاتبها: الملا محمد جعفر الشهير بالترك)) باعتبار أنه وجد عليها عدة تملكات كان من ضمنها تلك باسم هذا الشخص ونسبها له بناءً على ذلك، وإلا فهي في واقعها مجهولة النسخ. فهي ليست بأحسن حالاً من سابقتها.

لفت نظر

ونود أن نلفت نظر القارئ الكريم إلى أنه في متن كتابه قدم الكلام عن نص الزيارة في هذه النسخة قبل الكلام عن مواصفات النسخة، وقد جرى

على ذلك في جميع النسخ المتقدمة، بخلاف ما كان في المحاضرات، حيث إنه ذكر مواصفات النسخة أولاً ثم عقبه بالكلام عن نص الزيارة.^(١)

وعلى كل حال فإنَّ هذه النسخة مبتلاة بنفس المشاكل التي كانت في النسخ السابقة، حيث إنه كما لاحظتم نسبتها في العنوان لملا محمد جعفر بنحو الجزم، بينما في المواصفات احتمال أن يكون كاتبها هو ذلك الشخص، وحتى بنحو الاحتمال لم يذكر لنا موجب هذا الاحتمال.

وهذا كما ذكرنا سابقاً تأرجحاً، يُفقدُ صاحبه المصدقية.

مضافاً إلى أن المصدر لهذه النسخة غير معروف، وهذا في حد ذاته عيب كبير، كما سيأتي التشنيع منه بذلك على بعض نسخ القسم الثالث، وتقدم التركيز منه على هذا الأمر في نسخ القسم الأول، كما هو ظاهر لمن تأمل، فكيف ساغ له التغافل عن ذلك هنا!!.

وأيضاً لا يوجد لهذه النسخة طريق متصل بنسخة المصنف أو نسخة أخرى معتبرة.

فبالنتيجة هي نسخة عادية جداً لا يمكن التعويل عليها لإثبات مدعى كالذي يدعيه، وهو إثبات التزوير في زيارة عاشوراء.

كلامه حول نص الزيارة في هذه النسخة

وأماً ما ذكره بالنسبة لنص الزيارة في هذه المخطوطة ففيه ملاحظات

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢٢٦.

كثيرة، نقتصر على ذكر المهم منها، ولكن بعد عرض كلامه، وعرض بعض صورة المخطوطة:

((نص الزيارة: وفيها بعد اللعن و السلام ١٠ مرة جاء في الفقرة الأخيرة (اللهم خص أنت أول ظالم عبد الله (كنا) بن زياد وابن مرجانة وعمر بن سعد وشمراً وآل أبي سفيان وآل زياد وآل مروان إلى يوم القيامة) ثم تسجد. وأنت ترى أنه لا يوجد فيها ما هو منتشر في المطبوعة في الفقرة الثالثة من اللعن))^(١).

أشبه بجاطب ليل

فالملاحظ عليه أنه يحاول جاهداً أن يحشد أكبر قدر ممكن من النسخ التي تخدم مدعاه حتى لو كانت فاقدة الاعتبار وكثيرة الأخطاء، كما في هذه النسخة التي يظهر لمن نظر إليها نظرة عابرة يجد ذلك جلياً.

فلاحظ المقاطع في الصفحات، في الملحق رقم [١٩] و [٢٠] و [٢١] المحاطة بالخط الأحمر، لترى مقدار الأخطاء في هذه النسخة، حيث يظهر منها إنَّ الناسخ لها لا يجيد القراءة والكتابة العربية، وهذه نقلناها كمثال على ذلك. واقتصرت على بعض الأخطاء فيها فوضعت تحتها خط أحمر. حيث إنَّ الأخطاء فيها ظاهر جلية.

الملاحظات على هذه النسخة

فإنَّ الملاحظ على هذه النسخة أنها مليئة بالأخطاء، كما يظهر جلياً لمن

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢٢٦.

أمعن النظر فيها، واقتصرنا على بعض الأخطاء الظاهرة فيها، وما خفي كان أعظم.

كما أنَّ الملاحظ عليه أنَّه تغافل عن وجود خطأ في التعبير في المقطع محل الكلام، فإنَّ المقطع المذكور في هذه النسخة ذكر التخصيص لأول ظالم ولم يذكر فيه التخصيص بأي شيء، أ هو باللعن أم بالسلام أم بالتحية أم...؟! فبماذا يطلب أن يخصه؟ ولا يوجد ضمير في الكلام ولا مرجع ضمير ليتمكن التقدير، فالعبارة من هذه الناحية خطأ بلا ريب.

مضافاً إلى أن المذكور في هذا المقطع (عبد الله) وليس (عبيد الله) وهذا خطأ ثاني في هذا المقطع، وإن حاول التعقيم عليه بإضافته كلمة (كذا) التي لم تكن موجودة في أصل المخطوطة، فلاحظوا الصورة الرابعة بدقة.

ومضافاً إلى ذلك كله إنَّ هذه النسخة بهذا المقطع لا تتوافق مع النسختين المتقدمتين من القسم الثاني، ولا مع النسخة الآتية «الرابعة»، حيث إنَّ العبارة في تلك النسخ هكذا: (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ به، اللهم العن يزيد بن معاوية والعن عبيد الله بن زياد وابن مرجانه...)، بينما هنا في هذه النسخة المقطع هكذا: (اللهم خص أنت أول ظالم عبد الله بن زياد وابن مرجانه وعمر بن سعد...). والفرق واضح بين المقطعين.

فكيف سَأَغ له إدراجهما في قسم واحد مع هذه الفوارق؟
النتيجة النهائية: إنَّ هذه النسخة لا تصلح لأن تكون في القسم الثاني، مع غض النظر عن اعتبارها، وإلا فهي في حد ذاتها لا يمكن الاعتماد عليها أصلاً، لأنها مليئة بالأخطاء، ولم يعرف كاتبها، ولا المصدر لها.

النسخة الرابعة : نسخة الكرگاني

بقي الكلام في النسخة الرابعة والأخيرة من نسخ القسم الثاني، وهي التي عنونها بـ ((نسخة الكرگاني)) ، وسيأتي إن شاء الله تعالى أن نسبها للكرگاني إنما هو اختيار عشوائي غير مرتكز على أسس فنية. وهذه النسخة كسابقاتها من حيث الأهمية، فهي مجهولة الناسخ والمصدر المعتمد عليه في نسخها.

وهنا نود لفت نظر القارئ الكريم إلى أنه في متن الكتاب قدم الكلام عن نص الزيارة في بداية كلامه عن هذه النسخة وآخر الكلام عن مواصفاتها، كما هو الحال في سابقاتها من النسخ.

ملاحظات طفيفة

وتوجد لدينا ملاحظات طفيفة على ما ذكره في مواصفات النسخة: منها: إنه عنون النسخة بـ (نسخة الكرگاني) اعتماداً على تملك وجده على ظهر هذه النسخة، وبناءً عليه نسب النسخة إليه، مع أنه توجد تملكات متعددة لغيره وتاريخها أقدم من تأريخ تملك الكرگاني، مثل (فرهاد ميرزا ابن ولي العهد) حيث إن تأريخ تملكه لها في سنة (١٢٨١) بينما تملك الكرگاني في سنة (١٣٢٣)، حسبما ذكره هو في مواصفات النسخة. فلم يتضح لنا وجه اختياره للكرگاني من بين من تملكوا النسخة ونسبها إليه؟! والأمر سهل من هذه الناحية.

وهذا ليس بعزيز في منهجه فإنَّه كما لاحظتم في أكثر من نسخة ينسبها لأشخاص بشكل عشوائي وانتقائي، كالواقف مثلاً، أو من تملك النسخة، وذلك لمحاولة إخراجها من حيز المجهولية إلى المعروفة، إلا أنَّ ذلك لا يجدي نفعاً، كما هو واضح.

ومنها: إنَّ النسخة مجهولة الكاتب، وهو ما عبر عنه بقوله (بدون) فهذه النسخة لا يعرف كاتبها، وهذا في حد ذاته عيب في النسخة، بل في أي وثيقة مهمة لا يعرف كاتبها لا تعتبر ذات قيمة اعتبارية، وهذا الأمر ركز عليه بشكل واسع وكبير جداً في المحاضرة الأولى، وهنا يلاحظ عليه أنَّه تغافل عن هذه المسألة!!، وكأنَّ مسألة مجهولية الكاتب مسألة عادية، مع أنَّه فيما سبق اعتمد على مسألة الكاتب واعتبر ذلك من أهم موثقات النسخة، فراجعوا ما سطره في نسخة النقاش الرازي، حيثُ إنَّه أفرد له ترجمة وأطال الكلام عنه بإطناب!! . بينما هنا عندما تكون النسخة مجهولة الكاتب لا يعير ذلك اهتماماً! . فكان مقتضى الإنصاف أن يشير إلى هذه المسألة ويبين مجهولية الكاتب للنسخة، وهذا التغافل تكرر منه أكثر من مرة في بعض النسخ المتقدمة!.

وأما ما ذكره في خصوص مقاطع الزيارة المباركة في هذه النسخة، فلنا عليه ملاحظة واحدة نذكرها بعد ذكر كلامه.

((نص الزيارة: ... وفي الزيارة بعد اللعن والسلام ١٠٠ مرة، ثم تقول: (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ به. اللهم العن

يزيد بن معاوية والعن عبيد الله بن زياد وابن مرجانة وعمر بن سعد وشمرا و آل أبي سفيان و آل زياد و آل مروان إلى يوم القيامة) ثم تسجد... فالنص موجود فيه المقطع الثالث ولكن بدون: (...أولاً والثاني والثالث والرابع...))^(١).

فالملاحظة على هذا المقطع إنَّ هذه النسخة توجد فيها حاشية وهنا مؤشر للحاشية في داخل النسخة عند نهاية كلمة (وإبدأ به) وهذه الحاشية حسب ما هو ظاهر منها أنها هكذا: (أولاً ثم الثاني والثالث والرابع) وإن كان البارز من المقطع فقط كلمة (أولاً) والباقي ممسوح، كما سيظهر لكم في الصورة، في الملحق رقم [٢٢].

كلامه في نهاية نسخ القسم الثاني

وأما ما ذكره في نهاية المحاضرة الخامسة فهو ملخص مختصر جداً لنسخ القسم الثاني، ولنا عليه بعض الملاحظات نذكرها بعد نقل نص كلامه الذي هو كالتالي:

((هذه المجموعة الثانية من النسخ الخطية لمصباح المتهدج الكبير للشيخ الطوسي المتوفى ٤٦٠ هـ تشكل مفصلاً معيناً في نص زيارة عاشوراء حيث لم تتطابق مع المجموعة الأولى التي تحدثنا عنها سابقاً وهي المجموعة التي لا يوجد فيها جميع الفصول الثلاثة. وهذه المجموعة أقرب ما تكون في نصها إلى كامل الزيارات والمصباح

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢٣٤.

الصغير للشيخ الطوسي. كما أن هذه المجموعة لا تتفق مع المجموعة الآتية. الملاحظات على هذا القسم هذه المجموعة من النسخ تتفق في مضمونها مع كامل الزيارات والمصباح الصغير. فمن المحتمل قوياً أن حصل خلط بين المصباح الصغير وبين المصباح الكبير كما قد توهم كثيراً. راجع النسخ التالية:

١/ نسخة في مكتبة ملك رقم ١٦٣ بتاريخ ٩٥٢هـ سجلت أنها المصباح الكبير وهي الصغير.

٢/ نسخة في جامعة طهران رقم ٣٢ الناسخ ميرهمايون بن محمد بن سليم الحسنى الموسوي تاريخ ١٤/جمادى أول/ ٩٦٩هـ سجلت باسم الكبير وهي المصباح الصغير.

٣/ نسخة في مجلس الشورى الإسلامى برقم ١٢٣٧١ من المصباح الكبير مسجلة في الفهرست بأنها المصباح الصغير^(١).

الملاحظات على هذا المقطع

إنَّ هذا المقطع بهذه الكيفية ذكره في نهاية المحاضرة الخامسة، بينما في متن كتابه حذف قسماً كبيراً منه، محاولة للتخلص من بعض الإشكالات التي أوردناها عليه في كتاب المداخلات الكاملة، فحذف ما احتمله بقوة من وجود الخلط بين نسخ هذا القسم وبين نسخ المصباح الصغير، وكذلك حذف الاستشهادات الثلاثة الأخيرة، وحاول أن يوجد جامعاً بين نسخ القسم الثاني، وهو عدم وجود جزء من المقطع الرابع (اللهم خص أنت)

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢٤٠.

حيث عبر عنه بـ(النص المتداول) وهو قوله (أولاً ثم العن الثاني والثالث والرابع...)

لفت نظر

وهنا نود لفت نظر القارئ الكريم إلى أن كتاب المداخلات الكاملة متقدم في الصدور على كتابه (زيارة عاشوراء في الميزان)، وذلك باعتبار أن كتاب المداخلات كان مناقشة لما ذكره في المحاضرات الاثني عشر، التي عقدها لإثبات التزوير في زيارة عاشوراء، ثم قام هو بإصدار كتابه آنف الذكر بعد صدور كتاب المداخلات، وأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإشكالات التي أمكنه التخلص منها، وهذا المورد منها، وتقدم ذكر بعض الموارد، وسيأتي إن شاء الله تعالى التعرض لبعض الموارد.

تكرار للدعوى بلا دليل!!

ثم إنه ادعى دعويين: الأولى دعوى مقارنة ما في هذه النسخ مع كامل الزيارات، والثانية دعوى المقارنة مع النسخ القديمة للمصباح الصغير. فأما دعواه الأولى من المقارنة مع ما في كامل الزيارات، فهي دعوى بلا دليل، وقد أثبتنا لكم فيما تقدم بطلانها، حيث نقلنا لكم نص عبارة ابن قولويه عليه السلام في كامل الزيارات، وتبين لكم الفرق بينهما. وأما دعواه الثانية من المقارنة مع النسخ القديمة للمصباح الصغير، وهذه دعوى لم يقم عليها أي دليل أصلاً، فكان مقتضى الإنصاف

والموضوعية في العمل التحقيقي أن ينقل النسخ القديمة للمصباح الصغير ويبين للقارئ المقاربة التي ادعاها.

المصباح الصغير اختصاراً للمصباح الكبير

إنَّ أصل هذه الدعوى لا يمكنه إثباتها؛ لأنَّ المصباح الصغير لا بد وأن يكون متطابقاً مع المصباح الكبير، باعتبار أنَّ المصباح الصغير هو اختصار للمصباح الكبير، كما سيأتي بيان ذلك، فلا يصح أن يختصر الشيخ الطوسي المصباح الكبير ويغير في الصغير خلافاً لما هو في الكبير دون أن ينبه على ذلك التغيير، فالأصل إنَّ ما هو في المصباح الصغير من أدعية وزيارات متوافق من حيث المتون مع ما هو في المصباح الكبير.

ونحن ومن باب الإلزام له حيثُ إنَّه ألزم نفسه بأنَّ النسخ الصحيحة للمصباح الكبير هي نسخ القسم الأول. نقول له: سلمنا، وعليه لا بد أن تكون نسخ المصباح الصغير متطابقة مع نسخ القسم الأول، مع أنَّها ليست كذلك باعتداده بأنَّ نسخ المصباح الصغير مشتملة على الفصول الثلاثة، إلا ما هو في خصوص الفصل الثالث.

والنتيجة النهائية: إنَّ هذا القسم الثاني، والذي ضمَّنه أربع نسخ، كلها لا يمكن الاعتماد عليها، وأجده كثيراً للأقسام، وإلا لا نرى مبرراً له أصلاً، خصوصاً إذا لاحظتم أن بعض نسخه مشتملة على خطأ في المقطع محل الشاهد. هذا تمام الكلام حول نسخ القسم الثاني.

المَحَاضِرَةُ السَّادِسَةُ

في هذه المحاضرة يبدأ الكلام عن نسخ القسم الثالث لمصباح المتهدج، حيثُ إنَّه قسم الكلام في النسخ الخطية إلى ثلاثة أقسام، تقدم مناقشته بشكل مفصل في القسم الأول والثاني، ومن هنا سنبداً النقاش معه في القسم الثالث الذي عنوانه بما نصه: ((القسم الثالث: النسخ الخطية التي لم تتطابق لا مع نسخة الطوسي من المصباح ولا مع مختصره وإنما حصل فيها التزوير والتلاعب والزيادة))^(١).

وهنا نراه قد حكم على هذا القسم بأنَّه وقع فيه التلاعب والتزوير! وقد أوقع نفسه بهذا في مفارقة مفضوحة، حيث سنضع يد القارئ الكريم على مواضع متعددة من المفارقات.

لفت نظر

وعلى كل حال فقد قسم نسخ هذا القسم إلى نوعين: النوع الأول ما عنوانه بـ ((ما ذكر فيها اللعن في الفصل الثالث بعنوان نسخة بدل وهذه عبارة عن مخطوطتين)) والنوع الثاني ما عنوانه بـ ((ما ذكر فيها اللعن في الفصل الثالث وهذه تبدأ من القرن العاشر الهجري إلى وقت خروج الطباعة وتحوي العديد من المخطوطات))

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ١٤١.

هذا ما جاء في المحاضرات، إلا أنه في كتابه جعل النوع الأول قسم ثالث والنوع الثاني قسم رابع، فيكون بضميمة ما تقدم جعل الأقسام أربعة، والأمر سهل من هذه الناحية، وإن كان فيه تكثير للأقسام مع وجود التداخل فيما بينها.

كلامه حول نسخ القسم الثالث

وعلى كل حال فقد افتتح المحاضرة السادسة من محاضراته الاثني عشر بالقسم الثالث من المخطوطات فقال ما نصه:

((القسم الثالث: تحدثنا فيما سبق عن القسم الأول من المخطوطات وهي عبارة عن النسخ المتطابقة مع نسخة الشيخ الطوسي والتي تحدث عنها السيد ابن طاووس والتي لا يوجد فيها المقطع وهو (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ به أولاً ثم العن الثاني والثالث والرابع...))، كما تحدثنا عن القسم الثاني وهو عبارة عن النسخ المتطابقة مع النسخ القديمة من مختصر المصباح من الزيادة في الزيارة أو قريب منها وهذه لا يوجد فيها أيضاً إلى المقطع المذكور. والآن نتناول القسم الثالث من المخطوطات والتي هي عبارة عن النسخ الخطية التي لم تتطابق لا مع نسخة الطوسي من المصباح ولا مع مختصره وإنما حصل فيها التزوير والتلاعب والزيادة. ويمكن تقسيم نسخ القسم الثالث إلى نوعين كما في الشكل التالي:))^(١).

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢٤١.

فلاحظ الرسم البياني الذي أدرجه لنسخ القسم الثالث، في الملحق رقم

[٢٣].

ثم بعد ذلك نطرح المناقشات:

لفت نظر

نود أن نلفت انتباه القارئ الكريم إلى أنه وقع في اشتباه في الرسم البياني، حيث إنه ذكر (نسخة المكتبة الرضوية)، وهي في الواقع نسخة معين الأصفهاني، ومع ذلك ليس موضعها المكتبة الرضوية وإنما موضعها جامعة طهران، كما سيأتي بيانه عند الكلام عن نفس النسخة.

المناقشة ما ذكره حول نسخ القسم الثالث

أولاً: إنه كرر ما تقدم ذكره منه وأصر عليه في أكثر من موضع، وهو دعوى تطابق نسخ القسم الأول مع نسخة الشيخ الطوسي، مع أننا بينا فيما تقدم بما لا مزيد عليه بطلان هذه الدعوى جملة وتفصيلاً.

وثانياً: إنه ركز نفيه في هذا المقطع من كلامه على الفصل الثالث حسب كلام، وهو الرابع في الواقع، بينما الغير موجود في نسخ القسم الأول هو الفصول الثلاثة، أعني الثاني والثالث والرابع، طبعاً هذا بحسب مدعاه بأن ما هو في الحاشية ليس من أصل النسخة، وهذا تقدم نقاشه أيضاً.

وثالثاً: ما ذكره بشأن نسخ القسم الثاني وإصراره على دعوى التطابق مع نسخ مختصر المصباح، مع أنه لم يذكر لنا ولا نسخة من نسخ مختصر

المصباح، فهذه دعوى تقدم نقدها، بأنّها رجم بالغيب وبلا دليل.
ورابعاً: ما ذكره عن نسخ القسم الثالث وهذه ادعى فيها عدة دعاوى لا
دليل عليها إلا أنها تخالف ما رام الوصول إليه.
مثل دعواه أنّ نسخ القسم الثالث لم تتطابق مع نسخة الشيخ الطوسي،
فهل هو رأى نسخة الشيخ الطوسي.؟! ولو في عالم الرؤيا.؟! كي يتمكن من
إطلاق هذا الحكم بضرر س قاطع.!! وعلى كل حال هذا غير مستغرب منه
فقد تكرر منه مراراً.
ومثل دعواه عدم مطابقتها مع نسخ مختصر المصباح، وهذه الدعوى
كسابقتهما في عدم وجود الدليل عليها.
ومثل دعواه أنّ هذا القسم من النسخ حصل فيها التزوير والتلاعب
والزيادة، وهذه الدعوى كررها في العناوين لهذا القسم أكثر من مرة، مع أنّه
لم يذكر لنا موضع التزوير والدليل على وقوعه في نسخ هذا القسم،
وستلاحظون ذلك جلياً عندما نناقشه فيما ذكره حول النسخ من النوعين،
فإنّه في هذه الدعوى رمى نسخ هذا القسم بالتزوير والتلاعب والزيادة
بدون دليل، إلا لأنها تخالف ما رام الوصول إليه.

عدد النسخ في النوع الأول

قبل الدخول في المناقشة لما ذكره حول نسخ النوع الأول نود أن نلفت
انتباه القارئ الكريم إلى أنّه ذكر لهذا النوع ست نسخ وهي على الترتيب
التالي: ١- نسخة علاء بيك. ٢- نسخة سيد عبد الحي. ٣- نسخة فرخ.

٤- نسخة معين الأصفهاني. ٥- نسخة عبد السميع. ٦- نسخة الشاهرودي.

هذا ما ذكره في المحاضرة السادسة، وفي الكتاب أضاف نسخة سابعة وهي (نسخة الدامغاني).

وما أرفق له صوراً هو خصوص نسختين: نسخة معين الأصفهاني، ونسخة عبد السميع فقط، وأما بقية النسخ الأربع أو الخمس بإضافة نسخة الدامغاني، فلم يرفق صوراً لها.

ونسخ هذا النوع ليس لنا فيها نقاش كثير لعدة اعتبارات:

منها: إنّه لم يطل الكلام فيها كثيراً.

ومنها: إنّها تتوافق مع نسخ النوع الثاني من القسم الثالث، وتخالف نسخ

القسمين الأولين، فنحن سنمر عليها سريعاً مع بعض التعليقات الطفيفة.

النسخة الأولى: نسخة علاء بيك

ليس لنا كثير كلام عن هذه النسخة، والمهم مما ذكره في مواصفاتها هو

ذكر مكانها، واسم كاتبها وتاريخ كتابتها وكونها مصححة:

((المكان: النسخة موجودة في المكتبة الرضوية في مشهد الإمام

الرضا عليه السلام. تاريخها: رجب ٩٥١ هـ... اسم الكاتب: محمد بن

جلال الدين مشهور بعلاء بيك. وقال في آخر الكتاب قبل عمل يوم

النيروز: (وقد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة الشريفة على يد العبد الفقير محمد بن جلال الدين المشهور بعلا بيك غفر الله ذنوبهما في شهر رجب المرجب سنة إحدى وخمسين وتسعمائة من هجرة خير البرية بدار السلطنة التبريز)... إلى أن قال: نسخة مهمة ومصححة صححها سيد محمد كاظمي في سنة ١٢٨٤ هـ... إلى أن قال: الموجود في الزيارة: (اللهم خص باللعن مني وابدأ به) - والباقي موجود في الهامش إلى - (خامساً) ومكتوب عليه خ علامة نسخته وكلمة مثل كلمة صح...^(١).

مناقشة كلامه حول هذه النسخة

أولاً: إنَّه لم ينقل صوراً لهذه النسخة كوثيق لكلامه. وثانياً: إنَّه ذكر في الملاحظات في آخر المقطع المتقدم أنَّ هذه النسخة مهمة ومصححة صححها سيد محمد كاظمي في سنة ١٢٨٤ هـ، وهذا اعتراف منه بأنَّ هذه النسخة مصححة، ومعنى التصحيح أن يدرج المصححُ الأمورَ الناقصةَ في متن النسخة في الحاشية، ولا سيما أنَّه ذكر بأنَّ ما في الحاشية كتب عليه كلمة (صحح).

ومن الغريب بمكان أنَّه لم يضع صوراً من هذه المخطوطة!!
فالتيجة: إنَّ هذه النسخة يمكن الاعتماد عليها بعنوان المؤيد للنسخ التي سيأتي الكلام عنها في النوع الثاني.

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢٤٢.

النسخة الثانية: نسخة سيد عبد الحي

وهي النسخة الثانية من نسخ النوع الأول من القسم الثالث. وهذه النسخة أيضاً كسابقتها لم يرفق لها صوراً وإنما اكتفى بكتابة بعض الأسطر عنها، والملفت للنظر أنه ذكر بأنَّ عليها حواشي تصحيح، ولم يعر ذلك أهمية :

فهذه النسخة أيضاً يمكن الاعتماد عليها كمؤيد لنسخ النوع الثاني من القسم الثالث.

النسخة الثالثة: نسخة فرخ

وهي النسخة الثالثة من نسخ النوع الأول من القسم الثالث. وهذه النسخة أيضاً كسابقتيها لم يرفق لها صوراً وإنما اكتفى بكتابة أسطر قلائل حول مواصفاتها، ولم يذكر لها أي توثيق. فالنتيجة: إنَّ هذه النسخة يمكن تكون مؤيداً لنسخ النوع الثاني من القسم الثالث التي سيأتي الكلام عنها مفصلاً.

النسخة الرابعة: نسخة معين الدين الأصفهاني

وهي النسخة الرابعة من نسخ النوع الأول من القسم الثالث. وهذه النسخة أرفق عدة صوراً، إلا أننا سنقتصر على إرفاق الصفحة

محل الكلام رعاية للاختصار. وقد ذكر في مواصفاتها أموراً غير مهمة والمهم مما ذكره تأريخ النسخة واسم كاتبها ومكانها، وأما ما ذكره في آخر كلامه بآئها كما في كامل الزيارات فسيأتي نقاشه بعد نقل المهم من كلامه: ((... الكاتب: معين الدين علي بن عناية الله الأصفهاني. التاريخ: يوم السبت ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٠٤٤هـ في مشهد الإمام الرضا عليه السلام... النسخة كما في كامل الزيارات.))^(١).

مناقشة ما ذكره حول نسخة معين الدين

والإشكال على هذا المقطع في خصوص قوله (النسخة كما في كامل الزيارات) فإنه واقع بين أمرين لا ثالث لهما: فإما أنه لم يتحقق المطابقة لما في كامل الزيارات، ومع ذلك أرسله هنا إرسال المسلمات!.. وإما أنه يعلم بعدم المطابقة لما في كامل الزيارات، كما هو مقتضى حال من ينسب للتحقيق والتدقيق، ومع ذلك أصر على دعوى المطابقة جزافاً!!.. وكلا الأمرين لا يمكن القبول به.

وهنا سنجري مقارنة صغيرة بين ما هو موجود فعلاً في كامل الزيارات وبين ما هو موجود في نسخة معين الدين، وسنقتصر على خصوص المقطع الرابع (اللهم خص أنت) الذي هو محل الكلام، ليتضح الأمر لدى القارئ الكريم، فلاحظ عبارة كامل الزيارة: ((ثم تقول مرة واحدة: اللهم خص

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢٥٢.

أنت أول ظالم ظلم آل نبيك باللعن، ثم العن أعداء آل محمد من الأولين
والآخرين، اللهم العن يزيد وأباه والعن عبيد الله بن زياد وآل مروان وبني
أمية قاطبة إلى يوم القيامة)).

وأما نص المقطع الرابع في هذه النسخة فهو هكذا: ((ثم تقول: (اللهم
خص أنت أول ظالم باللعن وابدأ به، اللهم ألعن يزيد بن معاوية و ألعن
عبيد الله بن زياد و ابن مرجانه وعمر بن سعد وشمرا وآل أبي سفيان و آل
مروان إلى يوم القيامة)).

وبمقارنة بسيطة بين النصين يتضح الفرق الفارق بينهما، بحيث لا يدعي
المطابقة إلا متحكم.

تعالله مع حواشي النسخ

ثم بعد ذلك يذكر الصفحة التي فيها الحاشية كنسخة بدل، ويعلق على
ذلك بضابطة اخترعها لنفسه ووضع لها عنواناً في كتابه (الكتابة خارج
الأصل) ويعلق كعادته بكلام يحاول به التشكيك في الحاشية المذكورة وأنها
غير معتمدة باعتبار وجود الاختلاف بين خط الحاشية مع خط متن
النسخة، فلاحظ نص عبارته:

((ثم كتب في هامش النسخة من الجهة السفلى كلمة (أول) وفي
جهة العليا جملة (أولا ثم الثاني ثم الثالث والرابع والعن يزيد
خامساً) كتب على الجملة من الأعلى حرف (خ) علامة نسخة بدل
وهذا لا يتلائم مع ما هو موجود في الأصل من ذكر يزيد. وكيف

كان فما هو موجود في الأصل يختلف خطه عما هو في الأصل مما ينبئ أن من كتب بالهامش مغاير لمن كتب بالأصل^(١).

فلاحظ ما ذكره في آخر هذا المقطع من كلامه حيث ركز على وجود الاختلاف بين الخطين، وقد تقدم أن تعرضنا لهذه النقطة وبيننا الضابطة فيها، بأن الحواشي التي توجد على النسخ في الغالب يتغاير خطها مع خط المتن، وهذا لا يسبب مشكلة في النسخة، فإنَّ الشخص يمكنه أن يكتب في المتن بخط وطبقاً لضوابط معينة وفي الحاشية يكتب بشكل آخر، وهذا أمر طبيعي جداً، فمجرد اختلاف الخط بين ما هو في المتن عما هو في الحاشية لا يعني ذلك أن ما في الحاشية ليس من كاتب الأصل، بل ذكرنا فيما تقدم أنَّ الكاتب يكتب بعض الأمور للحاشية لأسباب كثيرة.

فما ندري لماذا يصرّ على هذه المسألة ويحاول تضعيف ما هو ضده بأي وسيلة مهما كانت ضعيفة!!.

فلاحظ الصورة محل الشاهد، والحاشية الجانبية المحاطة بالدائرة الحمراء، فإن الخط متقارب جداً لما هو في المتن، وحتى لو لم يتقارب فلا يشكل ذلك مشكلة، كما نبهنا على ذلك في أكثر من موضع مما تقدم، في الملحق رقم [٢٤].

النتيجة النهائية: إنَّ هذه النسخة كسابقاتها من نسخ هذا النوع، فلا يمكن الاعتماد عليها إلا بنحو التأييد لنسخ النوع الثاني من القسم الثالث.

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢٥٢.

النسخة الخامسة: نسخة عبد السميع

وهي النسخة الخامسة من نسخ النوع الأول من القسم الثالث. وهذه النسخة هي أيضاً أرفق لها صوراً كسابقتها، وهناك ملاحظات نذكرها لكم بعد ذكر المهم من كلامه الذي ذكره في مواصفات النسخة: ((...الكاتب: عبد السميع...التاريخ: يوم الأحد ست عشر من ذي القعدة لسنة أربع وخمسين وألف. سنة ١٠٥٤هـ...وعليها مقابلة يوم الجمعة ١١ محرم ١٠٥٥ هـ...ثم سجل في آخر صفحة من النسخة مقابلة كما يلي: بلغ قبلاً بحسب الجهد والطاقة البشرية يوم الجمعة الحادي عشر من شهر محرم الحرام سنة ١٠٥٧ هـ...تاريخ المقابلة غير واضح. نص الزيارة: بعد اللعن والسلام مائة مرة ثم تقول: (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن وبدأ به اللهم العن يزيد بن معاوية و العن عبيد الله بن زياد وابن مرجانة وعمر بن سعد وشمرا وآل أبي سفيان وآل زياد وآل مروان على يوم القيامة) ثم تسجد... وفي الهامش نسخة بدل: أولاً ثم العن الثاني والثالث والرابع اللهم العن يزيد خامساً))^(١).

المناقشة ما ذكره حول هذه النسخة

إنَّه ذكر بأنَّ كاتب النسخة هو عبد السميع، بينما هو المقابل لها، فإنَّ هذه النسخة مجهولة الكاتب، وعبد السميع هو مقابل لها، فلاحظ الصفحة

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢٥٨.

الأخيرة الحاشية الجانبية في أسفلها من الجانبين وقد أحطناها بدائرة حمراء، ويبدأ الكلام فيها من جهة اليمين ويختم بجهة اليسار، فلاحظ الصورة، في الملحق رقم [٢٥]:

حيثُ إنّ العبارة لنص المقابلة في الجانب الأيمن، هكذا: (بلغ قبلاً بحسب الجهد والطاقة البشرية يوم الجمعة الحادي عشر من شهر محرم الحرام... سنة ١٠٥٥) وتكتملتها في الجانب الأيسر هكذا: (على يدي أحوج عباد الله خادم المؤمنين في الله عبد السميع عسى الله عفى عنه). وهو كرر في كلامه المتقدم ذكر المقابلة فتارة نسبها لسنة ١٠٥٥ وتارة نسبها لسنة ١٠٥٧، كما أنّه اعتبر المقطع المذكور في الجانب الآخر مستقلاً عن الأول، مع أنّ الخط للمقطعين متناسق جداً ويختلف عن خط المتن تماماً.

فما ندري لماذا غفل أو تغافل عن هذه المسألة ونسب النسخة إلى عبد السميع مع أنّه واضح جداً أنّه ليس هو كاتبها، كما لاحظتم ذلك جلياً، بل هو المقابل لها.

وعلى كل حال هذه النسخة كسابقاتها ذكرت فيها تكملة الفصل الرابع في الحاشية، ومع عدم وجود موثق لها تصلح أن تكون مؤيداً لما سيأتي من نسخ النوع الثاني من القسم الثالث.

فلاحظ صورة صفحة الزيارة، التي توجد فيها الحاشية المكملة للفصل الرابع محاطة بدائرة جانبية، في الملحق رقم [٢٦].

النسخة السادسة: نسخة الشاهرودي

هذه النسخة السادسة والأخيرة من نسخ النوع الأول من القسم الثالث، بحسب ما ذكره في المحاضرات. نعم في متن كتابه أضاف نسخة نسبها إلى الدامغاني، ولم يذكر فيها شيئاً زائداً على ما هو في مثيلاتها في هذا النوع، ولذلك أعرضنا عنها رعاية للاختصار.

المناقشة ما ذكره حول هذه النسخة

وهذه النسخة التي نسبها للشاهرودي لم يرفق لها صوراً، وإنما اكتفى بكتابة أسطر قلائل عنها تقتصر على نقل المهم مما ذكره: ((.... تاريخها: يوم السبت ٦ ربيع الثاني سنة ١١٢٦ هـ...الكاتب: محمد جعفر بن حقنظر كلوري شاهرودي من محال الحياء خلخال. نص الزيارة: جاء في الفصل الثالث ما نصه: [اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ (خ) به أولاً ثم الثاني والثالث والرابع اللهم العن يزيد خامساً (ل) والعن معاوية ويزيد بن معاوية وعبيدالله بن زياد وابن مرجانة وعمر ابن سعد وشمراً وسانان وآل أبي سفيان وآل زياد وآل مروان إلى يوم القيامة]. وبين الهلالين وضع عليه إشارة أنها نسخة أخرى. فيبدو أن الأصل الذي نقل منه لا يوجد فيه ما بين الهلالين)).

إلا أن هذه النسخة تمتاز عن سابقتها بأن تكملة الفصل الثالث موجودة في متنها وليس في حاشيتها، فلذلك حاول التشكيك فيها بقوله ((فيبدو أن

الأصل الذي نقل منه لا يوجد فيه ما بين الهلالين)) وهذا ليس عزيزاً في منهجه فقد لاحظتموه كثيراً في النسخ المتقدمة.

وعلى كل حال هذه النسخة كسابقاتها لا يوجد لها أي توثيق فلا يمكن أن يعتمد عليها. نعم يمكن أن تكون مؤيداً لما يأتي من نسخ النوع الثاني من القسم الثالث.

والنتيجة النهائية: إنَّ جميع نسخ النوع الأول من القسم الثالث والتي جمعها في المحاضرة السادسة، لا يمكن الاعتماد عليها بنفسها، إلا أنَّها يمكن أن تكون مؤيداً لما يأتي من نسخ النوع الثاني من القسم الثالث.

أصالة التروير والتحريف!!

ثم إنَّه في متن كتابه أضاف مقطعاً في نهاية كلامه عن النوع الأول، والذي عبر عنه في الكتاب بالقسم الثالث، حيث إنَّه جعل النوع الثاني قسماً رابعاً، وفي هذا المقطع حاول أن يوسم نسخ النوع الأول أو القسم الثالث بأتمها بداية حصول التحريف في نسخ المصباح واعتبر هذه النسخ مقدمة للتحريف الكبير الذي حاول أن يصوره للقارئ، حيث قال:

((فهذه المجموعة من النسخ تشكل بداية التبديل وأن التحريف قد طرأ على بعض نسخ المصباح فتعددت النسخ فاختلف الحابل بالنابل وهذه مقدمة للمرحلة المقبلة التي انتشر فيها التحريف

والتزوير بشكل واسع))^(١)

وهو بهذا الكلام قد (خَلَطَ الحَابِلَ بالنَابِلِ) وليس كما عبّر وحاوَل أن يوهم القارئ، حيثُ إنَّه فعلاً اختلط عليه الحَابِلُ بالنَابِلِ، ودخل في مأزق لم يتمكن من الخروج منه إلا بأصلٍ اخترعه لنفسه، وهو (أصالة التزوير والتحريف) فإنَّه سوف يطبق هذا الأصل في جميع نسخ القسم الثالث أو الرابع، وذلك باعتبار أنَّ نسخ هذا القسم لا تتماشى مع ما أراد وهو إثبات التزوير في الزيارة المباركة، فليس له مخرج للتخلص من هذه النسخ إلا برميها بالتزوير والتحريف.

وقد غفل أو تغافل عن أنَّ الأصل عدم التزوير والتحريف، إلا إذا قام الدليل القاطع على ذلك، ففي موارد الشك في حصول التزوير الأصل عدمه، فضلاً عن موارد الجزم أو الاطمئنان بعدم التزوير، كما هو واضح لدى من له أدنى معرفة بالأصول العقلائية، ولوضوح الأمر هنا لا نريد إطالة الكلام فيه.

مفارقة واضحة

والمفارقة الواضحة التي بدرت منه، هي تغافله عن هذا الأصل المخترع في نسخ القسم الأول، الذي زعم بأنَّ نسخه هي الصحيحة المعتمدة، مع أنَّ المفروض جريان أصله فيها، فكما أنَّ الشك موجود عنده في نسخ هذا

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢٦٧.

القسم كذلك هو في نسخ القسم الأول، حيث يمكن - على مبناه وأصله
المخترع - القول بحصول التزوير في تلك النسخ.
وعلى كل حال ما سطره في هذا المقطع دعاوى مجردة عن أي دليل، بل
سيأتي إن شاء الله تعالى بأنَّ الدليل قائم ضد مدعاه.
هذا تمام الكلام فيما ذكره من النوع الأول من القسم الثالث، بحسب ما
جاء في محاضراته، وتمام الكلام في القسم الثالث، بحسب ما جاء في كتابه.
وبهذا نختم الكلام في المحاضرة السادسة.

المحاضرة السابعة

فقد افتتح هذه المحاضرة بكلامه حول نسخ النوع الثاني، بحسب ما جاء في المحاضرات، أو نسخ القسم الرابع، بحسب ما جاء في الكتاب.

الكلام حول نسخ النوع الثاني، أو القسم الرابع

النوع الثاني من القسم الثالث، والذي عنونه بـ ((النسخ الخطية التي لم تتطابق لا مع نسخة الشيخ الطوسي من المصباح ولا مع مختصره وإنما حصل فيها التزوير والتلاعب والزيادة)) بحسب ما جاء في المحاضرات، حيث إنه نوع القسم الثالث إلى نوعين، تقدم الكلام في النوع الأول، وهذا النوع الثاني جعله في متن كتابه قسماً رابعاً، وكلامنا فعلاً في النوع الثاني من القسم الثالث، أو القسم الرابع بحسب ما جاء في الكتاب.

ملخص ما ذكره

قبل الدخول في النقاش معه فيما ذكره في هذا النوع نذكر ملخصاً عما اشتمل عليه هذا النوع من النسخ.

فأقول: إنه بدأ بذكر نسخ النوع الثاني من القسم الثالث ابتداءً من المحاضرة السابعة وانتهاءً بالمحاضرة الثانية عشر، فيكون مجموع

المحاضرات ست محاضرات، ذكر في ضمنها نسخ هذا النوع الثاني من القسم الثالث، أو القسم الرابع.

وأما عدد النسخ التي ذكرها لهذا النوع فهي (٦٤) نسخة مقسمة على المحاضرات الست، فإنه حشد نسخاً كثيرة جداً في هذا النوع، حيث إنه في محاضرة واحدة وهي الثانية عشر ذكر (٣٠) نسخة، وهذا العدد كبير جداً لو كان يسير في البحث في النسخ على الطريقة السابقة، إلا أننا لاحظنا عليه السرعة والاستعجال في إكمال النسخ بأي وجه، حيث إن العدد الأكبر من نسخ هذا النوع لم يرفق له صوراً، واقتصر على (١١) نسخة أرفق لها صوراً، وهي كالتالي:

- في المحاضرة السابعة ذكر نسختين: ١- نسخة ابن زنكي. ٢- نسخة شمس الدين يزدي.
- في المحاضرة الثامنة ذكر نسخة واحدة: ١- نسخة غياث الدين.
- في المحاضرة التاسعة ذكر نسختين: ١- نسخة الزويني. ٢- النسخة الكربلائية.
- في المحاضرة العاشرة ذكر ثلاث نسخ: ١- نسخة النهاري. ٢- نسخة محمد كاظم. ٣- نسخة محمد فاضل التوني.
- في المحاضرة الحادية عشر ذكر نسختين: ١- نسخة الأنصاري. ٢- نسخة الجديد.
- في المحاضرة الثانية عشر ذكر نسخة واحدة: ١- نسخة عصيدة.

لفت نظر

وهنا نود لفت نظر القارئ الكريم إلى أنَّه في متن كتابه لم يلزم بهذا الترتيب الذي التزم به في المحاضرات، وإنما جعل ترتيب النسخ المذكورة على حسب القرون، ابتداءً بالقرن السادس، والأمر سهل من هذه الناحية، حيثُ إنَّنا سوف نذكر المصدر طبقاً لما جاء في كتابه، ونشير إلى موارد الاختلاف والتغير لو كان، ليسهل على القارئ المراجعة لنص كلامه. وسوف نقتصر في هذا الكتاب على مناقشة النسخ الإحدى عشر، رعاية للاختصار، ومن أراد التفاصيل فليرجع إلى كتاب المداخلات الكاملة.

النسخة الأولى: نسخة ابن زكي

هذه النسخة ذكرها أولى نسخ النوع الثاني، وفي الكتاب نسبها للقرن السادس، ثم في طيات كلامه تراجع عن ذلك ونسبها للقرن العاشر أو الحادي عشر بنحو الاحتمال، كما يلاحظ ذلك من تابع كلامه، ونحن سنقتصر على نقل المهم من كلامه، وكانت عبارته كالتالي:

((...المكان: مكتبة المرعشي النجفي. التاريخ: مجهول. هذه النسخة كتبت لبعض الحكام كما كتب على ظهرها وهو (طغر لتين أتابك أبي المظفر مسعود بن مودود بن زكي بن آقا سنقر نصير أمير المؤمنين) كما كتب على ظهر الصفحة الأولى وكتب السيد محمود المرعشي قال: هذه نسخة: النسخة مهمة جداً وكثيراً نفيسة وقديمة وكتبت في القرن ٦ هـ). بناء على أن هذا الحاكم عاش في القرن

السادس. ولكن الذي كتب على ظهرها مجهول فلا يمكن الأخذ بقوله. فتاريخها غير معلوم ولعلها كتبت في القرن العاشر أو الحادي عشر^(١).

وقد أُرْفِقَ لهذه النسخة عدة صور متضمنة لصفحة الغلاف والصفحات المشتملة على الزيارة والصفحة الأولى والأخيرة.

ونحن سنقتصر على الإشارة إلى صورة صفحة الغلاف، التي كُتِبَ عليها النسبة لخزانة ابن زنكي؛ لأنها محل الكلام، دون بقية الصفحات، وذلك رعاية للاختصار، فلاحظ **الملحق رقم [٢٧]**.

مفارقات واضحة!

والملاحظ على هذا المقطع من كلامه المفارقة الواضحة، حيث إنه ذكر الوجه في كونها من نسخ القرن السادس عندما ذكر أنها كتبت لـ«طغرلبك» الملك السلجوقي المعروف، وهذا الملك لا كلام في أنه عاش في الفترة بين القرن الخامس والسادس، إلا أنه يشكك في النسبة لهذا الملك، بعدم معرفية الكاتب لما هو على ظهر النسخة من أنها كتبت لخزانة هذا الملك!؟. وعليه سوف تسقط قيمة ما كتب على ظهر النسخة.

هنا تكمن المفارقة

وهذا التشكيك الذي أورده هنا وسيكرر منه كثيراً في نسخ هذا النوع، ينطبق تماماً على ما تقدم منه في نسخ القسم الأول والثاني، إلا أنه هناك وكما

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢٧٦.

لاحظ الإخوة المتابعون تغافل عن ذلك في كثير من الموارد. وهنا تكمن المفارقة والواضحة، حيثُ إنَّه بالنسبة لتلك النسخ التي تتوافق مع مدعاه تغافل عن هذا الأمر، بينما في نسخ هذا القسم التي تتعارض مع مدعاه ركز على هذا الأمر، واعتبر عدم معرفية الكاتب لما على ظهر النسخ مسقط له عن الاعتبار.

فليراجع ما ذكره في المحاضرة الأولى عندما تكلم عن النسخة الأولى من نسخ القسم الأول وهي نسخة النقاش الرازي، حيثُ إنَّه ذكر بعض الحواشي والكتابات عليها ونسبها لأشخاص بناءً على ضرب من الاحتمال المحض، كان منها الإجازة التي نسبها للماوراء النهرية، والإجازة التي نسبها للعلامة الحلي، والإجازة أو القراءة التي نسبها لابن إدريس الحلي في آخر نسخة النقاش، حيث لم يورد مثل هذا التشكيك هناك، مع أن ما ذكره هنا يأتي هناك حذو القذة بالقذة.

ما ذكره تحت عنوان الملاحظات

ثم إنَّه حشد تحت عنوان (الملاحظات على هذه النسخة)، مجموعة من الأمور أوصلها إلى ثمانية، مع وجود التداخل فيها، بل إنَّ بعضها ذكره كمعلومات عن ابن زنكي، كما في الرقم (٢) والرقم (٣)، وكذلك ما ذكره في الرقم (٤) و (٥) و (٦) و (٧) هي بمثابة أمور واحد وليست أربعة، كما هو واضح لأول وهلة، ومع ذلك فهو ليس ملاحظة على النسخة وإنما هو محاولة للتشكيك في مصداقيتها، وبها حاول أن يفرغ هذه النسخة من

المحتوى تماماً، وعليه لم يبق كملاحظات إلا ما ذكره في الرقم (١) والرقم (٨)، وسنذكر المناقشة فيه بعد نقل نص كلامه:
 ((الملاحظات:

١/ كاتب النسخة وتاريخها مجهولان. وكذلك من كتب على ظهرها ونسبها إلى خزانة ابن زنكي.

٢/ ابن زنكي: قائد جيش ويتمذهب على مدرسة الخلفاء قال فيه الزركلي في الأعلام: (مسعود بن مودود بن عماد الدين زنكي بن آق سنقر، أبو الفتح وأبو المظفر الملقب عز الدين: صاحب الموصل وسنجار في أيام صلاح الدين الأيوبي. ولد ونشأ بالموصل وعين مقدماً للجيش...). توفي سنة ٥٨٩ هـ . ١١٩٣ م وترجمه ابن خلكان في وفيات الأعيان ج ٤ ص ٤٢٣ برقم ٧٢١ وغيره كثير.

٣/ إن هذا العسكري بنى مدرسة للشافعية والحنفية وبعد موته قد دفن بها.

٤/ فكيف كتب هذا الجزء من مصباح المتهدد المحتوي على زيارة عاشوراء لأجل خزانته؟.

٥/ فهل بلغ التواصل بين السنة والشيعة أن لا محذور أن يأخذ السنة والشيعة كل واحد من الآخر بلا تحفظ حتى في زيارة عاشوراء؟.

٦/ أم أن هناك أيد خفية مدسوسة لتثير الفتن المذهبية بأي طريق كان.

٧/ ولماذا خصوص الجزء الرابع المحتوي على زيارة عاشوراء؟.

٨ / أن خط النسخة متأخر عن القرن السادس. ربما يكون في القرن العاشر الهجري))^(١).

مناقشة ما ذكره

أما ما ذكره في الرقم (١) من أن تأريخ النسخة وكاتبها مجهولان فهو في نفسه صحيح، ويعتبر ذلك عيب في النسخة.

مفارقات واضحة

إلا أن الملفت للنظر هو أنه لم يركز على هذه النقطة كثيراً فيما تقدم من نسخ القسم الأول والثاني، بل كان يتغافل عنها بشكل ملفت للنظر، وقد أشرنا فيما تقدم إلى ذلك، ومن ذلك ما ذكره في مواصفات النسخة الثانية من القسم الأول، وهي ما سماها بـ(نسخة مكتبة المرعشي النجفي). فإنه تغافل تماماً عن تأريخ النسخة وعن كاتبها، فلم يشر إلى مجهولية التأريخ والكاتب، وبدأ يذكر أموراً جانبية لا ربط لها بتوثيق النسخة، كما يظهر واضحاً لمن راجع.

بينما في هذه النسخة - أعني نسخة ابن زنكي - ركز الكلام على مجهولية التأريخ والكاتب واعتبر ذلك من العيوب، وكرره في مواصفات النسخة وفي ملاحظته الأخيرة التي هي محل كلامنا الآن.

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢٧٥.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في مواصفات النسخة السادسة من نسخ القسم الأول وهي النسخة التي نسبها لـ (خواجه شير أحمد) الذي هو الواقف لها وليس هو الكاتب لها، فإنَّ تأريخها وكاتبها مجهولان، وتغافل عنها بشكل لافت للنظر، بل راح يستطرد في ذكر الكلام عن الواقف بشكل وكأنَّه هو المؤلف!!.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في مواصفات النسخة الأولى من القسم الثاني وهي ما نسبها لـ (نصير الملك) لوجود تملك عليها لهذا الشخص، مع أنَّ تأريخها وكاتبها مجهولان، وقد تغافل عنها تماماً.

وأما ما ذكره برقم (٢) إلى (٧): فكله من واد واحد، والمراد من جميع ذلك التشكيك وإثارة الشبهة حول المقطع الثالث في الزيارة المباركة. وقد تغافل بذلك عن أمور متعارفة لدى أصحاب الخزائن للكتب، حيثُ إنَّ همهم الأول هو جمع ما أمكن من كتب مع غض النظر عن اتجاهها الفكري أو المذهبي.

اصطاد في الماء العكر!

وهنا ملاحظ عليه أنَّه حاول أن يصطاد في الماء العكر وكأن وجود هذه النسخة لدى خزانة كتب هذا الملك السلجوقي (ابن زنكي) ظاهرة لافتة للنظر لم يسبقها ولم يلحقها مثلها، مع أنَّ مكاتب العامة مليئة بكتب الشيعة على مرِّ التاريخ، وكذلك مكاتب الشيعة مليئة بكتب العامة، وهذا أمر

واضح وطبيعي جداً قديماً وحديثاً، بل إنَّ هناك بعض الكتب الشيعة لا توجد إلا في مكتبات العامة، بل وفي العصر الحاضر هناك الكثير من مخطوطات الشيعة والسنة موجودة في مكتبات غربية، وهذا أمر غير خفي على من له أدنى متابعة بأماكن المخطوطات.

فهذا التشكيك الذي حاول إثارته على الزيارة المباركة مفضوح بأدنى تأمل وتدقيق.

يناقض نفسه بنفسه!

مع أنَّه وقع في مناقضة واضحة في هذا الكلام، فإنَّه في الوقت الذي يشكك فيه في تأريخ النسخة وأنها لم تكتب في القرن السادس، يعني أنها لم تكتب لابن زنكي، يثير الإشكال من هذه الناحية وكأنَّه يسلم بأنَّ النسخة كتبت لابن زنكي في نفس التأريخ!!، فكيف نوفق بين بداية كلامه وأن هذه النسخة لم تكتب في القرن السادس وبين كلامه التالي والذي لازمه الاعتراف بكونها كتبت في القرن السادس!!.

وأما ما ذكره في الرقم (٨): من أنَّ خط النسخة متأخر عن القرن السادس، وربما يكون في القرن العاشر الهجري، فهذا محض تحلل لم يقم عليه أي دليل، بل الشواهد على خلافه، كما ذكرنا في الجملة التي كتبت على ظهر النسخة وأنها نسخة ابن زنكي الذي عاش في القرن السادس، وكذلك ما كتبه السيد محمود المرعشي النجفي نجل المرجع شهاب الدين المرعشي عليه السلام

والمسئول الأول عن مكتبة المرعشي النجفي، فهل في مثل هذه الحالة نصدق السيد محمود المرعشي الذي تربى في أحضان المخطوطات وتلقى الفن عن والده المقدس عليه السلام، أم نصدقه مع ما وجدناه من مفارقات واضحة في كلامه؟!.

نص الزيارة في نسخة ابن زكي

وأما ما ذكره في آخر كلامه عن هذه النسخة حول نص الزيارة في هذه النسخة فسندكر الملاحظة عليه بعد نقل نص كلامه:

((نهاية الزيارة في نسخة ابن زكي. والمشملة على النص المدعى أنه من الزيارة (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ به أولاً ثم العن الثاني والثالث والرابع، اللهم العن يزيد خامس ظالم...)) والفقرة الأخيرة (خامس ظالم) لم أطلع عليها في غير هذه النسخة. والحاصل أن هذه النسخة لا يمكن الاعتماد عليها لما تقدم من ملاحظات))^(١).

المناقشة لما ذكره حول نص الزيارة

إنَّه نسب الفصل الثالث إلى المدعى، وهذه النسبة إشعاراً منه بالوضع والتزوير الذي هو أساس الدعوى له.

مع أنَّ هذا الفصل قلما تجد نسخة من نسخ المصباح الكبير تخلو منه، فإما

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢٧٠.

أن تجده في متنها أو على أقل في حاشيتها، بل حتى في النسخة التي تقدم طرحها من قبله، تجد أن هذا الفصل مذكور في القسم الأكبر منها في الحاشية أو في المتن، باختلاف في بعض الألفاظ، فليراجع.

مضافاً إلى ذلك إنه أعطى النتيجة في هذه النسخة وأنها لا يمكن الاعتماد عليها بناء على تشكيكاته التي لا تخرج عن دائرة التشكيك، حيث لم يقم دليلاً واحداً عليها، مع أنه حري به أن يشكك فيها من جهات أخرى، كعدم وجود طريق لها بنسخة المصنف، أو نسخة معتمدة لها طريق بنسخة المصنف.

فالنتيجة النهائية: إن هذه النسخة وإن كانت في نفسها لا يمكن الاعتماد عليها لعدم وجود طريق لها بنسخة معتمدة، إلا أنه سيأتي إن شاء الله تعالى بيان تطابقها مع نسخ معتمدة وذات طريق بنسخة المصنف، وعليه تصلح أن تكون مؤيداً للنسخ الثابتة المشتملة على كامل الفصول.

تنويه مهم

ونود أن ننوه إلى نقطة مهمة عقلائية سنتبعها في مقام الإثبات بعد الانتهاء من مناقشته، هي أن أمثال هذه النسخ وإن لم تكن معتمدة في نفسها إلا أن لها قوة احتمال ولو بدرجة ضعيفة، وبضمها إلى غيرها تقوى درجة الاحتمال إلى أن تصل إلى حد الوثوق بصحة المدعى.

هذا تمام الكلام في (نسخة ابن زنكي).

النسخة الثانية : نسخة شمس الدين اليزدي

وهي النسخة الثانية من النوع الثاني من القسم الثالث، أو الثانية من القسم الرابع، بحسب ما جاء في كتابه، وهي النسخة المعروفة أيضاً بـ(نسخة البروجردي) نسبة إلى المرجع الديني السيد البروجردي عليه السلام. وذكر في البداية (مواصفات النسخة) ثم (ملاحظاته على النسخة) ثم في آخر المطاف ذكر (حاصل كلامه في النسخة)، هذا بحسب ما جاء في المحاضرات، وأما في كتابه فقد بدأ بما يخص الزيارة ثم حاصل كلامه ثم مواصفات النسخة ثم ملاحظاته على النسخة، والأمر سهل من هذه الناحية.

لفت نظر

وهنا لفت نظر القارئ الكريم إلى أن هذه النسخة تم العثور عليها ضمن مخطوطات مكتبة آية الله العظمى السيد البروجردي (طاب ثراه)، ومن بعد ذلك انتشرت في المكتبات بشكل كبير، وهذه النسخة في حد ذاتها إنَّما تصلح أن تكون مؤيداً لنسخ النوع الثاني، فإنَّ هذه النسخة يوجد قسم كبير منها بخط قديم جداً، وهو محل الشاهد فيها، باعتبار إنَّ المقطع المهم للزيارة المباركة والذي هو محل الخلاف موجودٌ في القسم القديم منها، وسنرفق لكم نماذج من الصفحات المكتوبة بالخط القديم، ونماذج من المكتوبة بالخط الجديد في النسخة، حيثُ إنَّ هذه النسخة الأصيل منها بخط قديم جداً نسب إلى زمان المؤلف، كما كتب على ظهرها، وأكمل نقصها من

نسخ أخرى، وهذا سنتكلم عنه بعد قليل إن شاء الله تعالى.
أما ما ذكره تحت عنوان (مواصفات النسخة) فتتطرق للمهم منه رعاية للاختصار، وقد قال ما نصه:

((القرن السابع... نسخة شمس الدين اليزدي

مواصفات النسخة: المكان: مكتبة السيد البروجردي. اسم الكاتب: مجهول. التاريخ: مجهول. قال المهرس للمكتبة أنها في القرن السابع الهجري، وتاريخ تكملتها يوم الأحد ١ جمادى الأولى سنة ٩٦٥ هـ، النسخة معربة وفيها أوراق ساقطة من البداية والنهاية وقد أكملها شمس الدين محمد بن قطب الدين اليزدي الشيعي. عناوينها بالأسود وبخط أكبر وعليها تصحيحات وحواشي مختصرة، وفي الورقتين الأوليتين وفي الورقتين الأخيرتين اسم الكتاب والمؤلف وفهرست المواضيع وعدد من الأدعية المتفرقة. الجلد تيماج أسود بدون مقوى. عدد الأوراق ٣٠٠ ورقة وفي كل صفحة ٢٣ سطر (٢٣×١٤))^(١).

مناقشة ما ذكره حول النسخة

أولاً: إنَّه نسب النسخة إلى القرن السابع في البداية، مع أنَّه سوف يأتي التصريح منه بعدم صحة ذلك.

وثانياً: إنَّه نسب النسخة لـ (شمس الدين اليزدي)، مع أنَّه غير صحيح، فإنَّه سيأتي منه التصريح بأنَّ شمس الدين اليزدي هو مكمل

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢٨٣.

النسخة، مع أنَّ دعوى التكميل محل تأمل سنشير لها في الأمر الرابع. وثالثاً: إنَّه ذكر بأنَّ تأريخ النسخة مجهول، مع أنَّه اعترف بأنَّ القسم القديم من النسخة يرجع تأريخه للقرن السابع حسب ما أعلمه مفهرس المكتبة، والقسم الآخر من النسخة معلوم التأريخ، وهنا لم يعتمد إخبار المفهرس مع أنَّه في نسخ متقدمة اعتمد على كلام المفهرس ونسب النسخة إلى التأريخ الذي ذكره له المفهرس، كما في النسخة الثانية من نسخ القسم الأول وهي النسخة التي نسبها لمكتبة المرعشي النجفي، فراجع ما ذكرناه في بداية المحاضرة الثانية.

ورابعاً: إنَّه نسب إلى شمس الدين اليزدي بأنَّه أكمل النسخة القديمة، مع أنَّ ذلك اشتباه واضح وقع فيه من حيث لا يشعر، فإنَّ واقع الحال ليس كذلك، وإنما هناك نسخة كتبها شمس الدين اليزدي وهذه النسخة أُخِذَ منها مقدارُ النقص في النسخة القديمة وجمع معه، كما هو ظاهر كلام اليزدي في الصفحة الأخيرة: ((فرغ من إتمام هذا الكتاب الشريف أقلَّ عباد الله شمس الدين محمد بن قطب الدين اليزدي الشيعي غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات يوم الأحد غرة شهر جمادى الأولى سنة خمس وستين وتسعمائة من الهجرة النبوية والحمد لله رب العالمين)).

فلاحظ صورة الصفحة الأخيرة بخط شمس الدين اليزدي، في الملحق

رقم [٢٨].

فإنَّ ظاهر المقطع المحاط بالخط الأحمر أنَّ شمس الدين كتب كامل الكتاب، وفرغ من إتمامه في التأريخ المذكور (٩٦٥هـ)، لا أنَّه أكمل النسخة

القديمة، كما توهمه، ثم بعد ذلك جاء من قام بتكميل المقدار الناقص من النسخة القديمة من نسخة شمس الدين اليزدي، ولعل السيد البروجردي هو من قام بالتكميل.

ملاحظاته على النسخة

ثم إنه ذكر تحت عنوان الملاحظات على هذه النسخة ثلاثة أمور، بحسب ما في المحاضرات، وفي الكتاب اقتطع قسماً من الثاني، وجعل المجموع أربعة أمور، والأمر سهل من هذه الناحية، وسنبدي بعض الملاحظات عليه بعد نقل نص كلامه:

((أقول هذه النسخة عليها عدة ملاحظات:

١/ أن هذه النسخة مجهولتي الناسخ والتاريخ.

٢/ ادعى البعض أنها كتبت في عصر الشيخ الطوسي وكتب على الصفحة الأولى بقلم جاف حديث العهد (خود كار) أنها في زمن المؤلف. ثم كتب عليها في ٩٠٠ أكملت أوراقها من البداية والنهاية. بينما الذي أكملها شمس الدين محمد بن قطب الدين اليزدي الشيعي. قال أكملها في يوم الأحد ١ جمادى الأولى سنة ٩٦٥ هـ. فإذا كان هذا الشخص لم يميز بين ٩٠٠ و٩٦٥ هـ وهو في آخر صفحة من الكتاب كيف تمكن أن يحدد هذه النسخة بزمن المؤلف؟؟). المهرس لمكتبة السيد البروجردي ذكر أنها في القرن السابع وإن كنا نحن نحتمل أنها متأخرة حتى عن هذا التاريخ.

٣/ أن هذه النسخة انطوت على عدة خطوط مختلفة من البداية

حتى النهاية))^(١).

المناقشة ما ذكره من ملاحظات

أولاً: إنَّه ذكر في الرقم (١) إنَّ النسخة مجهولة التأريخ والناسخ، وهذا ليس على إطلاقه، خصوصاً بالنسبة للتأريخ، حيثُ إنَّه ذكر في الرقم (٢) إنَّ م فهرس المكتبة أخبره أنها في القرن السابع، إلا أنَّ هذا الإخبار لم يعتن به لكونه لا يصب في صالحه. نعم هذه النسخة بالنسبة للقسم القديم منها مجهولة الناسخ، دون القسم المكمل لها فإنَّ ناسخها هو شمس الدين اليزدي وتأريخه معلوم.

وهنا تكمن المفارقة لديه حيثُ إنَّه في أكثر من نسخة مما تقدم لم يعتن بكون النسخة مجهولة الناسخ وقد أشرنا لذلك في النسخ المتقدمة.

وثانياً: إنَّه في الرقم (٢) تحامل على شخص لم يعرف من هو، ولعله السيد البروجردى رحمته الله أو شخص من جهته، عندما تعرض للكلام المكتوب على ظهر النسخة وأنها من زمن المؤلف، حيثُ إنَّه اعتبر هذا ممسكاً قوياً لتضعيف النسخة وعدم الاعتماد عليها!!، مع أنَّه واهم جداً، حيثُ إنَّ ذلك الخط المكتوب على ظهر النسخة أقصى ما يفيد الاحتمال، فإنَّه من المحتمل أنَّ من كتب على ظهرها اطلع على قرائن أوجبت له الظن أو الاطمئنان بنسبتها لزمان المؤلف، إلا أنَّ ذلك في حد ذاته لا يعدو الاحتمال، وبضمه لبقية القرائن يقوى احتمال النسبة لذلك التأريخ، من قدم الخط الذي كتب

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٢٨٤.

به القسم القديم من النسخة، وما قاله بعض المحققين حيث احتمل قوياً أنَّ هذا الخط لا يقل تأريخه عن القرن السادس أو السابع، كما أخبر مفرسُ المكتبة بذلك.

فلاحظ صور الصفحة الأولى التي فيها الكلام المذكور، في الملحق رقم

[٢٩]:

وثالثاً: إنَّه في الرقم (٢) ذكر إنَّ المفهرس أخبره أنها في القرن السابع، ومع ذلك احتمل أنها متأخرة عن القرن السابع، احتمالاً خاوياً عن الشاهد والدليل، مع أنَّه في النسخ المتقدمة اعتمد كلام المفهرس دليلاً.
ورابعاً: إنَّ ما ذكره في الرقم (٣) بيانه يأتي في المختصر، حيث إنَّه أوهم بأنَّ النسخة مكملته بخطوط أخرى، بينما حقيقة الحال أنها مركبة.

بيان مختصر حول هذه النسخة

وهنا نود أن نذكر مختصراً حول هذه النسخة، وبه نحاول رفع الإبهام الذي حاول إدخاله عليها عندما أرفق لها عدة صور أوصلها إلى خمسة عشر صورة.

فنقول: هذه النسخة وجدت في مكتبة السيد البروجردى رحمته الله، وحقيقة هذه النسخة أنها مركبة من عدة نسخ، لا أنها مكملته، ولدينا نسخة منها، ويبلغ وعدد صفحاتها (٥٨٧) تقريباً، لا أنها (٣٠٠) كما ذكر، والقسم الأكبر منها مكتوب بالخط القديم، حيث بلغ عدد الصفحات بالخط القديم (٥١٧) تقريباً، فأصل هذه النسخة بالخط القديم، وحيث إنَّه يوجد فيها

نقص متفرق نوعاً ما، فأكمل ذلك النقص من نسخ أخرى، حيث بلغ مجموع النقص فيها قرابة (٧٠) صفحة، ومن هذه السبعين يوجد (٤١) صفحة تقريباً أخذت من نسخة شمس الدين اليزدي، منها (٢٠) صفحة في بداية النسخة، ومنها (١٨) في نهاية النسخة والتي فيها الصفحة الأخيرة التي كتب فيها تأريخ نسخة اليزدي، ومنها (٣) صفحات في بداية زيارة عاشوراء، وقرابة (٣٠) صفحة أخذت من نسخة أخرى.

وعليه فهذه النسخة أصلها بالخط القديم، ولا يبعد أن ترجع إلى القرن السادس أو لا أقل السابع، إلا أنها مجهولة النسخ، وكذلك مجهولة المصدر، والتأريخ الدقيق، ولكن ذلك لا يمنع من جعلها مؤيداً لبقية النسخ الآتية. فلاحظ بعض الصور المرتبطة بالزيارة. في الصفحة الأولى من بداية الزيارة، من نسخة اليزدي، **في الملحق رقم [٢٠]**.

وكذلك لاحظ صورة الصفحة الأخيرة من الزيارة، وهي من النسخة القديمة، وفيها المقطع الرابع محل الشاهد، **في الملحق رقم [٣١]**.

النتيجة النهائية: إنَّ هذه النسخة وإنَّ كان لا يمكن الاعتماد عليها في نفسها، إلا أنَّها تصلح أن تكون مؤيداً لنسخ النوع الثاني من القسم الثالث. وبها تزداد نسبة الاحتمال، ونحن إن شاء الله تعالى سوف نركز على حساب الاحتمالات كأحد الطرق التي نتمسك بها في إثبات أنَّ الصحيح هو النسخة المشتملة على الفصول الثلاثة وهي المطابقة للنسخة المشهورة والمتداولة، هذا تمام الكلام في المحاضرة السابعة.

المحاضرة الثامنة

سوف يخصص هذا المحاضرة بنسخة غياث الدين الاسترآبادي، التي ركز كلامه عليها بشكل خاص محاولاً بذلك أسقاطها عن الاعتبار، ونحن في ردنا عليه أبطلنا محاولاته بأجمعها وأثبتنا أن هذه النسخة هي من أصح النسخ وأوثقها.

نسخة غياث الدين الاسترآبادي

إن من النسخ المهمة التي تطرق لها في النوع الثاني من القسم الثالث، أو القسم الرابع، بحسب ترتيب الكتاب، هي (نسخة غياث الدين الاسترآبادي) حيث إنه أفرد لها المحاضرة الثامنة بكاملها، وكذلك في كتابه لم يتكلم عن نسخة بقدر ما تكلم عن هذه النسخة، بل إن هذه النسخة تكلم عنها أكثر مما تكلم عن نسخة النقاش الرازي التي هي عماد مدعاه!!، حيث تكلم عن نسخة النقاش فيما يقرب من (٢٠) صفحة، بينما في هذه النسخة تكلم فيما يقرب من (٢٩) صفحة، وستلاحظون جلياً كيف أنه بذل جهداً مظنياً لإسقاط هذه النسخة عن الاعتبار، كما ستلاحظون المفارقات الواضحة التي وقع فيها وسنين ذلك في محله إن شاء الله تعالى، حيث نبين بطلان الكثير من مدعياته.

وقد تكلم في هذا النسخة ضمن عناوين خمسة سنناقشه فيها تباعاً وهي كالتالي: (مواصفات النسخة) ثم (تصحيح النسخة) ثم (الملاحظات العامة) ثم (النسخ في هذه النسخة) ثم (ملاحظات أخرى). وسنحاول جاهدين الاقتصار على المهم من الأمور التي طرحها، رعاية للاختصار، ومن أراد التفصيل أكثر فليرجع إلى كتاب المداخلات الكاملة.

لفت نظر

وهنا نود لفت نظر القارئ الكريم إلى أن هذه النسخة هي الوحيدة إلى الآن التي يوجد لها توثيق بحسب المبنى الذي ذكره بداية المحاضرة الأولى حيث قال ما نصه:

((أثبت النسخ وأصحها هي:

١/ نسخة المؤلف نفسه التي كتبها بخطه

٢/ النسخة التي له عليها إجازة لمن قرأها عليه من تلامذته

٣/ النسخة المنسوخة من نسخة المؤلف مع دقة النسخ

٤/ النسخة التي قوبلت على نسخة المؤلف

٥/ النسخة التي كتبت في عصر المؤلف أو قريبة من عصره

وكلما تكون أقرب إلى عصره تكون أهم.

ثم تأتي في الدرجة الثانية من الصحة:

١/ النسخة التي كتبها أحد العلماء المشهورين غير المؤلف

٢/ أو عليها قراءة أو إجازة له

٣/ المقابلة مع نسخة ذلك العالم))^(١).

(١) تقدم نقل هذا النص في بداية الكتاب في المحاضرة الأولى.

والتوثيق في هذه النسخة يتمثل في وجود مقابلة لهذه النسخة متصلة السلسلة إلى نسخة المصنف، وستكلم عنها مفصلاً في محله إن شاء الله، فهذه النسخة بناءً على ما ذكره هو تدخل في قسم (أثبت النسخ وأصحها) حيث إنّها مقابلة على نسخة تصل سلسلتها إلى نسخة المصنف، ولا أقلّ تدخل في القسم الثاني الذي عبر عنه بـ (الدرجة الثانية من الصحة)، فإنّ جميع نسخ القسم الأول لا توجد عليها أي مقابلة متصلة السلسلة بنسخة المصنف كما على هذه النسخة أعني (نسخة غياث الدين الاسترآبادي) نعم يستثنى من ذلك نسخة السيد ابن طاووس رحمته الله، إلا أنّها كما تقدم خارجة عن نسخ القسم الأول وإنّ حاول إقحامها فيه بتكلف واضح الفساد. نعم ستأتي بعض النسخ في هذا النوع توجد عليها مقابلات متصلة السلسلة بنسخة المصنف.

وهذا هو الذي جعله يجهد نفسه وبكل ما أوتي من قوة إلغاء اعتبار هذه النسخة ورميها بالتزوير والتلاعب كما ذكر ذلك صريحاً في عنوان القسم. إلا أننا سوف نبين لكم فساد ما رام الوصول إليه بشكل مفصل إن شاء الله تعالى.

كلامه حول مواصفات النسخة

ذكر تحت عنوان (مواصفات النسخة) مجموعة من الأمور سنقتصر على ذكر المهم منها:
 ((تاريخها: يوم الخميس ١٥ شعبان سنة ٩١٢ هـ. اسم كاتب النسخة:

غياث الدين بن شمس الدين نجم الاسترابادي. كذا في آخر هذه النسخة. وقرأها المفهرس للمكتبة (نجم بن شمس الدين الاسترابادي) على أن غياث الدين لقب لنجم. ويحتمل أن يكون الاسم (غياث الدين بن شمس الدين محمد الاسترابادي) حسب القراءة للنسخة. فمن هو هذا كاتب النسخة إذن؟؟... كاتب النسخة: لم يذكر على أي نسخة اعتمد في نسخته. أول الملاحظات أن هذه النسخة ناقصة في أماكن مختلفة وقد أكملت ولكن بخطوط مختلفة^(١).

المناقشة ما ذكره في المواصفات

يمكن أن تتلخص الملاحظات على ما ذكره في ثلاث جهات: ما ذكره حول اسم الناسخ، وما ذكره حول النسخة المعتمد عليها، وما ذكره حول نقص النسخة وتكميلها من نسخ أخرى، هكذا جاء في المحاضرات، وفي متن كتابه أدرج الجهة الثانية والثالثة تحت عنوان الملاحظات، وسناقشه فيها على التوالي فنقول.

أولاً اسم الناسخ: إنه أثناء كلامه عن اسم كاتب هذه النسخة حاول التشكيك في ذلك وذلك بالترديد بين ما ذكره هو وبين ما ذكره مفهرس المكتبة، مع أن هذه النسخة من مخطوطات مكتبة آية الله العظمى السيد البروجردي (عطر الله مرقده)، فيلاحظ عليه أنه افتعل مشكلة في اسم الكاتب للنسخة وحاول من خلالها التسلل لإيجاد ثغرة على هذه النسخة

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣٠٣.

بأنَّ كاتبها مجهول!!، حيثُ إنَّه ذكر أنَّ اسمه حسبها هو مكتوب في آخر النسخة (غياث الدين بن شمس الدين نجم الاسترآبادي)، وافتعل الخلاف بينه وبين مفهرس المكتبة حيثُ إنَّه قال له: إنَّ (نجم) هو اسم غياث الدين فيكون الاسم هكذا: (غياث الدين نجم بن شمس الدين الاسترآبادي)، ثم أُورد هو احتمالاً آخر بأنَّ (نجم) غلط ويحتمل أنَّ اللفظة (محمد) فيكون الاسم هكذا: (غياث الدين بن شمس الدين محمد الاسترآبادي)، وإنَّ كان بحسب المتابعة لا يمكن الجزم بأنَّ هذه اللفظة هي (نجم) أو (محمد)، إلا أنَّ الأقرب كونه (محمد).

فلاحظ الصورة في المقطع المحاط بالخط الأحمر في أسفل الصفحة. وفيها التأريخ ثم بعده اسم الناسخ وهو غياث الدين بن شمس الدين، ثم تأتي اللفظة محل الكلام (نجمو) أو (محمد) الاسترآبادي، في الملحق رقم [٣٢].

ولا أدري ما هو الضير في أنَّ نقول هو (نجم) أو (محمد) مع أنَّ التوثيق للنسخة لا يعتمد على معرفة كتابتها بقدر ما يعتمد على المقابلة المتصلة التسلسل لنسخة المصنف كما سيأتي بيانه بشكل مفصل.

مفارقات مكشوفة!

وبما ذكره هنا تظهر المفارقة الواضحة، فإنَّ العدد الأكبر من النسخ المتقدمة إما لا يوجد اسم أصلاً لكاتبها أو أنَّه غير معروف.

فليراجع القارئ الكريم ما تقدم في القسم الأول، النسخة الثانية وهي التي عبر عنها بـ(نسخة مكتبة المرعشي النجفي)، حيثُ إنَّه لم يذكر لها اسم ناسخ أصلاً، وكذلك النسخة الرابعة، وهي التي عبر عنها بـ(نسخة الجند حفصي)، حيثُ إنَّ ناسخها مجهول الحال، وكذلك النسخة السادسة، وهي التي عبر عنها بـ(نسخة خواجه شير أحمد)، حيثُ إنَّه لم يذكر اسم الناسخ أصلاً، ومثله في نسخ القسم الثاني، والنوع الأول من القسم الثالث. فلاحظ كيف أنَّه تغافل عن هذه المسألة وكأنها غير مهمة - كما هي كذلك - بينما هنا في هذه النوع من النسخ نجده يعتبرها من أكبر المشاكل كما تقدم في النسختين السابقتين - نسخة ابن زنكي ونسخة البروجردي - وهذه النسخة وما سيأتي.

لفت نظر

ونود لفت نظر القارئ الكريم إلى أنَّ مسألة كاتب النسخة ليست لها أهمية كبرى في توثيق النسخة في نفسه، وإنَّها المدار في توثيق النسخة على أمور أخرى كأن تكون النسخة المعتمد عليها في النسخ معتبرة؛ أو تكون هناك مقابلة متصلة السلسلة إلى نسخة المصنف أو نسخة معتمدة. فهو وإن كان يدرك ذلك تماماً إلا أنَّه حاول أن يوهم القارئ إلى أنَّ مجهولية الناسخ من أكبر المشاكل في النسخة وموجبة لإسقاطها عن الاعتبار.

هذا كله بالنسبة لما ذكره حول كاتب النسخة.

وثانياً النسخة المعتمدة: وأما ما ذكره في العبارة المتقدمة بقوله: ((كاتب النسخة: لم يذكر على أي نسخة اعتمد في نسخه))، وهذا الأمر ذكره في متن كتابه في الرقم (١) تحت عنوان (الملاحظات على هذه النسخة).

وهنا نود أن نلفت نظر القارئ الكريم إلى أن مسألة النسخة المعتمد عليها، إنما نحتاجها فيما إذا لم يكن توثيق للنسخة من طريق المقابلة على نسخة أخرى معتمدة، والنسخة محل كلامنا توجد عليها مقابلة متصلة السلسلة بنسخة المصنف، كما سيأتي بيانه، فحتى لو فرضنا أنها لا يعرف ناسخها ولا تعرف النسخة التي اعتمد عليها، فإن هذا لا يفقدها شيئاً من اعتبارها مع وجود مقابلة بها على نسخ معتمدة.

وهو حاول بذلك أن يوهم القارئ بأن هذه النسخة ينحصر توثيقها في النسخة المعتمد عليها، ليسقط النسخة عن الاعتبار، ، بينما هو يدرك تماماً أن التوثيق لهذه النسخة من طريق المقابلة المهمة التي عليها والتي سيأتي الكلام عنها مفصلاً.

والملفت للنظر أنه تغافل عن مسألة النسخة المعتمد عليها فيما تقدم، في جميع نسخ القسم الأول والثاني، فلم يشر ولا حتى إشارة خفية لمسألة النسخة المعتمدة إلا في النسخة الأولى وهي نسخة النقاش الرازي، إلا أنه مع ذلك حاول التخلص من المشكلة التي واجهها هناك، حيث إن نسخة النقاش الرازي معتمدة على نسخة الماوراء النهري، وهو مجهول ونسخته لا

يعرف لها مصدر أصلاً.

وثالثاً حول نقص النسخة: وأما ما ذكره في آخر المقطع المتقدم بقوله ((أول الملاحظات أن هذه النسخة ناقصة في أماكن مختلفة وقد أكملت ولكن بخطوط مختلفة))، وهذا الأمر أيضاً ذكره في متن كتابه في الرقم (٢) تحت عنوان (الملاحظات على هذه النسخة).

وقد أدرج أربع صور من هذه النسخة كنهاذج لاختلاف الصفحات وكشاهد على أن هذه النسخة ناقصة وقد أكملت بخطوط مختلفة، وفي متن كتابه اكتفى بإرفاق ثلاث صور.

وفي جوابه نقول: إنَّ هذا الأمر شيء طبيعي في نسخ مر عليها مئات السنين، وقلما تجد نسخة كاملة من أولها إلى آخرها، ولا يعتبر ذلك عيباً في النسخة أصلاً، هذا من حيث الكبرى. وأما من حيث الصغرى فإنَّ الصور التي أرفقها كنهاذج على التغيرات، لا تصلح كشاهد له، فإنَّ الخط فيها متحد، لمن دقق قليلاً، ونحن سنكتفي بنقل الصورة الأولى وبه سنبين اتحاد الخط في الصفحتين، وأنَّ الاختلاف بينهما إنما هو في الاعراب، وليس في أصل الخط، حيثُ إنَّ الصفحة الأولى لم تكن معربة بينما الصفحة الثانية معربة، وهذا في حد نفسه لا يعتبر تغير في الخط، فقد يكون الناسخ في بداية كتابته للصفحة الأولى لم يكن عازماً على الكتابة بالحركات ثم في الصفحة الثانية تجدد له العزم على الكتابة بها، وهذا أمر طبيعي جداً.

فلاحظ صورة الصفحة الأولى والثانية من النسخة، حيث سنضع

علامات على مواضع اتحاد الخط كمنادج وأمثلة فقط، في الملحق رقم [٣٣]:
فلاحظ الكلمات التي أحطناها بالألوان، كما في كلمة (الا) وكلمة (هذه)
و (الصلاة) و (الزكاة) و (العبادات). نعم كما ذكرنا سابقاً الاختلاف بينهما
إنما هو بالاعراب، وبيننا الوجه فيه.

وأما ما ذكره في الصورة الثانية حيثُ إنَّه حاول إيجاد التغير بلون
العناوين، فهو من المضحكات، وكذلك الصورة الثالثة لا يوجد فيها
اختلاف بين الصفحتين، بل لا يقول به إلا أحول العينين، كما عبر بذلك
صاحب الكفاية رحمته الله، بل نقول: لا يقول به حتى أحول العينين، فتدبر.

تصحيح هذه النسخة

ذكر تحت عنوان (تصحيح هذه النسخة)، مجموعة من الأمور مرتبطة
بتصحيح النسخة المعتمد على المقابلة الواردة في آخرها.
وهنا نود لفت نظر القارئ الكريم إلى أنَّه في متن كتابه حذف هذا
العنوان وجعل مضمون ما ذكره تحته برقم (٣) أي الثالث من الملاحظات،
حيث تقدم الأول والثاني، فقد ورد في عبارة كتابه ما نصه: ((٣- الجواب
على دعوى تصحيح هذه النسخة على نسخة ابن إدريس: فالدعوى
تقول...)) فإنَّ هذا النص لم يكن موجوداً في المحاضرة، وإنما أضافه في
الكتاب، ولا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة، حيثُ إنَّه بدأ الرقم
بالجواب، قبل أن يفرض سؤالاً سابقاً عليه، إلا ما ذكره من تعليق على
صورة الصفحة الأخيرة من النسخة، حيث قال ما نصه ((صورة رقم ٩٤

الصفحة الأخيرة من الكتاب وفيها اسم الناسخ وتأريخ النسخة وعليها ما يدعى من تصحيح النسخة))، والأمر سهل من هذه الناحية. وعلى كل حال يمكن لنا أن نقسم الكلام إلى ثلاثة أقسام ونتكلم عن كل قسم على حدة:

القسم الأول: حول نص المقابلة التي كتبها المولى أحمد التوني في الصفحة الأخيرة من النسخة، وإن شاء الله تعالى سنرفق لكم صورتها.

القسم الثاني: ما ذكره تحت عنوان (التعرف على النسخ في هذا الكلام).

القسم الثالث: ما ذكره تحت عنوان (الملاحظات العامة).

أما بالنسبة للقسم الأول: وهو المرتبط بنص المقابلة الموجودة في آخر هذه النسخة، وقبل مناقشته فيما ذكره حولها لا بد أن نبين حقيقة هذه المقابلة، باعتبار أنه أغفل هذا الجانب، فنحن بعون الله تعالى نبدأ أولاً بنقل نص المقابلة وصورتها من النسخة، ثم بيان حقيقة هذه المقابلة وشرح مضمونها، ثم مناقشته فيما ذكره حول هذه المقابلة. أما نص المقابلة فهو كالتالي:

(هذا في المُقابِلِ بها، «بَلَّغْتَ المُقابِلَةَ بنسخةٍ مُصححةٍ، وقد بذلنا الجهدَ في تصحيح وإصلاح ما وُجِدَ فِيهِ من الغلطِ إلا ما زَاغَ عنه البصرُ وحَسَرَ عنه النظرُ، وفي المُقابِلِ بها بلغتْ مُقابِلَتُهُ بنسخةٍ مُصححةٍ بخطِ علي بن أحمد المعروف بالريملي، ذَكَرَ أَنَّهُ نَقَلَ نَسْخَتَهُ تلكَ من خَطِّ علي بن محمد السَّكُونِ وَقَابَلَهَا بها بالمشهدِ المُقدسِ الحائري الحسيني سلامُ الله عليه، وكانَ ذلكَ في

سابع شعبان المعظم عَمَّتْ مَيَامِنُهُ مِنْ سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَثَمَانِ مِائَةٍ، كَتَبَهُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْحَسَنُ بْنُ رَاشِدٍ.

وَفِيهَا أَيْضًا: «بَلَّغْتَ الْمَقَابِلَةَ بِنَسْخِ مُتَعَدِّدَةٍ صَحِيحَةٍ، وَذَلِكَ فِي شَعْبَانَ مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَتِسْعِ مِائَةٍ، وَكَانَ وَاحِدٌ مِنَ النِّسْخِ بِخَطِّ الشَّيْخِ الْعَالِمِ الْفَاضِلِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسِ الْعَجَلِيِّ صَاحِبِ كِتَابِ السَّرَائِرِ، وَكَانَ مَكْتُوبًا فِي آخِرِهَا: فَرَعَ مِنْ نَقْلِهِ وَكِتَابَتِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَيْسَى الْعَجَلِيِّ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ سَبْعِينَ وَخَمْسِ مِائَةٍ (حَامِدًا اللَّهُ تَعَالَى)، وَعُورِضَ هَذَا الْكِتَابُ بِالْأَصْلِ الْمَسْطُورِ بِخَطِّ الْمَصْنُوفِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَبَدَّلَتْ فِيهِ وَسُعِيَ وَمَجْهُودِي إِلَّا مَا زَاغَ عَنْهُ نَظْرِي وَحَسَرَ عَنْهُ بَصْرِي، وَاللَّهُ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ فِيهِ شَيْئًا أَوْ بَدَّلَ فِيهِ حَرْفًا أَوْ يُبَدِّلُ فِيهِ لَفْظًا مِنْ إِعْرَابٍ وَغَيْرِهِ، وَرَحِمَ اللَّهُ مَنْ نَظَرَ فِيهِ وَدَعَا لَهُ وَلِلْمُؤْمِنِينَ بِالْغَفْرَانِ، سَنَةِ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَخَمْسِ مِائَةٍ، وَكَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسِ الْعَجَلِيِّ»، وَكَتَبَ الْعَبْدُ الْأَقْلُّ عِمَادُ الدِّينِ عَلِيُّ الشَّرِيفُ الْقَارِي الْأَسْتِرْبَادِي فِي السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَنَحْنُ حِينَ قَابَلْنَاهُ بِذَلِكَ الْأَصْلِ كَانَ مَعَنَا مُخْتَصِرُ الْمَصْبَاحِ بِخَطِّ الْعَالِمِ الْعَابِدِ الْوَرَعِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ السَّكُونِ الْحَلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَكَلَّمْنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِ بِخَطِّهَا فَالْمُرَادُ ابْنُ السَّكُونِ وَابْنُ إِدْرِيسِ، وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهَا فِي أَوَائِلِ شَهْرِ مُحْرَمِ الْحَرَامِ مِنْ شَهْرِ سَنَةِ ثَمَانِ وَسِتِينَ بَعْدَ الْأَلْفِ مِنَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالتَّحِيَّةُ، وَكَتَبَهُ الْفَقِيرُ إِلَى رَبِّهِ الْغَنِيِّ أَحْمَدُ بْنُ حَاجِي مُحَمَّدِ الْبُشْرَوِيِّ الشَّهِيرِ بِالتُّونِيِّ، حَامِدًا اللَّهُ تَعَالَى مُصَلِّيًا عَلَى رَسُولِهِ الْمَصْطَفَى وَعَتْرَتِهِ الطَّاهِرِينَ).

هذا هو تمام نص المقابلة الموجودة في الصفحة الأخيرة من هذه النسخة.

فلاحظ صورة الصفحة الأخيرة، المشتملة على المقابلة، وتجدها محاطة بالخط الأحمر في أسفل الصفحة، وتبدأ من الجانب الأيسر وتنتهي في الجانب الأيمن مروراً بأسفل الصفحة، في الملحق رقم [٣٤].

بيان حقيقة المقابلة

ليان حقيقة هذه المقابلة لا بد من التعرف على أمور:

الأمر الأول: إنَّ هذه المقابلة بكاملها مكونة من ثلاث مقابلات:

الأولى: مقابلة المولى أحمد التوني.

الثانية: مقابلة الحسن بن راشد.

الثالثة: مقابلة عماد الدين الاسترآبادي.

أما الأولى: مقابلة المولى أحمد التوني: إنَّ المولى أحمد التوني وقعت في يده (نسخة غياث الدين الاسترآبادي)، وأراد تصحيحها وتوثيقها، فتكون هذه النسخة في الاصطلاح (النسخة المُقَابَلَةُ)، أي النسخة المصححة، وبناءً عليه لا بد أن يبحث عن نسخة يعتمد عليها في التصحيح، فوَقعت في يده نسخة أخرى توجد عليها مقابلة للحسن بن راشد، أي أنها مصححة من قبل الحسن بن راشد، وعليه فالنسخة الثانية، وهي نسخة الحسن بن راشد هي التي اعتمدها المولى أحمد التوني في تصحيحه لنسخة غياث الدين.

فالنتيجة إلى هنا: إنَّ المولى أحمد التوني وقعت في يده (نسخة غياث الدين)، وأراد تصحيحها على (نسخة الحسن بن راشد)، فقام بالمقابلة بين النسختين وصحح (نسخة غياث الدين) على (نسخة الحسن بن راشد).

وهي التي عنها المولى أحمد التوني بما ذكره في آخر المقابلة بقوله: ((وَنَحْنُ حِينَ قَابَلْنَاهُ بِذَلِكَ الْأَصْلِ كَانَ مَعَنَا مُخْتَصِرُ الْمَصْبَاحِ بِخَطِّ الْعَالِمِ الْعَابِدِ الْوَرَعِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ السَّكُونِ الْحَلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَكَلَّمَا كَتَبْنَا عَلَيْهِ بِخَطِّهَا فَلَمْرَأْدُ ابْنِ السَّكُونِ وَابْنُ إِدْرِيسٍ، وَكَانَ الْفَرَاعُ مِنْهَا فِي أَوَائِلِ شَهْرِ مُحْرَمِ الْحَرَامِ مِنْ شَهْرِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ بَعْدَ الْأَلْفِ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالتَّحِيَّةُ، وَكَتَبَهُ الْفَقِيرُ إِلَى رَبِّهِ الْغَنِيِّ أَحْمَدُ بْنُ حَاجِي مُحَمَّدِ الْبُشْرَوِيِّ الشَّهِيرِ بِالتُّونِيِّ، حَامِداً لَللَّهِ تَعَالَى مُصْلِياً عَلَى رَسُولِهِ الْمَصْطَفَى وَعَتْرَتِهِ الطَّاهِرِينَ)). وعليه فمراد المولى أحمد التوني بقوله (ونحن حين قابلهنا بذلك الأصل) أي نسخة الحسن بن راشد، فهي الأصل الذي اعتمده في تصحيح (نسخة غياث الدين)، فيكون مراد المولى أحمد التوني في أول المقابلة بقوله (هكذا في المقابل بها) أي نسخة الحسن بن راشد.

هذا بالنسبة للمقابلة الأولى وهي مقابلة المولى أحمد التوني.

أما الثانية: مقابلة الحسن بن راشد: وهي ما عبر عنها المولى أحمد التوني في بداية المقابلة بقوله: ((وفي المقابل بها: بَلَّغْتُ الْمُقَابِلَةَ بِنَسْخَةِ مُصَحِّحَةٍ، وَقَدْ بَدَلْنَا الْجَهْدَ فِي تَصْحِيحِ وَإِصْلَاحِ مَا وُجِدَ فِيهِ مِنَ الْغَلْطِ إِلَّا مَا زَاغَ عَنْهُ الْبَصَرُ وَحَسَرَ عَنْهُ النَّظَرُ، وَفِي الْمُقَابِلِ بِهَا: بَلَّغْتُ مُقَابِلَتَهُ بِنَسْخَةِ مُصَحِّحَةٍ بِخَطِّ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدِ الْمَعْرُوفِ بِالرَّمِيلِيِّ، ذَكَرَ أَنَّهُ نَقَلَ نَسْخَتَهُ تِلْكَ مِنْ خَطِّ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ السَّكُونِ وَقَابَلَهَا بِهَا بِالْمَشْهَدِ الْمُقَدَّسِ الْحَائِرِيِّ الْحُسَيْنِيِّ سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي سَابِعِ شَعْبَانَ الْمُعْظَمِ عَمَّتْ مَيَامِنُهُ مِنْ سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَثَمَانِ مِائَةٍ، كَتَبَهُ

الفقيرُ إلى الله تعالى الحَسَنُ بنُ راشدٍ)). أي إنَّ المولى أحمد التوني وجد مكتوباً على نسخة الحسن بن راشد (بلغت المقابلة بنسخ... الخ).
 فقوله: (بلغت المقابلة بنسخة مصححة...) هو بداية ما كتبه الحسن بن راشد على نسخته، إلى قوله: (... كتبه الفقير إلى الله الحسن بن راشد) هو نص ما كتبه الحسن بن راشد على النسخة المصحح عليها.

توضيح مقابلة الحسن بن راشد

إنَّ الحسن بن راشد قام بمقابلة نسخته على نسخة أخرى وهي (نسخة علي بن أحمد الرميلي)، وهو ما عبر عنه بقوله: (وفي المُقابِلِ بِهَا: بلغتْ مقابِلتُهُ بنسخةٍ مُصححةٍ بخطِ علي بن أحمد المعروف بالرميلي، ذَكَرَ أَنَّهُ نَقَلَ نسختهُ تلك من خَطِ علي بن محمد السَّكُونِ وقَابَلَهَا بِهَا بالمشهدِ المُقدسِ الحائري الحسيني سلامُ الله عليه) فيكون الحسن بن راشد صحح نسخته وقابلها على (نسخة الرميلي)، فتكون نسخة الرميلي مصدراً للتصحيح وهي (مقابل بها)، ونسخة الحسن بن راشد هي المقابلة ولنعر عنها بالمصححة.

توضيح مقابلة علي بن أحمد الرميلي

إنَّ علي بن أحمد الرميلي نقل نسخته من نسخة ابن السكون وقام بمقابلة نسخته على نسخة ابن السكون، فتكون نسخة الرميلي مقابلة ومصححة، ونسخة ابن السكون مقابل بها والمصحح عليها.
 وهذا ما عبر عنه الحسن بن راشد بقوله: (ذَكَرَ أَنَّهُ نَقَلَ نسختهُ تلك من

حَطَّ عَلِيٌّ بِنَ مُحَمَّدِ السَّكُونِ وَقَابَلَهَا بِهَا بِالْمَشْهَدِ الْمُقَدَّسِ الْحَائِرِيِّ الْحُسَيْنِيِّ سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهِ، أَيْ إِنَّ الرَّمِيلِيَّ ذَكَرَ ذَلِكَ، فَتَكُونُ نَسْخَةُ ابْنِ السَّكُونِ مَصْدَرُ التَّصْحِيحِ لـ (نَسْخَةُ الرَّمِيلِيِّ)، فَتَكُونُ نَسْخَةُ الرَّمِيلِيِّ مُسْتَحْدَثَةٌ وَمَنْسُوخَةٌ عَلَى نَسْخَةِ ابْنِ السَّكُونِ، وَالنَّاسِخُ لَهَا هُوَ الرَّمِيلِيُّ نَفْسَهُ، وَكَذَلِكَ مَقَابِلَةٌ عَلَى نَسْخَةِ ابْنِ السَّكُونِ نَفْسَهُ، وَالْمَقَابِلُ هُوَ الرَّمِيلِيُّ نَفْسَهُ.

وهذه النسخة وقعت في يد الحسن بن راشد واعتمدها كمصدر للتحقيق.

فالتنتيجة: إِنَّ المَقَابِلَةَ الثَّانِيَةَ - وَهِيَ مَقَابِلَةُ الْحَسَنِ بِنِ رَاشِدٍ - تَنْتَهِي إِلَى نَسْخَةِ ابْنِ السَّكُونِ، وَيَكُونُ تَسْلُسُلُ النِّسْخِ فِي هَذِهِ المَقَابِلَةَ هَكَذَا: إِنَّ (نَسْخَةَ غِيَاثِ الدِّينِ الْإِسْتِرَابَادِيِّ) مَقَابِلَةٌ عَلَى (نَسْخَةِ الْحَسَنِ بِنِ رَاشِدٍ)، وَالَّذِي قَامَ بِالمَقَابِلَةِ هُوَ المَوْلَى أَحْمَدُ التَّوْنِيُّ، ثُمَّ (نَسْخَةُ الْحَسَنِ بِنِ رَاشِدٍ) مَقَابِلَةٌ عَلَى (نَسْخَةِ عَلِيِّ بِنِ أَحْمَدِ الرَّمِيلِيِّ)، وَالَّذِي قَامَ بِالمَقَابِلَةِ هُوَ الْحَسَنُ بِنِ رَاشِدٍ، ثُمَّ (نَسْخَةُ عَلِيِّ بِنِ أَحْمَدِ الرَّمِيلِيِّ) مَقَابِلَةٌ عَلَى (نَسْخَةِ ابْنِ السَّكُونِ)، وَالَّذِي قَامَ بِالمَقَابِلَةِ عَلِيِّ بِنِ أَحْمَدِ الرَّمِيلِيِّ، وَسَتَأْتِي تَرْجُمَةُ الْحَسَنِ بِنِ رَاشِدٍ وَعَلِيِّ بِنِ أَحْمَدِ الرَّمِيلِيِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

هذا كله بالنسبة للمقابلة الثانية.

أما الثالثة: مَقَابِلَةُ عَمَادِ الدِّينِ الْإِسْتِرَابَادِيِّ: وَهَذِهِ المَقَابِلَةُ مَوْجُودَةٌ أَيْضاً عَلَى نَسْخَةِ الْحَسَنِ بِنِ رَاشِدٍ الَّتِي وَقَعَتْ فِي يَدِ المَوْلَى أَحْمَدِ التَّوْنِيِّ، أَيْ إِنَّ المَوْلَى التَّوْنِيَّ وَجَدَ عَلَى هَذِهِ النِّسْخَةِ مَقَابِلَتَيْنِ: الْأُولَى مَا تَقَدَّمَتْ وَالَّتِي تَنْتَهِي

إلى نسخة ابن السكون، والثانية هي مقابلة عماد الدين، وهي التي عبر عنها المولى أحمد التوني بقوله: ((وفيها أيضاً: (بلغت المقابلة بنسخ متعددة صحيحة وذلك في شهر شعبان من سنة إحدى وسبعين وتسعمائة، وكان واحد من النسخ بخط الشيخ العالم الفاضل محمد بن إدريس العجلي صاحب كتاب (السرائر)).

وكان مكتوباً في آخرها: (فرغ من نقله وكتابته محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس بن الحسين بن القاسم بن عيسى العجلي في جمادى الأولى سنة سبعين وخمسة (حامداً الله تعالى) وعرض هذا الكتاب بالأصل المسطور بخط المصنف رحمه الله، وبذلت فيه وسعي ومجهودي إلا ما زاغ عنه نظري وحسر عنه بصري، والله الله من غير فيه شيئاً أو بدل وتعاطى ما ليس فيه فأنا أقسم عليه بحق الله سبحانه ومحمد صلى الله عليه وآله أن يغير فيه حرفاً أو يبدل فيه لفظاً من إعراب وغيره، ورحم الله من نظر فيه ودعا له وللمؤمنين بالغفران. سنة ثلاث وسبعين وخمسة.

وكتب محمد بن إدريس العجلي).

وكتب العبد الأقل عماد الدين علي الشريف القاري الاستربادي في السنة المذكورة.)).

هذه المقابلة وجدها المولى أحمد التوني مكتوبة على النسخة المقابل بها وهي (نسخة الحسن بن راشد).

وعلى هذا فمقابلة عماد الدين الاستربادي تتضمن مقابلتين أيضاً:

الأولى: مقابلة عماد الدين الاستربادي.

الثانية: مقابلة ابن إدريس الحلي.

توضيح مقابلة عماد الدين الاسترآبادي

فهي ما عبر عنها بقوله: ((وفيها أيضاً: (بلغت المقابلة بنسخ متعددة صحيحة وذلك في شهر شعبان من سنة إحدى وسبعين وتسعمائة، وكان واحد من النسخ بخط الشيخ العالم الفاضل محمد بن إدريس العجلي صاحب كتاب (السرائر)...)).

ومضمون هذه المقابلة: إنَّ عماد الدين الاسترآبادي قابل هذه النسخة على نسخ متعددة صحيحة، وكانت واحدة من تلك النسخ هي نسخة ابن إدريس الحلي، وكاتب هذا الكلام هو عماد الدين الشريف الاسترآبادي، فهو يشهد بأنَّه قام بمقابلة هذه النسخة على نسخ متعددة صحيحة، ثم يقول عماد الدين بأنَّ هذه المقابلة وقعت في شهر شعبان من سنة إحدى وسبعين وتسعمائة (٩٧١هـ).

توضيح مقابلة ابن إدريس الحلي

وهذه المقابلة هي ما عبر عنه عماد الدين بقوله (وكان مكتوباً في آخرها: (فرغ من نقله وكتابه محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس بن الحسين بن القاسم بن عيسى العجلي في جمادى الأولى سنة سبعين وخمسمائة (حامداً الله تعالى) وعورض هذا الكتاب بالأصل المسطور بخط المصنف رحمه الله، وبذلت فيه وسعي ومجهودي إلا ما زاغ عنه نظري وحسر عنه بصري، والله

الله من غيرٍ فيه شيئاً أو بدل وتعاطى ما ليس فيه فأنا أقسم عليه بحق الله سبحانه ومحمد صلى الله عليه وآله أن يغير فيه حرفاً أو يبدل فيه لفظاً من إعراب وغيره، ورحم الله من نظر فيه ودعا له وللمؤمنين بالغفران. سنة ثلاث وسبعين وخمسةائة.

وكتب محمد بن إدريس العجلي)، وهنا ينقل لنا عماد الدين ما وجدته مكتوباً بخط ابن إدريس في آخر النسخة، حيث كان بداية ما هو مكتوب في آخرها من قوله: (فرغ من نقله وكتابته محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس بن الحسين بن القاسم بن عيسى العجلي....) إلى قوله: (وكتب محمد بن إدريس العجلي)، وفي هذه المقابلة يشهد ابن إدريس بأمرين: أحدهما: إنه قام بنفسه بكتابة هذه النسخة ونقلها من نسخة أخرى، وكان ذلك النقل والنسخ في شهر جمادى الأولى سنة (٥٧٠هـ).

ثانيهما: إنه قام بنفسه بعد ثلاث سنوات من كتابة النسخة بمقابلة هذه النسخة مع نسخة المصنف الشيخ الطوسي (أعلا الله مقامه) وذلك في سنة (٥٧٣هـ)، وهو ما عبر عنه بقوله: (وعورض هذا الكتاب بالأصل المسطور بخط المصنف رحمه الله... الخ).

ثم إن عماد الدين الاسترآبادي كتب تأريخ مقابله هذه بعد أن انتهى من نقل كلام ابن إدريس فقال: ((وكتب العبد الأقل عماد الدين علي الشريف القاري الاسترآبادي في السنة المذكورة)) ومراده بالسنة المذكورة سنة (٩٧١هـ)، وهي التي تقدم التصريح بها في بداية كلامه عندما قال: (بلغت

المقابلة بنسخ متعددة صحيحة وذلك في شهر شعبان من سنة إحدى وسبعين وتسعمائة).

والنتيجة: إنَّ مقابلة عماد الدين الاسترآبادي تنتهي إلى نسخة المصنف رحمته الله.

ويكون تسلسل النسخ في هذه المقابلة هكذا:

أولاً (نسخة غياث الدين الاسترآبادي) مقابلة على (نسخة عماد الدين الاسترآبادي)، والمقابل هو المولى أحمد التوني، ثم (نسخة عماد الدين الاسترآبادي) مقابلة على (نسخة ابن إدريس الحلبي)، والمقابل هو عماد الدين الاسترآبادي، ثم (نسخة ابن إدريس الحلبي) مقابلة على (نسخة المصنف الشيخ الطوسي)، والمقابل هو ابن إدريس الحلبي.

فتحصل إلى هنا: إنَّ نسخة غياث الدين الاسترآبادي، التي هي محل كلامنا، مقابلة على نسخة واحدة، وهي التي عبرنا عنها بنسخة الحسن بن راشد، وهي نفسها التي عليها مقابلة عماد الدين الاسترآبادي، فإنَّ هذه النسخة توجد عليها مقابلتان: الأولى مقابلة الحسن بن راشد والتي تنتهي إلى نسخة ابن السكون، والثانية مقابلة عماد الدين الاسترآبادي والتي تنتهي إلى نسخة المصنف الشيخ الطوسي.

ويضاف إلى ذلك: إنَّ المولى أحمد التوني اعتمد في المقابلة والتصحيح على نسخة مختصر المصباح أيضاً ولم يقتصر على نسخة الحسن بن راشد آنفة الذكر، وهذه النسخة من مختصر المصباح بخط ابن السكون.

وهذا ما عبر عنه في آخر المقابلة بقوله: (وَنَحْنُ حِينَ قَابَلْنَاهُ بِذَلِكَ الْأَصْلِ كَانَ مَعَنَا مُخْتَصِرُ الْمَصْبَاحِ بِحَظِّ الْعَالِمِ الْعَابِدِ الْوَرَعِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ السَّكُونِ الْحَلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ)، ومعنى قوله (كان معنا مختصر المصباح) أنه اعتمد عليه في المقابلة، كما هو واضح.

النتيجة النهائية لهذه المقابلة: إنَّ نسخة غياث الدين الاسترآبادي مقابلة على نسخة من المصباح الكبير، وهذه النسخة لها طريقتان: الأولى يصل إلى نسخة ابن السكون، والثاني يصل إلى نسخة المصنف الشيخ الطوسي، وكذلك مقابلة على نسخة من مختصر المصباح، وهذا النسخة بخط ابن السكون.

ثم إنَّ المولى أحمد التوني ذكر ضابطة لما يوجد في النسخة من تصحيحات وحواشي وأنه إذا عبر في موضع (بخطهما) فمراده ابن السكون وابن إدريس، ثم ذكر تأريخ فراغه من المقابلة بين نسخة غياث الدين الاسترآبادي مع نسخة الحسن بن راشد، وذلك في أوائل شهر محرم الحرام من سنة ثمان وستين بعد الألف (١٠٦٨ هـ).

هذا تمام الكلام في بيان المقابلة الموجودة في الصفحة الأخيرة من نسخة غياث الدين الاسترآبادي.

ملاحظة على ما ذكره عن النسخة

إنَّه قبل نقله لنص المقابلة آفة الذكر ذكر كلاماً بعنوان مدخل أو مقدمة وهذا نصه: ((أن عليها عدة قراءات وعدة تصحيحات وتعود ملكيتها

إلى المولى أحمد التوني حيث صححها. فقد ذكر أن المولى أحمد بن الحاجي محمد البشروي التونسي المتوفى سنة ١٠٨٣هـ قام بقراءتها، وذكر في هامشها أنه صححها على عدة نسخ حتى تصل إلى نسخة الشيخ الطوسي صاحب الكتاب..^(١)، وهذا النص ذكره مع تمام نص المقابلة في كتابه تحت الرقم (٣) من ملاحظاته على النسخة، وكذلك أدرج تحت هذا الرقم ما ذكره تحت عنوان التعرف على النساخ، وألقى هذا العنوان، إلا أن النص واحد، كما هو في المحاضرة، والأمر سهل من هذه الناحية.

الملاحظ عليه:

أولاً: إنه ذكر بأن المولى أحمد التونسي قام بقراءتها، فلا بد وأن يريد أن التونسي قرأ هذه النسخة التي نحن بصدد الكلام عنها وهي (نسخة غياث الدين الاسترآبادي) وهذا أمر طبيعي ولا يحتاج إلى بيان.

ثانياً: ذكر بأن عليها عدة تصحيحات، وهذا لم يثبت لنا، ولم يثبت هو، وإنما أرسله دعوى بلا دليل، وإنما الثابت لدينا أن هذه النسخة عليها تصحيح واحد، وهو ما قام به المولى التونسي، وقد اتضح لكم ذلك عند بيان حقيقة المقابلة المذكورة.

ثالثاً: ذكر أن التونسي صحح هذه النسخة - أي نسخة غياث الدين - على عدة نسخ، وهذا اشتباه واضح وقع فيه، فإنه اتضح مما تقد في بيان المقابلة أن التونسي صحح هذه النسخة اعتماداً على نسخة واحدة فقط.

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣١٠.

كلامه حول التعرف على النسخ!!

وهو ما ذكره تحت عنوان ((التعرف على النسخ في هذا الكلام)). وهذا العنوان موجود في المحاضرة وحذفه في متن كتابه، حيثُ إنَّه في الكتاب بعد نقله لتمام المقابلة آنفة الذكر، كتب ما نصه: ((والجواب على هذه الدعوى يحتاج إلى شيء من التفصيل وفي المقدمة لابد لنا من التعرف على النسخ في هذا الكلام))، ثم بعد ذلك نقل نص ما هو موجود في المحاضرة، وخلاصة ما ذكره تحت هذا العنوان هو التعريف بالتوني، والعريف بالرميلي، والتعريف بابن السكون، وأهمل ذكر الحسن بن راشد، وعماد الدين الاسترآبادي، وابن إدريس الحلي!!.

ومضافاً إلى إهماله للأعلام الثلاثة عبر عمَّن ذكرهم بـ(النسخ) ما يشعر بكونهم أشخاص عاديين، وسيوضح من خلال ترجمتنا لهم أنَّهم في أعلا مراتب المعروفة.

وكذلك من ذكرهم حاول الخدشة فيهم مهما أمكن، فإنَّه بالنسبة للمولى أحمد التوني، حاول التلاعب باسمه بناءً على غلط وتصحيف صدر من بعضهم واتخذ ذريعة للتشكيك والترديد في شخصه، وبالنسبة لعلي بن أحمد الرميلي رماه بالمجهولية، مع أنَّه معروف!!، كما سيتضح ذلك، وبالنسبة لابن السكون حاول أن يقارن بين عمله هو من التشكيك في الزيارة مع عمل ابن السكون في تصحيح النسخ، وإن شاء الله تعالى سيأتي بيان ذلك كله بالتفصيل.

مناقشة ما ذكره حول أعلام المقابلة

ونحن سنقتصر في نقل كلامه على المواضيع التي حاول فيها التشكيك في الشخصيات المذكورة، دون نقل تمام كلامه، حيث إنه أطب في نقل الأقوال في بعضهم، وأوجز في البعض الآخر بشكل مخل.

وهم بحسب التسلسل المذكور في نفس المقابلة كالتالي:

- أحمد بن حاجي محمد البشروي الشهير بـ(التوني).

- الحسن بن راشد الحلبي.

- علي بن أحمد المعروف بـ(الرميلي).

- علي بن محمد السكون المعروف بـ(ابن السكون).

- عماد الدين علي الشريف القارئ الاسترآبادي.

- محمد بن إدريس الحلبي.

أما بالنسبة للمولى أحمد التوني

فإنه بعد أن ذكر ترجمته عن (أمل الآمل) للحر العاملي، و(التعليقة على أمل الآمل) للميرزا عبد الله أفندي، بدأ بمحاولة التشكيك فيه، بأنه مردد بين المعروف والمجهول، حيث قال ما نصه: ((...التعريف بالتوني أو (التولي): ذكر السيد أحمد الحسيني أن المقابل للنسخة (المولى أحمد التولي). قال السيد أحمد الحسيني في ترجمته: المولى أحمد التولي (ق ١١ - ق ١١) أحمد بن محمد التبردي الشهير بالتولي قابل كتاب «مصباح المتهدد» للشيخ الطوسي على نسختي ابن السكون وابن

إدريس وأتم المقابلة في شهر محرم سنة ١٠٦٨. وسوف يأتي في نسخة الأنصاري المؤرخة يوم الأحد في شهر شوال سنة ١٠٨٢ هـ قد كتب نفس النص بعينه على تلك النسخة وكتب الأنصاري في توضيحه ما يلي: (وكتبه الفقير إلى الله الغني أحمد بن حاجي محمد التبردي الشهير بالتوئي)، فلم يعرف هذا الشخص بأكثر من ذلك. فمن هو المقابل للنسخة؟ هل هو (التوني) المعروف أو (التوئي) المجهول؟ وإن كان في رسم الخط يظهر (التولي) باللام كما ترجمه السيد الحسيني وذكره الأنصاري، فهل بالفعل (التوني) وحصل لديه اشتباه في كتابة لقبه، أو أن أحد تجار الكتب للمخطوطة الذين يريدون أن يرفعوا القيمة المادية للنسخ الخطية هو الذي عملها وركب هذه الضبركة؟ كما هو جار لديهم بكثرة. الله أعلم...^(١).

محاولة غير موفقة

بعد أن تبين من هو المولى أحمد التوني، حاول التشكيك في هذه الشخصية بإدخال شخصية أخرى في البين وهي (التبردي) (التوئي) اعتماداً ما ذكره صاحب كتاب تراجم الرجال، السيد أحمد الحسيني، الذي كان معتمداً ظاهراً على (نسخة الأنصاري) التي سيأتي الكلام عنها، مع أن كتاب تراجم الرجال كتاب عادي، لا يعد من المصادر المعتمدة لتراجم الرجال، فهذا الاشتباه الذي نقله السيد الحسيني من النسخة المذكورة تشبث به

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣١٢.

للتشكيك في هذه الشخصية التي كتبت هذه المقابلة، وهو المولى أحمد بن حاجي محمد البشروي التونسي.

مع أنّ السيد الحسيني وقع في خطأ واضح لمن لاحظ المقابلة ولو بشكل سريع، حيث ذكر (أن أحمد بن محمد «التبردي» الشهير بـ(التولي) قابل مصباح المتهدجد على نسختي ابن السكون وابن إدريس)!

مع أنّ الأمر ليس كذلك، كما تقدم بيانه بشكل واضح عند بياننا لحقيقة المقابلة، حيث إنّ المولى أحمد التونسي أو التولي بناء على اشتباه الحسيني قابل نسخته وهي نسخة غياث الدين الاسترآبادي على نسخة الحسن بن راشد. وهو تابع السيد الحسيني في اشتباهه، وتمسك بذلك للتشكيك في الكاتب لهذه المقابلة ليقفل من اعتبارها.

فلاشك أنّ ما ذكره السيد أحمد الحسيني اشتباه واضح، فإنّ المعروف بـ(البشروي، التونسي)، والذي اسمه أحمد واسم والده محمد ليس هو إلا المولى أحمد البشروي التونسي، فإنّ من وصفه الحسيني بـ(التبردي) ونسبه إلى (التولي) شخص لا وجود له أساساً.

تصحيح واضح

إنّ المتابع لما ذُكِرَ في (نسخة الأنصاري) والذي اعتمد عليه السيد أحمد الحسيني في الترجمة التي نقلها هو، يظهر له جلياً أنّ الناسخ لتلك النسخة اعتمد في نقله للمقابلة على (نسخة غياث الدين الاسترآبادي) كما سيأتي بيان ذلك بشكل مفصل عند نقاشنا لنسخة الأنصاري.

فإنَّ ما ذكره ناسخ تلك المقابلة في نسخة الأنصاري يظهر منه جلياً أنَّه وقع منه تصحيف لكلمة (البشروي) بـ(التبردي) وكذلك صحف كلمة (التوني) بـ(التولي).

فلاحظ الصورة من نسخة غياث الدين والصورة اللاحقة لها من نسخة الأنصاري، في الملحق رقم [٣٥]:

حيث يظهر فيها الاسم واضحاً: (أحمد بن حاجي محمد البشروي الشهير بالتوني).

ولاحظ الصورة من نسخة الأنصاري، لترى التصحيف واضحاً جلياً، في الملحق رقم [٣٦].

حيثُ إنَّه صحف كلمة (البشروي) بكلمة (التبردي) وكلمة (التوني) بكلمة (التولي)!!

ولا يقال: يمكن أن يكون التصحيف واقع في نسخة غياث الدين وليس في نسخة الأنصاري.

لأنَّه يجب: بأنَّ المقابلة التي على نسخة الأنصاري معتمدة على المقابلة التي على نسخة غياث الدين، كما سيأتي بيانه بشكل مفصل عند تعرضنا لنسخة الأنصاري، مضافاً إلى أنَّ الاسم المذكور في التراجم جميعاً هو (البشروي التوني) ولا يوجد أي أثر لما ذكره في نسخة الأنصاري (التبردي التولي)!!

حرفة العاجز!

ثم إنَّه بعد أن تشبث بالاشتباه الحاصل من السيد أحمد الحسيني في كتابه

(تراجم الرجال) استظهر بلا قرينة أنَّ المذكور في نسخة غياث الدين هو (التوليُّ)!!، حيث قال: ((وإن كان في رسم الخط يظهر (التولي) باللام كما ترجمه السيد الحسيني وذكره الأنصاري)) محاولاً التشكيك في الكاتب وأنه غير معروف، ولا أقل يدخله في دائرة المشترك بين المعروف والمجهول، وهذا يسقط اعتبار النسخة، إلا أنَّ هذا الاستظهار بلا شاهد، بل الشاهد على خلافه.

ثم بعد ذلك ذكر كلاماً عجيباً، حيث إنَّه أورد احتمالاً خاوياً عن أي شاهد عندما قال: ((أو أن أحد تجار الكتب للمخطوطة الذين يريدون أن يرفعوا القيمة المادية للنسخ الخطية هو الذي عملها وركب هذه الضبركة؟ كما هو جار لديهم بكثرة. الله أعلم))

فإنَّ احتمالاً هذا لو صح لصح فيما ذكره في النسخ السابقة كنسخة النقاش الرازي، فإنَّ هذا الكلام منه يكشف عن أنَّه بعد أن عجز عن التشكيك في هذه المقابلة بدأ يرمي بالاحتمالات يميناً وشمالاً، محاولاً بذلك تضليل القارئ عن عين الحقيقة الحققة التي يصعب على من تجرد من الإنصاف الاعتراف بها.

هذا كله بالنسبة لما ذكره بشأن المولى التوني، وتبين من خلال ذلك مدى تجرده عن الانصاف، ومحاولة التضعيف بأي شيء حتى لو كان على حساب الحقيقة.

أما بالنسبة للرميلي

فقد ذكر عنواناً بالخط العريض (الرميلي: مجهول) ثم تكلم عنه

بشكل مقتضب ملفت للنظر، ثم ختم كلامه عنه بأنه كيف يمكن الاعتماد عليه وهو مجهول!!، فقال ما نصه:

((الرميلي: مجهول. علي بن أحمد المعروف بالرميلي. بالرغم من أن المولى أحمد التوني قد ذكر أنه معروف بالرميلي وأنه حي سنة ٨٣٠ هـ حيث قابل نسخته مع نسخة ابن السكون في تلك السنة إلا أن هذا الرجل مجهول. فكيف يعتمد عليه في أمر مهم مثل ما نحن فيه من البحث.))^(١).

الملاحظ على ذلك: إنَّه لم يكلف نفسه أدنى عناء للتعرف على هذه الشخصية، حيث وصمه بالمجهولية دونما أدنى مراجعة لأي مصدر من مصادر التراجم، مع أن الرجل المذكور في أكثر كتب التراجم.

الرميلي من أجلة الأصحاب

وقد ترجم له المولى عبد الله أفندي في كتابه (رياض العلماء وحياض الفضلاء)، وهذا نص عبارته: ((الشيخ الجليل علي بن أحمد الرميلي الفاضل العالم الفقيه الكامل المعروف بـ(الرميلي)، وهذا من أجلة الأصحاب، ومتأخر الطبقة عن ابن السكون، بل عن ابن إدريس أيضاً فلاحظ، وإليه ينسب اختلاف في نسخ المصباح الكبير والمصباح الصغير، كلاهما للشيخ الطوسي...))^(٢) ثم ذكر في الرياض نفس المقابلة المذكورة هنا نقلاً من

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣١٣.

(٢) رياض العلماء وحياض الفضلاء، المولى عبد الله أفندي، ج ٣، ص ٣٤٣-٣٤٢.

بعض النسخ.

فهل من الإنصاف أن يُوصَمَ هذا العالم الفاضل بالمجهولية مع وجود هذا المدح والثناء عليه ممن هو معتمد في التراجم. هذا تمام الكلام بشأن ما ذكره في حق الشيخ علي بن أحمد الرميلى، وقد أثبتنا لكم أن الرجل في أعلى درجات المعروفة والوثاقة.

أما بالنسبة لابن السكون

في الوقت الذي نراه يمر على الرميلى في ترجمته مرور الكرام ويتغافل عن الفحص عن ترجمة الرجل ويوصمه بالمجهولية، نراه يطنب إطناباً مغللاً بشأن ابن السكون، فينقل ترجمته من أكثر من مصدر حيث يمثلاً في ترجمته أكثر من ثلاث صفحات، بنحو التكرار، فينقل ترجمته من الذريعة، ومن الرياض، ومن أعيان الشيعة، ومن الفوائد الرضوية، ومن الكنى والألقاب ومن أمل الآمل وغيرها. مع أن ابن السكون (أشهر من نار على علم) وهو غير محتاج لهذا الإطناب في ترجمته!!

ماذا وراء الأكمة؟

إلا أن الملاحظ المدقق في كلامه ينكشف له الحال وراء إطنابه في ترجمة ابن السكون، حيث إنه تحت عنوان (أثر ابن السكون) الذي ذكره في آخر الترجمة ذكر نقلاً عن رياض العلماء بأن لابن السكون اختلافات نسخ

المصباح الكبير والصغير، وأراد من ذلك أن يصل إلى ما ذكره بقوله: ((أقول ترجمه الشيخ عبد الله أفندي في رياض العلماء ج ٤ ص ٢٤١ ترجمة مفصلة وقد أثنى عليه ومدحه وقال من ضمن تصنيفاته: (له اختلافات نسخ المصباح الكبير والمصباح الصغير كلاهما للشيخ الطوسي، وقد ضبط جماعة من الأصحاب هذه الاختلافات أيضاً من النسخة التي كانت بخطه فيهما، جزاهم الله خيراً). أقول: إذا كان ابن السكون له الحق في ذكر الاختلافات في النسخ للمصباح وغيره فلماذا ينبري البعض بتضليل وتفسيق من يبحث في زيارة عاشورا أو غيرها في الزيادة أو النقيصة أو التزوير أو صحة السند أو ضعفه. وهل اختلاف النسخ الذي بحثه ابن السكون في هذين الكتابين قد شمل زيارة عاشورا أم لا؟ وكيف أن صاحب رياض العلماء يدعو. لمن تصدى للتحقيق ونقل اختلافات النسخ وضبطها عن التحريف والتزوير والوضع. له بالخير، والبعض الآخر يجعله شراً وخطراً على المذهب. ما هذه المفارقات والأعاجيب؟))^(١).

عاقلة خلط الأوراق!

عزيزي القارئ لاحظ كيف أنه حاول خلط الأوراق بما ذكره في هذا المقطع، حيث إنه يساوي بين ما قام به ابن السكون من مجهود لبيان اختلافات نسخ المصباح الصغير والكبير، وبين ما قام به هو من التشكيك في خصوص الزيارة المباركة (زيارة عاشوراء) وجعل من بحثه في النسخ

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣١٦.

طريقاً لذلك، حيثُ إنَّه عنون بحثه في اثني عشر محاضرة بـ (الوثائق الخطية لكشف التزوير في زيارة عاشوراء)، فلم يكن غرضه يوماً من الأيام هو البحث في اختلاف نسخ المصباح أو نسخ الزيارة المباركة، وإنما ظهر جلياً للمتابع لكلامه من بدايته إلى آخر ما ذكره وضوح غرضه وهو إثبات تضعيف الزيارة المباركة.

مظلومية ابن السكون

فمن الظلم لابن السكون أن يساوى بين عمله في بيان اختلافات نسخ المصباح، وبين ما يقوم به البعض من اتخاذ اختلاف النسخ طريقاً للتشكيك في الزيارة المباركة.

الأمثال تضرب ولا تقاس

ولا أرى مناسباً كثرة الكلام والتعليق على ما ذكره في هذا المقطع، حيثُ إنَّها محاولة مكشوفة لخلط الأوراق، وأكتفي بالتمثل بهذين البيتين:

فإنَّ كانَ بينكما نسبةٌ فأينَ الحسامُ من المنجلِ
وأينَ الثريا وأينَ الثرى وأينَ معاويةٌ من علي

هذا تمام الكلام بالنسبة لمن ذكرهم وهم ثلاثة من الأعلام الواقعيين في هذه المقابلة وهم (التوني، والرميلي، وابن السكون).

توثيق علماء المقابلة

وأما الثلاثة الذين أعفل ذكرهم، فهم أيضاً في أعلى مراتب المعروفة

والوثاقة ونذكر لكم ترجمتهم بشكل مختصر:

- الحسن بن راشد الحلي، فقد ترجم له المولى عبد الله أفندي في كتابه رياض العلماء وحياض الفضلاء فقال ما نصه ((الشيخ تاج الدين الحسن بن راشد الحلي الفاضل العالم الشاعر، من أكابر الفقهاء، وهو من المتأخرين عن الشهيد بمرتبتين تقريباً، والظاهر أنه معاصر لابن فهد الحلي...))^(١) وقال صاحب أعيان الشيعة: أنه كان حياً سنة (٨٣٠هـ) فراجع ترجمته^(٢).

- محمد ابن إدريس الحلي، وهو أشهر من نار على علم وأعرف من أن يُعرَّفَ، ولكن مع ذلك نشير إلى بعض مواضع ترجمته، فنقول: ترجمه كثير من العلماء منهم الحر العاملي في أمل الآمل^(٣)، والشيخ يوسف البحراني في لؤلؤة البحرين^(٤)، والمولى عبد الله أفندي في رياض العلماء^(٥)، وغيرهم.

- عماد الدين الاسترآبادي، فقد ترجم له المولى عبد الله أفندي في رياض العلماء، وترجم له الآغا بزرك الطهراني في الطبقات، وأنقل لكم نص ترجمته من الرياض: ((المولى عماد الدين علي بن عماد الدين علي الشريف القارئ الاسترآبادي مولداً والمازندراني مسكناً، فاضل عالم فقيه محدث قارئ متكلم ورع تقي، وكان من العلماء والصلحاء المشهورين في عصر السلطان شاه طهماسب الصفوي، وله مؤلفات...))^(٦) وذكر له مجموعة من المؤلفات.

(١) رياض العلماء وحياض الفضلاء، المولى عبد الله أفندي، ١: ١٨٥.

(٢) أعيان الشيعة، السيد محسن العاملي، ٥: ٦٥، ترجمة (٢٠١).

(٣) أمل الآمل، الحر العاملي، ٢: ٢٤٣.

(٤) لؤلؤة البحرين، الشيخ يوسف البحراني، ص ٢٧٩.

(٥) رياض العلماء وحياض الفضلاء، المولى عبد الله أفندي، ٥: ٣١.

(٦) رياض العلماء وحياض الفضلاء، المولى عبد الله أفندي، ج ٤: ١٥٣.

النتيجة النهائية

إلى هنا تبين بأنَّ من وقع في طريق هذه المقابلة من الأعلام هم في أعلى مراتب المعروفية والثاقفة، ولا يمكن الخدشة في المقابلة من هذه الجهة كما حاول البعض ذلك.

إلى هنا تم الكلام فيما ذكره تحت عنوان ((التعرف على النساخ)) ، وبه نختم الكلام عن القسم الثاني من كلامه.

لفت نظر

صب جل جهده للتشكيك في المقابلة المتقدم بيانها وأنها في أعلى مراتب الوثيقة، بما ذكره تحت عنوان (الملاحظات العامة)، فإنَّ هذه الملاحظات وإن أسماها بالعامية إلا أنها في واقع حالها تشكيكات خاصة لما تقدم ذكره حول المقابلة التي أرفقها المولى أحمد التوني، وستلاحظون فيما يلي كيف أنَّه ركز كلامه بشكل واضح على نفس المقابلة المتقدمة، وهذا إن دل على شيء فإنها يدل على أنَّه يرى في قرارة نفسه أنَّ هذه النسخة أعني (نسخة غياث الدين الاسترآبادي) بالمقابلة الموجودة في آخره هي من أقوى النسخ المتقدمة بل لا تضاهيها النسخ التي سطرها في القسم الأول والتي رام من خلالها إثبات التزوير في الزيارة المباركة، حيثُ إنَّ تلك النسخ لا تعدو كونها نسخ عادية جداً لا يوجد عليها أي توثيق، فراجع ما ذكرناه هناك.

وتعال معي عزيزي المتابع لنرى ما سطره في ملاحظاته التي أسماها بـ«العامية» وهي ليست كذلك، فإنَّه سطر تحت هذا العنوان عشر

ملاحظات في بعضها تداخل مع البعض الآخر، كما سنشير لذلك، وبعضها احتمالات خاوية لا يلتفت إليها، اضطر لإيرادها - مع عدم قناعته بها - ليعد القارئ عن هذه النسخة المهمة مهما أمكنه ذلك.

كلامه في الملاحظات العامة

وهو ما يرتبط بما ذكره تحت عنوان (الملاحظات العامة) ، حيث إنه صَبَّ جُلُّ اهتمامه فيها على تضعيف المقابلة آنفة الذكر، لما لها من أهمية قصوى ترفع اعتبار هذه النسخة، أعني نسخة غياث الدين، فهي بواسطة هذه المقابلة المتصلة إلى نسخة المصنف، تفوق جميع النسخ المتقدمة بما فيها نسخة النقاش الرازي، وهو قد أدرك هذا المعنى بوضوح، ولذلك سيري القارئ الكريم كيف أنه حاول جاهداً تضعيف هذه المقابلة بتكثير الملاحظات عليها، حتى أوصلها إلى عشر ملاحظات، والحال أنّها متداخلة في بعضها، وبعضها الآخر احتمالات صرفة وتشكيكات محضة ليس لها أي شاهد يعضدها، ونحن إن شاء الله تعالى سوف نناقشه فيما أورده من احتمالات على التوالي:

مناقشة الملاحظة (١)

((الذي يظهر من النص المكتوب على آخر نسخة نجم غياث الدين الاسترابادي:

١/ أن هذه النسخة تعود للمولى أحمد التوني وقد قابلها وصححها على نسخة الرميلى المجهول، ثم إن الرميلى نقل نسخته من

نسخة ابن السكون))^(١).

الذي يظهر أنَّ المقطع الذي كتبه قبل الرقم داخل فيما بعد الرقم!!، وهذا خطأ فني واضح، كما أنَّه جزم هنا بأنَّ اسم كاتب النسخة هو (نجم) مع أنَّه فيما تقدم تردد في ذلك، والأمر سهل من هذه الناحية. المهم هنا ما ذكره من أنَّ التوني قابل نسخته وصححها على نسخة الرميلى!!.

فإنَّه لا أساس له من الصحة، وإنما المقابلة التي قام بها التوني تمت على نسخة الحسن بن راشد، كما تقدم توضيح ذلك مفصلاً في بيان المقابلة. وأما ما ذكره من مجهولية الرميلى، فهو غير صحيح، وقد بينا لكم فيما تقدم أنَّ الرجل من أجلة الأصحاب والعلماء المعروفين. نعم ما ذكره من أنَّ الرميلى نقل نسخته من نسخة ابن السكون صحيح في الجملة، حيثُ إنَّ الذي فعله الرميلى ليس هو فقط النقل من نسخة ابن السكون، بل هو مقابلة على نسخة ابن السكون أيضاً، وتقدم بيان جميع ذلك في بيان المقابلة.

مناقشة الملاحظة (٢)

((٢/ قوله (وفيها أيضاً) لا بد أن يعود الضمير إلى نسخة الرميلى لأنه لم يسبق نسخة أخرى مقابل عليها غيرها. أي أن الرميلى الذي كان حياً ٨٣٠ هـ قابل نسخته تلك على نسخ متعددة سنة ٩٧١ هـ وكان

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣١٧.

من تلك النسخ نسخة ابن إدريس. وابن إدريس بدوره قابل نسخته على نسخة الشيخ الطوسي في سنة (٥٧٣ هـ) فوصلت النتيجة إلى نسخة المصنف. فالرميلي نقل نسخته من نسخة السكوني وقابلها وصححها على نسخة ابن إدريس. فإذا كان الرميلي عمره في سنة (٨٣٠ هـ) وقت كتابة النسخة على الأقل = ٢٠ سنة فتكون ولادته سنة ٨١٠ هـ فكيف صحح نسخته على نسخة ابن إدريس سنة ٩٧١ هـ أي أن عمره في تلك السنة = ١٦١ سنة^(١).

إنَّ قوله في بداية الملاحظة: (قوله (وفيها أيضاً) لا بد أن يعود إلى نسخة الرميلي...) فهذا في حد ذاته غلط، فتكون النتائج التي بناها على ذلك خاطئة جزماً.

وقد بينا لكم فيما تقدم: بأنَّ المولى أحمد التوني بعد أن وقعت في يده (نسخة غياث الدين الاسترآبادي) ووقعت في يده نسخة أخرى أطلقنا عليها فيما تقدم (نسخة الحسن بن راشد) وهذه النسخة هي التي أرجع الضمير إليها في قوله (وفي المقابل بها)، وكذلك يرجع الضمير في قوله (وفيها أيضاً)، حيثُ إنَّ واقع الحال - كما ذكرناه مفصلاً فيما تقدم - أنَّ المولى أحمد التوني لما وقعت في يده النسخة الثانية وهي (نسخة الحسن بن راشد) وهي المقابل بها، وجد عليها مقابلتين:

الأولى: مقابلة الحسن بن راشد على نسخة الرميلي، والرميلي قابل نسخته

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣١٧.

على نسخة ابن السكون، ويمكن أن يكون التأريخ المذكور في آخر المقابلة الأولى (٨٣٠هـ) لمقابلة الحسن بن راشد على نسخة الرميلى، ويمكن أن يكون لمقابلة الرميلى على نسخة ابن السكون.

والثانية: مقابلة عماد الدين الشريف الاسترآبادي على نسخة ابن إدريس الحلي، وتاريخ تلك المقابلة سنة (٩٧١هـ).

فما ذكره بقوله: ((أي أن الرميلى الذي كان حياً ٨٣٠هـ قابل نسخته تلك على نسخ متعددة سنة ٩٧١هـ))!!، مبني على مقدمة خاطئة، وهي أنه نسب المقابلة الأولى إلى الرميلى، مع أنها ليست كذلك بل هي للحسن بن راشد، وكذلك لم يستطع التفكيك بين المقابلتين الأولى والثانية وتصور تصوراً خاطئاً أنها مقابلة واحدة، وهذا هو الذي أوقعه فيما ذكره من التنافي في التأريخ، وأنه كيف يمكن للرميلى الذي كان حياً سنة ٨٣٠هـ أن يقوم بمقابلة أخرى في سنة ٩٧١هـ، بينما واقع الأمر ليس كما تصوره، حيث إنه نسب المقابلة الثانية للرميلى!!، مع أنها لعماد الدين الشريف الاسترآبادي.

وكذلك ما ذكره من أن الرميلى قابل نسخته على نسخ متعددة وكان منها نسخة ابن إدريس، فإنه من الأخطاء المترتبة على المقدمة الخاطئة، وقد بينا ذلك مفصلاً في بيان المقابلة، وذكرنا أن الذي قابل نسخته على نسخة متعددة وكان منها نسخة ابن إدريس هو عماد الدين الاسترآبادي.

فما ذكره في الملاحظ رقم (٢) خلط يكشف عن عدم فهمه لحقيقة المقابلة، بالنحو الذي تقدم تفصيله بما لا مزيد عليه.

مناقشة الملاحظة (٣)

((٣/ يمكن أن نطرح احتمالاً آخر وهو أن الرميلى نقل نسخته من نسخة ابن السكون في مشهد ٧ شعبان سنة ٨٣٠ هـ والذي نقل هذه النسخة عن نسخة ابن السكون هو الحسن بن راشد المتوفى نحو ٨٣٠ هـ وهذا لعلة تلميذ المقداد السيوري المتوفى ٨٢٦ هـ. لكن من الذي قابل هذه النسخة في سنة ٩٧١ هـ وقابلها على نسخة ابن إدريس هل هو التوني المتوفى ١٠٨٣ هـ أو الرميلى غير المعروف أم من هو؟ يحتمل أن يكون عماد الدين علي الشريف الاسترابادي والذي كان يعيش في القرن العاشر، ولكن النسخة المصححة أقدم من هذا التاريخ حيث تاريخها يوم الخميس ١٥ شعبان سنة ٩١٢ هـ والناسخ لها غياث الدين بن شمس الدين محمد أو (نجم) الإسترابادي فكيف تكون النسخة المتقدمة تاريخياً مصححة على نسخة متأخرة في التاريخ؟))^(١).

خلط واضح يكشف عن أمور

الظاهر من هذه الملاحظة أنه أوردتها استدراكاً لما تقدم في الملاحظة (٢)، ومن خلال ما ذكره هنا بنحو الاحتمال سيظهر عظم الخلط الذي وقع منه، بأسوأ مما تقدم، حيث إنّه احتتمل بداية أن الرميلى نقل نسخته من نسخة ابن السكون سنة ٨٣٠ هـ، وهذا لو وقف عليه لكان صحيحاً، بل هذا ليس احتمالاً وإنما هو مصرح به، فلاحظ نص المقابلة (ذكر أنه نقل نسخته تلك

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣١٧.

من خط علي بن محمد السكون وقابلها بها بالمشهد المقدس..)، نعم يبقى الاحتمال في التأريخ (٨٣٠هـ) فهل هو لنقل الرميلي، أو هو لنقل الحسن بن راشد.

زاد في الطين بلة!

إلا أنه بعد ذكره لهذا الاحتمال ذكر ما يزيد على الطين بلة، عندما قال (والذي نقل هذه النسخة عن نسخة ابن السكون هو الحسن بن راشد)، فإن هذا الاحتمال مما لا تساعد عليه أي من العبائر الموجودة في المقابلة، وهو إنما لجأ إليه ليجد موقعاً من الإعراب للحسن بن راشد في هذه المقابلة، إلا أنه وقع في تناقض بين جلي، حيث إنه في الملاحظة (١) صرح بأن الرميلي نقل نسخته من نسخة ابن السكون في التأريخ المذكور، فكيف ينسجم ذلك مع ما ذكره في الاحتمال الثاني من أن الناقل عن نسخة ابن السكون هو الحسن بن راشد!!.

وهذا الذي وقع فيه من الخلط العجيب إنما نشأ من عدم التدقيق في نفس المقابلة ومحاولة بيانها بشكل واضح.

خَبَطَ خَبَطَ عَشْوَاءَ وَرَكِبَ ظَهْرَ عَمِيَاءَ

ولذلك تراه يحتمل احتمالاً ثالثاً في نفس المقام ثم يتراجع عنه في نفس الوقت، حيث احتمل أن يكون عماد الدين الشريف هو الذي قام بالمقابلة الثانية التي بدايتها قوله (وفيها أيضاً)، إلا أنه بعد ذلك استدرك على هذا الاحتمال، باختلاف التأريخ ما كشف به عن تحبط عجيب، حيث تصور أن

مقابلة عمادة الدين واقعة على نسخة غياث الدين، وهذا تصور خاطئ، ناشئ من عدم التدقيق في فهم المقابلة بالشكل الصحيح، حيث كان المقابلة التي قام بها المولى أحمد التوني على نسخة الحسن بن راشد فقط، كما تقدم بيانه بشكل مفصل.

مناقشة الملاحظة (٤)

(٤/ قوله (ونحن حين قابلناه...) يحتتمل أن الضمير راجع إلى الرميلى المجهول. ويحتتمل أن يرجع الضمير إلى التوني فعلى تقدير كونه هو (المولى أحمد التوني) صاحب النسخة والمفترض أنه يصحح (مصباح المتهدج الكبير) فلماذا يصححه على (مصباح المتهدج الصغير) وهو كتاب آخر؟ وينقل الاختلافات بينهما في الهامش على أنها للمصباح الكبير فهذا مما يوجب الأرباك وإن كان المؤلف واحداً^(١).

كلام في غاية الغرابة

الفقرة التي افتتح بها الملاحظة (٤) هي ما جاءت في آخر المقابلة وكانت الفقرة هكذا: (ونحن حين قابلناه بذلك الأصل كان معنا مختصر المصباح بخط العالم العابد... بن السكون الحلي) وقد احتتمل أن يكون كاتب الكلام المذكور هو الرميلى، الذي كرر الحكم عليه بالمجهول في سبعة مواضع من هذه الملاحظات، كما احتتمل أن يكون كاتبه هو المولى أحمد التوني، وعليه

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣١٨.

فإن كان هو الرميلى فهو مجهول!!، وإن كان هو التونى فيرد عليه أنه لم يصحح المصباح الكبير على المصباح الصغير!!.

وهذا الكلام منه في غاية الغرابة، أما ما ذكره من مجهولية الرميلى فقد تقدم بيان معروفيته وأنه من أجلة الأصحاب، ولكن مع ذلك لا يأتي احتمال كونه قائل الكلام المتقدم، لما تقدم بيانه مفصلاً عند بيان المقابلة. وأما احتمال كونه المولى التونى، فهو الواقع، كما تقدم بيانه أيضاً، إلا أن ما أورده من إشكال على تقدير كونه التونى، فهو أوهن من بيت العنكبوت، ويكشف عن واحد من أمرين لا ثالث لهما: فإما أنه فعلاً لم يدرك أن المصباح الصغير هو اختصار للمصباح الكبير، وبالنتيجة سيكون ما هو مذكور في الصغير مذكور في الكبير أصلاً، إلا أنه بنحو الاختصار. وإما أنه يدرك ذلك ولكن حاول أن يتلاعب بالمفاهيم ويوهم القارئ بأن التصحيح للمصباح الكبير بناءً على ما هو في المصباح الصغير خطأ علمي ارتكبه المولى التونى.

فهو بين خيارين أحلاهما مر

فما ذكره - محاولاً به التشكيك في مصداقية المقابلة - من أنه يفترض أن يكون التصحيح على المصباح الكبير ولا يكون على المختصر لأن المختصر كتاب آخر...!! كلام لا يلتفت إليه لوضوح بطلانه لعوام الناس فضلاً عن أهل الاختصاص.

مناقشة الملاحظة (٥)

(٥/ ثم من حقنا أن نتساءل من الكاتب لهذا الكلام ونصه؟ هل هو المولى أحمد التوني كما هو مدعى هنا؟ أم أن الذي كتبه هو أخوه المولى عبد الله صاحب (الوافية في علم أصول الفقه) كما سوف يأتي في نسخة (الرقى)؟ أم لا هذا ولا ذلك بل هو أحد تجار الكتب الذين يحرصون على تبديل التواريخ وأسماء الكتاب أو غيرهم لأهداف مادية؟؟ أو شخص آخر غير معلوم لدينا كما في نسخة محمد فاضل التوني وغيرها))^(١).

محاولة لذر الرماد في العيون

ما ذكره في هذه الملاحظة من أنه من حقه أن يتساءل عن الكاتب لهذه المقابلة، فهل هو المولى أحمد التوني، أو المولى عبد الله التوني، أو أحد تجار الكتب، أو شخص رابع ليس هو المولى أحمد ولا المولى عبد الله ولا أحد التجار!! محاولة مكشوفة لـ«ذر الرماد في العيون»، فأنه بهذا الكلام يحاول رمي المقابلة المذكورة في دائرة الشك، وجعل القارئ في حيرة من أمره بشأن هذه المقابلة، فإن هذا الأسلوب من الطرح بتكثيف الاحتمالات بوجه أو بغير وجه، أسلوب لا يتناسب مع الأمانة العلمية، فتراه في الوقت الذي يورد احتمالاً بأن الكاتب لهذه المقابلة هو المولى أحمد التوني - كما هو الظاهر - يورد في عرضه احتمالاً آخر وهو أن الكاتب للمقابلة هو أخوه المولى عبد

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣١٨.

الله التوني صاحب الوافية، مع أنَّ صاحب الوافية لم يرد له أي ذكر في هذه المقابلة لا من قريب ولا من بعيد، ولا فيما يأتي في نسخة الرقي، كما ستلاحظون ذلك جلياً، وإنما اتخذ هذا الأسلوب لتكثير الاحتمالات ليس إلا، ليلقي القارئ في دوامة من الاحتمالات، ونتيجة ذلك تضعيف اعتبار المقابلة آفة الذكر، وبالنتيجة تضعيف النسخة بكاملها، وهذا ما رام الوصول إليه، ولكن دون ذلك خرط القتاد.

ما عشت أراك الدهم عجا

فإنَّ العجب العجاب ما أورد من احتمال أن يكون الكاتب للمقابلة هو أحد تجار الكتب!؟.

فهل يلتزم بهذا الاحتمال في النسخ الخطية التي ذكرها في القسم الأول والتي رام من خلالها إثبات التزوير في الزيارة المباركة!؟. فعلى هذا يحتمل أن نسخة النقاش الرازي من كتبها هو أحد تجار الكتب!، كما يحتمل أن تكون الإجازات التي عليها كذلك!، وكما يحتمل أن يكون كتاب مصباح المتهدج بكامله في هذه النسخة التي بين أيدينا ليست هي النسخة التي كتبها الشيخ الطوسي!؟! وإنما الذي كتبها هو أحد تجار الكتب!!.

فهل هناك منصف يقبل منا هذا الكلام.

وعلى كل حال فهو بتسطيره لهذه الاحتمالات يكشف عكساً عن قوة هذه المقابلة وممانتها، فهي طريق صحيح موصل لنسخة المصنف عن طريق عماد الدين الشريف الاسترآبادي عن ابن إدريس الحلي، وموصل إلى نسخة

ابن السكون المعتمد لدى الشيعة في تلقي النسخة، حيثُ إنَّه وقع في طريق نسخة المصباح الكبير والصغير.

مناقشة الملاحظة (٦)

((٦/ هذا الكلام قد تكررت كتابته على نسخ مختلفة فقد كتب على نسخة الأنصاري الآتية المؤرخة ١٠٨٢ هـ ونسبها للتولي. ونسخة محمد فاضل التوني المؤرخة سنة ١٠٧٥هـ، ونسخة (الرقمي) وتاريخها ١٠٩٩هـ، ونسخة النهاري المؤرخة ١٠٦٢ هـ وقال أن المصحح هو المولى عبد الله التوني أخو المولى أحمد التوني))^(١).

إنَّ ما ذكره هنا من أنَّ هذه المقابلة تكررت كتابتها على نسخ مختلفة كنسخة الأنصاري، ونسخة محمد فاضل التوني، ونسخة الرقي، ونسخة النهاري.

فجوابه: واضح لمن له أدنى تأمل في الكلام المذكور في تلك النسخ، فإنَّ النسخة التي سماها بـ(نسخة الأنصاري) سيأتي الكلام عنها وأنها مقابلة على نسخة غياث الدين المصححة من قبل المولى أحمد التوني، وأمر طبيعي أن ينقل نفس المقابلة الموجودة عليها بإضافة مقابله. وأما المقابلة الموجودة على نسخة محمد فاضل التوني فهي مقابلة أخرى غير هذه المقابلة، ودعواه تكرر نفس المقابلة عارية عن الصحة بأدنى مقارنة بين ما هو موجود في المقابلتين، وسيأتي تفصيل الكلام في نسخة محمد فاضل التوني. وأما المقابلة الموجودة على نسخة الرقي، فسيأتي الكلام عنها وأنها مصححة على نسخة

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣١٨.

غياث الدين بعد تصحيح المولى أحمد التوني، وطبيعي أن ينقل نص المقابلة لكي يحصل التوثيق للنسخة. أما نسخة النهاري فإنَّ المقابلة الموجودة عليها هي مقابلة أخرى غير هذه المقابلة تماماً.

فدعواه تكرر نفس المقابلة، عارية عن الصحة، وسيأتي تفصيل الكلام عنها في محله إن شاء الله.

والحاصل: إنَّ ما أطلقه في هذه الملاحظة من حصول تكرار المقابلة، يكشف عن عدم الدقة والتتبع، بحيثُ إنَّه لم يفرق بين المقابلات الموجودة على النسخ، والتي تعتبر هي العمدة في توثيق النسخ في الأزمنة المتأخرة، ولولاها لما أمكن توثيق النسخ بشكل يوجب الاطمئنان، إلا في مواضع خاصة.

مناقشة الملاحظة (٧)

((٧/ أن الكلام المتقدم الذي أدعى أنه كتبه التوني على نسخته إذا أردنا أن نحمله على محمل الصحة ولم يكن مختلقاً من أساسه فهو قد كتب على أحد الكتب قديماً قبل هذا التاريخ بكثير وقد فقدت تلك النسخة ولم تكن موجودة الآن وكرر هذا الكلام على كثير من الكتب والنسخ الخطية ومنها هذه النسخة))^(١).

إنَّ ما ذكره هنا من أنَّه لو تنزل وحمل الكلام، يعني المقابلة، على محمل الصحة - وكأنَّه سَيَمُنُّ على الحقيقة عندما يحملها على الصحة - يدعي دعوى

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣١٩.

عارية عن أي دليل: من أنّ المقابلة كتبت على أحد الكتب قديماً وقبل هذا التاريخ بكثير، وفقد ذلك الكتاب!! .
 فجوابه: بأنّ هذه فبركة مكشوفة من الأساس، ولا داعي لذكرها طالما لم يمكن إقامة الدليل عليها، فإنّ هذه المحاولات لرمي القارئ في دائرة الشك في هذه المقابلة كلها يائسة.

مناقشة الملاحظة (٨)

((٨) السؤال من الذي كتب هذا التعليق على النسخة هل هو بالفعل المولى أحمد التوني؟))^(١).

التشكيك عادة متبعة

ما ذكره هنا من أنّه يسأل عن الذي كتب هذا التعليق - يعني المقابلة - على النسخة فهل هو بالفعل المولى أحمد التوني؟.

فجوابه:

أولاً: إنّ هذا السؤال يدور في خلجه من بداية الملاحظات، وصرح به في الرقم (٥)، وأشار له في الرقم (٧)، وذكره هنا لثالث مرة في الرقم (٨).
 وثانياً: نعم الكاتب لهذه المقابلة - بمقتضى الظاهر - هو المولى أحمد التوني. وهو قد اعترف بأنّ هذه النسخة - أعني نسخة غياث الدين الاسترآبادي - تعود للمولى أحمد التوني كما ذكره في الملاحظة (١)، ولكن عندما يأتي للمقابلة يبدأ بالتشكيك فيها؟! . ولا أدري ما هو المانع بأنّ

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣١٩.

تكون المقابلة للمولى أحمد التوني؟!.

مناقشة الملاحظة (٩)

((٩/ ثم إذا كان ابن إدريس عنده نسخة بخط يده وهي مقابلة أو منقولة من خط الشيخ الطوسي كما هو مدعى، فيحتمل أن تكون هي النسخة الرضوية، لأن من المستبعد أن تكون عنده نسخة ثانية ويحتاج إلى تصحيحها وقراءتها على أستاذه الدرويستي، ثم على فرض وجود نسخة ثانية فما هو الداعي لأن يقابل نسخته الثانية مع أستاذه مادام عنده النسخة المقابلة بخط الشيخ الطوسي. وبما أن النسخة الثانية صححها وقابلها مع الدرويستي لماذا لم يبين الفوارق بينها وبين النسخة الأولى خصوصاً وأن الثانية متأخرة عن الأولى فتاريخ التصحيح ٥٨٤ هـ أي قبل وفاته بما يقارب ٤٤ سنة. والظاهر أنه لا يوجد عنده إلا النسخة الرضوية. وتحدث البعض وادعى أن نسخة التوني أصح النسخ للمصباح لأنها مقروءة على نسخ حتى تصل إلى نسخة ابن إدريس))^(١).

احتمال مبني على احتمال

والجواب على هذه الملاحظة من عدة جهات:
 أولاً: إنه بنى احتماله هنا على احتمال سابق ذكره في كلامه عن نسخة النقاش الرازي، وواضح لديكم حال الاحتمال المبني على احتمال آخر!!.

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣١٩.

فإنَّ ما ذكره حول نسخة ابن إدريس إنما هو مبني على احتمال أوردته في أثناء كلامه حول نسخة النقاش الرازي، حيثُ إنَّه هناك احتمال أن تكون القراءة التي في آخرها هي قراءة ابن إدريس على شيخه الدرويستي، وهناك أبطلنا هذا الاحتمال لعدم الشاهد له، وتفصيله تقدمت في محله، وهو بناءً على ذلك الاحتمال بنى هذا الاحتمال هنا، وهو أنَّه يحتمل أن تكون هذه النسخة التي تكلم عنها في هذه المقابلة هي تلك النسخة، التي يحتمل أن ابن إدريس قرأها على شيخه، وهذا لعمرى أو هن من بيت العنكبوت.

فيكون حال الاحتمالات الباقية التي ذكرها في الرقم (٩) أوضح من أن تذكر بعد فرض بنائها على احتمال سابق لا أساس له ولا عماد.

وثانياً: إنَّه اعتبر نسخة النقاش الرازي - والتي عبر عنها هنا بـ(النسخة الرضوية) - نسخة مطابقة لنسخة المصنف، فهي الأصل وإليها تعود كل النسخ، فما وافقها فهو الصحيح وما خالفها فهو غير صحيح!؟.

فإنَّ هذا الذي أرسله إرسال المسلمات هنا، مسلم البطلان بما تقدم منا عند مناقشته فيما ذكره حول نسخة النقاش الرازي فراجع.

لفت نظر: ولا يخفى على المتتبع الفارق بين كلام السيد ابن طاووس (عطر الله مرقده) وبين كلام ابن إدريس رحمته الله في النسخة التي اعتمد عليها كل منهما، فإنَّ السيد ابن طاووس اعتمد على نسخة مقابلة على نسخة المصنف ولم يعتمد على نسخة المصنف نفسه، ولم يتم هو بالمقابلة، فلاحظ نص عبارته ((قال علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس

هذه الرواية نقلناها بإسنادها من المصباح الكبير وهو مقابل بخط مصنفه رحمه الله ولم يكن في ألفاظ الزيارة الفصلاں اللذان تكررا مائة مرة وإنما نقلنا الزيادة من المصباح الصغير فاعلم ذلك)). بينا ابن إدريس اعتمد على نفس نسخة المصنف، وهو بنفسه قام بالمقابلة لنسخته مع نسخة المصنف، فلاحظ نص عبارته المذكورة في المقابلة محل الكلام (...)) وعورض هذا الكتاب بالأصل المسطور بخط المصنف رحمه الله وبذلت فيه وسعي ومجهودي إلا ما زاغ عنه نظري وحسر عنه بصري... سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة...)).

وثالثاً: إنَّ ما ذكره في آخر الملاحظة بأنَّ البعض ادعى أنَّ نسخة التوني أصح النسخ؛ لأنها مقروءة على نسخ حتى تصل إلى نسخة ابن إدريس. وجوابه: إنَّ ما ذكر ليس دعوى عارية عن الدليل - كبعض الدعاوى التي يطلقها جزافاً - وإنما ذكرنا فيما تقدم عند بيان حقيقة المقابلة، وأنها متسلسلة كابر عن كابر، حيثُ إنَّ المولى أحمد التوني وقعت في يده نسخة غياث الدين الاسترآبادي، وقام بمقابلتها على نسخة نسخة الحسن بن راشد، فالنتيجة إنَّ المولى التوني وقعت في يده نسختان: الأولى نسخة غياث الدين، والثانية نسخة الحسن بن راشد، وقام بمقابلة وتصحيح الأولى على الثانية، حيثُ جعل النسخة الثانية معتمداً له في التصحيح، باعتبار أنَّ عليها مقابلتان: الأولى مقابلة الحسن ابن راشد، حيث قابلها على نسخة الرميلى، والرميلى قابل نسخته على نسخة ابن السكون، والثانية مقابلة عماد الدين

الشريف الاسترآبادي، حيث قابلها على نسخ متعددة صحيحة منها نسخة ابن إدريس الحلي، وابن إدريس قابل نسخته على نسخة المصنف. فبهذا تكون هذه النسخة أعني نسخة غياث الدين الاسترآبادي من أصح النسخ، لفرض تصحيحها على يد أكابر علمائنا اعتماداً على نسخ مهمة يصل تسلسل مقابلاتها إلى نسخة المصنف، لا كما رامه من رمي ذلك بالدعوى محالاً بذلك صرف نظر القارئ عن حقيقة الحال.

مناقشة الملاحظة (١٠)

((١٠/)) ثم على فرض أن المقابل هو (التوني) المتوفى ١٠٨٣ هـ وهو قابل نسخته على نسخة (الرميلي) المجهول الحال. فهل نقله ومقابلته غير المباشر ترجح على شهادة السيد ابن طاووس المتوفى ٦٦٤ هـ بشكل مباشر أنه يمتلك نسخة من المصباح مقابلة بخط الشيخ الطوسي نفسه ١١٩٩. والرميلي المجهول بدوره قابل نسخته على نسخة السكون: علي بن محمد بن محمد بن علي السكون الحلي وقد كتب نسخة أمالي الصدوق سنة ٥٦٣ هـ وعلى هذا يكون من المعاصرين لابن إدريس فأيهما نقل عن الآخر))^(١).

محاولة يانسة

فما ذكره في الملاحظة الأخيرة من ملاحظاته على هذه المقابلة. فجوابه أيضاً من عدة جهات:

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣٢٠.

أولاً: إنَّه أراد من هذه الملاحظة إيجاد المعارضة بين كلام المولى أحمد التوني في هذه المقابلة وبين كلام السيد ابن طاووس المتقدم نقله عن مصباح الزائر.

وهذا جوابه يكمن في لفت النظر الذي تقدم ذكره في الملاحظة رقم (٩) حيث إنَّ السيد ابن طاووس رحمته الله لم تكن عنده نسخة المصنف، ولا قام بنفسه بالمقابلة، ولم يذكر لنا طريق المقابلة للنسخة التي عنده، وإنما ذكر أنَّ نسخته مقابلة على نسخة بخط المصنف، فهو اعتمد على تلك المقابلة التي نحن لا نعرف كيف هي ومن هو الذي قام بالمقابلة، ولا السيد ابن طاووس أوضح حالها، بينما هذه النسخة التي هي محل الكلام أعني نسخة غياث الدين الاسترآبادي والتي عليها هذه المقابلة المتصلة السلسلة إلى نسخة المصنف، فالملفت للنظر أنَّ السيد ابن طاووس رحمته الله لم يكن معتمد على النسخة التي عنده في نقله لخصوص الزيارة المباركة تمام الاعتماد باعتبار أنَّه نقل النقص الموجود فيها من نسخة مختصر المصباح، وهذا يكشف بنحو الاحتمال القوي أنَّ السيد ابن طاووس له نوع توقف في النسخة التي عنده من المصباح الكبير، بينما هذه النسخة وفي خصوص المقابلة الثانية أعني مقابلة عماد الدين الشريف الاسترآبادي في متصلة بنسخة المصنف بواسطة نسخة ابن إدريس.

وثانياً: لو تنزلنا عن ذلك - كما هو وارد جداً - فما هو المانع أن تكون هناك نسختان لدى الشيخ الطوسي لكتابه مصباح المتهجد، ولا سيما من لاحظ الفترة التأريخية العصبية التي مر بها الشيخ رحمته الله وظرف التقية الشديدة

التي عاصرها فترة وجوده في بغداد، فإنَّه من الطبيعي جداً أن تكون هناك نسختان نسخة أولى وهي التي اعتمد عليها ابن إدريس وهي المشار لها في المقابلة، ونسخة ثانية وهي التي قوبلت عليها نسخة السيد ابن طاووس رحمته الله. وثالثاً: إنَّه يحاول جاهداً ومتغافلاً عن ترجمة الرميلى بشكل متكرر، الذي تقدمت ترجمته بشكل مفصل وأنَّه من أجله الأصحاب، محاولاً بذلك إسقاط المقابلة عن الاعتبار لاشتغالها على رجل مجهول، ولكن دون ذلك خرط القتاد.

ورابعاً: إنَّه كرر خطأه السابق بقوله: إنَّ التوني قابل نسخته على نسخة الرميلى!!، وهذا خطأ واضح، فإنَّ المولى أحمد التوني لم يقابل نسخته على نسخة الرميلى وإنَّما قابلها على نسخة الحسن بن راشد، والحسن هو من قام بالمقابلة على نسخة الرميلى.

وإلى هنا تم النقاش معه في ملاحظاته العشر، التي عنوانها بعنوان (الملاحظات العامة) وقد تبين لكم أنَّها ليست عامة، وإنَّها هي خاصة على المقابلة المذكورة، ومن خلالها كان يروم الوصول إلى إسقاط هذه المقابلة عن الاعتبار، إلا أنَّه أخفق في ذلك إخفاقات كثيرة، ظهرت لمن تابع مناقشاتنا له في ذلك كله.

والنتيجة النهائية: إنَّ هذه النسخة أعني نسخة غياث الدين الاسترآبادي التي كتبت سنة (٩١٢هـ) هي من أهم النسخ لكتاب مصباح المتهدج، باعتبار مقابلتها وتصحيحها على نسخة معتمدة تصل إلى نسخة المصنف، وأنَّ من قام بالمقابلات والتصحيح هم من كبار علمائنا رضوان الله تعالى

عليهم، وسيأتي إن شاء الله تعالى أن بعض النسخ التي ذكرها، معتمدة في تصحيحها على هذه النسخة.

وأما ما ذكره في آخر كلامه من ملاحظة إضافية على ملاحظاته العشر المتقدمة، محاولاً بذلك التشكيك في مصداقية هذه النسخة، فقد تبين الحال فيها مما ذكرناه في مناقشة الملاحظات العشر، وذلك باعتبار أن الملاحظة الأخيرة مرتبطة بزيادة في دعاء السمات في النسخة، وإثبات ذلك أو نفيه لا يقدم ولا يؤخر شيئاً في توثيق النسخة بعد فرض تمامية المقابلة آنفة الذكر.

المفارقات الواضحة

مقدمة موجزة: قبل الدخول في بيان المفارقات الواضحة التي وقع فيها بين ما ذكره هنا وما تقدم منه في نسخ الأقسام المتقدمة وبالخصوص القسم الأول، أقدم لكم مقدمة قصيرة.

فأقول: من الأمور المهمة التي لا بد من وجودها في مدعي التحقيق الموضوعية في الطرح وأن يكون بحثه وتحقيقه جرياً وراء الدليل، وحيث ما مال يميل، باعتبار أن ذلك هو معنى التحقيق حقيقةً، حيث إن كلمة (تحقيق) مأخوذة من الحق، فمن طلب الحق قيل له (مُحَقِّق)، وهذا المعنى لا ينطبق لا لغة ولا استعمالاً على من تجرد عن الموضوعية وتقلب في الأمر بحسب ما يشتهي ووقع في مفارقات بين سابق كلامه ولاحقه، لأن من كانت هذه حاله لا يكون طالباً للحق ولا باحثاً عنه، وإنما هو يريد صرف الحق إليه بأي حال من الأحوال، هذا إذا كان ملتفتاً إلى ما يقول، وأما إذا لم يكن ملتفتاً إلى

ذلك، ووقعت منه المفارقات، فأمره أوضح من أن يذكر، من حيث إنه القدر المتيقن من عدم انطباق عنوان (محقق) عليه.

المفارقة الأولى

ظهر من كلامه في ذكره للملاحظات العامة أن المقابلات الموجودة على كثير من نسخ المصباح كلها محل اتهام!!، حيث إنه لوح بذلك عندما قال: (من المحتمل أن تكون تلك المقابلة ليست من نفس المولى أحمد التوني وإنما وضعها بعض تجار الكتب ترويحاً للنسخة)، وبالنتيجة إنه يستنتج من كلامه هنا أن المقابلات لا قيمة لها لورود الاحتمالات التي ذكرها في ملاحظاته العشر.

ولا يخفى أن ما ذكره من ملاحظات المفروض أنه لا يختص بهذه المقابلة، بل يشمل كل مقابلة، كما هو واضح، ولا سيما في بعض الاحتمالات، كاحتمال أن يكون الواضع لها أحد التجار!؟.

بينما لو رجعنا لكلامه السابق في المحاضرة الأولى في خصوص ما ذكره تحت عنوان (أثبت النسخ وأصحها) حيث جعل من ضمن الطرق لتوثيق النسخة «المقابلة على نسخة المصنف». وهذا نص عبارته: ((٤/ النسخة التي قوبلت على نسخة المؤلف)) وقريب منه ذكر في الدرجة الثانية من الصحة حيث قال ما نصه: ((٣/ المقابلة مع نسخة ذلك العالم)).

فإذا طبقت كلامه هذا على هذه النسخة بالمقابلة الموجودة عليها - أعني نسخة غياث الدين الاسترآبادي التي قابلها بنسخة معتمدة المولى أحمد التوني -

تجد أنّ هذه النسخة التي قوبلت على نسخة مقابلة على نسخة ابن إدريس، وهو قابل نسخته على نسخة المصنف، وبناءً على ما ذكره تكون هذه النسخة مقابلة على نسخة تتصل بنسخة المصنف، فتكون من أثبت النسخ وأصحها، ولا أقل تكون من الدرجة الثانية من الصحة، وقد تقدم منا بيان معنى المقابلة بشكل مفصل فراجعته تجد كيف أنّ سلسلة المقابلة قصيرة جداً وقوية بقوة العلماء القائمين بالمقابلة.

بينما إذا لاحظتم كلامه عن هذه النسخة تجده متنافٍ تمام المنافاة مع ما ذكره في المحاضرة الأولى.

المفارقة الثانية

إنّه تعامل من نسخ القسم الأول، بل والقسم الثاني بشكل يختلف تماماً عما تعامل به مع نسخ هذا القسم، وهذا المعنى ظهر جلياً لمن تأمل ولو قليلاً في كلامه السابق واللاحق.

فلاحظوا كلامه السابق فيما ذكره بخصوص الحواشي التي وجدها على نسخة النقاش الرازي - على سبيل المثال - حيث إنّّه وجد ثمة ثلاث قراءات أو تصحيحات أو إجازات: الأولى: إجازة للنقاش الرازي من الماوراء النهري، والثانية: قراءة ابن إدريس على الدرويستي بنحو الاحتمال، والثالثة: إجازة العلامة لبعض غير معروف.

وكلها غير واضحة في المعنى الذي أراده، فإنّ الأولى مبنية على ضرب من الاحتمال الصرف، بل هو رجم بالغيب كما تقدم نقاشه بشكل مفصل،

والثانية بناها على الاحتمال الذي بينا فيما تقدم بطلانه، والثالثة واضحة الاشتباه وأنَّ المجيز ليس هو العلامة أساساً مع مجهولية المجاز، فإنَّه فيما تقدم اعتبر ذلك من أهم الأمور التي توثق النسخة، بينما ذلك لا ينتج تلك النتيجة التي رامها.

فلاحظ معي عزيزي المتابع مدى المفارقة التي وقع فيها بين كلامه هناك وكلامه هنا، فإنَّه في هذه المقابلة الواضحة الجلية حاول جاهداً أن يوجد للتشكيك فيها مجالاً مهماً كلفه الأمر.

بينما في تلك القراءات الموجودة على نسخة النقاش الرازي صورها للقارئ بصورة لا تقبل الشك، مع أنَّها ليست كذلك. وهذا لعمري عين الحياض عن الموضوعية وأجلى مصاديق «الكيل بمكيالين»، كما يقولون.

المفارقة الثالثة

ما تقدم منه في كلامه عن نسخة النقاش الرازي وبعض النسخ اللاحقة لها في القسم الأول في ترجمة بعض الأشخاص، حيثُ إنَّه فيما تقدم تغافل عن ترجمة الماوراء النهري، مع أنَّ نسخته هي المعتمد الذي عليه اعتمد النقاش الرازي في نسخته، فهناك تراه تغافل تماماً عن ترجمته، وذلك لأنَّ الرجل مجهول الحال بما لكلمة المجهولية من معنى، فتراه هناك تغافل عن ترجمته حتى لا يصطدم بأنَّ الرجل مجهول الحال.

بينما لاحظتم أعزائي كلامه في هذه النسخة وفي خصوص كلامه عن

التوني، حيثُ إنَّه حاول التشكيك فيه بأنَّه يحتمل أنَّه التولي، بل استظهر أنَّه ذلك، وقد تقدمت مناقشته في ذلك كله مفصلاً، وأثبتنا أنَّه تابع في نقل الاشتباه، وكذلك ما ذكره بشأن الرميلى، حيث رجمه بالمجهولية دون أدنى تتبع في كتب التراجم، فإنَّ الرجل في أعلى مراتب المعروفة والثقة، وتقدم الكلام بشأنه مفصلاً.

وهذا هو عين المفارقة، فكيف يطمأن لمن يكيل بمكيالين، فتراه في موضع يقول كلاماً وفي موضع آخر يقول خلاف ذلك.

وهنا أكتفي بهذا المقدار من المفارقات، وإلا فلو دققنا النظر لرأينا الكثير جداً من المفارقات التي لسنا في صدد تتبعها، وإنما ذكرنا لكم ذلك كمثال لبيان المفارقات التي وقعت منه، فإنَّ اللبيب بالإشارة يفهم.

خاتمة مسك

تبين من جميع ما ذكرنا في رد ما طرحه عن هذه النسخة - أعني نسخة غياث الدين الاسترآبادي - أنَّها من أهم النسخ وأصحها، بل إنَّه إلى الآن لم تمر علينا نسخة مثلها، حيث التوثيق الموجود عليها، باعتبار أنَّ من قام بتصحيحها هو أحد كبار العلماء، ألا وهو المولى أحمد بن الحاجي محمد البشروي التوني رحمته الله فإنَّ هذا الشيخ في أعلى مراتب المعروفة والثقة، حيث اعتمد على نسخة أخرى، وهي ما أطلقنا عليها فيما تقدم نسخة الحسن بن راشد، الذي هو أيضاً من علمائنا الكبار المعروفين الذين لا يتسرب له أدنى شك في الأمانة العلمية والثقة، فإنَّ هذا الشيخ قابل النسخة على نسخة

الرميلي وهو من المعروفة بمكان وقد تقدمت ترجمته، والرميلي اعتمد على نسخة ابن السكون، الذي هو نار على علم، ولا سيما في عالم النسخ والمخطوطات، وعليه تكون هذه النسخة بهذا الطريق واصلة إلى نسخة ابن السكون، المعروف بالتبع والتدقيق، وكذلك الحال بالنسبة للمقابلة الثانية، وهي ما قام به عماد الدين الشريف الاسترآبادي، الذي هو من علمائنا المعروفين وتقدمت ترجمته، حيثُ إنَّه قابل النسخة على نسخة بن إدريس رحمته الله، الذي هو غني عن التعريف، وابن إدريس قابل نسخته على نسخة المصنف، فإنَّ هذه المقابلة من أقرب الطرق لنسخة المصنف وأوثقها، حيث تكون بهذا التسلسل: المولى أحمد التوني، عماد الدين الشريف الاسترآبادي، ابن إدريس الحلي، وابن إدريس اعتمد على نسخة الشيخ الطوسي رحمته الله.

ولا أظنك تجد بعد هذا طريقاً لنسخ المصباح أوضح ولا أنقى ولا أعلى مرتبة منه. ولذلك كان يحاول جاهداً أن يوجد للتشكيك مجالاً في هذه النسخة، وبالخصوص المقابلة المذكورة، لذلك رأيتم أنه أفرد لهذه النسخة محاضرة كاملة، وما ذاك إلا لأنَّه يعرف مدى أهمية هذه النسخة، إلا أنه مع محاولاته أخفق إخفاقات كثيرة ووقع في مفارقات عجيبة، لا ينبغي صدورها من طالب عادي فضلاً عن ينسب للتحقيق.

وبهذا نختم الكلام عن هذه النسخة، وبه نختم الكلام في هذه المحاضرة

المَحَاضِرَةُ التَّاسِعَةُ

كلامنا معه فيما ذكره من نسخ في المحاضرة التاسعة، حيث تعرض في هذه المحاضرة إلى سبع نسخ، بعضها ذكرها بالاختصار، وبعضها فصل فيها قليلاً، إلا أن هذه النسخ بأجمعها غير مهمة، لعدم وجود مقابلة عليها، نعم هي تنفع في رفع نسبة الاحتمال لصالح نسخ القسم الثالث، ونحن لن نتعرض لما ذكره حولها رعاية للاختصار، وإنما سنذكرها بالشكل التالي.

النسخة الأولى: (نسخة محمد الخوافي)

النسخة الثانية: (نسخة لطف الله القاشاني)

النسخة الثالثة: (نسخة فتح الله)

النسخة الرابعة: (نسخة الحسيني الزويني)

النسخة الخامسة: (مصباح المتهجد)

وهذه النسخة الخامسة لم ينسبها، وإنما ذكر بأنها مرددة بين أن تكون لمختصر المصباح أو لنفس المصباح الكبير.

وهي على نسق النسخ المتداولة من حيث اشتهاها على الزيارة بالشكل المعروف، إلا أنه يوجد عليها تفسير للأول والثاني والثالث والرابع، حيث فسر الأول بـ(أنس بن أنس)، والثاني بـ(خولّي)، والثالث بـ(شيث بن ربيعي)، والرابع بـ(عمرو بن الحجاج)، هذا بحسب ما ذكره هو، فإن هذه

النسخة لم يرفق لها صوراً.

الكيل بمكيالين

وهنا سنحت الفرصة له أن يدلي بدلوه، حيثُ إنَّه اعتبر هذا التفسير الموجود في الهامش هذه النسخة قرينة مهمة لصرف الأعداد - الأول والثاني والثالث والرابع - إلى خصوص قتلة الحسين عليه السلام دون غيرهم، حيثُ إنَّه ذكَّر ذلك بقوله: (كلهم من رؤساء قتلة الحسين)، وكأنَّه يريد أن يقول للقارئ: إنَّ المراد بالأول والثاني والثالث والرابع في الزيارة هم خصوص قتلة الحسين عليه السلام دون غيرهم، ودليله على ذلك ما ذكر في هامش هذه النسخة في تفسير الأعداد، كما ذكَّر ذلك التفسير في هامش بعض نسخ مختصر المصباح.

وهذا لعمرى من أوضح مصاديق الكيل بمكيالين، باعتبار أنَّ هذا التفسير المذكور في الحاشية، مع أنَّه في النسخ المتقدمة وبالخصوص نسخ القسم الأول اعتبر ما هو المذكور في الحاشية موضوع ومضاف إلى النسخة ولا يمكن الاعتماد عليه، بل تقدم منه أخيراً في كلامه عن (نسخة غياث الدين الاسترآبادي) توجيه لما يذكر في حواشي الكتاب بأنَّه شيئاً فشيئاً يكون من أصل الكتاب.

ما أشبه الليلة بالبارحة

مضافاً إلى ذلك كله تغافل عما هو المذكور من تفسير للأعداد في بعض

النسخ المتقدمة بغير من ذكرهم هنا.. فأين الموضوعية والأمانة العلمية!؟.

النسخة السادسة: (نسخة علاء الدين استراوي)

النسخة السابعة: (النسخة الكربلائية)

هذا تمام الكلام في هذه المحاضرة التاسعة، وجميع هذه النسخ مشتملة على الفصول الثلاثة، بالشكل المتداول المعروف، فهي مخالفة للنسخ المتقدمة التي ذكرها في القسم الأول، وتوافق النسخة التي تمت مقابلتها على نسخة المصنف، وهي الأهم من بين النسخ كلها، ألا وهي (نسخة غياث الدين الاسترآبادي) بالمقابلة التي في آخرها من المولى أحمد التوني، وقد تقدم الكلام عنها بشكل مفصل في المحاضرة الثامنة.

المحاضرة العاشرة

تعرض في هذه المحاضرة لأحد عشر نسخة، المهم من بينها ثلاث نسخ، والبقية نسخ غير مهمة، ولم يتعرض لها بشكل مفصل، فلذلك سنعرض عنها رعاية للاختصار، ونقصر كلامنا حول النسخ الثلاث، وهي نسخة ابن أبي الجود، ونسخة محمد صالح النهاري، ونسخة محمد فاضل التوني.

نسخة معتمدة على نسخة ابن أبي الجود

وهي التي ذكرها في بداية هذه المحاضرة، وهي من النسخ المهمة، وتظهر أهميتها بوجود إجازة عليها، واضحة الطريق والمعالم، متصلة السلسلة إلى المصنف رحمه الله، قام بها ثلة من أعلام الطائفة (رحمهم الله) كإبراهيم بن كابر، سيأتي بيان حالهم.

لفت نظر مهم

إن مقتضى الإنصاف والموضوعية الإشارة إلى أن هذه النسخة التي نحن في صدد الكلام عنها، هي معتمدة على نسخة ابن أبي الجود، وليست هي نفس نسخة ابن أبي الجود، وما ذكرناه إنما هو تمشياً مع ما ذكره، حيث نسب هذه النسخة إلى ابن أبي الجود، وسيأتي الكلام حول نفس نسخة ابن أبي الجود في بحث الإثبات.

لفت نظر آخر

كما أن الملفت للنظر إنَّه مع اعترافه بأنَّ هذه النسخة توجد عليها تصحيحات، ومقابلتان: الأولى في آخر صفحة منها، وعبر عنها بأنَّها لا تقرأ وتأسف لذلك!! . والثانية بتاريخ (١٠٠٥هـ) في النجف الأشرف، وهذه المقابلة الثانية مرَّ عليها مرور الكرام، وأيضاً ذكر بأنَّه توجد عليها إجازة لأحد العلماء بتاريخ (٦٢٩هـ)، ولم يعر لها أية أهمية، بل إنَّه خلط بين هذه الإجازة التي على هذه النسخة مع إجازة أخرى على نسخة من مختصر المصباح، مع أنَّ هذه الإجازة متصلة السلسلة إلى المصنف رحمته الله، كما سيوضح حالها إن شاء الله، ونحن إن شاء الله تعالى سوف نركز الكلام على الإجازة المشار إليها.

طريق النسخة إلى نسخة المصنف

لكي تتضح لكم الإجازة بشكل جلي سوف أذكر لكم نص الإجازة الموجودة على النسخة مع صورتها في الصفحة الأولى، ثم بعد ذلك أنقل لكم نص المقابلة الثانية الموجودة على مختصر المصباح، وأبين لكم كيف أنَّه حاول الخلط بينهما!!.

إجازة ابن أبي الجود على المصباح الكبير

توجد هذه الإجازة على ظهر هذه نسخة مصباح المتهدج، وهي لابن أبي الجود من السيد حيدر الحسيني، وهذا نصها:

((قرأ عليّ بعض ما اشتمل عليه هذا الجزء الأول من كتاب مصباح التهجد تصنيفُ الشيخ السعيد أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي رضي الله عنه، الشيخُ الصالحُ الورعُ التقيُّ العالمُ ربيبُ الدينِ جمالِ الإسلامِ الحسنُ بن محمد بن يحيى بن علي بن أبي الجود بن بدر بن درياس [درباس] أيده الله وأنجده [وأنجاه] ووفقه وأسعده. واستدعى أن أجزى له رواية باقي ما اشتمل عليه، فأجبتُه إلى ذلك وأجزت له رواية باقية. وأخبرته أني قرأته على شَيْخِي العالمِ رشيدِ الدينِ أبي جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب السروي رضي الله عنه. وأخبرني أنه سمعه من لفظ جده شهر آشوب بن أبي نصر بن أبي الحبش السروي في صغره. وأخبره أنه قرأه على مصنفه الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي رضي الله عنه. وأجزت له أن يرويهِ عني بهذا الإسناد العالي متى شاء وأحب مع الشروط المعتبرة في الإجازة.

وكتب الفقير إلى رحمة ربه حيدر بن محمد بن زيد بن محمد بن محمد بن عبد الله الحسيني، حامداً لله تعالى ومصلياً على جده المصطفى محمد نبي الرحمة وآله الأبرار ومسلماً، في جمادى الأولى من سنة تسع وعشرين (وستائة)).

بيان الإجازة

نص هذه الإجازة كتبه السيد حيدر... الحسيني، وذلك في سنة (٦٢٩هـ)، وسوف نذكر ترجمته مفصلاً بعد بيان الإجازة.

فالسيد حيدر الحسيني يذكر في ضمن هذه الإجازة عدة أمور نذكرها على التوالي:

الأول: إِنَّه يَجْرِبُ بَأَنَّ الشَّيْخَ الحَسَنَ.. بن أبي الجود، قرأ عليه بعض ما اشتمل عليه الجزء الأول من كتاب مصباح المتهجد للشيخ الطوسي.
الثاني: إِنَّ الشَّيْخَ ابن أبي الجود طلب من السيد حيدر الحسيني أَنْ يَجِيزَ لَهُ رواية باقي الكتاب، فأجاز له ذلك.

الثالث: إِنَّ السَّيِّدَ حيدر الحسيني بعد أَنْ أَجَازَ ابن أبي الجود الرواية أخبره أيضاً أَنَّهُ قرأ الكتاب على شيخه رشيد الدين محمد بن علي بن شهر آشوب (صاحب معالم العلماء).

الرابع: إِنَّ السَّيِّدَ حيدر الحسيني يقول إِنَّ شَيْخَهُ ابن شهر آشوب أخبره أَنَّهُ سَمِعَ لَفْظَ الكتاب من جده شهر آشوب السَّرَوِي في صغره.

الخامس: إِنَّ شَهْرَآشُوبَ (الجلد) أَخْبَرَ حَفِيدَهُ مُحَمَّدَ بن علي بن شهر آشوب (صاحب معالم العلماء) بِأَنَّهُ قرأ الكتاب على مصنفه الشيخ الطوسي رحمته الله.

وبهذا يتصل طريق الإجازة إلى مصنف الكتاب وهو الشيخ الطوسي ويكون الطريق هكذا: الشيخ الحسن بن أبي الجود، عن شيخه السيد حيدر الحسيني، عن شيخه محمد بن علي بن شهر آشوب (صاحب معالم العلماء)، عن شيخه وجده شهر آشوب السَّرَوِي، عن شيخه مصنف الكتاب الشيخ الطوسي رحمته الله.

السادس: إنَّ السيد حيدر الحسيني أجاز لتلميذه الشيخ الحسن بن أبي الجود أن يروي عنه هذا الكتاب بهذا الإسناد العالي متى شاء وأحب مع توفر الشروط المعتبرة في الإجازة.

السابع: ذكر السيد حيدر الحسيني اسمه كاملاً مع تأريخ الكتابة لهذه الإجازة وأَنَّه في سنة (٦٢٩هـ).

فلاحظ صور الإجازة، في الملحق رقم [٢٧]:

كما هي على النسخة الموجودة في مكتبة المرعشي النجفي برقم (٦٨٣٧). وتجد الإجازة محاطة بالخط الأحمر، ويذكر في أولها بأنَّه نقل الإجازة من على ظهر النسخة، ما يدل على أنَّ هذه النسخة ليست هي نفس نسخة ابن أبي الجود وإنما هي معتمدة عليها، وهذا ما أشرنا له في بداية الكلام عن هذه النسخة.

قرب الإسناد في الإجازة

إنَّ الطريق في هذه الإجازة هو من قرب الإسناد، وذلك لقلّة الوسائط فيه بين المجاز وهو الحسن ابن أبي الجود وبين المصنف الشيخ الطوسي، حيثُ إنَّ الوسائط ثلاثة من الأعلام: الأول السيد حيدر الحسيني، الثاني رشيد الدين ابن شهر آشوب، الثالث شهر آشوب.

ترجمة أعلام الإجازة

وهنا نذكر ترجمة مختصرة للأعلام الذين مرَّ ذكرهم في هذه الإجازة وهم

أربعة نذكرهم على التوالي:

- الحسن بن أبي الجود: ترجمه الآغا بزرك الطهراني في طبقات أعلام الشيعة (الأنوار الساطعة في المائة السابعة) فقال ما نصه: ((الحسن بن محمد بن يحيى بن علي بن أبي الجود بن بدر بن درباس، وصفه شيخه المجيز له، وهو السيد حيدر بن محمد بن زيد فيما كتب له من الإجازة بخطه في جمادى الأولى ٦٢٩ على ظهر نسخة من المصباح للطوسي بقوله: (الشيخ الصالح الورع التقي العالم ر... الدين جمال الإسلام الحسن بن محمد بن...)) إلى آخر النسب. والمضاف إلى الدين إما «زين» وإما «ريب» أو ما يشبههما فالكلمة غير مقروءة. والمجيز هو حيدر بن محمد بن زيد بن محمد أستاذ ابن طاووس الآتي، وذكر في الإجازة سند روايته إلى الطوسي. ونسخة المصباح التي عليها الإجازة موجودة بأصفهان عند أبي المجد الرضا الشهرير بأقا رضا الأصفهاني، وبدر بمعنى الأب، مرّ مثله في «الثقات: ٢٣٢» ودرباس بمعنى حاجب الباب، أو أن الكلمة مماله من دريس المذكور في الثقات: ٢١: (٢٢))^(١).

- السيد حيدر الحسيني: ترجمه أيضاً الآغا بزرك الطهراني في طبقات أعلام الشيعة (الأنوار الساطعة في المائة السابعة) فقال ما نصه: ((حيدر بن محمد بن زيد بن محمد بن عبد الله، كمال الدين الحسيني قرأ عليه علي بن طاووس الحلي... إلى أن يقول: قال ابن طاووس في وصف صاحب الترجمة:

(١) طبقات أعلام الشيعة، (الأنوار الساطعة في المائة السابعة)، آقا بزرك الطهراني، ص ٤٣.

أخبرني السيد الإمام العالم الزاهد العابد كمال الدين شرف الإسلام رب الفصاحة سيد العلماء حيدر بن محمد بن زيد بن عبد الله الحسيني قدس الله روحه ونور ضريحه... إلى أن يقول: ويوجد بخط صاحب الترجمة إجازة لتلميذه جمال الإسلام الحسن بن محمد بن يحيى بن علي بن أبي الجود ابن بدر بن درباس... وصرح فيها بروايته عن محمد بن علي بن شهر آشوب عن جده شهر آشوب عن الشيخ الطوسي مؤلف المصباح الذي كتبت هذه الإجازة على ظهره...^(١).

- محمد بن علي بن شهر آشوب: ترجمه الآغا بزرك الطهراني في طبقات أعلام الشيعة (الثقات العيون في سادس القرون) فقال ما نصه: ((محمد بن علي بن شهر آشوب بن أبي نصر بن أبي الجيش، الشيخ الإمام رشيد الدين أبو عبد الله السروي المتوفى عن مائة سنة إلا عشرة أشهر في ٥٨٨، له «معالم العلماء» في تميم الفهرست للشيخ الطوسي... إلى أن قال: وله مشايخ كثيرة منهم جده شهر آشوب فإنه سمع من لفظه في صغره كما ذكره للسيد حيدر بن محمد بن زيد الحسيني الراوي عنه، فذكر السيد حيدر في إجازته ٦٢٩ لتلميذه الشيخ حسن بن محمد بن يحيى. وقد ترجم في أكثر الكتب الرجالية...))^(٢).

- شهر آشوب السروي: أيضاً ترجمه الآغا بزرك الطهراني في طبقات

(١) طبقات أعلام الشيعة، (الأنوار الساطعة في المائة السابعة) آقا بزرك الطهراني، ص ٥٧.

(٢) طبقات أعلام الشيعة، (الثقات العيون في سادس القرون) آقا بزرك الطهراني، ص ٢٧٣.

أعلام الشيعة (النابس في القرن الخامس) بشكل مفصل وكذلك ذكره مختصراً في (الثقات العيون في سادس القرون)، ونحن نذكره مختصراً من الموضوعين، حيث قال في (النابس) ما نصه: ((شهر آشوب بن أبي نصر بن أبي الجيش السروي المحدث المازندراني المعروف بأنَّ كياكي جد رشيد الدين محمد بن علي بن شهر آشوب الذي توفي ٥٨٨ عن مائة سنة إلا عشرة أشهر، قال في أمل الآمل أنه فاضل محدث...))^(١).

وكذلك ذكره في (الثقات العيون) مختصراً فقال: ((شهر آشوب بن أبي نصر بن أبي الجيش السروي، الشيخ المحدث جد رشيد الدين محمد بن علي بن شهر آشوب. هو من تلامذة الشيخ الطوسي...))^(٢).
إلى هنا تم الكلام حول إجازة ابن أبي الجود، وتبين أنها متصلة بنسخة المصنف بطريق عالي الإسناد، كما عبر السيد حيدر الحسيني المجيز للشيخ حسن بن أبي الجود.

محاولة خلط الأوراق!

بعد أن ترجم ابن أبي الجود بشكل مقتضب، تكلم حول الإجازة التي ذكرها في بداية كلامه، وأنها موجودة على نسخة مصباح المتهجد، وأنها من حيدر بن محمد الحسيني، لربيب الدين حسن ابن أبي الجود، ونقل قراءة

(١) طبقات أعلام الشيعة، (النابس في القرن الخامس) آقا بزرگ الطهراني، ص ٩١.

(٢) طبقات أعلام الشيعة، (الثقات العيون في سادس القرون) آقا بزرگ الطهراني، ص ١٣٤.

موجودةً على مختصر المصباح، غير التي على المصباح الكبير، متغافلاً عن أنَّ المجيز لابن أبي الجود على نسخة مختصر المصباح هو غير المجيز له على المصباح الكبير، فإنَّ الحسن ابن أبي الجود له إجازة على المصباح الكبير، والمجيز له السيد حيدر الحسيني، وهي ما تقدم الكلام عنها، وله إجازة أو قراءة أخرى على مختصر المصباح، والمجيز له ابن أبي زنبور، كما سيتضح الحال في نسخة مختصر المصباح عند التعرض لنسخ المختصر.

وهنا ننقل لكم نص عبارته، حيث قال ما نصه:

((أما القراءة لابن أبي الجود فهي على مختصر مصباح المتهجد. ولا يوجد فيه النص الذي نتحدث عنه. وإليك نص الإجازة على المختصر: قراءة ابن أبي الجود: الصفحة الأولى موجود فيها قراءة للنسخة جاء فيها: (بسم الله الرحمن الرحيم يقول أصغر عباد الله تعالى وأضعف خلقه وأحوجهم إلى عفوهِ وتجاوزهِ: الحسن بن محمد بن يحيى بن علي بن أبي الجود عفى الله عنه ورحمه قرأت مختصر مصباح المتهجد على شيخي العالم عماد الدين أبي الرضا أحمد بن علي بن... ابن أبي زنبور رضي الله عنه في سنة سبع وستمائة وأخبرني أنه قرأه على شيخه رشيد الدين أبي جعفر محمد بن علي بن شهر اشوب فأخبره به عن جده شهر اشوب بن أبي نصر بن أبي الجيش المازندراني عن مؤلفه الشيخ السعيد أبي جعفر الطوسي رضي الله عنهم أجمعين والحمد لله رب العالمين

والصلوات... خلقه سده الحمد نبي الرحمة واله الطاهرين^(١).
 فلاحظ كيف أنه تناسى بأنه قبل هذا الكلام بأسطر معدودة ذكر أن تلك
 الإجازة على المصباح الكبير، وأنها من السيد حيدر بن محمد الحسيني،
 لريب الدين حسن بن أبي الجود، مع أن هذه الإجازة (القراءة) وإن كانت
 لابن أبي الجود إلا أنّها من أحمد بن علي بن أبي زنبور.
 فلاحظ كيف أنه حاول أن ينقل الكلام عن هذه الإجازة الموجودة على
 نسخة المصباح الكبير إلى الإجازة (القراءة) الأخرى التي على نسخة مختصر
 المصباح.

وما ذاك إلا لأنّ تلك النسخة من مختصر المصباح لا يوجد فيها النص
 الذي تحدث عنه، ومراده بالنص هو (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني
 وابدأ به أولاً ثم الثاني والثالث والرابع...)، حيث إنّهُ صَبَّ جَلَّ اهْتِمَامَهُ عَلَى
 هذا المقطع، كما هو ملاحظ.

فكان من المفروض أن يركز الكلام حول الإجازة الموجودة على المصباح
 الكبير، باعتبار أنها محل الكلام، ولا يتعرض للقراءة الموجودة على مختصر
 المصباح، لفرض المغايرة بينهما، كما هو واضح.

بيان مختصر حول نسخة المختصر

وهنا نذكر بياناً مختصراً حول نسخة مختصر المصباح والقراءة التي عليها
 لابن أبي الجود على ابن أبي زنبور، حتى يرتفع اللبس الذي حاول إيقاع

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣٥٣.

القارئ فيه، حيث حاول خلط أوراقها مع نسخة المصباح الكبير، التي هي محل الكلام، وسيأتي الكلام مفصلاً حول نسخة ابن أبي زنبور في آخر الكتاب عند التعرض لنسخ مختصر المصباح.

فأقول: نسخة مختصر المصباح التي أشار لها وذكر وجود الإجازة عليها موجودة في المكتبة الرضوية، برقم: ٩٦٠٧، وتاريخها في القرن السادس، وهذه النسخة فيها نقص في آخرها وكُمّلت بقطعة من دعاء أبي حمزة الثمالي، وتوجد في صفحتها الأولى (القراءة) التي أشار لها لابن أبي الجود من ابن أبي زنبور، حيثُ قرأ الحسن بن أبي الجود نسخة المختصر على شيخه ابن أبي زنبور.

فلاحظ صورة صفحة (القراءة) على ابن أبي زنبور من ابن أبي الجود، التي على نسخة مختصر المصباح، في الملحق رقم [٣٨].
ونص هذه القراءة تقدم نقله في عبارته المتقدمة، وهنا نين بشكل مختصر الطريق في هذه القراءة.

بيان القراءة

نص هذه القراءة كتبه الشيخ الحسن بن أبي الجود، وفيه يخبر بأنّه قرأ هذه النسخة من المختصر على شيخه أحمد بن أبي زنبور، وكان ذلك في سنة (٦٠٧هـ)، وذكر ابن أبي الجود بأنّ شيخه ابن أبي زنبور أخبره بأنّه قرأ مختصر المصباح على شيخه رشيد الدين ابن شهر آشوب، وهو أخبره عن

جده شهر آشوب المازندراني، وهو عن الشيخ الطوسي مؤلف مختصر المصباح.

وعليه فتكون هذه القراءة متوافقة مع الإجازة المتقدمة التي كانت على المصباح الكبير، إلا في شيخ ابن أبي الجود، حيث كان في تلك الإجازة السيد حيدر الحسيني، وفي هذه القراءة ابن أبي نبور، ويكون شيخهما في الإجازة المتقدمة وهذه القراءة هو ابن شهر آشوب (صاحب معالم العلماء)، وهو يروي عن جده شهر آشوب، وهو يروي عن الشيخ الطوسي، إلا أنَّ الطريق المتقدم في الإجازة هو لنسخة المصباح الكبير، والطريق في هذه القراءة هو لنسخة مختصر المصباح، وقد تقدمت ترجمة الأعلام عند تعرضنا للإجازة، إلا في ابن أبي زنبور.

ترجمة ابن أبي زنبور

فقد ترجمه السيد الأمين في أعيان الشيعة فقال ما نصه: ((أحمد بن علي ابن أبي زنبور أبو الرضا النيلي المصري، توفي بالموصل سنة ٦١٣، ذكره السيوطي في «بغية الوعاة» ووصفه بالإمام الأديب اللغوي الشاعر، وقال كذا ذكره الذهبي، وقال: قرأ على يحيى ابن سعدون القرطبي وتأدب على سعيد بن الدهان ومدح الصلاح بن أيوب بقصيدة طويلة فوصله عليها بخمسمائة دينار، وكان من غلاة الرافضة، عمّر دهرًا طويلًا ومات بالموصل سنة ٦١٣))^(١).

(١) أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين ج ٤، ص ٣٦٢، ترجمة ١٥٦٨.

وعليه فلا تفرق هذه القراءة عن الإجازة السابقة الموجودة على المصباح الكبير إلا في شيخ ابن أبي الجود، فإنَّه في هذه القراءة هو أحمد بن علي بن أبي زنبور، وفي الإجازة المتقدمة هو السيد حيدر الحسيني، وعليه يكون كل من السيد حيدر وابن أبي زنبور من تلامذة ابن شهرآشوب (صاحب المعالم)، وكلاهما شيخ لابن أبي الجود.

الفارق بين الإجازة والقراءة

وبناء على هذا وما تقدم في بيان الإجازة يكون الفرق بينهما، بأنَّ الإجازة التي على المصباح الكبير سندها هكذا: الشيخ الحسن بن أبي الجود، عن شيخه السيد حيدر الحسيني، عن شيخه ابن شهرآشوب (صاحب المعالم)، عن شيخه وجده شهرآشوب المازندراني، عن شيخه مصنف المصباح الكبير الشيخ الطوسي رحمته الله.

بينما القراءة التي على مختصر المصباح سندها هكذا: الشيخ الحسن بن أبي الجود، عن شيخه أحمد بن علي بن أبي زنبور، عن شيخه ابن شهرآشوب (صاحب المعالم)، عن شيخه وجده شهرآشوب المازندراني، عن شيخه مصنف مختصر المصباح الشيخ الطوسي رحمته الله.

وعليه فما قام به من خلط الكلام بين نسخة المصباح الكبير والإجازة الموجودة عليها لابن أبي الجود من السيد حيدر الحسيني، وبين نسخة مختصر المصباح والقراءة الموجودة عليه لابن أبي الجود أيضاً إلا أنها من ابن

أبي زنبور، هو دليل واضح على الحياد عن الموضوعية، حيثُ تغافل تماماً عن الإجازة التي على المصباح الكبير وراح يغرد حول القراءة التي على مختصر المصباح، وذلك باعتبار أنَّ الإجازة التي على المصباح الكبير تعطي النسخة أهمية واعتباراً، وهذه النسخة واجدة للمقطع الرابع (اللهم خص أنت أول ظالم...)، بينما نسخة مختصر المصباح لا يوجد فيها المقطع المذكور، فلذلك تغافل عن الإجازة وركز الكلام على القراءة!!.

ملاحظات مبنية على ما تقدم

ثم إنَّه بعد أن أحدث هذا الخلط بين النسختين والإجازة والقراءة، طرح ملاحظاته على هذه النسخة أعني نسخة ابن أبي الجود، ضمن أربع نقاط يناقشه فيها بعد نقل نص كلامه:

((الملاحظة:

١/ التاريخ والناسخ لهذه النسخة مجهولان.

٢/ ما هو موجود في المختصر من النص يختلف عن النص الموجود في هذه النسخة المدعات.

٣/ على نسخة المختصر تسلسل في السند حتى وصل إلى المصنف أما هذه الإجازة فلم يكن ذلك.

٤/ السيد حيدر المذكور أستاذ السيد ابن طاووس وقد شهد السيد ابن طاووس على أن نسخته متطابقة مع نسخة الطوسي

ولا يوجد فيها الفصلان الأخيران من الزيارة مع هذه الفقرة. أقول: الزيارة كما في المطبوع^(١).

أما ما ذكره في الرقم (١): من مجهولية التأريخ والناسخ، فلا يضر ذلك باعتبار الطريق الموجود على النسخة، فإنَّ اعتبار الطريق لا مدخلية له بمجهولية تأريخ النسخة والناسخ كما هو واضح، فإنَّه بعد أن تغافل عن الطريق عالي الإسناد، حاول أن يوجد الخلل في النسخة من ناحية مجهولية الناسخ والتأريخ.

وأما ما ذكره في الرقم (٢): من اختلاف النص بين نسخة المختصر التي تقدمت الإشارة إليها، وبين نسخة ابن أبي الجود، التي هي محل الكلام. فجوابه: إنَّ هذا الاختلاف بشكل عام لا يمكن حله بهذه السهولة، فلا بد من طرح نسخ مختصر المصباح وخصوص المهم منها للنقاش والتدقيق لنرى أيها الصحيح وأيها غير الصحيح، ثم بعد ذلك نرى موارد الاختلاف بين نسخ المختصر وبين نسخ المصباح الكبير، وهذا ما سنتعرض له في آخر الكتاب عند التعرض لنسخ المختصر إن شاء الله تعالى.

فالملاحظ عليه هنا أنَّه مجرد أن وجد اختلافاً بين نسخة المختصر التي تقدمت الإشارة إليها وبين نسخة ابن أبي الجود اعتبر ذلك خلافاً في نسخة ابن أبي الجود!! واعتبر بأنَّ الصحيح هو نسخة المختصر، بينما قد يكون الأمر بالعكس.

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣٥٤.

ونحن الآن لسنا في صدد تحقيق نسخ مختصر المصباح، وسيأتي بسط الكلام في ذلك ونبين بنسخ معتبرة بأنَّ الصحيح هي النسخ المتوافقة مع هذه النسخة، وذلك في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

وأما ما ذكره في الرقم (٣): من أنَّ نسخة المختصر يوجد عليها سند متسلسل إلى المصنف بخلاف نسخة ابن أبي الجود فلا يوجد عليها سند متسلسل إلى المصنف، فهذا منه في غاية الغرابة، بل توقفت فيه كثيراً لأجد له وجهاً فلم أجد!! فكيف ساغ له أن يدعي هكذا دعوى، مع أن الإجازة الموجودة على نسخة ابن أبي الجود في أعلى مراتب الإسناد، كما تقدم بسط الكلام فيها.

وأما ما ذكره في الرقم (٤): من أنَّ السيد حيدر الحسيني الذي هو أستاذ لابن طاووس، وابن طاووس شهد بأنَّ نسخته متطابقة مع نسخة الطوسي، ولا يوجد في نسخة ابن طاووس الفصلان مع هذه الفقرة!!

فجوابه من عدة وجوه تقدم بعضها ونشير إليها تذكيراً.

أولاً: كون السيد حيدر الحسيني أستاذ لابن طاووس لا مدخلية له في الإشكال الذي يريده، فإنَّ السيد حيدر الحسيني أيضاً أستاذ لابن أبي الجود، وعليه يكون ابن أبي الجود مع السيد ابن طاووس من تلامذة السيد حيدر الحسيني.

وثانياً: إنَّ ما ادعاه من شهادة ابن طاووس، فهو تجني على السيد ابن طاووس (عطر الله مرقده) حيثُ إنَّ ابن طاووس نفى أن تكون النسخة

التي عنده من المصباح الكبير مشتملة على الفصلين اللذين تكررا مائة مرة فقط، ولم ينف وجود الفصل الثالث وهو (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني...)). وتقدم نقل عبارة السيد ابن طاووس في كتابه مصباح الزائر.

وثالثاً: إنَّ نسخة السيد ابن طاووس لم تنقل لنا المقابلة الموجودة عليها، وإنما أخبر ابن طاووس بأنَّ نسخته مقابلة على نسخة بخط مصنفه، بينما هذه النسخة صريحة العبارة في القراءة على نفس المصنف، حيث قال ابن شهر آشوب بأنَّ جده شهر آشوب الذي هو تلميذ الشيخ الطوسي أخبره بأنَّه قرأ الكتاب على مصنفه الشيخ الطوسي، وهذا نص العبارة المتقدم نقلها في الإجازة ((... وأخبره أنه قرأه على مصنفه الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي رضي الله عنه...)). فلو تنزلنا وفرضنا حصول التعارض بين نسخة السيد ابن طاووس مع نسخة ابن أبي الجود، فلا كلام في تقديم نسخة ابن أبي الجود، لاتصال سندها بالمصنف، بخلاف نسخة السيد ابن طاووس حيثُ إنَّ سندها بالمصنف مجهول، فلا نعلم من هو الذي قام بالمقابلة.

فما ذكره من إيجاد التعارض بين نسخة ابن طاووس ونسخة ابن أبي الجود لا يخدم مدعاه، كما هو واضح.

إلى هنا تبين أنَّ هذه النسخة هي من النسخ المهمة للمصباح الكبير، لوجود الإجازة المذكورة عليها المتصلة بالمصنف عن طريق ثلة من أعلامنا.

هذا تمام الكلام في هذه النسخة، أعني النسخة المعتمدة على (نسخة ابن أبي الجود).

نسخة محمد صالح النهاري

هذه النسخة ذكرها ضمن محاضراته العاشرة، وهي من النسخ المهمة، وذلك لوجود مقابلة عليها متصلة الطريق بنسخة المصنف، وهذه المقابلة قام بها الفاضل التوني، وسيأتي بيان ذلك بشكل مفصل، ثم ذكر تأريخها سنة (١٠٦٢هـ)، ثم بعد ذلك نقل المقابلة الموجودة في حاشية الصفحة الأخيرة بكاملها، ولم يشرحها ولم يعلق عليها، ونحن إن شاء الله نشرح هذه المقابلة بشكل مختصر، ثم بعد ذلك انتقل إلى تعريف التوني، ثم أدرج مجموعة من صور المخطوطة، إلا أنه حاول التشكيك في نسبة المقابلة للفاضل التوني، وسيأتي التعليق على ذلك في محله. فالملاحظ أنه حاول التغافل عن هذه المقابلة المذكورة على هذه النسخة واكتفى بالتشكيك في نسبتها للفاضل التوني؟!.

نص المقابلة التي على نسخة النهاري

وهنا أنقل لكم نص المقابلة الموجودة على النسخة بحسب نقله:
 ((قد حرر ونقل هذا الكتاب عن النسخة المولى الأملعي أفضل الفضلاء وأصلح الصلحاء استادي مجتهد الرباني مولانا عبد الله

التوني أدام الله فضله ونسله. تاريخ كتابتها سنة ثلاثة و خمسين و تسعمائة وعليها بخطه سلمه الله ما صورته: قد وقع الفراغ من مقابلة هذه النسخة الشريفة حادي عشر شهر شعبان المعظم من سنة سبع و خمسين بعد الألف من الهجرة النبوية عليه أفضل الصلاة والتحية وأنا أفقر الفقراء إلى الله ابن حاجي محمد [التبردي] الخراساني عبد الله، وقد كانت النسخة التي قوبلت معها نسخة عتيقة تاريخ كتابتها سنة اثنين وثلاثين وسبعمائة، وعليها مكتوب ما صورته: قابلت هذا المصباح في الحلة في مقام مولانا جعفر الصادق عليه السلام مع نسخة الأصل الذي هي بخط مصنفه رحمه الله وأنا الفقير عبد الرحمن بن محمد الجزائري غفر الله ذنوبهما. وعليه أيضا: بلغ مقابلة بنسخة مصححة منقولة عنها في مجالس متعددة آخرها سادس شهر محرم الحرام من شهور سنة... وستين وتسعمائة من الهجرة النبوية عليه أفضل الصلاة والتحية [وصح] إلا ما زاغ عنه البصر وحسر عنه النظر والحمد لله وحده... كتب الحواشي على هذا الكتاب الشريف العزيز في مشهد سيدنا ومولانا أمير المؤمنين عليه السلام. وبلغ مقابلة بنسخة مصححة... مصنفه رحمه الله عليه العبد عبد العلي الكليني الحلبي. وعليه أيضا خط الشهيد الثاني في أول عمل شهر رمضان، وقد كتب صورة هذا... هذا كله صورة خطه حفظه الله و سلمه). انتهى ما كتب بالحاشية من أسفل. ثم كتب في أعلى الصفحة على الحاشية الأولى ما صورته: قد وفقني الله تبارك

وتعالى على مقابلة هذا الكتاب وتصحيحه وإصلاحه مع المنتسخ المذكور في الحاشية ومع الحواشي المسطورة في هامشه بقدر الجهد والطاقة إلا ما زاغ عليه البصر وحسر عنه النظر والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً وصلواته على أشرف أنبيائه وخير جميع خلقه عبده... وصفيه محمد المصطفى وآله مصابيح الدجى وسلم كثيراً الضعيف ومحمد صالح بن خان أحمد عفى الله عنهما بمحمد وآله سنة ١٠٦٢ هـ^(١).

بيان حقيقة المقابلة

وبيان هذه المقابلة يتضح من خلال الأمور التالية:

الأول: إنَّ صاحب هذه النسخة - وهو محمد صالح نهاري - ذكر في الحاشية أنَّه نقل هذه النسخة اعتماداً على نسخة أخرى ترجع ملكيتها للفاضل التوني، وهذه النسخة المنقول عنها هي ملك الفاضل التوني وتاريخ كتابتها سنة (٩٥٣هـ)، ثم يقول النهاري إنَّ النسخة المذكورة كتب عليها بخط الفاضل التوني نص المقابلة التي قام بها الفاضل التوني.

الثاني: إنَّ الفاضل التوني كتب على النسخة التي وقعت في يده والتي قام بمقابلتها مع نسخة أخرى يرجع تأريخها إلى سنة (٧٣٢هـ) هذا النص: ((قد وقع الفراغ من مقابلة هذه النسخة الشريفة حادي عشر شهر شعبان

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣٦١.

المعظم من سنة سبع وخمسين بعد الألف....)) إلى قوله: ((و أنا الفقير عبد الرحمن بن محمد الجزائري غفر الله ذنوبها)).

فإنَّ الفاضل التوني يخبر بأنَّه وقع فراغه من مقابلة النسخة الواقعة تحت يده والتي يريد تصحيحها في سنة (١٠٥٧هـ)، ثم ذكر أنَّ النسخة المقابل بها أو المصحح عليها هي نسخة عتيقة كتبت في سنة (٧٣٢هـ)، ثم ذكر أنَّ النسخة المقابل بها والتي هي مصدر التصحيح كتب عليها من قبل عبد الرحمن بن محمد الجزائري أنَّه قابلها مع نسخة الأصل التي هي بخط مصنف المصباح الشيخ الطوسي، وذكر أنَّ تلك المقابلة وقعت في الحلة في مقام الإمام الصادق عليه السلام. وعليه تكون هذه المقابلة متصلة السند إلى نسخة المصنف، ويكون طريقها هكذا: إنَّ نسخة النهاري منقولة ومصححة على نسخة الفاضل التوني، ونسخة التوني مصححة على نسخة عتيقة سنة كتابتها (٧٣٢هـ)، وتلك النسخة العتيقة مصححة على نسخة الأصل بخط المصنف.

الثالث: إنَّ الفاضل التوني بعد أن ذكر المقابلة المتقدمة عطف عليه أيضاً وجود مقابلة أخرى موجودة على النسخة العتيقة بنسخة مصححة منقولة عن تلك النسخة في مجالس متعددة كان آخرها سنة (٩٦٣هـ) كما هو ظاهر، ويحتل رقم آخر غير (٣)، والأمر سهل من هذه الناحية.

الرابع: ذكر الفاضل التوني ما ظاهره وجود مقابلة ثالثة توجد على نفس النسخة المذكورة والذي قام بتلك المقابلة هو عبد العلي الكليني الحلبي.

الخامس: ذكر الفاضل التوني إنَّه يوجد على تلك النسخة العتيقة المؤرخة بسنة (٧٣٢هـ) خط للشهيد الثاني، والظاهر أنَّه حواشي من الشهيد الثاني في أول عمل شهر رمضان.

السادس: وبعد أن انتهى النهاري من نقل خط الفاضل التوني ذكر أن ما نقله كله بخط الفاضل التوني، وعليه يكون جميع الكلام المتقدم نقله للفاضل التوني، قام بنقله محمد صالح النهاري، حيث وجده مكتوباً على نسخة الفاضل التوني، التي اعتمد عليها في نقل نسخته التي هي بين أيدينا، وتكون بدايته من قوله ((قد وقع الفراغ من مقابلة هذه النسخة الشريفة حادي عشر شهر شعبان المعظم من سنة سبع وخمسين بعد الألف... إلى قوله: وعليه أيضاً خط الشهيد الثاني في أول عمل شهر رمضان...)).

فلاحظ صورة المقابلة وتجدها محاطة بالخط الأحمر، في الملحق رقم [٣٩]:

السابع: إنَّ محمد صالح النهاري - ناسخ هذه النسخة - بعد أن نقل لنا ما وجده مكتوباً على نسخة الفاضل التوني وهو ما نقلناه لكم في الصورة المتقدمة، ذكر أنَّه بتوفيق الله قابل هذه النسخة وصححها اعتماداً على نسخة الفاضل التوني، وكان ذلك سنة (١٠٦٢هـ). وهنا أنقل لكم نص عبارته ثم صورته:

((قد وفقني الله تبارك و تعالی على مقابلة هذا الكتاب وتصحيحه وإصلاحه مع المنتسخ المذكور في الحاشية ومع الحواشي المسطورة في هامشه بقدر الجهد والطاقة إلا ما زاغ عنه البصر وحسر عنه النظر والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة

وأصيلاً وصلواته على أشرف أنبيائه وخير جميع خلقه عبده ونجيبه وصفيه محمد المصطفى وآله مصابيح الدجى وسلم كثيراً. الضعيف ومحمد صالح بن خان أحمد عفى الله عنهما بمحمد وآله سنة ١٠٦٢هـ))^(١).

فلاحظ صورة هذا المقطع محاطة بالخط الأحمر، في الملحق رقم [٤٠]:

هذا تمام الكلام في بيان هذه المقابلة.

وقد تبين أنَّ هذه المقابلة كانت موجودة على نسخة تحت يد الفاضل التوني، وهو من قام بكتابتها اعتماداً على ما وجدته على نسخة أخرى، هي المقابل بها، وأنَّ محمد صالح النهاري اعتمد في هذه النسخة التي بين أيدينا على تلك النسخة نقلاً مقابلة، كما صرح بذلك في بداية كلامه وآخره.

الفرق واضح بين المقابلتين

وكذلك تبين لكم أنَّ هذه المقابلة مختلفة تماماً عن المقابلة المتقدمة على نسخة غياث الدين الاسترآبادي، التي ذكرها المولى أحمد التوني هناك، ومن خلال ذلك تبين كيف أنَّه حاول الخلط بين المقابلتين المختلفتين، واحتمل أن يكون الكاتب لتلك المقابلة التي على نسخة غياث الدين الاسترآبادي هو الفاضل التوني!!، وذلك عند كلامه في ملاحظاته العشر التي سطرها على المقابلة المتقدمة عن المولى أحمد التوني، حيث قال ما نصه: ((٥/ ثم من حقنا أن نتساءل من الكاتب لهذا الكلام ونصه؟ هل هو المولى أحمد

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣٦٢.

التونى كما هو مدعى هنا؟ أم أن الذى كتبه هو أخوه المولى عبد الله صاحب (الوافية فى علم أصول الفقه) كما سوف يأتى فى نسخة الرقى؟...)) ولا يخفى أن نسبة ذلك إلى نسخة الرقى خطأ وقع فيه وخلط بين ما هو موجود على نسخة النهاري ونسخة الرقى، حيث إن الموجود على نسخة الرقى هو مقابلة على نسخة غياث الدين الاسترآبادي ونقلت هناك مقابلة المولى أحمد التونى، ولم يذكر الفاضل التونى لا من قريب ولا من بعيد، وقد تقدم نقاش ذلك مفصلاً عند كلامنا عن نسخة غياث الدين الاسترآبادي، فى خصوص نقاشنا لملاحظاته التى سطرها هناك، فراجع.

وكذلك ذكر فى ملاحظته رقم (٦) التى تقدمت على نسخة غياث الدين الاسترآبادي ما معناه أن هذا الكلام - يعنى به المقابلة التى ذكرها المولى أحمد التونى على نسخة غياث الدين - تكرر على نسخ مختلفة، وذكر أنه تكرر على نسخة الأنصاري ونسخة محمد فاضل التونى ونسخة الرقى ونسخة النهاري وهى هذه النسخة التى نحن فى صدد الكلام عنها، وقال هناك إن المصحح هو المولى عبد الله التونى أخو المولى أحمد التونى، فلاحظ نص عبارته المتقدمة: ((٦/ هذا الكلام قد تكررت كتابته على نسخ مختلفة فقد كتب على نسخة الأنصاري... ونسخة محمد فاضل التونى... ونسخة الرقى... ونسخة النهاري المؤرخة ١٠٦٢هـ)) فإن هذا الكلام منه محاولة لخلط أوراق النسخ وإيهام القارئ إلى أن هذه المقابلات تتكرر على النسخ بلا فائدة، مع أن الأمر ليس كما رامه كبرى وصغرى، حيث إن

المقابلات هي الطريق الموصل إلى نسخة المصنف، وبدونها لا يمكن الوثوق بالنسخة، وهذا قد تقدم منه التأكيد عليه في محاضراته الأولى، عندما ذكر هناك إنَّ من الطرق لإثبات النسخة هو المقابلة، هذا من حيث الكبرى، ومن حيث الصغرى إنَّ هذه المقابلات التي ذكرها مختلفة فيما بينها، فليست هي متكررة، كما ادعى ذلك، وإنما المقابلة التي على نسخة غياث الدين الاسترآبادي التي ذكرها المولى أحمد التوني مختلفة تماماً عن المقابلة التي ذكرت على نسخة النهاري وهي عن الفاضل التوني، وكذلك المقابلة المذكورة على نسخة محمد فاضل التوني تختلف عنهما، نعم المقابلة الموجودة على نسخة الأنصاري ونسخة الرقي هي مطابقة للمقابلة المذكورة على نسخة غياث الدين الاسترآبادي، إلا أنَّه سيأتي: أنَّ هاتين النسختين مقابلتان على نسخة غياث الدين، فطبيعي أن ينقل المقابلة الموجودة عليها.

التشكيك عادة متبعة!

بعد أن ذكر المقابلة التي على نسخة النهاري، ذكر ترجمة مختصرة للفاضل التوني وضمَّنها تشكيكاً في هذه المقابلة، وهذا ليس غريباً منه فقد دأب على التشكيك في جميع النسخ التي تخالف مرامه، وهو إثبات التزوير في الزيارة المباركة، كما دأب على عكس ذلك في النسخ التي توافق مرامه المذكور، فقد رأيتم كيف أنَّه يرسل الاحتمالات إرسال المسلمات هناك، حيثُ إنَّ تلك النسخ المتقدمة في القسم الأول وبالخصوص نسخة النقاش الرازي والتي

جعلها أساساً لمدعاه والتي بناها على ضروب من الاحتمالات، وقد تقدمت مناقشته في ذلك بما لا مزيد عليه، وهذا من المفارقات العجيبة جداً. فلاحظ نص عبارته: ((..التعريف بالتوني: التوني الذي ورد ذكر اسمه في هذا التصحيح هو المولى عبد الله التوني البشروي صاحب الوافية في علم الأصول المتوفى ١٠٧١هـ من العلماء الزهاد، وليس الشك في تقواه أو ورعه، بل الشك في نسبة هذه النسخة والكلام المكتوب عليها إليه))

فإنه أرسل التشكيك إرسال المسلمات، دون أن يذكر أي شاهد لذلك، وهذا حقاً من عجائب الأمور وغرائب الدهور.

البشروي أو التبردي؟!؟

وهنا نقطة أخيرة وبها نختم الكلام عن هذه النسخة، حيث إنه فيما تقدم في نسخة غياث الدين الاسترآبادي حاول جاهداً التشكيك في المقابلة التي ذكرها المولى أحمد التوني بالخدشة في سند تلك المقابلة، وكان من ضمن تشكيكاته أنه حاول أن يوجد اشتراك التوني، باحتمال أنه «البشروي التوني» وهو معروف، ويحتمل أنه «التبردي التولي» وهو مجهول، فيكون مردد بين المعروف والمجهول!!!. وتقدم الجواب عليه هناك بما لا مزيد عليه، إلا أنه هنا يحاول العزف على نفس ذلك الوتر، وذلك عندما قال في نقله للمقابلة الموجودة على هذه النسخة - أعني نسخة النهاري - ما نصه: ((... وأنا

أفقر الفقراء إلى الله ابن حاجي محمد التبردي الخراساني عبد الله...)) فإنه صحف كلمة البشروي بـ«التبردي»، وكأنه يريد إيهام القارئ إلى صحة ما احتمله هناك في نسخة غياث الدين الاسترآبادي من التشكيك في المولى أحمد التوني، مع أنه ذكر هنا في ترجمته المختصرة للفاضل التوني بأنه التوني البشروي صاحب الوافية.

وهذا لعمرى منهج بعيد كل البعد عن طريقة المحققين المدققين الذين دأبهم الجري وراء الحقائق لإثباتها بالأدلة الناصعة الواضحة، ويعتبرون أن إيصال الحقيقة للناس أمانة في أعناقهم.

هذا تمام الكلام في هذه النسخة أعني نسخة النهاري، وقد ثبت لكم أن هذه النسخة معتمدة على نسخة الفاضل التوني، ونسخة الفاضل التوني مقابلة على نسخة عتيقة يرجع تأريخها إلى سنة (٧٣٢هـ)، وتلك النسخة مقابلة على نسخة المصنف الشيخ الطوسي رحمته الله.

للأمانة العلمية

وللإنصاف والأمانة العلمية: إن هذه النسخة وإن كانت تامة المقابلة ومتصلة السلسلة بنسخة المصنف، إلا أنه لمجهولية النسخة التي اعتمد عليها الفاضل التوني، والتي قام بمقابلتها عبد الرحمن بن محمد الجزائري، حيث لم نعثر على ترجمة لهذا الشخص، وعليه تكون نسخة النهاري مؤيداً لما تقدم من النسخ التي ذكرناها متصلة السند إلى الشيخ الطوسي رحمته الله وقد

تقدمت نسخة غياث الدين الاسترآبادي ونسخة ابن أبي الجود، حيث كانت الأولى متصلة بالمقابلات إلى نسخة الشيخ الطوسي والثانية متصلة بالإجازة والقراءة إلى الشيخ الطوسي.

نسخة محمد فاضل التوني

هذه هي النسخة الثالثة في المحاضرة العاشرة التي نريد الكلام عنها، وهي (نسخة محمد فاضل التوني) وهي النسخة الأخيرة، وأما بقية النسخ في نفس المحاضرة فلن نتعرض لها لعدم أهميتها، وسوف يتركز كلامنا في هذه النسخة حول المقابلة الموجودة في آخره.

ذكر في آخر محاضراته العاشرة نسخة عنونها بعنوان: (نسخة محمد فاضل التوني) وذكر أن تأريخها معلوم وهو سنة (١٠٧٥هـ) وكتابتها معلوم وهو محمد فاضل بن سلطان محمد التوني، كما ذكر تحت عنوان: (التصحيح لهذه النسخة) وجود مقابلة لهذه النسخة مع نسخة ابن إدريس، ثم ذكر كلاماً يبين فيه عدم صحة الاعتماد على هذه المقابلة لعدم وضوحها، ثم ذكر في آخر كلامه أن الزيارة المباركة في هذه النسخة هي كما في المطبوع.

كلامه حول المقابلة التي على هذه النسخة

ونحن نضع لكم هنا نص كلامه ثم نضع لكم صورة المخطوطة

والصفحة التي بها المقابلة ثم نورد تعليقنا عليها.

((التصحيح لهذه النسخة: وفي هذه النسخة على آخر صفحة منها بالهامش: قراءة أو تصحيح يزعم أنها مقابلة مع نسخة ابن إدريس. ولم يعلم من الذي كتب هذه الحاشية وفي أي تاريخ. وإليك ما تمكنا من قراءة النص قال: (... الله تعالى وحسن توفيقه... بنسخ مصححة ومعتبرة... محمد بن إدريس العجلي... صاحب التحقيق والتدقيق... الله مع الأصل المسطور بخطه... في آخر نسخة ابن إدريس... بن منصور بن أحمد بن إدريس بن... عيسى بن شادي العجلي في جمادى الأولى... حامداً لله وعورض هذا الكتاب... المصنف رحمه الله وأخرى من النسخ وقابلها بها فصحت هذه النسخة... حرره العبد المذنب... الكيلاني الأصل المتوطن... الكرام المعصومين صلوات الله... وعليهم أجمعين... يا رب العالمين).
شخص كتب في الصفحة الأخيرة أن هذه النسخة مقابلة ومصححة مع نسخة ابن إدريس وهو مع نسخة الشيخ الطوسي. وعلق مفهرس المكتبة الموجودة فيها النسخة وهو مركز إحياء التراث بما نصه على هذه النسخة بقوله (مصحح وعليه تعاليق قليلة، يكتب شخص في الصفحة الأخيرة أنه قابل الكتاب على نسخة ابن إدريس المقابلة على نسخة الطوسي) ولم يعلم من الذي قابل النسخة ومن الذي يدعي هذه الدعوى؟؟ وشبيهه بهذا الكلام تقدم في نسخة غياث الدين في القرن ١٠ هـ. على هذه النسخة وفي نفس الصفحة الأخيرة سجل تملك محمد بن غلام البهبهاني

بتاريخ ١٥ شوال عام ١٢٨٣ هـ. الزيارة: كما في المطبوعة))^(١).

المناقشة لما ذكره حول المقابلة

أما ما ذكره بداية كلامه من أنه توجد مقابلة أو تصحيح يزعم أنها مقابلة مع نسخة ابن إدريس.

فجوابه: إنَّ هذا ليس زعمًا وإنما هو الظاهر من العبارة المذكورة.

نعم ما ذكره من عدم معلومية الكاتب وتاريخ المقابلة فهو صحيح في الجملة باعتبار أنَّ الظاهر بأنَّ الكاتب للمقابلة شخص ينسب إلى كيلان أصلاً.

وسوف يظهر لكم أنَّ عدم معلومية اسم الكاتب للمقابلة بالتفصيل وتاريخ الكتابة راجع لحصول تلف في صفحة المقابلة لا أنَّه لا يوجد أصلاً ذلك.

الظاهر من المقابلة

فالظاهر من تمام هذه المقابلة أنَّ شخصاً قام بمقابلة هذه النسخة إما على نسخة ابن إدريس مباشرة أو على نسخة مقابلة على نسخة ابن إدريس ونسخة ابن إدريس مقابلة على نسخة المصنف الشيخ الطوسي، إلا أنَّه بسبب عدم الحفظ الصحيح لهذه النسخة حصل تلف في أطراف الصفحة التي عليها المقابلة واختفى مقدار منها، كما ستلاحظون ذلك في صورة الصفحة الآتية.

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣٧٨.

تركيبة على نسخة غياث الدين!

وأما ما ذكره من أنه يوجد شبيه هذا الكلام وقد تقدم في (نسخة غياث الدين).

فهذا خلط بين المقابلتين وإيهام القارئ أن حال تلك المقابلة هو حال هذه المقابلة!؟!؟.

وهذا لعمرى حياذ واضح عن الموضوعية.

حيث إن تلك المقابلة تقدم الكلام فيها مفصلاً وأثبتنا هناك بما لا مزيد عليه تماميتها من حيث اتصالها بنسخة المصنف وكذلك من حيث الأعلام الذين قاموا بالمقابلة، وتبين لكم هناك كيف أنه حاول جاهداً أن يسقط تلك المقابلة عن الاعتبار، إلا أننا بينا الخدشة في كلامه من وجوه عدة، فراجع.

فالتيجة: إن هذه النسخة وإن وجدت عليها هذه المقابلة إلا أنه ولعدم وضوح المقابلة بسبب التلف الواقع في النسخة لا يمكن الاعتماد عليها إلا بنحو المؤيد للنسخ المتقدمة التي لا كلام فيها، وذكرنا نسخة غياث الدين الاسترآبادي و نسخة ابن أبي الجود، حيث إن كلاً منهما له طريق متصل بالمصنف الشيخ الطوسي رحمته الله وهذا الطريق يمر عبر مجموعة من علمائنا الأعلام.

فلاحظ صورة الصفحة الأخيرة، والمقابلة في الحاشية جانباً محاطة بخط

أحمر، في الملحق رقم [٤١]:

والنتيجة النهائية من هذه المحاضرة العاشرة: إِنَّه في هذه المحاضرة ذكر إحدى عشرة نسخة، منها نسخة واحدة تامة وهي النسخة المعتمدة على (نسخة ابن أبي الجود)، وذلك لوجود إجازة عليها متصلة إلى نسخة المصنف الشيخ الطوسي رحمته الله عبر مجموعة من أعلام الطائفة، ومنها نسختان تصلحان كمؤيد وهما (نسخة محمد صالح النهاري) و(نسخة محمد فاضل التوني) وذلك لوجود مقابلتين عليهما إلا أنّهما لم تثبت وثاقتهما، وبقية النسخ في نفس المحاضرة لا أهمية لها إلاّ بنحو التأييد للنسخ المتقدم ذكرها.

المُحَاضِرَةُ الحَادِيَةَ عَشَرَ

ما ذكره من النسخ في هذه المحاضرة، اثنتي عشرة نسخة من نسخ النوع الثاني من القسم الثالث، أو القسم الرابع بحسب تصنيف الكتاب، وباعتبار أن هذه النسخ لا توجد فيها إلا نسخة واحدة مهمة وهي التي نسبها إلى (نسخة الأنصاري) وأما بقية النسخ فهي ليست ذات أهمية، فلذلك نحن نقصر في النقاش معه على ما ذكره حول هذه النسخة بشكل مفصل وأما بقية النسخ فنعرض عنها رعاية للاختصار.

نسخة الأنصاري

وجه النسبة للأنصاري

نسب هذه النسخة للأنصاري في المحاضرات، باعتبار أن الشيخ إسماعيل الأنصاري الزنجاني هو من قام بنشرها بعد مقابلتها بنسخ متعددة كما سيأتي بيانه عند التعرض للمقابلة، وكان الأجدد به نسبتها إلى ناسخها وهو محمد يحيى بن حبيب الله أو إلى المقابل لها على نسخة المولى أحمد التوني وهو محمد يونس بن محمد خان. نعم في الكتاب أدخل التعديل بحسب ما ذكرناه ونسب النسخة إلى محمد يحيى بن حبيب الله، إلا أنه لم يكن يلتزم طريقة واحدة في نسبة النسخ، فتراه تارة ينسب النسخة إلى ناسخها، وأخرى إلى واقفها، وثالثة إلى مالکها؟! وهذا وإن كان لا يوجب خللاً

كبيراً، إلا أنَّه خطأ فني في الفهرسة كما هو واضح.

مناقشة ما ذكره حول المقابلة

أما ما ذكره في مواصفات النسخة عن تأريخ النسخة واسم الناسخ ومكان النسخة، فهذا كله لا كلام لنا معه فيه لعدم أهميته. ونقتصر على ما ذكره بشأن المقابلة الموجودة على هذه النسخة، والكلام فيه على قسمين:

القسم الأول: حول المقابلة على نسخة غياث الدين الاسترآبادي، والمقابل لها هو محمد يونس بن محمد خان الهمداني، وذلك سنة (١١١٥هـ).

القسم الثاني: حول المقابلة على خمس نسخ، والمقابل لها هو الشيخ إسماعيل الأنصاري الزنجاني، وذلك سنة (١٤٠١هـ).

والملاحظ أنَّه أجمل الكلام بشأن المقابلتين ولم يركز الكلام إلا حول ما يصب في صالحه - كما سنبين ذلك إن شاء الله -.

وهنا ننقل لكم نص كلامه، بشأن المقابلة الأولى، ثم نقوم ببيان المقابلة بشكل تتضح منه الصورة تماماً، ويندفع ما رامه من التشكيك:

((... هذه النسخة في القرن الحادي عشر الهجري وعليها بعض التصحيحات، ثم قد كتب على آخر صفحة منها، نص ما تقدم عن نسخة غياث الدين الاستريادي وتصحيح المولى أحمد التوني. واسم الكاتب لهذا التصحيح: محمد يونس بن محمد خان. والذي يبدو أن هذا الشخص هو الذي قام بتصحيح النسخة وسجل هذا الكلام على أصل النسخة. ولكن لا نعرف عن هذا الشخص ولا عن تاريخ

الكتابة لها أي شيء...))^(١).

فأقول: بحسب ما يظهر منه أنه حصل على نسخة غياث الدين الاسترآبادي، فتكون هذه النسخة أعني (نسخة الأنصاري) هي المُقابِلَةُ المُصحَّحَةُ، و(نسخة غياث الدين الاسترآبادي) هي المُقابِلُ بها المُصحَّحُ عليها، والمُقابِلُ المُصحَّحُ هو محمد يونس بن محمد خان الهمداني، وكان ذلك في سنة (١١١٥هـ)، وحيثُ إِنَّ المُقابِلَ وجدَ على (النسخة المُقابِلُ بها المُصحَّحُ عليها) تلك المُقابِلة التي ذكرها المولى أحمد التوني فلا بد أن ينقلها توثيقاً لمُقابِلته، وأنها تمت على نسخة مُقابِلة بطريق متصل إلى نسخة المصنّف الشيخ الطوسي رحمته الله، حيثُ إِنَّ تسلسل النسخ يكون هكذا: نسخة الأنصاري، عن نسخة غياث الدين، عن النسخ المتقدم بيّانها في كلامنا حول نسخة غياث الدين، إلى أن تصل سلسلة النسخ إلى نسخة الشيخ الطوسي، وهذا واضح لا مرية فيه، وإن حاول هو التغافل عن ذلك، حيثُ إِنَّه اكتفى بذكر سطرين مجملين، حاصلهما أن محمد يونس بن محمد خان الهمداني هو من قام بالتصحيح، ولم يبين النسخة المُصحَّحُ عليها، بل إِنَّه تغافل أو غفل عن تأريخ المُقابِلة، وادعى بأنّه لا يعرف عن تأريخ المُقابِلة أي شيء!؟. فإنَّ تأريخ المُقابِلة المذكور في بدايتها بشكل واضح لمن ألقى أدنى نظرة، حيثُ ورد في بدايتها ما نصه: ((قد بلغ القبال والعرض على نسخة مصححة فصح إن شاء الله تعالى في مجالس آخرها نصف شهر شوال المكرم سنة خمسة عشرة ومائة بعد الألف من الهجرة في بلدة همدان...)) فإنَّ

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣٩٣.

سنة المقابلة التي قام بها محمد يونس بن محمد خان هي (١١١٥هـ) فلاحظ الصورة في الملحق رقم [٤٢]:

وهذا إنما ذكرناه هنا لبيان الغفلة التي وقع فيها، وإلا سيأتي مزيد بيان حول هذه المقابلة بشكل مفصل إن شاء الله تعالى، ولا يخفى أن هذه الصورة التي أرفقناها هنا هي صورة خط الشيخ إسماعيل الأنصاري نقلاً عن خط محمد يونس بن محمد خان، الذي سيأتي الكلام عن نص مقابله وسنرفق لكم صورة خطه بإذن الله تعالى.

نعم ما ذكره بشأن مجهولية كاتب المقابلة صحيح، حيث إنه لم يتبين لنا حاله، إلا أن الأمر من هذه الناحية غير مهم، باعتبار أن هذه النسخة مقابلة على نسخة مجودة بين أيدينا وهي نسخة غياث الدين، فإن اعتبار نسخة الأنصاري من نسخة غياث الدين، والأخيرة تقدم الكلام عنها مفصلاً..

بيان حقيقة المقابلة

إنَّ المقابلة التي قام بها محمد يونس بن محمد خان الهمداني لهذه النسخة على (نسخة غياث الدين الاسترآبادي) ونقل المقابلة التي ذكرها المولى أحمد التوني هناك، حتى تتصل سلسلة النسخ بين نسخته هذه إلى نسخة المصنف، فتكون هذه النسخة معتمدة على نسخة غياث الدين، ونسخة غياث الدين معتمدة على نسخة معتمدة تصل لسلسلتها إلى نسخة المصنف، كما تقدم بيان ذلك عند كلامنا عن نسخة غياث الدين.

وأما نص هذه المقابلة، فهي بحسب ما هو موجود في آخر النسخة كالتالي:

((قد بلغ القبال والعرض على نسخة مصححة فصحح إن شاء الله تعالى في مجالس آخرها نصف شهر شوال المكرم سنة خمسة عشرة ومائة بعد الألف من الهجرة في بلدة همدان، وقد بلغت المقابلة بنسخة مصححة، وبذلت الجهد في تصحيحه وإصلاح ما وجد فيه من الخلل والغلط إلا ما زاغ عنه البصر وحسر عنه النظر، وبلغت مقابلته بنسخة صحيحة بخط علي بن أحمد المعروف بالرميلي، ذكر أنه نقل نسخته تلك من خط علي بن محمد بن السكون وقابلها بها بالمشهد المقدس الحائري الحسيني سلام الله عليه، وكان ذلك في سابع شهر شعبان المعظم عمت ميامنه من سنة ثلاثين وثمانمئة، كتبه الفقير إلى الله تعالى الحسن بن الراشد، وفيها أيضاً قد بلغت المقابلة بنسخ متعددة صحيحة وذلك في شهر شعبان المعظم من سنة إحدى وسبعين وتسعمئة، وكان واحد من النسخ بخط الشيخ العالم الفاضل محمد بن إدريس العجلي صاحب كتاب السرائر، وكان مكتوباً بخطه في آخرها: فرغ من نقله وكتابته محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس بن الحسين بن القاسم بن عيسى العجلي في جمادى الأولى سنة سبعين وخمسماية حامداً لله تعالى، وعورض هذا الكتاب بالأصل المسطور بخط المصنف (رض) وبذلت فيه وسعي ومجهودي إلا ما زاغ عنه بصري وحسر عنه نظري، فألله الله من غير فيه شيئاً أو بدل وتعاطى ما ليس فيه، فأنا أقسم عليه بحث الله سبحانه ومحمد صلى الله عليه وآله أن يغير فيه حرفاً أو يبدل فيه لفظاً من إعراب وغيره، ورحم الله من نظر فيه ودعا له وللمؤمنين بالغفران، سنة ثلاث وسبعين وخمسماية، وكتب محمد بن إدريس العجلي، وكتب العبد الأقل عماد الدين علي الشريف القارئ الاسترآبادي في السنة المذكورة. ونحن حين قابلناه بذلك الأصل كان معنا مختصر المصباح بخط العالم العابد الورع علي بن محمد بن محمد بن علي بن السكون الحلي رحمه الله،

فكلما كتبنا عليه بخطها فالمراد ابن السكون وابن إدريس. وكان الفراغ منها في أوائل شهر محرم الحرام من شهور سنة ثمان وستين بعد الألف من الهجرة النبوية عليه الصلاة والتحية. وكتبه الفقير إلى الله الغني أحمد بن حاجي محمد (البشروي) الشهير (بالتوني) حامداً لله تعالى مصلياً على رسوله وعترته المعصومين الطاهرين. والدليل (الدليل) الناقل من المقابل بها العبد الراجي ابن محمد خان محمد يونس الهمداني غفر الله لهما وستر عيوبهما بمحمد وآله ((.

هذا هو نص المقابلة بحسب ما هو موجود في آخر النسخة، وخلاصة الكلام فيها هو أن الهمداني وقعت في يده هذه النسخة، وأراد توثيقها فقام بمقابلتها على نسخة غياث الدين الاسترآبادي، وهذا هو مراده بما ذكره في أول المقابلة (على نسخة مصححة)، وباعتبار أنه اعتمد على نسخة غياث الدين، فلا بد أن يذكر توثيقها فنقل نص المقابلة الموجودة على نسخة غياث الدين، التي قام بها المولى أحمد البشروي التوني.

وهنا لاحظ صورة الصفحة الأخيرة من هذه النسخة المشتملة على نص المقابلة، وتجدها محاطة بالخط الأحمر، في الملحق رقم [٤٣].

متابعة في التصحيح!!

وباعتبار أن الشيخ إسماعيل الأنصاري نقل نص هذه المقابلة في مقدمة النسخة فنشير هنا إلى اشتباه وقع فيه أثناء نقله للمقابلة، وتقدمت الإشارة إليه أيضاً في كلامنا حول نسخة غياث الدين الاسترآبادي، وهذا الاشتباه الذي وقع فيه الأنصاري تابعه فيه السيد أحمد الحسيني في تراجم الرجال، واتخذه هذا الشيخ ذريعة للتشكيك في اسم الكاتب للمقابلة الموجودة على نسخة

غياث الدين الاسترآبادي، فبيانه كالتالي: ذكرنا فيما تقدم أنَّ هذه النسخة أعني نسخة الأنصاري قابلها وصححها على نسخة غياث الدين الاسترآبادي محمد يونس الهمداني وذكر نص المقابلة الموجودة على نسخة غياث الدين والتي كتبها المولى أحمد التوني، وحيثُ إنَّ المولى أحمد التوني في آخر المقابلة كتب اسمه بالنحو التالي: ((وكتبه الفقير إلى الله الغني أحمد بن حاجي محمد البشروي الشهير بالتوني حامداً لله تعالى مصلياً على رسوله وعترته المعصومين الطاهرين)) وتقدمت الإشارة إلى صورة كلامه هذا، في المناقشة على نسخة غياث الدين، ونعيد الإشارة لها هنا للتأكيد، فلاحظ الملحق رقم [٤٤]:

فإنَّ الملاحظ لنص عبارة محمد يونس الهمداني يرى جلياً أنَّه نقل ما هو موجود هنا، فلاحظ الصورة في الملحق رقم [٤٥]:

إلا أنَّ الشيخ إسماعيل الأنصاري عندما نقل المقابلة في مقدمته وقع منه الاشتباه وصَحَّفَ البشروي بـ(التبردي) والتوني بـ(التولي)، وبعد ذلك جاء السيد أحمد الحسيني في كتابه تراجم الرجال وتابع الأنصاري في اشتباهه.

هذا تمام الكلام في المقابلة الأولى التي قام بها محمد يونس بن محمد خان الهمداني لهذه النسخة على نسخة غياث الدين الاسترآبادي.

وأما المقابلة الثانية: فهي التي قام بها الشيخ إسماعيل الأنصاري لهذه النسخة، أعني نسخة الأنصاري.

وقبل بيان هذه المقابلة لابد من التنويه على الاشتباه الذي وقع فيه هنا. فأقول: وقع اشتباه واضح، حيثُ إنَّه نسب إلى الشيخ إسماعيل الأنصاري بأنَّه قَابَلَ هذه النسخة بنسخ أخرى متعددة، وهذا لا أساس له

من الصحة، فإنَّ الشيخ إسماعيل الأنصاري قابل هذه النسخة على نسخة واحدة، ثم وصفها بأنَّها طبعت بالأوفست في سنة ١٣٣٨. نعم ذكر الأنصاري بأنَّ تلك النسخة المطبوعة بالأوفست: قُوبِلَتْ بالكتب المصححة القديمة التي كانت في مشهد الرضا عليه السلام، ثم نقل نص ما هو موجود على تلك النسخة، وسيأتي الكلام عنه مفصلاً.

فلاحظ أولاً عبارته، بحسب ما ذكره في المحاضرات، ثم بعد ذلك ننقل لك نص وصورة كلام الشيخ إسماعيل الأنصاري.

((وكانت هذه النسخة عند الشيخ إسماعيل الأنصاري فقام في سنة ١٤٠١ هـ وقابلها بنسخ أخرى متعددة ومنها نسخة المكتبة الرضوية المؤرخة في ٥٠٢ هـ وقال أنها أقدم نسخة لمصباح المتهدد. ثم طبعتها مصورة في قم. لم يبين الفوارق في النسخ ومنها نسخة الرضوية المذكورة))^(١).

لفت نظر

وهنا نود لفت نظر القارئ الكريم إلى أنَّ هذا النص ذكره في متن كتابه تحت عنوان (الملاحظات) وذكر تحت هذا العنوان أربع ملاحظات تهجم فيها على نسخة غياث الدين الاسترآبادي، وعبر عن تكرار المقابلة بالمرحبة المتكرر، محاولاً بذلك إسقاط اعتبارها، وقد تقدم الرد عليه بما لا مزيد عليه أثناء نقاشنا معه فيما ذكره حول نسخة غياث الدين.

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٣٩٣.

فهذا الكلام منه واضح أنّه ينسب للشيخ إسماعيل المقابلة بنسخ متعددة، مع أنّ هذا لم يحصل، وإنما الواقع هو ما تبينه عبارة الأنصاري نفسه حيث قال بعد نقله لمقابلة محمد يونس الهمداني ما نصه:

((مقابلة نسختنا هذه مع النسخة الموجودة: ثم قَابَلْتُ نسختنا هذه أكثرها عند الطبع في شهر جمادى الأولى من سنة ١٤٠١ مع النسخة التي طبعت بالأوفست في سنة ١٣٣٨، وقوبلت تلك النسخة بالكتب المصححة القديمة التي كانت في مشهد الرضا عليه السلام، قال في مقدمته:... فتجسست الكتب من عند علمائهم وجمعت خمس نسخ...)).

فإنّ عبارته واضحة جداً بأنّه قابل هذه النسخة على نسخة واحدة لا أكثر. فلاحظ صورة الصفحات المشتملة على مقابلة الأنصاري، وتجد محل الشاهد واضحاً فيها، في الملحق رقم [٤٦]:

أما المقابلات التي وقعت لتلك النسخة المؤرخة بسنة ١٣٣٨، فباعتبار عدم وجود توثيق لها، لعدم معرفة المقابل ولا تأريخ المقابلات، وكذلك لوجود المقابلة السابقة على نسخة غياث الدين الاسترآبادي، فلا تبقى لها أهمية، ونعرض عنها رعاية للاختصار، ومن أراد التفاصيل فليراجع كتاب المداخلات الكاملة.

النتيجة النهائية: إنّ هذه النسخة أعني (نسخة الأنصاري) معتمدة على (نسخة غياث الدين الاسترآبادي)، باعتبار المقابلة التي عليها من قبل محمد يونس بن محمد خان، فهي تكتسب اعتبارها من تلك النسخة، وبما أنّ تلك النسخة موجودة بين أيدينا وقد تقدم الكلام عنها مفصلاً وذكرنا أنّها

متصلة الطريق إلى نسخة الشيخ الطوسي بعدة طرق تقدم تفصيل الكلام فيها عند الكلام عن المقابلة التي ذكرها المولى أحمد بن حاجي محمد البشروي التوني هنا.

متن الزيارة في هذه النسخة

وبما أنه تمت مقابلة هذه النسخة أيضاً على نسخة أخرى من قبل الشيخ إسماعيل الأنصاري وتلك النسخة قوبلت على خمس نسخ بما فيها نسخة النقاش الرازي، فالذي يظهر من خلال ذلك أن المقابل اعتبر ما هو موجود في حاشية نسخة النقاش من أصل النسخة، خلافاً لما زعمه هذا الشيخ، وتقدم النقاش فيه مفصلاً في المحاضرة الأولى، وبناء على هذا تكون هذه النسخة مؤيدة لما ذكرناه من نسختي غياث الدين وابن أبي الجود.

وفي الختام لا بأس بملاحظة صورة الزيارة محل الشاهد في هذه النسخة أعني نسخة الأنصاري في الملحق رقم [٤٧].

هذا تمام الكلام في نسخة الأنصاري، وبه نختم الكلام في هذه المحاضرة، وأما بقية النسخ التي ذكرها في هذه المحاضرة، وهي إحدى عشرة نسخة، فلعدم أهميتها نعرض عنها رعاية للاختصار، ومن أراد تفاصيل الكلام - الذي لا يخلو من فوائد - فليراجع كتاب المداخلات الكاملة.

المحاضرة الثانية عشر

ذكر في هذه المحاضرة ثلاثين نسخة، ذكر العدد الأكبر منها بنحو السرد، ونحن إن شاء الله تعالى نقتصر في النقاش معه مفصلاً في ثلاث نسخ والبقية نعرض عنها رعاية للاختصار، وهي (نسخة محمد مهدي) و(نسخة الرقي) و(نسخة عصيدة).

نسخة محمد مهدي

أما ما ذكره بشأن نسخة محمد مهدي فهو ما ذكره في مواصفاتها: ((أنها نسخة جيدة وعليها بعض التصحيحات، وكتب على بعض هوامشها (كذا بخط ابن السكون) و(كذا بخط ابن إدريس))^(١).

وهذا بظاهره يدل على أنها مقابلة على نسخة ابن السكون ونسخة ابن إدريس، وإن حاول التشكيك في ذلك، بدعوى عدم الدليل على أنها نقلت من نسختي ابن السكون وابن إدريس، فإنَّ هذه الدعوى منه خلاف الظاهر، عليه إقامة الدليل عليها، لا أنَّه يطلب الدليل على ما هو ظاهر، فإنَّ كونه ظاهراً هو دليل عليه، والمصير إلى خلاف الظاهر هو المحتاج إلى دليل!؟، إلاَّ أنَّه يظهر من هذا ومما تقدم أنَّه نسي كثيراً من أوليات مباحث

(١) زيارة عاشوراء في الميزان، ص ٤٢١.

الظهور، مع أنَّ هذه المباحث تعتبر من الأوليات الأساسية التي لا بد أن يتقنها من يريد أن يبحث في موضوع مرتبط بالروايات وبأقوال العلماء. ثم بعد ذلك ذكر أنَّ هذه النسخة في حد ذاتها مهمة. وهذا اعتراف منه بأهمية النسخة، وإن كان عَقَبَهُ بِأَنَّهَا ناقصة الصفحة الأولى ولم تذكر النسخة التي نقلت عنها. ثم ذكر بأنَّ الزيارة في هذه النسخة كما في المطبوع. ولكن مع اعترافه بأهمية النسخة ووجود التصحيحات على نسختي ابني السكون وإدريس نراه يتغافل عنها. ثم ذكر بأنَّه في بعض الهوامش ينقل من المصباح الصغير بخط ابني إدريس والسكون. إلا أنَّه يمر على هذه النقطة المهمة متغافلاً عنها!!.

مناقشة ما لاحظته على النسخة

ثم في الختام ذكر ملاحظاته على النسخة، وفي ذلك كشف عن الحقيقة التي طالما تغافل عنها كثيراً. حيث قال في الرقم (١): إنَّ كاتب النسخة لم يذكر النسخة التي نقل عنها!!.

وهذه الملاحظة لو راجعنا النسخ المتقدمة في القسم الأول لرأينا أنَّه تغافل تمام التغافل عنها، فلا نراه يشير لا من قريب ولا من بعيد إلى

النسخة التي اعتمد عليها الناسخ، وكان بودي ذكر بعض الشواهد على ذلك إلا أَنَّهُ لرعاية الاختصار أحيلكم على ما ذكره في بعض النسخ المتقدمة:

فلاحظ كلامه عن النسخة الأولى (نسخة النقاش الرازي)، حيثُ إِنَّهُ وإن ذكر أَنَّهُ اعتمد على نسخة الماوراء النهري المجهول، إلا أَنَّهُ لم يعر لذلك أي أهمية، وكذلك لاحظ كلامه في النسخة الثانية وهي ما سماها بنسخة المرعشي النجفي، وكذلك لاحظ النسخة الرابعة وهي نسخة بخشي التوني، وكذلك لاحظ النسخة الخامسة وهي نسخة الجد حفصي، وكذلك لاحظ النسخة السادسة وهي نسخة خواجه شير أحمد.

فإنَّ هذه النسخ بأجمعها وهي نسخ القسم الأول لم يذكر النسخة المعتمد عليها أو المنقول منها، وهذا من المفارقات العجيبة. وأما ما ذكره في الرقم (٢): من أنَّ هذه النسخة ليس عليها أي قراءة أو إجازة.

فهذا نقض عليه فيما ذكره في القسم الأول حيث لم يشر إلى مسألة الإجازة أو القراءة على تلك النسخ، فراجع ما سطره هناك ولاحظ!!.

وأما ما ذكره في الرقم (٣): من أنَّ ناسخ هذه النسخة مجهول. فلا بد أن يكون مراده بالمجهول بالمصطلح الرجالي، أي أنَّ الشخص الذي نسخ هذه النسخة وهو محمد مهدي بن ميرزا محمد مجهول أي ليس له ذكر في كتب التراجم.

حقيقة كتاب مصباح المتلجد

وهذا لا يشكل عقبة أمام تصحيح النسخة، فإن كثيراً من النسخ للمصباح نسخها أشخاص عاديون، وذلك باعتبار أن المصباح في تلك الأزمنة هو كتاب الدعاء المتعارف المنتشر في البيوت والمساجد والحسينيات والمرقد المطهرة، لذلك ترى أن نسخ المصباح تبلغ عدداً كبيراً جداً لا تجده في غيره من الكتب، فمجهولية الناسخ ليس ذات أهمية إذا كانت طرق التوثيق للنسخة متوفرة عليها لا سيما إذا كانت متطابقة مع نسخة موثقة، وهذه النسخة لا شك في أنها متطابقة مع نسخة غياث الدين الاسترآبادي ونسخة ابن أبي الجود، مضافاً إلى ذلك إن عليها تصحيحات على نسختي ابني السكون وإدريس.

فالتشبه بمجهولية الناسخ حرفة العاجز، كما لا يخفى.

هذا تمام الكلام في نسخة محمد مهدي، وهي تصلح لأن تكون مؤيداً للنسخ الصحيحة التي تقدم ذكرها.

نسخة الرقي

أما ما ذكره بشأن نسخة الرقي، حيث ذكر أن هذه النسخة: كتب عليها شبيها بما كتب على النسخة التي قبلها بأنها أصح نسخة وهو قوله: ثم ذكر المقابلة التي عليها.

ونحن قبل شرح الحال في المقابلة المذكورة لنا كلمة مختصرة حول

الأسلوب الذي يتبعه هذا الشخص في التعامل مع النسخ الخطية. فأقول: لاحظتم أعزائي ما تقدم منه عند الكلام عن نسخة غياث الدين الاسترآبادي، وكذلك نسخة ابن أبي الجود، حيثُ إنَّه اتخذ أسلوب الكيل بمكيالين، حيثُ إنَّه يقلل من شأن الأمور التي لا تصب بصالحه، ثم يبدأ بكيل الاتهامات والاحتمالات على ذلك الأمر، فهو والجميع - أعني أهل الاختصاص - يعلمون جيداً أنَّ الطرق لنقل النسخ وتوثيقها كانت عبر المقابلات والإجازات والقراءات، وقد أشار بنفسه إلى ذلك في محاضراته الأولى في كلامه عن توثيق النسخ، حيثُ ذكر إنَّ أثبت النسخ وأصحها نسخة المؤلف نفسه التي كتبها بخطه، ثم النسخة التي عليها إجازة منه لمن قرأها عليه من تلامذته، ثم النسخة المنسوخة من نسخة المؤلف مع دقة النسخ، ثم النسخة التي قوبلت على نسخة المؤلف، وهذا إذا لاحظناه مع ما ذكره في نسخة غياث الدين ونسخة ابن أبي الجود وهذه النسخة، أعني نسخة الرقي، لا نراه منسجماً، بل نرى التهافت بينها ووضوحاً، فإنَّه عندما ارتطم بالواقع، ورأى هذه النسخة المشتملة على المقابلات والإجازات المتصلة بالمصنف نفسه، كما هو الحال في إجازة ابن أبي الجود، أو بنسخة المصنف كما في مقابلة المولى أحمد التوني المذكورة على نسخة غياث الدين، بدأ يقلل من شأن أهمية المقابلة والإجازة، ويكيل لها الاتهامات، من أنَّها يحتمل أن تكون مكتوبة من قبل تجار الكتب؟! وسترى تصريحه بذلك في آخر كلامه عن هذه النسخة، أعني نسخة الرقي.

مع العلم أنَّه لو التزم هو بهذا المنهج، وطبق هذا الاحتمال لم تصح أي

نسخة من النسخ إلا ما شذ وندر، بل إنَّ هذه الاحتمالات الواهية المخالفة للظاهر لو تمسك بها لم يستقر حجراً على حجر، ولسرى التشكيك حتى لنسخ القرآن العظيم!!، وهذا إنْ دل على شيء إنما يدل على أنَّه يكيل بمكيالين وبشكل علني، وما عشت أراك الدهر عجبا!!.

فهذا الأسلوب الذي يتبعه من التقليل من شأن المقابلات على النسخ مع أنَّه الطريق الوحيد في زماننا هذا لتوثيق النسخ أسلوب خطير ومنهج يرمي لهدم التراث الإسلامي لا الشيعي فحسب، شعر به صاحبه أم لم يشعر، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

حقيقة هذه المقابلة

من الواضح جداً لمن ينظر ولو نظرة عابرة للمقابلة التي ذكرها على نسخة الرقي، أنَّ محمد بن يوسف الرقي الناسخ لهذه النسخة وقعت في يده نسخة غياث الدين الاسترآبادي التي عليها مقابلة المولى أحمد بن حاجي محمد البشروي التوني، فهو يصرح بأنَّه كتب هذه اعتماداً على تلك النسخة وكذلك قابلها بها، حيث قال ما نصه: ((بلغت المقابلة بالنسخة المكتوبة منها...)) فهو نقل نسخته من نسخة غياث الدين وقابلها بها، فإنَّه وصف تلك النسخة التي اعتمد عليها في الكتابة المقابلة بقوله: ((التي كتب عليها: بلغت المقابلة بنسخة مصححة وقد بذلنا الجهد في تصحيحه...)) ثم نقل نص المقابلة الموجودة على نسخة غياث الدين التي كتبها المولى أحمد التوني،

ثم بعد أن انتهى من نقل نص المقابلة تلك ذكر تأريخ الفراغ منها ثم ذكر اسمه وهذا نص عبارته: ((ووقع الفراغ منها في رابع شهر رجب المرجب من شهور سنة تسع وتسعين بعد الألف، حرره المحتاج إلى ربه الودود محمد بن يوسف بن محمود الرقي)).

فحال هذه النسخة واضح جداً لمن له أدنى اطلاع على حال النسخ الخطية وطرق توثيقها.

وعليه تكون هذه النسخة - أعني نسخة الرقي - مهمة بأهمية النسخة التي نقلت منها وقوبلت عليها، وهي نسخة غياث الدين الاسترآبادي وأهمية تلك النسخة غير خافية على من تابع كلامنا السابق، حيث إنَّها مقابلة على نسخة متصلة الطريق بنسخة الشيخ الطوسي رحمته الله.

ولا ندري كيف ساغ له التغافل عن إيصال الحقائق الناصعة لمُسْتَرَشِدِيهِ والواثقين في تحقيقه، فإنَّ مقتضى الأمانة العلمية التي وضعها الشارع على عاتق المحققين إنَّ الحقائق العلمية أمانة يجب إيصالها لطالبيها كما هي، لا أنه إذا كانت الحقائق تصب في صالح الشخص طبل وزمر لها وإذا كانت لا تصب في صالحه تغافل عنها، كما هو ملحوظ، فإنَّا لله وإنا إليه راجعون.

ملاحظات تكشف عن تحامل عجيب!؟

ثم بعد ذلك ذكر ملاحظات ثلاث على هذه النسخة، وهي في الواقع ملاحظات على المقابلة، وهي تكشف عن مدى التحامل والحياد عن

الموضوعية، حيثُ إنَّه بهذه الملاحظات يحاول إسقاط هذه النسخة عن الاعتبار.

فذكر في الرقم (١): إنَّ هذه الكتابة هي عين الكتابة التي تقدمت على نسخة غياث الدين الاسترآبادي، ثم ذكر نص المقابلة الموجودة على نسخة غياث الدين التي كتبها المولى أحمد التوني. والذي يلاحظ عليه هنا عدة أمور:

منها: إنَّه عبر عن المقابلة التي هي طريق مهم لتوثيق النسخ في عصرنا الحاضر، عبر عنها بالكتابة تقليلاً لشأنها وإظهارها بأنَّها شيء عادي، وهذا في الحقيقة تلاعب بالمفاهيم وإيهام للقارئ والمستمع الذي وضع ثقته فيه لا يصح صدوره ممن يؤتمن على إيصال الحقائق كما هي.

ومنها: إنَّه تراجع هنا عن التشكيك الذي أورده في اسم المولى أحمد التوني، حيثُ تقدم منه التشكيك فيه تبعاً لغيره، حيثُ إنَّه هناك احتمال التردد بين (البشروي) و(التبردي) وبين (التوني) و(التولي)، وأثبتنا هناك وقوع التصحيف من إسماعيل الأنصاري، فراجع ذلك مفصلاً على نسخة الأنصاري وأشرنا له بشكل مختصر على نسخة غياث الدين.

ومنها: إنَّه قال: إنَّ المولى أحمد بن الحاجي محمد البشروي التوني المتوفى سنة ١٠٨٣ هـ قد صحح تلك النسخة على عدة نسخ.

مع أنَّ هذا لا أساس له من الصحة، وإنما الذي فعله المولى أحمد التوني هو تصحيح نسخة غياث الدين على نسخة واحدة، وهي التي عبرنا عنها

فيما تقدم بنسخة الحسن بن راشد، فمن أراد مراجعة ذلك مفصلاً، فليراجع ما ذكرناه على نسخة غياث الدين.

وأما ما ذكره في الرقم (٢): من أنَّ الظاهر من الكتابة للتصحيح أنَّ الكاتب لها هو الكاتب للنسخة، وهو محمد يوسف، كما ذكر في التصريح بذلك.

وهنا تلاحظ كيف أنَّه خلط بين الصريح والظاهر، فلم يميِّز بينهما، حيثُ إنَّه في بداية كلامه يقول الظاهر أنَّ الكاتب للنسخة هو الكاتب للتصحيح، ثم بعد ذلك يقول كما في التصريح، فإذا كان مصرحاً باسم الكاتب للنسخة والتصحيح المفروض أنَّه نص صريح لا ظاهر!!.

إلا أنَّه كما لاحظتم كثيراً فيما تقدم من أنَّه غير ملم بكثير من مصطلحات مباحث الألفاظ التي تعتبر من أوليات الطالب الحوزوي.

وعلى كل حال هذا ليس بالمهم كثيراً، إلا أنَّه بعد ذكر ذلك الظهور!! نراه يدعي وجود فارق بين خط النسخة وبين هذه الكتابة.

وهذه النقطة طبل وزمر عليها كثيراً، وكأنَّه محلل للتواقيع في مؤسسة النقد!!، فبمجرد أن يرى أي اختلاف في الخط ولو بنحو الاحتمال نراه يشكك في الكاتب لأحد الخطين، مع أنَّ الأمر ليس كذلك في المخطوطات، فقد ترى الكاتب ولاسيما في الأزمنة السابقة يستطيع الكتابة بأكثر من نوع من الخط فتراه يتقن الكتابة بالخط النسخ والخط الكوفي و و و.

ويغلب على الظن أنها ذكره في الرقم (٢) هو تمهيداً لما سيذكره في الرقم (٣) فلاحظ حيث إنَّه سوف يوجه اتهاماً قوياً للتجار المساكين!!.

وأما ما ذكره في الرقم (٣): من أنَّ الكلام المنقول عن نسخة التوني - ويعني به المقابلة التي ذكرها المولى أحمد التوني على نسخة غياث الدين - أنَّه واضح تأخره عن كتابة النسخة، ثم من خلال ذلك حصل له اطمئنان أنَّ كاتب التعليق - أي المقابلة - ومدعي التصحيح هو غير الكاتب للنسخة، ثم من خلال اطمئنانه المذكور!!! حصل له علم!!! أنَّ الكتابة المذكورة يعني المقابلة حصلت من قبل تجار الكتب الخطية!!!.

ولا يخفى على القارئ الكريم بأنَّ هذا الكلام تقدم منه في نسخة غياث الدين، إلاَّ أنَّه هناك أورده بنحو الاحتمال، فراجعه هناك، وهنا أورده بنحو العلم واليقين!!.

وهذا الكلام منه، لولا خشية الشبهة على عوام المؤمنين، لما أعرنا له أهمية، لأنَّه احتمال وإه يكذبه الواقع ويشهد على خلافه الظاهر، كما سوف نفصل الكلام فيه بعد قليل.

فأما ما ذكره في بداية إشكاله من مغايرة الخط للنسخة والتصحيح وأنَّ كتابة التصحيح متأخرة، فهذا أمر طبيعي أن يقوم بالكتابة في فترة ثم بعد فترة يقوم بالمقابلة، كما لاحظتم أعزائي ذلك في نسخة ابن إدريس التي تقدم الكلام عنها مفصلاً في نسخة غياث الدين عند كلامنا عن المقابلة

هناك، حيثُ إنَّ ابنَ إدريس كتب النسخة سنة ٥٧٠هـ وقابلها بنسخة المصنف سنة ٥٧٣هـ.

فمجرد تأخر الخط لا يلزم تغاير الكاتب ولا تغاير الخط يلزم تغاير الكاتب، فما ندري كيف حصل الاطمئنان له وادعى جزافاً بأنَّ الإنسان يطمئن بأنَّ كاتب التعليقة هو غير كاتب النسخة؟! مع أنَّ منهجه منهج تشكيك، فكان المفروض هنا أيضاً عدم حصول الجزم له بذلك!!.

وعليه فدعواه العلم بأنَّ المقابلة المذكورة على نسخة الرقي هي من قبل تجار الكتب، واضحة البطلان، واتهامه لتجار الكتب يوجب لهم الحق - إنَّ كان هذا العنوان موجود فعلاً - في أن يقاضوه شرعاً وقانوناً على هذا الاتهام الذي لم يذكر له أي دليل، ولا توجد لديه أي بينة عليه.

فرضية تجار المخطوطات!؟

ثم إنَّ ما رددته كثيراً في النسخ التي لا تصب في صالح مدعاه من عنوان «تجار النسخ الخطية»، هل له واقع بهذا المقدار الذي يصوره مُسْتَرَشِدِيهِ أم لا؟.

لا يخفى على القارئ الكريم بأنَّ القسم الأكبر من النسخ الخطية لكتب الشيعة قام بكتابتها علماء معروفون بالورع والتدين، مضافاً إلى الدقة والحذر في التعامل مع النسخ الخطية، ولا سيما النسخ المرتبطة بكتب الروايات المشتملة على الأحكام الشرعية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى: إنَّ النسخ الخطية للكتب المهمة أمثال كتب الشيخ رحمته الله وأضرابه، ممن يعتبرون الواسطة المهمة والحلقة الواصلة في وصول القسم الأكبر من التراث الشيعي باختلاف أشكاله للأجيال اللاحقة، إنَّ هذه النسخ كانت على مرِّ التأريخ تحت نظر علماء أتقياء ورعين مدققين في تلك النسخ، باعتبارها الوسيلة لديهم في استنباط الأحكام الشرعية، وكانوا يتناولونها فيما بينهم ويعطون الإجازات عليها ويقرون القراءات لها ويكتبون عليها المقابلات توثيقاً لها لمن يأتي بعدهم، كما هو واضح لمن له أدنى تتبع.

فلو كان هناك شيء واضح مما يدعيه ويطلب عليه بشأن «تجار المخطوطات»!! الذين صورهم وكأنهم عصابة مافيا تسيطر على رؤوس الأموال في العالم وتتحكم في ثروات البلاد الفقيرة لصالح البلاد الغنية ولا حول للشعوب ولا قوة، وهنا تكون مسيطرة على ما هو أهم من الأموال بشكل لا قياس فيه، فكأنَّ تجار الكتب بحسب تصويره تسيطر على تراث المذهب بل تراث الدين، ويكون مصير وسائل الاستنباط الشرعي بيدهم، فما يصل من يد تجار الكتب هو الذي يأخذ به علماء المذهب ويفتون على طبقه، المفروض أنَّ تجار الكتب كما يتلاعبون بنسخ المصباح كذلك بإمكانهم التلاعب بنسخ الكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه.

فعلى هذه الدعوى الخطيرة التي يتبجح بها ملتفتاً لعواقبها أو غير ملتفت

يكون مذهب الإمامية ألعوبة بيد حفنة من تجار المخطوطات!!
وكيف أنَّ هذا الأمر خفي بمرور السنين الطويلة على علمائنا الأفاضل
المتفرغين لحفظ التراث ونقله للأجيال اللاحقة لهم بأمانة وصدق ويتقربون
بذلك إلى الله تعالى!!.

ثم إنَّه من جهة أخرى أيضاً أننا لو فتحنا باب هذا الاحتمال لسرى إلى
نفس النسخ الخطية لا خصوص المقابلات التي عليها، ولكن بإمكانهم
التلاعب في أصل النسخ وتكون جميع النسخ الخطية داخلة في دائرة الاتهام
التي أطلق عنانها بما في ذلك نسخ القسم الأول وبما فيه نسخة النقاش
الرازي، فما يدرينا لعل تجار الكتب كتبوا تلك الإجازات على تلك النسخة
بل لعلهم قاموا بكتابة أصل النسخة ونسبوا للنقاش الرازي!!، فهل يلتزم
هو بذلك، أم أنَّه إذا وصل الأمر إلى تلك النسخ سوف تتغير المعادلة.

النتيجة النهائية: إنَّ هذه النسخة أعني نسخة الرقي بما أنها معتمدة في
كتابتها ومقابلتها على نسخة غياث الدين الاسترآبادي بالمقابلة التي ذكرها
عليها المولى أحمد بن حاجي محمد البشروي التونسي، فيكون اعتبارها من
اعتبار تلك النسخة، وقد تقدم بشكل مفصل بأنَّ تلك النسخة هي من
أوثق النسخ وأصحها، فتكون هذه النسخة مؤيدة لتلك النسخة.

نسخة عبيدة

من النسخ التي ذكرها في محاضراته الثانية عشر نسخة أطلق عليها

(نسخة عصيدة) لآَنَهُ وجد عليها تملك للحاج محمد تقي عسيده، وهذا أسلوب اتبعه في كثير من النسخ كما هو واضح لمن تابع ما تقدم، حيثُ إنَّه تارة ينسب النسخة لناسخها، وأخرى لمكانها، وثالثة لواقفها، ورابعة للملكها، وهذا أشرنا له فيما تقدم بأنَّه خطأ في التصنيف، والأمر سهل من هذه الناحية، ثم ذكر بأنَّ هذه النسخة يرجع تأريخها للقرن الحادي عشر أو الثاني عشر، دون أن يذكر الشاهد على ذلك، وهذا تجده كثيراً في كلامه!!.

ثم بعد ذلك ذكر أنَّه ادعي بأنَّ هذه النسخة قوبلت على نسخة الشيخ علي بن زيد الدين العاملي، وكذلك مكتوبٌ في حاشية النسخة في الصفحة الأخيرة.

والملاحظ عليه أنَّ الأمور التي تذكر على النسخ ولا تصب في صالح دعواه ينسبها للدعاوى!! وهذا ليس بعزيز في منهجه.

ثم بعد ذلك ذكر كلاماً حول وجود صلاة الإمام الحسين عليه السلام وذكر في هامش النسخة بأنَّ هذه الصلاة لم تكن موجودة في النسخ الأخرى.

وعلى كل حال وجود هذه الصلاة وعدم وجودها ليس له ربط بما نحن في صدده مما يرتبط بالزيارة المباركة، نعم هو مرتبط بالنسخة، فتكون هذه النسخة مختصة بهذا النقل لهذه الصلاة، والأمر سهل من هذه الناحية.

وهذه النسخة أعني (نسخة عسيده) هي النسخة الوحيدة في هذه المحاضرة الثانية عشر التي وضع لها صوراً.

والملفت للنظر أنَّ هذه النسخة مع عدم أهميتها تراه ملاً المحاضرة

بصورها بينما النسخ المهمة مثل نسخة محمد مهدي ونسخة الرقي لم يضع لها صوراً!!.

وعلى كل حال هذه النسخة لا يوجد عليها توثيق من مقابلة أو إجازة متصلة السند، إلا ما ذكر في حاشيتها من كونها مقابلة على نسخة علي بن زين الدين، وهذه في نفسها غير موثقة.

وبما أن هذه النسخة متوافقة مع النسخ الصحيحة تصلح أن تكون مؤيداً لها.

هذا تمام الكلام في هذه النسخة.

وإلى هنا نكون تكلمنا عن ثلاث نسخ من النسخ الثلاثين التي كدسها في محاضراته الثانية عشر، وبقيت سبع وعشرون نسخة ذكرها سرداً، ونحن رعاية للاختصار نعرض عنها، ولكن يمكن أن تكون مجموع هذه النسخ مؤيدة للنسخ الصحيحة باعتبار توافقها معها في متن الزيارة المباركة. وبهذا المقدار ننهي الكلام عن المحاضرة الثانية عشر.

فهرسة أولية

وفي الختام نذكر فهرسة مختصرة لجميع ما تقدم من النسخ في الأقسام الثلاثة في ضمن محاضراته الإثنتي عشر.

القسم الأول: تكلم فيه ضمن محاضرات ثلاث:

- المحاضرة الأولى: ذكر فيها مقدمة ونسخة واحدة من القسم الأول: ١ /
نسخة النقاش الرازي.
- المحاضرة الثانية: ذكر فيها ثلاث نسخ: ١ / نسخة المرعشي. ٢ /
نسخة السيد ابن طاووس. ٣ / نسخة بخشي التوني.
- المحاضرة الثالثة: ذكر فيها نسختين: ١ / نسخة الجد حفصي. ٢ / نسخة
خواجة شير أحمد.
- فيكون مجموع النسخ التي ذكرها في القسم الأول ست (٦) نسخ.
القسم الثاني: تكلم فيه ضمن محاضرتين:
- المحاضرة الرابعة: ذكر فيها نسختين: ١ / نسخة نصير الملك.
٢ / نسخة الدماوندي.
- المحاضرة الخامسة: ذكر فيها نسختين: ١ / نسخة ملا محمد جعفر. ٢ /
نسخة الگركاني.
- فيكون مجموع النسخ التي ذكرها في القسم الثاني أربع (٤) نسخ.
القسم الثالث: وهذا القسم قسمه إلى نوعين:
النوع الأول: تكلم فيه ضمن محاضرة واحدة، وقد أشرنا فيما تقدم أنه في
كتابه جعل هذا النوع قسماً برأسه، فسماه القسم الثالث:
- المحاضرة السادسة: وذكر فيها ست نسخ: ١ / نسخة علاء بيك. ٢ /
نسخة سيد عبد الحلي. ٣ / نسخة فرخ. ٤ / نسخة معين الدين الأصفهاني.
٥ / نسخة عبد السميع. ٦ / نسخة الشاهرودي.

فيكون مجموع ما ذكره في هذا النوع ست (٦) نسخ.

النوع الثاني: تكلم فيه ضمن ست محاضرات، وقد أشرنا فيما تقدم أنه في

كتابه جعل هذا النوع قسماً برأسه، فسماه القسم الرابع:

- المحاضرة السابعة: ذكر فيها ثلاث نسخ: ١ / نسخة ابن زنكي. ٢ /

نسخة شمس الدين يزيد. ٣ / نسخة المرعشي.

- المحاضرة الثامنة: ذكر فيها نسخة واحدة: ١ / نسخة غياث الدين

الاسترآبادي.

- المحاضرة التاسعة: ذكر فيها سبع نسخ: ١ / نسخة الخوافي. ٢ / نسخة

لطف الله. ٣ / نسخة فتح الله. ٤ / نسخة الزويني. ٥ / نسخة المصباح أو

مختصره. ٦ / نسخة علاء الدين. ٧ / نسخة كربلائية.

- المحاضرة العاشرة: ذكر فيها إحدى عشرة نسخة.

- المحاضرة الحادية عشر: ذكر فيها اثنتي عشرة نسخة.

- المحاضرة الثانية عشر: ذكر فيها ثلاثين نسخة.

وأعرضنا عن سرد نسخ المحاضرات الثلاث الأخيرة، لعدم تسمية

أكثرها.

فيكون مجموع النسخ التي ذكرها في النوع الثاني أربعاً وستين (٦٤)

نسخة.

وأما مجموع النسخ التي ذكرها في الأقسام الثلاثة فهي ثمانون (٨٠)

نسخة.

الخاتمة

مضى نقاشنا معه فيما طرحه في محاضرات له اثنتي عشر ألقاها في شهر محرم الحرام في العشرة الأولى!! رام من خلالها إثبات التزوير في زيارة عاشوراء المباركة، حيث عنون جميع محاضراته بذلك ((الوثائق الخطية لإثبات التزوير في زيارة عاشوراء)).

ولا يخفى على المتابعين لما يطرحه بأنه تكلم في محاضرات سابقة في سنوات ماضية حول زيارة عاشوراء، ففي محاضرة عنونها بعنوان ((زيارة عاشوراء)) كتبها في تاريخ (٨ \ ١ \ ١٤٢٦هـ) ذكر بحثه حول سند الزيارة، ثم بعد أقل من شهرين طرح في صلاة الجمعة بحثاً عنونه بـ ((التزوير في زيارة عاشوراء)) ألقاها في تاريخ (٦ \ ٣ \ ١٤٢٦هـ) وفي هذا البحث شكك في أصل الزيارة وأصدر أحكاماً على القائلين بها، فراجعه، ثم استمر على هذه الوتيرة بين الفينة والفينة يشير إلى الزيارة المباركة بأصابع الاتهام.

وفي الأخير طالعنا ببحث جديد حول النسخ الخطية لمصباح المتهدج الكبير، ولاحظتم أعزائي مدى الإخفاقات الكبيرة التي وقع فيها ضمن هذا البحث، والمفارقات العجيبة التي صدرت منه، واللا موضوعية في البحث التي ظهرت ملاحظتها بشكل فاقع على كلماته لمن أمعن النظر قليلاً

وتخلى عن روح العصبية، التي منينا بها في العقود الأخيرة وأصبحت عائقاً أمام إظهار الحقائق الحقّة، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

ثم إنّه لا يخفى على المنصف الحصيف والمدقق اللبيب أنّ ما ذكره في شأن النسخ الخطية في محاضراته المذكورة في غاية الضعف العلمي والبحث الموضوعي، فلا تكاد ترى صفحة تمر من محاضراته إلا وتجدها مليئة بالأخطاء العلمية فضلاً عن الأخطاء الفنية التي ملأت صفحات تلك المحاضرات، وما ذكرناه وركزنا الكلام عليه إنما هو الشيء البارز وإلا فهناك أمور كثيرة غضضنا الطرف عنها صفحاً ورعاية للوقت الثمين.

وبهذا نختم الكلام في نقاشنا معه فيما ذكره في محاضراته.

بَحْثُ إِثْبَاتِ الزِّيَارَةِ

الطريق الصحيح لإثبات «زيارة عاشوراء» من خلال النسخ الخطية وغيرها

مقدمة

بعد أن انتهينا من النقاش معه في محاولته التي رام من خلالها «إثبات التزوير في زيارة عاشوراء» مع ما رأيت من كثرة الإخفاقات التي وقع فيها، نتكلم الآن بشكل مختصر مفيد عن إثبات الزيارة من خلال النسخ الخطية وغيرها، التي من خلالها نصحح الزيارة المباركة، بعد أن نفينا فيما تقدم دعوى التزوير.

ونأمل من القارئ الكريم التركيز على ما نطرحه من أدلة إثبات لتصحيح الزيارة، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تقدم طرحه في ردودنا على كلامه السابق في محاضراته، ثم يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً ما نطرحه من قرائن مجتمعة، فإنَّ ذلك سيولد لهم الجزم أو لا أقل الاطمئنان بصحة الزيارة المباركة بشكلها المتداول.

كما أنَّه لا بد أن يعلم بأنَّ الطريق في إثبات صحة الزيارة بالفصول الثلاثة لا ينحصر بالنسخ الخطية الموجودة بين أيدينا، فإنَّ هناك طرقاً أخرى لإثبات صحتها، كنقل العلماء لها في كتبهم المختصة بالأدعية والزيارات أو في الكتب الروائية أمثال البحار، وكذلك عن طريق فتاوى العلماء بشأن

الزيارة المباركة، وكذلك عن طريق الشروح التي ألفها العلماء للزيارة المباركة.

فإنَّ نقل العلماء للزيارة بالفصول الثلاثة في كتبهم يكشف عن حصولهم على قرائن أوجبت لهم الاطمئنان بصحة الزيارة بالفصول الثلاثة، باعتبار أنهم - وخصوصاً المتقدمون منهم - كانوا يعتمدون في نقل الأدعية والزيارات على النسخ الخطية المتداولة في زمانهم، ولا بد أن تكون النسخ الفاقدة للفصول الثلاثة بمرأى منهم وفي متناولهم، ومع ذلك أعرضوا عنها ولم يعتمدوا عليها في النقل.

وكذلك الكلام بالنسبة للشروح التي كتبت من بعض العلماء للزيارة المباركة، فإنَّ أحداً ممن كتب في ذلك لم يعر أي أهمية للنسخ التي لا يوجد فيها الفصول الثلاثة، بل كانت شروحهم على الزيارة المباركة بفصولها الثلاثة.

وليس معنى هذا أننا لا نعتبر أهمية للنسخ الخطية، وإنما أردنا لفت نظر القارئ الكريم إلى طرق أخرى وبصميمتها مع النسخ الخطية تشكل القرينة القطعية على صحة الزيارة بالفصول الثلاثة وأنَّ الخلل جزماً وقع في تلك النسخ التي لا توجد فيها الفصول الثلاثة - أعني التي ذكرها في القسم الأول - ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ تلك النسخ بأجمعها لا يوجد لها أي توثيق، فإنَّ هذا مما يساعد على حصول الجزم بوجود الخلل فيها.

طرق الإثبات

ونحن بعون الله سوف نركز البحث على نقاط خمس من خلالها نثبت صحة الزيارة المباركة.

- النقطة الأولى: النسخ الخطية للمصباح الكبير.
- النقطة الثانية: النسخ الخطية لمختصر المصباح.
- النقطة الثالثة: اعتماد العلماء في كتبهم وفتاويهم.
- النقطة الرابعة: شروح بعض العلماء على الزيارة المباركة.
- النقطة الخامسة: النسخ الناقصة وظرف التقية.

أما النقطة الأولى: نسخ المصباح الكبير (مصباح المتقيد)

فأقول: تقدم الكلام في شطر كبير من النسخ الخطية في نقاشنا معه، وذلك في خصوص نسخ النوع الثاني من القسم الثالث، حيث ذكرنا مفصل الكلام هناك حول النسخ الخطية.

ولا أرى بأساً بذكر موجز عن النسخ محل الشاهد والتي هي دليل الإثبات في مقامنا، ونذكر في ذلك أهم النسخ:

نسخة غياث الدين الاسترأبادي

وهي مما تقدم في البحث السابق، فإنَّ هذه النسخة للمصباح الكبير من أهم النسخ وأثبتها، وذلك لوجود طريق متصل بينها وبين نسخة المصنف،

وهو عن طريق المقابلة التي ذكرها المولى أحمد بن حاجي محمد البشروي التوني رحمته الله، وهذه المقابلة تشتمل على ثلاث مقابلات، نذكرها بإيجاز:

* **المقابلة الأولى:** مقابلة نسخة غياث الدين الاسترآبادي على نسخة

الحسن بن راشد، والذي قام بهذه المقابلة هو المولى أحمد التوني.

* **المقابلة الثانية:** مقابلة نسخة الحسن بن راشد على نسخة علي بن أحمد

الرميلي، ونسخة الرميلي مقابلة على نسخة ابن السكون، والمقابل الأول هو

الحسن بن راشد، والمقابل الثاني هو علي بن أحمد الرميلي.

* **المقابلة الثالثة:** مقابلة نسخة الحسن بن راشد على نسخ متعددة

صحيحة، منها نسخة ابن إدريس، ونسخة ابن إدريس مقابلة على نسخة

المصنف الشيخ الطوسي، والمقابل الأول هو عماد الدين الشريف

الاسترآبادي، والمقابل الثاني هو ابن إدريس الحلبي.

فتكون هذه النسخة متصلة السند بنسخة المصنف الشيخ الطوسي رحمته الله

والزيارة في هذه النسخة مشتملة على الفصول الثلاثة، فلاحظ الصورة

في الملحق رقم [٤٨]:

نسخة ابن أبي الجود

وهي أيضاً مما تقدم في البحث السابق، فإنَّ هذه النسخة هي من أهم

نسخ المصباح الكبير وأثبتها وأصحها، وذلك لوجود إجازة عليها متصلة

السند إلى المصنف الشيخ الطوسي رحمته الله، وهذه الإجازة كتبها السيد حيدر

الحسيني لريبب الدين ابن أبي الجود، والسيد الحسيني أجازته شيخه ابن شهر آشوب (صاحب معالم العلماء)، وابن شهر آشوب أجازته شيخه وجده شهر آشوب السروي - الذي هو من تلامذة الشيخ الطوسي - وشهر آشوب أجازته شيخه الشيخ الطوسي مصنف الكتاب رحمته الله.

للأمانة العلمية

وللأمانة العلمية نود لفت نظر القارئ الكريم إلى أن النسخة التي ذكرها في مكتبة المرعشي النجفي، والتي اشتهر أن اسمها نسخة ابن أبي الجود، فإنها في الواقع ليس نسخة ابن أبي الجود، وإنما هي نسخة متأخرة مقابلة على نسخة ابن أبي الجود، والمقابل نقل إجازة ابن أبي الجود التي وجدها على النسخة المقابل بها.

وأما واقع نسخة ابن أبي الجود فقد حصلنا على الجزء الأول منها بعد جهد مضني، والذي توجد عليه الإجازة بخط السيد حيدر الحسيني، وتلك النسخة هي بخط ابن أبي الجود، ويرجع تأريخها إلى سنة (٦٢٧هـ) وكانت الإجازة عليها في سنة (٦٢٩هـ)، أي أنه بعد كتابتها بستين استجاز ابن أبي الجود السيد حيدر الحسيني فأجازته بهذه الإجازة، وهذه النسخة عثرنا عليها لدى بعض العلماء المختصين بأصفهان، فلاحظ صورة الصفحة المشتملة على الإجازة، والصفحة الأخيرة من هذه النسخة في

الملحق رقم [٤٩]:

وهاتان النسختان هما أهم النسخ، بالنسبة للنسخ التي تقدم التعرض لها

في مناقشتنا معه والتي ذكرها في النوع الثاني من القسم الثالث، وهناك خمس نسخ أخرى يمكن أن تكون مؤيدة لهاتين النسختين وهي:

١/ نسخة النهاري. ٢/ نسخة محمد فاضل التوني.
 ٣/ نسخة الأنصاري. ٤/ نسخة محمد مهدي.
 ٥/ نسخة الرقي.
 وتقدم تفصيل الكلام فيها فليراجع.

حساب الاحتمالات يوجب الاطمئنان

هذا كله مضافاً إلى ما أشرنا إليه فيما تقدم من التمسك بحساب الاحتمالات، حيثُ إنَّه واضح لمن تأمل بأنَّ القسم الأكبر من نسخ المصباح هي النسخ التي تندرج في النوع الثاني من القسم الأول، ولا يبقى إلا نزر يسير من النسخ الغير معتمدة داخلة في القسم الأول والثاني.
 وإن كان غير خفي على من تابع ما تقدم أنَّ قسماً كبيراً من تلك النسخ ذكر فيها الفصول الثلاثة في الحاشية.

ما يذكر في حواشي الكتب

وهنا لا بد لنا من إشارة لمسألة ما يذكر في حواشي النسخ الخطية.
 فنقول: إنَّ الناسخ للمخطوطة في تلك الأزمنة العصبية يمر بطروف كثيرة من أبرزها ظرف التقية، هذا الظرف الذي له مدخلة كبرى في كثير من المخطوطات، بل حتى المطبوعات في زماننا هذا، كما هو غير خفي على

من أمعن النظر، وبما أنّ كتاب مصباح المتهجد للشيخ الطوسي (عطر الله مرقده) كان هو الكتاب المتداول والمعروف للأدعية والزيارات في تلك الأزمنة، بل إلى عهد قريب، كما هو الشأن لكتاب مفاتيح الجنان للشيخ عباس القمي رحمته الله في زماننا هذا، ولذلك تجد هذا الكم الهائل من النسخ الخطية لهذا الكتاب، وما ذكره من النسخ إنما هو غيض من فيض، ولا سيما أنّ تلك الأزمنة تعتمد على استنساخ الكتب، حيث لا توجد آلات الطباعة الحديثة، فلا بد لمن أراد الحصول على كتاب الأدعية المعروف وهو مصباح المتهجد أن يستنسخ له نسخة إما بنفسه أو لدى بعض النساخ.

وعلى هذا سوف يتضح جلياً السرُّ في ذكر بعض فقرات الزيارة المباركة في الحواشي في بعض النسخ، وبالخصوص الفصل الثالث: (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ به أولاً ثم العن الثاني والثالث والرابع...)

فإنّ المتابع لما تقدم يجد أنّ قسماً من نسخ القسم الأول ذكرت فيها الفصول الثلاثة في الحاشية، مثل نسخة النقاش الرازي، ونسخة بخشي التوني، ونسخة المرعشي، ونسخة خواجة شير أحمد، وكذلك بعض نسخ القسم الثاني.

مضافاً إلى ذلك أننا احتملنا احتمالاً قوياً فيما تقدم بأن بقية نسخ القسم الأول باستثناء نسخة السيد ابن طاووس رحمته الله هي معتمدة على نسخة النقاش الرازي، وبما أنّ نسخة النقاش الرازي ذُكرتْ الفصول الثلاثة فيها في

الحاشية، فمقتضى الأمانة في النقل أن تنقل في الحاشية أيضاً في النسخ المعتمدة عليها.

هذا ما أردنا ذكره باختصار بشأن نسخ المصباح، وبه نختم الكلام في النقطة الأولى.

أما النقطة الثانية: نسخ المصباح الصغير (مختصر المصباح)

مقدمة موجزة

قبل الدخول في بيان النسخ الخطية لمختصر المصباح نقدم مقدمة موجزة. فأقول: لا يخفى على المدققين أن مختصر المصباح ألفه الشيخ الطوسي رحمته الله اختصاراً لمصباح المتهدد وهو ما يطلق عليه «المصباح الكبير»، كما أنه يطلق على مختصر المصباح «المصباح الصغير»، وظاهرة المختصرات للكتب المطولة كانت رائجة في الأزمنة السابقة، حيث إنَّ الشخص يؤلف كتاباً في فن من الفنون ثم بعد ذلك يختصره على أهم المطالب، فيكون ما يذكره في المختصر موجوداً في المطول، وهذه قاعدة مطردة إلا ما شذ، فلا تجد مؤلفاً يختصر كتابه ويذكر في المختصر ما ليس في المطول إلا بشكل نادر جداً، وهذا المعنى أشرنا له في بعض البحوث المتقدمة في الرد عليه.

وعليه فيكون جميع ما ذكره الشيخ الطوسي رحمته الله في مختصر المصباح موجوداً في المصباح الكبير.

ثم إنَّ مختصر المصباح لم يكن متداولاً بالشكل الذي انتشر فيه المصباح

الكبير، باعتبار أن المصباح الكبير فيه ما هو في المختصر وزيادة، لذلك لا ترى عدداً كبيراً من نسخ المختصر كما للمصباح الكبير، وهذا أمر طبيعي، وخصوصاً بعد خروج مجموعات أخرى من الأدعية ككتب السيد ابن طاووس (عطر الله مرقدته)، لذلك ترى أن مختصر المصباح لم يتم طباعته إلى الآن، ولعل الله يقيض له من يقوم بطباعته ليكون مصدراً يستفاد منه في كثير من البحوث العلمية والفوائد العملية.

ولا يخفى على من تابع كتب الأدعية أن كتاب مختصر المصباح اعتمد عليه جمع من أعلامنا ممن كتب في هذا المجال وذلك من خلال نسخه الخطية، وأوضح مثال على ذلك ما فعله السيد ابن طاووس عليه السلام في كتابه مصباح الزائر، والذي سوف يأتي الكلام عن ذلك في نقطة لاحقة إن شاء الله تعالى.

كما نلفت نظر القارئ الكريم إلى أنه كانت هناك نسختان لمختصر المصباح وهما نسخة ابن إدريس ونسخة ابن السكون، يعتمد عليهما بعض النساخ سواء في نسخ المختصر أو المصباح الكبير، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في بعض نسخ المصباح الكبير، وهي نسخة غياث الدين الاسترآبادي، حيث ذكر المولى أحمد بن حاجي محمد البشروي التوني أنه كانت لديه نسخة للمختصر بخط ابن السكون كان يلاحظها أثناء مقابله.

ثم ليعلم أننا بعد أن أثبتنا فيما تقدم وفي خصوص الموضوع السابق أن المعتمد من نسخ المصباح الكبير هي النسخ المشتملة على الفصول الثلاثة، وذكرنا في هذه المقدمة بأن ما هو في المختصر عين ما هو في المصباح الكبير،

ففي فرض اختلاف نسخ «مختصر المصباح» سوف يكون المعتمد ما وافق نسخ المصباح الكبير.

هذا ما أردنا ذكره عجالة في هذه المقدمة.

وأما بالنسبة للنسخ الخطية لمختصر المصباح فنقصر الكلام على ست نسخ نتكلم عنها باختصار، وهي كالتالي:

- ١ / نسخة ابن العلقمي .
 ٢ / نسخة الطبسي المشهدي .
 ٣ / نسخة ابن زنبور .
 ٤ / نسخة مكتبة الكلييگاني .

نسخة ابن العلقمي

هذه النسخة هي أقدم نسخة موجودة الآن لمختصر المصباح وتنسب إلى الشيخ محمد بن أحمد بن العلقمي، الذي استوزره المعتصم، آخر خلفاء بني العباس، وهذه النسخة موجودة في مكتبة مجلس الشورى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية برقم (٨٦٥٨٩)، وتاريخ كتابة هذه النسخة سنة (٥٧٨هـ)، وتمتاز هذه النسخة بوضوح خطها ووجود الحواشي عليها من قبل بعض العلماء الأعلام أمثال الشهيد الأول محمد بن مكي، والشهيد الثاني زين الدين، والعلامة المجلسي، وتوجد عليها مقابلة غير واضحة الخط لقدم النسخة، ظاهرها اتصالها بنسخة المصنف.

الأمانة العلمية

إلا أنَّ الإنصاف أنَّ هذه النسخة مع قدمها لا يمكن الاعتماد عليها

بمفردها لعدم وجود موثق جزمي عليها. نعم يمكن اعتبارها من أقوى المؤيدات للنسخ المعتمدة التي سيأتي التعرض لبعضها، والملفت للنظر أنَّ هذه النسخة طمست فيها مواضع الشاهد في الزيارة المباركة، كما ستلاحظونه في الصورة التي سنرفقها، وهذا واضح بأنَّه لظرف التقية، ولا سيما إذا لاحظنا أنَّ ابن العلقمي هو وزير الخليفة العباسي.

والزيارة في هذه النسخة مشتملة على الفصول الثلاثة، مع وجود الطمس في بعض المواضع، وقلنا بأنَّ ذلك لظرف التقية، كما هو واضح. كما أنَّ هذه النسخة تعتبر من أقدم النسخ لكتاب المصباح الصغير، حيث يرجع تأريخ كتابتها إلى سنة (٥٧٨) كما هو مذكور في آخرها وهذا نصه: (فرغ من كتابته في صفر من سنة ثمان وسبعين وخمس مئة، والحمد لله على نعمه المتظافرة وصلواته وسلامه على رسوله سيدنا محمد المصطفى وعلى عترته الطاهرة)

فلاحظ صورة الصفحة المشتملة على الفصول الثلاثة، وصورة الصفحة الأخيرة من هذه النسخة للمصباح الصغير، في الملحق رقم [٥٠]: هذا تمام الكلام في هذه النسخة واتضح بأنَّها مشتملة على الفصول الثلاثة، إلا أنَّه في الفصل الثالث (اللهم خص أنت...) يوجد فيها طمس وبيننا سبب ذلك.

نسخة محمد علي الطبسي

هذه النسخة تم العثور عليها في مكتبة آية الله العظمى السيد محسن

الحكيم العامة في النجف الأشرف.

وكتبت في القرن الحادي عشر، الخامس من شهر شوال من سنة إحدى وثمانين بعد الألف (٥ شوال ١٠٨١هـ).

وكتبها الشيخ محمد علي بن محمد بن محمود الطبسي.

وهذا نص عبارته في نهاية النسخة: (تم الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين، اتفق الفراغ من نسخه أصيل الثلاثاء الخامس من شهر شوال من سنة إحدى وثمانين بعد الألف من الهجرة النبوية بيد الفقير إلى الله الغني محمد علي الطبسي)

وهذا الشيخ ترجمه الشيخ آقا بزرك الطهراني في كتابه طبقات أعلام الشيعة، في (الروضة النضرة في أعلام المائة الحادية عشرة)، في ضمن ترجمة والده «محمد الطبسي»، وعبر عنه بأنه من العلماء الفضلاء.^(١)

وتوجد على هذه النسخة مقابلة مع نسخة ابن السكون قام بها محمد فاضل بن محمد مهدي المشهدي في نفس السنة، ولكن في آخرها، في أواسط شهر ذي الحجة من سنة إحدى وثمانين بعد الألف (أواسط ذي الحجة ١٠٨١هـ).

وهذا الشيخ من أعلام القرن الحادي عشر المعروفين، عبر عنه في طبقات الفقهاء: كان فقيهاً إمامياً محدثاً شاعراً، وذكر أنه من تلامذة الحر العاملي «صاحب الوسائل»^(٢).

(١) طبقات أعلام الشيعة، (الروضة النضرة في أعلام المائة الحادية عشرة) ج ٥، ص ٥٢٧.

(٢) موسوعة طبقات الفقهاء ج ١٢، ص ٣٩٠، ترجمة ٣٨٧٥.

نص المقابلة على نسخة الطبسي

وهذا نص المقابلة: (الحمد لله موفق الخيرات ومجيب الدعوات والصلاة على محمد وآله شفيعي الخطيئات والسيئات، فقد بلغت مقابلة هذا الكتاب وتصحيحه من أوله إلى هنا بنسخ صحيحة بقدر الوسع والطاقة، منها نسخة كانت بخط الشيخ الفقيه العابد الزاهد الورع علي بن محمد بن محمد بن علي بن السكون طاب ثراه، وكتبت في سنة ثمان وخمسين وخمسائة، وبالغت في مطابقتها لها وتصحيحه منها، ومع ذلك فسهو القلم وطغيان البصر من عوارض ذات البشر، وكان ذلك في أواسط شهر ذي الحجة من سنة إحدى وثمانين بعد الألف من الهجرة، وأنا العبد الفقير إلى الله الغني فاضل بن محمد مهدي المشهدي، فرحم الله من إذا نظر فيه أو عمل بما تضمنه دعائي [دعالي] بالرحمة والمغفرة والرضوان)

فلاحظ صورة الصفحة الأخيرة التي فيها نص المقابلة، في أسفل الصفحة محاطة بخط أسود، في الملحق رقم [٥١].

وتوجد على هذه النسخة بعض التصحيحات على نسخة ابن السكون قام بها المقابل محمد فاضل المشهدي، وذكر المقابل في الصفحة الأولى من المخطوطة: أنه أدرج في هذه النسخة بعض الأدعية وأسقط بعضاً، وهذا نص عبارته: (ما أدرجته في هذا الكتاب من الأدعية المهمة التي لم ينقلها الشيخ المصنف قدس الله روحه فيه ونقلها في المصباح المتجهد: منها دعاء علي بن الحسين عليهما السلام من أدعية الصحيفة في يومي الجمعة والأضحى. ومنها دعاء مروى عن أبي جعفر عليه السلام في يوم الجمعة بعد

الظهر. ومنها دعاء السمات مروى عن العمري عن صاحب الزمان عليه السلام في آخر ساعة من نهار يوم الجمعة. ومنها دعاء السحر لأبي حمزة الثمالي مروى عن علي بن الحسين سيد العابدين عليه السلام في شهر رمضان. وأما ما أسقطته عنه من الأدعية التي نقلها الشيخ ولم تُدَّع إلا نادراً فهو الأدعية المنقولة فيما بين نوافل شهر رمضان. وأحمد الله الذي [وفقني] لاستكتابه ومقابلته، وأسأله أن يوفقني لطاعته [وعبادته] بحق محمد وآله مبلغني شريعته ومالكي طريقته. وأنا العبد الجاني الفاني محمد فاضل بن محمد مهدي المشهدي)

ثم ذكر تنبيهاً حول المواضع التي تم تعديلها على نسخة ابن السكون فذكر ما نصه: (كل ما أشرت إليه في هذا الكتاب بلفظة س كقولي كذا بخط س ونحوه فالمراد به الشيخ الفقيه الورع التقي علي بن محمد بن السكون قدس الله روحه).

فلاحظ في ذلك الصورة في الملحق رقم [٥٢]:

وأما الزيارة في هذه النسخة فهي واضحة جداً ومشملة على الفصول الثلاثة، أعني فصل اللعن المكرر مائة مرة، وفصل السلام المكرر مائة مرة، وفصل اللهم خص أنت...، فلاحظ في ذلك الصورتين في الملحق رقم [٥٣] و[٥٤].

النتيجة النهائية: إنَّ هذه النسخة لمختصر المصباح هي من أهم النسخ، لوجود مقابلة لها على نسخة ابن السكون، وعليه فتكون متطابقة مع النسخ

الصحيحة للمصباح الكبير، من حيث اشتهاها على الفصول الثلاثة.
هذا تمام الكلام في هذه النسخة.

نسخة ابن زنبور

تذكير

لا يخفى على الإخوة المتابعين أنه تقدمت الإشارة إلى هذه النسخة عند تعرضه لنسخة ابن أبي الجود من المصباح الكبير، وذلك في المحاضرة العاشرة، حيث حاول هناك أن يخلط الأوراق بين نسخة المصباح الكبير ونسخة مختصر المصباح، باعتبار وجود الإجازة على نسخة المصباح الكبير لابن أبي الجود من شيخه السيد حيدر الحسيني، والتي هي صريحة في الإجازة على تلك النسخة، بينما الإجازة التي على نسخة المختصر هي في الواقع إخبار من ابن أبي الجود بأنه قرأ مختصر المصباح على شيخه ابن زنبور إلى أن تصل السلسلة إلى الشيخ الطوسي، وسوف يأتي بيان هذه القراءة بشكل مفصل بعد قليل، فالفرق بين الإجازة التي على المصباح الكبير لابن أبي الجود وبين القراءة التي على هذه النسخة واضح لمن له أدنى تأمل.

مواصفات النسخة

هذه النسخة توجد في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد المقدسة، وتحمل رقم (٩٦٠٧) ونسبت في صفحة التعرّف إلى القرن السادس احتمالاً، ولم

يذكر اسم الناسخ لها، وتم وقفها في مكتبة مشهد قبل أربعين سنة تقريباً من قبل شخص يدعى (خان بابا شكر).

النسخة ناقصة الآخر

وهذه النسخة ناقصة الآخر، فإنها تنتهي إلى بداية «دعاء الساعة التاسعة» من أدعية الساعات، الذي ينسب لمحمد بن علي عليه السلام - يعني الإمام الجواد عليه السلام - ثم بعد دعاء الساعة التاسعة أضيف إلى هذه النسخة دعاء أبي حمزة الثمالي، ولم يكن من بدايته وإنما يبدأ من قوله ((... ثواب من عبد سواك، فَإِنَّ قَوْمًا آمَنُوا بِأَلْسِنَتِهِمْ لِيَحْقِنُوا دِمَائِهِمْ... الخ))، والظاهر أنه من نسخة أخرى، كما هو واضح من اختلاف الخط.

القراءة التي على النسخة

توجد على ظهر هذه النسخة قراءة لمختصر المصباح، قام بها الحسن بن أبي الجود على شيخه عماد الدين أبي الرضا أحمد بن علي بن أبي زنبور، وكانت هذه القراءة في سنة (٦٠٧هـ)، وهذا نصها:

(بسم الله الرحمن الرحيم، يقول أصغر عباد الله تعالى وأضعف خلقه وأحوجهم إلى عفوه وتجاوزه، الحسن بن محمد بن يحيى بن علي بن أبي الجود، عفى الله عنه ورحمه: قرأت مختصر مصباح المتهدج على شيخني العالم عماد الدين أبي الرضا أحمد بن علي بن... ابن أبي زنبور رضي الله عنه، في سنة سبع وستمئة، وأخبرني أنه قرأه على شيخه رشيد الدين أبي جعفر محمد

بن علي بن شهر آشوب، فأخبره به عن جده شهر آشوب بن أبي نصر بن أبي الجيش المازندراني، عن مؤلفه الشيخ السعيد أبي جعفر الطوسي رضي الله عنهم أجمعين، والحمد لله رب العالمين والصلوات..... خلقه سده الحمد نبي الرحمة واله الطاهرين).

الأعلام في هذه القراءة

وهذه القراءة لا تختلف عن الإجازة التي كانت على نسخة ابن أبي الجود من المصباح الكبير إلا في شيخ ابن أبي الجود، حيث كان هناك: السيد حيدر الحسيني، وهنا عماد الدين ابن أبي زنبور، وإلا فشيخ ابن زنبور هو شيخ السيد حيدر الحسيني، وهو ابن شهر آشوب (صاحب معالم العلماء)، وابن شهر آشوب عن شيخه وجده شهر آشوب السروي، وشهر آشوب عن شيخه مصنف الكتاب الشيخ الطوسي رحمته الله، وجميع من ذكر تقدمت ترجمته في كلامنا عن نسخة ابن أبي الجود من المصباح الكبير في مناقشاتنا على المحاضرة العاشرة، بما فيهم ابن أبي زنبور، فراجع.

ولاحظ صورة القراءة في الملحق [٥٥]:

هل القراءة لهذه النسخة؟

إلا أنه لا يمكن الجزم بأن هذه القراءة هي على هذه النسخة التي بين أيدينا الآن، لاحتمال أن تكون هذه القراءة على نسخة أخرى لمختصر المصباح ونقلت على ظهر هذه النسخة، ولا سيما أن هذه النسخة مجهولة التأريخ

ومجهولة الناسخ وناقصة الآخر، وبالخصوص إذا دققنا النظر في عبارة ابن أبي الجود حيث يقول: (قرأت مختصر مصباح المتهدجد على شيخي....) ولم يذكر أنَّ قراءته هي لهذه النسخة، بل أقصى ما تفيده العبارة أنَّه قرأ نسخة من نسخ مختصر المصباح على شيخه ولا يعلم أنها هذه النسخة أم غيرها. وعليه فلا يمكن الجزم بأنَّ هذه القراءة هي على هذه النسخة بالتحديد، فلا تكون هذه القراءة طريقتاً لهذه النسخة.

الزيارة في هذه النسخة

وأما الزيارة في هذه النسخة فهي تتفق مع بقية النسخ إلا في الفصل الثالث، أعني فصل (اللهم خص أنت أول ظالم...)، فهي تخالف نسخ القسم الأول من المصباح الكبير الذي تشبث بها، حيثُ إنَّ تلك النسخ بناء على دعواه ينتهي مقطع السلام الطويل فيها بقوله: (...اللهم العن أبا سفيان...). بينما هذه النسخة في مقطع السلام الطويل توافق النسخ المعتمدة التي تقدم ذكرها، وكذلك توافقها في اشتهاها على فصل اللعن المكرر مائة مرة (اللهم العن أول ظالم...) باختلاف في بعض الألفاظ، حيثُ إنَّ نص مقطع اللعن المكرر مائة مرة في هذه النسخة هكذا: (اللهم العن أول ظالم حق محمد وآخر تابع له على ذلك، اللهم العن العصاة التي جاهدت الحسين وشايعت وبايعت وتابعت على قتله، اللهم اجعل لعنتك وبأسك ونقمتك عليهم، اللهم عنهم جميعاً، يقول ذلك مائة مرة) وكذلك في فصل السلام المكرر مائة مرة يوجد اختلاف في بعض الألفاظ في آخره وهو هكذا: (السلام عليك يا أبا عبد الله وعلى الأرواح.... السلام على الحسن

والحسين وعلى علي بن الحسين وعلى أصحاب الحسين، يقول ذلك مائة مرة)، وكذلك فصل اللهم خص يوجد نقص في بعض الألفاظ حيث كان في هذه النسخة هكذا: (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ به أولاً، والعن عبيد الله بن زياد وابن مرجانة وعمر بن سعد وشمراً، وآل أبي سفيان وآل زياد وآل مروان إلى يوم القيامة)، وواضح أنه أنقص منها (ثم الثاني والثالث والرابع اللهم العن يزيد خامساً) بالنسبة للنسخ الأخرى. فلاحظ الصورتين في الملحق رقم [٥٦]:

في حال اختلاف النسخ أيها يقدم؟

وعليه فتكون هذه النسخة مخالفة لبقية النسخ من المصباح الكبير ومختصره التي ثبت اعتبارها، فلا يمكن أن تعارض تلك النسخ، فلا بد من توجيهها بالحمل على التقية في خصوص مقطع (اللهم خص أنت أول ظالم....) حيث أنقص منها (ثم الثاني والثالث والرابع اللهم العن يزيد خامساً...) كما هو واضح. هذا تمام الكلام عن هذه النسخة.

نسخة الكليبيكاني

هذه النسخة توجد في مكتبة آية الله العظمى السيد الكليبيكاني (قدس الله سره) في قم المقدسة، وتحمل رقم (٤١٣٨٤)، لم يذكر عليها تاريخ كتابتها، ولا اسم كاتبها، إلا أن الظاهر أنها متأخرة.

ولكن الذي يميزها أنَّ عليها تصحيحات كثيرة على نسختي ابن إدريس وابن السكون، وبعض التصحيحات بالمباشرة وبعضها بالواسطة. وكذلك ما يميز هذه النسخة وجود مقابلة لها على نسخة كتبت على نسخة ابن إدريس الحلي رحمته الله كما هو مذكور في آخر هذه النسخة، وهذا نصه: ((قوبل من نسخة كتبت من نسخة بخط الشيخ السعيد محمد بن إدريس قدس الله سره، وكان صورة خطه وتأريخه منتسخه رحمه الله هكذا: تم الكتاب بحمد الله ومنه وفضله، فرغ من نقله وكتابه محمد بن منصور ابن أحمد بن إدريس بن القاسم بن عيسى بن شاذي العجلي... سبعين وخمسةائة، حامداً لله تعالى ومصلياً على محمد والأوصياء الأخيار الأبرار من عترته... رحمه الله تحت هذه السطور هكذا: عورض الكتاب بالأصل المسطور بخط المصنف رحمه الله)).

فلاحظ الصورة في الملحق [٥٧]:

وكذلك يميز هذه النسخة أنها كاملة من أولها إلى آخرها. إلا أنَّ الملاحظ بأنَّ الصفحة الأخيرة من هذه النسخ سقط منها قسم في أسفلها، ويظهر أنَّ الساقط يوجد فيه مقابلة أخرى، ولعله ذكر فيها اسم المقابل وتأريخ المقابلة، كما لاحظتم ذلك في الصورة المتقدمة.

الزيارة في هذه النسخة

وأما بالنسبة للزيارة في هذه النسخة فهي مشتملة على تمام الفصول الثلاثة.

وراجع الصورتين في الملحق رقم [٥٨]:

النتيجة النهائية: وعليه فهذه النسخة وإن كان لا يمكن الاعتماد عليها بمفردها، إلا أنه يمكن اعتبارها كمؤيد قوي لما تقدم، باعتبار توافقها مع النسخ المتقدمة لمختصر المصباح، وكذلك توافقها مع نسخ المصباح الكبير، ووجود المقابلات المتكررة عليها والتصحيحات الكثيرة على نسختي ابني إدريس والسكون.

هذا تمام الكلام عن هذه النسخة، وبه نختم الكلام عن هذه النقطة المرتبطة بنسخ مختصر المصباح.

أما النقطة الثالثة: اعتماد العلماء في كتبهم

فقد تقدم شطراً مما يرتبط بهذا المقام في مناقشته، خصوصاً فيما يرتبط بالرد عليه في نسخ القسم الأول، ومن أراد مراجعة ذلك فليراجع المسرد الذي ذكرناه في الرد على المحاضرة الأولى، وكذلك بعضاً منه في الكلام عن نسخة السيد ابن طاووس رحمته الله.

إلا أننا في هذه النقطة سوف نركز الكلام حول بعض من نقل الزيارة من علمائنا الأعلام، وسنقتصر على أهم المصادر الحديثية وكتب الأدعية.

مزار ابن المشهدي

نقل هذه الزيارة المباركة الشيخ محمد بن جعفر المشهدي، في كتابه المزار، والمعروف بـ«المزار الكبير»، أو «مزار ابن المشهدي»، وكتابه هذا من أهم

كتب الأدعية وأقدمها.

وهذا الشيخ من أعلام القرن السادس، وهو من العلماء المعروفين على الظاهر، وإن كان قد استشكل في ذلك السيد الخوئي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مقدمة كتابه معجم رجال الحديث، إلا أنه خالفه في ذلك كثير من تلامذته فذهبوا إلى معروفة ووثيقة الشيخ محمد بن جعفر المشهدي، بل وإلى الاعتماد على توثيقاته في كتابه، ومن ذهب إلى ذلك آية الله الشيخ مسلم الداوري (حفظه الله تعالى) في كتابه «أصول علم الرجال»، ومن أراد تفاصيل ذلك فليراجع الكتاب آنف الذكر وغيره من الكتب المعنية بالتفصيل في هذا المقام.

زيارة عاشوراء في مزار ابن المشهدي

ذكر الشيخ محمد بن جعفر المشهدي زيارة عاشوراء في كتابه المذكور في موضعين:

الموضع الأول: في ذكره لزيارات أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ في الزيارة الخامسة أو السادسة بحسب ترتيب الزيارات في المزار الكبير، فذكر رواية صفوان التي ذكرها الشيخ الطوسي في ذيل الزيارة، بعد دعاء (يا الله يا الله يا الله...) المعروف بدعاء صفوان، وعوام المؤمنين يسمونه بدعاء علقمة، وهو من الأغلاط الشائعة.

وهذا نص عبارة الشيخ محمد بن جعفر المشهدي في مزاره: ((زيارة أخرى لأمير المؤمنين والحسين بن علي صلوات الله عليها: روى محمد بن خالد الطيالسي، عن سيف بن عميرة قال: خرجت مع صفوان بن مهران

الجمال وجماعة من أصحابنا إلى الغري بعد ما ورد أبو عبد الله عليه السلام، فزرننا أمير المؤمنين عليه السلام، فلما فرغنا من الزيارة صرف صفوان وجهه إلى ناحية أبي عبد الله عليه السلام وقال: نزور الحسين بن علي عليهما السلام من هذا المكان من عند رأس أمير المؤمنين عليه السلام....)) ثم ذكر الرواية التي رواها الشيخ الطوسي في مصباح المتعجد، باختلاف يسير.

الموضع الثاني: ذكر زيارة عاشوراء المشهورة نصاً دون أن يذكر لها سنداً، ونصها كما هو المتداول من حيث اشتغالها على الفصول الثلاثة، حيث يبدأ السلام الطويل بقوله: ((زيارة أخرى له عليه السلام في يوم عاشوراء من قريب أو بعيد، تقول: السلام عليك يا أبا عبد الله، السلام عليك يا بن رسول الله، السلام عليك يا بن أمير المؤمنين...)) إلى قوله: ((اللهم إني أتقرب إليك في هذا اليوم، وفي موقفي هذا، وأيام حياتي بالبراءة منهم واللعنة عليهم وبالموالة لنبيك وآل نبيك عليهم السلام...)).

ثم فصل اللعن المكرر مائة مرة، ثم فصل السلام المكرر مائة مرة، ثم الفصل الثالث ((ثم تقول: اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني، وابدأ به أولاً ثم الثاني والثالث والرابع، اللهم العن يزيد خامساً، والعن عبيد الله بن زياد وابن مرجانة وعمر بن سعد وشمراً، وآل أبي سفيان وآل زياد وآل مروان إلى يوم القيامة)).

ثم دعاء السجود، كل ذلك بالشكل المتعارف الموجود في النسخ المعتمدة في المصباح ومختصره.

فهذا كما ترون الشيخ محمد بن جعفر المشهدي، الذي هو من أعلام القرن السادس يروي هذه الزيارة بالشكل المشهور المشتملة على الفصول الثلاثة كاملة.

مصباح الزائر وجناح المسافر

من أهم المصادر التي نقلت زيارة عاشوراء كتاب «مصباح الزائر وجناح المسافر» للسيد رضي الدين علي بن موسى ابن طاووس رحمته الله. وتقدم شطراً من الكلام عن هذا الكتاب ومؤلفه عند مناقشتنا له عندما عدّ من النسخ في القسم الأول النسخة التي اعتمد عليها السيد ابن طاووس في نقله لزيارة عاشوراء، وتقدم نقاشه في ذلك بشكل مفصل فراجع ذلك في الرد على المحاضرة الثانية، وبناءً على ذلك سوف نقصر الكلام عن هذا المصدر على موضع الحاجة وهو ما يرتبط بزيارة عاشوراء.

زيارة عاشوراء في مصباح الزائر

نقل السيد ابن طاووس رحمته الله «زيارة عاشوراء» بكاملها في هذا الكتاب «مصباح الزائر» اعتماداً على كتاب «مصباح المتهجد وسلاح المتعبد»، الذي هو لجدّه لأمه الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (أعلى الله مقامه) باستثناء الفصلين المكررين مائة مرة، أي فصل اللعن المكرر مائة مرة وفصل السلام المكرر مائة مرة، فقد نقلهما من «المصباح الصغير»، الذي هو

للشيخ الطوسي أيضاً، وبناءً عليه يكون السيد ابن طاووس نقل الزيارة بكاملها عن جده الشيخ الطوسي من كلا كتابيه: «مصباح المتهدج» و«مختصر المصباح».

تنبيه وتذكير

وهنا يجدر بنا أن ننبه على نقطة تقدم الكلام عنها مفصلاً في نقاشنا معه في المحاضرة الثانية، وهي أن ما نقله السيد ابن طاووس رحمته الله من المصباح الصغير هو خصوص الفصلين اللذين يكرران مائة مرة، وأما فصل (اللهم خص أنت...) ودعاء السجود، فظاهر عبارة السيد ابن طاووس أنه نقلهما من المصباح الكبير «مصباح المتهدج»، كما ذكر ذلك نفسه في عبارته التي كتبها في آخر الزيارة، حيث قال ما نصه: ((قال علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس: هذه الرواية نقلناها بإسنادها من المصباح الكبير، وهو مقابل بخط مصنفه (رحمه الله)، ولم يكن في ألفاظ الزيارة الفصلان اللذان يكرران مئة مرة، وإنما نقلنا الزيادة من المصباح الصغير، فاعلم ذلك)).

تنبيه آخر

بدأ السيد بن طاووس السند بصالح بن عقبة عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام، وهذا نص عبارته: ((...فقد روى زيارة أخرى يزار بها الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء من القرب والبعد صالح بن عقبة، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام قال: من زار الحسين بن علي عليهما السلام في يوم عاشوراء من المحرم حتى يظل عنده باكياً...)).

بينما الموجود في مصباح المتهجد هكذا: ((رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ...)).
 فيكون السيد ابن طاووس رحمته الله على هذا أسقط من أول السند محمد بن إسماعيل بن بزيع. فلاحظ الصورتين في الملحق رقم [٥٩]:

ثم بعد ذلك ذكر متن الزيارة طبقاً لما رواه الشيخ في المصباح: فصل السلام الطويل، ثم فصل اللعن المكرر مائة مرة، ثم فصل السلام المكرر مائة مرة، ثم فصل اللهم خص أنت أول ظالم باللعن... ثم دعاء السجود. وهنا نرفق لكم صورة الصفحة من الزيارة المشتملة على الفصول الثلاثة، فلاحظ الصورة في الملحق رقم [٦٠]:

ثم بعد ذلك ذكر رواية صفوان طبقاً لما رواه الشيخ في المصباح، إلا أنه أشار إلى أن تلك الرواية تقدم ذكرها في الفصل السادس في الزيارة الخامسة، ويعني بها زيارة أمير المؤمنين عليه السلام.

ثم بعد نقله للدعاء كاملاً وقبل إكماله للرواية قال السيد ابن طاووس أن السبب الذي دعاه لنقل الدعاء هنا بعد أن نقله فيما تقدم في زيارة أمير المؤمنين عليه السلام هو تباعد الموضوعين.

ثم بعد أن انتهى من نقل الرواية، ذكر الكلام المتقدم نقله عنه وهو قضية نقله للفصلين المكررين مائة مرة من المصباح الصغير.

فلاحظ الصورة في الملحق رقم [٦١]:

فلاحظ عزيزي المتابع حقيقة هذا الأمر الذي كم حاول المشبهون أن

يعدوك عنه مهما أمكنهم ذلك، فهذا عَلَمٌ من أعلام الطائفة الحقة وجهيد من جهابذة المذهب المنصور، ينقل هذه الزيارة المباركة بالشكل المشهور مشتملة على الفصول كاملة.

فرحة الغري في تعيين قبر أمير المؤمنين (عليه السلام)

من الكتب المهمة القديمة التي ذكرت زيارة عاشوراء كتاب «فرحة الغري في تعيين قبر أمير المؤمنين عليه السلام».

ومؤلف هذا الكتاب هو السيد عبد الكريم بن أحمد بن موسى بن جعفر... بن طاووس، ولد سنة (٦٤٧هـ) وتوفي سنة (٦٩٣هـ) فيكون عمره الشريف قرابة (٤٥ سنة)، وعمه السيد رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن طاووس المتقدم ذكره صاحب كتاب «مصباح الزائر»، فهذا السيد - صاحب فرحة الغري - في غنى عن التعريف، فإنَّ حاله واضح لمن ألقى أدنى نظرة على كتب التراجم، حيثُ إنَّه يجدُ كما هائلاً من الثناء عليه وتبجيله وتجليله.

وموضوع هذا الكتاب واضح من عنوانه، حيثُ بحثُ فيه مصنّفُهُ الروايات الواردة في شأن زيارة أمير المؤمنين عليه صلوات المصلين.

وهذا الكتاب طبع مؤخراً في قم المقدسة طبعة أنيقة مرتبة معتمدة على النسخ الخطية للكتاب.

وبما أنَّ من زيارات أمير المؤمنين عليه السلام الزيارة التي تقدمت الإشارة إليها، وهي الواردة برواية صفوان المتضمنة لدعاء صفوان، وهذه الزيارة تقدم ارتباطها الوثيق بزيارة الإمام الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء، حيث يزار الإمام الحسين عليه السلام من عند رأس أمير المؤمنين عليه السلام، فلذلك نقل المصنف رحمته الله هنا في هذا الكتاب المناسب للمقام من تلك الزيارة في الباب السادس الذي خصه بما روي عن الإمام الصادق عليه السلام، حيث ضمَّن هذا الباب ما يزيد على الأربعين رواية، وكان من ضمنها هذه الرواية، واعتمد في نقله على ما ذكره محمد بن جعفر المشهدي في مزاره الذي تقدمت الإشارة إليه، وهذا نص عبارة «فرحة الغري»:

((وذكر محمد بن المشهدي في مزاره ما صورته: روى محمد بن خالد الطيالسي، عن سيف بن عميرة، قال: خرجت مع صفوان بن مهران الجمال، وجماعة من أصحابنا إلى الغري بعد ما ورد أبو عبد الله (عليه السلام...) إلى قوله: (... وأنا لم أذكر لفظ الزيارة، لأنه ليس موضع ذلك، ولكن استلزم مضمونه، ذكر الحديث أجمع فذكرته لما فيه من الفضل الجزيل...))

فمن الواضح جداً لمن أمعن نظر الإنصاف إلى هذا الكلام الذي نقله السيد عبد الكريم بن أحمد ابن طاووس رحمته الله أنه نقل معتمد، ولا إشكال لديه في هذه الزيارة بهذه الكيفية التي رواها الشيخ في المصباح، وقد أثبتنا لكم فيما تقدم أن رواية الشيخ الطوسي بحسب النسخ الخطية للمصباح

الكبير ومختصره هي المشتملة على الفصول الثلاثة.

منهاج الصلاح في اختصار المصباح

من المصادر المهمة التي نقلت زيارة عاشوراء كتاب «منهاج الصلاح في اختصار المصباح» لعلامة زمانه، والفائق على أقرانه، آية الله على الإطلاق، الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي (عطر الله مرقده).

تنويه

لا يخفى على من له تتبع في الكتب الخطية، أن كتاب «مصباح المتهجد» للشيخ الطوسي رحمته الله له شروح واختصارات وتمتات كثيرة، وما ذلك إلا لأهمية الكتاب لدى علماء الطائفة على مر العصور، ونذكر بعضاً منها إتماماً للفائدة:

- (١) اختيار المصباح، لابن باقي القرشي.
- (٢) إيضاح المصباح، للنيلي.
- (٣) تمتات المصباح، للسيد رضي الدين علي بن طاووس.
- (٤) قبس المصباح، للصهرشتي.
- (٥) منهاج الصلاح، للعلامة الحلي، وهو هذا الكتاب.
- (٦) مختصر المصباح، للشيرواني.
- (٧) مختصر المصباح أيضاً، للسيد عبد الله شبر.

(٨) مختصر المصباح أيضاً، لنظام الدين علي بن محمد.

(٩) منهاج الصلاح أيضاً، لابن عبد ربه الحلي.

فما فعله العلامة الحلي رحمته الله في هذا الكتاب من اختصار له إنما هو في سلك من كان قبله وجاء من بعده من هو على نفس الطريق.

وهذا الكتاب - منهاج الصلاح - هو اختصار للمصباح الكبير للشيخ الطوسي، قام به العلامة الحلي بطلب من الخواجة نصير الدين الطوسي (عليها من الله الرحمة والرضوان)، واختصره في ضمن عشرة أبواب، وألحق به باباً آخر في علم الكلام، وهو المعروف بـ«الباب الحادي عشر»، الذي هو من الكتب المهمة في مسائل أصول الدين، ويُدرَسُ الآن في الحوزات العلمية.

وبين رحمته الله في مقدمة الكتاب الغرض من تأليفه، وأنه كان اختصاراً لمصباح المتهجد للشيخ الطوسي، وكان ذلك بطلب من الخواجة نصير الدين، وهذا نص عبارته في ديباجة الكتاب:

((بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله على جزيل إنعامه وجميل آلائه وحسن صنيعه وبلائه...)) إلى قوله: ((... وقد كان شيخنا الأعظم ورئيسنا المقدم، أبو جعفر الطوسي قدس الله روحه الزاكية، وأفاض على ترتبته المراحم الربانية، صنّف فيما يرجع إلى القوة العملية، كتاب مصباح المتهجد في عبادات السنة، واستوفى فيه أكثر ما ورد عن أئمتنا المعصومين عليهم السلام، ثم اختصره رحمه الله تعالى، لما فيه بعض الطول، فأمر مَنْ امتثال أمره واجب... خواجة عز الملة والحق والدين، محمد بن محمد

القوهدي، أعز الله بدوام أيامه الإسلام والمسلمين، أن أجرد بعض تلك الدعوات، وأختصر ما صنفه شيخنا رحمه الله، بحذف المطولات، فأجبت أمره... وصنّفت هذا الكتاب الموسوم بـ«منهاج الصلاح في اختصار المصباح»، وأضفت إليه ما لا بد منه ولا يستغنى عنه، ورتبته على أبواب... الخ)).

وقد طبع هذا الكتاب مؤخراً في ضمن سلسلة مصادر بحار الأنوار.

زيارة عاشوراء في منهاج الصلاح

أما زيارة عاشوراء في هذا الكتاب فهي بحسب بعض النسخ الواصلة إلينا مشتملة على الفصول الثلاثة، أعني اللعن المكرر مائة مرة، والسلام المكرر مائة مرة، وفصل اللهم خص أنت... ثم دعاء السجود. ومن الملاحظ هنا أن العلامة الحلي (أعلا الله مقامه) اقتصر في نقله عن مصباح المتعبد على خصوص ألفاظ الزيارة، ولم يذكر رواية فضل الزيارة ولا الرواية الثانية المشتملة على دعاء صفوان عن الإمام الصادق عليه السلام، لأنَّ بناءه على الاختصار، كما أشار إلى ذلك في المقدمة.

نعم ذكر رواية أخرى لم يذكرها الشيخ في مصباحه، قبل نقله لألفاظ الزيارة، وهذه الرواية ذكرها عن النبي صلّى الله عليه وآله، والمرتبطة بإخباره صلّى الله عليه وآله بما يجري على بضعته الزهراء سلام الله عليها من بعده من المصائب، وما يجري على أمير المؤمنين، وما يجري على ولده الحسن، وما يجري على ولده الحسين عليهم السلام، وكذلك ذكر فضل زيارة الحسين عليه السلام، وهنا أنقل لك نص

الرواية التي ذكرها العلامة في هذا الكتاب «منهاج الصلاح»: ((وزار النبي صلى الله عليه وآله يوماً فاطمة عليها السلام، فهيأت له طعاماً من تمر وقرص وسمن، جاري عاداتها معه عليه السلام، واجتمعوا على الأكل هو وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، فلما أكلوا، سجد رسول الله صلى الله عليه وآله وأطال سجوده، ثم بكى، ثم ضحك، ثم جلس، وكان أجراًهم عليه في الخطاب علي بن أبي طالب، عليه السلام، فقال: يا رسول الله رأينا منك اليوم ما لم نره قبل ذلك؟ قال: وما هو؟ قال: سجدت وبكيت وضحكت فما سبب ذلك؟ فقال صلى الله عليه وآله: إني لما أكلت معكم فرحت وسررت بسلامتكم واجتماعكم، فسجدت لله تعالى شكراً، فهبط جبرائيل عليه السلام إلي وأنا ساجد فقال: ربك يقرأك السلام ويقول سجدت شكراً لفرحك بأهلك؟ فقلت: نعم، فقال: ألا أخبرك بما يجري لهم بعدك؟ فقال: بلى يا أخي جبرائيل. فقال: أما ابنتك فهي أول أهلك لحاقاً بك، بعد أن تُظلم، ويُؤخذ حقها، ويُمنع إرثها، ويُظلم بعلمها، ويُكسر ضلعها، وأما ابن عمك فيظلم، ويمنع حقه ويقتل، وأما الحسن فإنه يظلم، ويمنع حقه، ويقتل بالسم، وأما الحسين فإنه يظلم، ويمنع حقه، ويقتل غريباً، وتطأه الخيول، وينهب رحله، وتسبى نساؤه وذرائعه، ويدفن مرملاً بدمه، ويدفنه الغرباء، فبكيت، وقلت هل يزوره أحد؟ قال يزوره الغرباء. قلت: فما لمن زاره من الثواب؟ قال: يكتب له ثواب ألف حجة وألف عمرة وألف غزوة كلها معك، فضحكت)).

فلاحظ ذلك في الصورتين في الملحق رقم [٦٢]:

ولا يخفى على أحبنا المتابعين أننا لم نذكر ترجمة العلامة الحلي (أعلى الله مقامه) لاستغنائها عن التعريف «وصفات ضوء الشمس تذهب باطلاً»، إلا أنّ الذي ينبغي التركيز عليه هو أنّ العلامة الحلي (عليه من الله الرحمة والرضوان) الذي هو من أعلام القرن السابع، والذي هو بهذه المنزلة الرفيعة، يؤلف هذا الكتاب اختصاراً لمصباح الشيخ عليه السلام، ويكون ذلك بطلب من نصير الملة والدين الخواجه محمد بن محمد الطوسي عليه السلام، فلاحظ هذا النسيج الرائع بين أعلام الفكر الإمامي، بل الفكر الإسلامي وتوافقهم على نقل هذه الزيارة المباركة، رغم الظروف الصعبة التي اكتفت حياة كل واحد منهم - كما هو واضح لمن ألقى نظرة بسيطة على مجريات التاريخ - فإنّ ذلك في الحقيقة يكشف عن اطمئنانهم بل جزمهم بصدور هذه الزيارة المباركة من المعصوم.

وهذا هو معنى قولنا في بعض المناقشات المتقدمة: إنّ كلمة أعلام الطائفة عبر التاريخ متوافقة على تلقي هذه الزيارة المباركة بالقبول، ولا يوجد بينهم من يشكك فيها.

مزار الشهيد الأول

من المصادر المهمة التي نقلت زيارة عاشوراء كتاب «المزار»، للشهيد الأول، أبو عبد الله، شمس الدين، محمد بن الشيخ جمال الدين مكّي العاملي، النباطي، الجزيني، الذي هو من أعلام القرن الثامن، ولد سنة

(٧٣٤هـ) واستشهد سنة (٧٨٦هـ) فكان عمره حين شهادته (٥٢ سنة)، وقصة شهادته مؤلمة جداً، بالإمكان مراجعتها في الكتب التي ذكرت ترجمته (عطر الله تربته).

وهذا المزار مَبُوبٌ بشكل جميل، وكل باب من أبوابه يشتمل على فصول وخاتمة، فقد بوبه على بابين، وذكر في الباب الأول منه ثمانية فصول، ثم ذكر له خاتمة تشتمل على أربعة فصول، والباب الثاني ذكر فيه سبعة فصول، ثم ذكر له خاتمة تشتمل على ثلاثة فصول، وفي الفصل الرابع من الباب الأول ذكر ما يرتبط بزيارة سيد الشهداء رُوحِي وأرواح العالمين له الفداء، وهناك ذكر زيارة عاشوراء التي نحن في صدد الكلام عنها، فإنه نقل الزيارة بالشكل المتعارف المشهور، مشتملة على الفصول الثلاثة.

إلا أن الملاحظ أنه اقتصر فقط على ذكر ألفاظ الزيارة، ولم يذكر شيئاً من رواية فضل الزيارة ولا الرواية الثانية التي ذكرها الشيخ المشتملة على دعاء صفوان.

وهذا الكتاب طبع مؤخراً في طبعة أنيقة محققة، معتمدة على نسخ الكتاب الخطية، تشتمل على مقدمة عن حياة الشهيد ومؤلفاته وشهادته، قامت بنشره مؤسسة المعارف الإسلامية في قم المقدسة.

ويظهر من الشهيد أنه ألف هذا الكتاب اختصاراً للاستفادة منه بشكل أكبر وليكون خفيفاً للحمل، فلذلك تجده يقتصر على متون الزيارات فقط دون ذكر الأسانيد ولا الروايات المرتبطة بتلك الزيارات.

النتيجة النهائية: فلاحظ أيها القارئ الكريم سير الخط العلمي العلمائي لدى أعلام الطائفة، والذي وقع فيه هذا العلم العيلم «الشهيد الأول» الذي شهد له القاضي والداني بالفضل والتحقيق والتدقيق، مسلم الفقاهة، نقي الصفحة، في أعلى مراتب النزاهة، ومع ذلك لم يجد عن الطريق الصحيح، فتراه وبكل فخر واعتزاز ينقل الزيارة المباركة بما تشتمل عليه من الفصول الثلاثة، كل ذلك أداءً للأمانة العلمية والدينية التي ألقاها الشارع المقدس على عاتق العلماء، بأن لا يقاروا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم، فلولا هؤلاء العلماء الأمناء على الدين والدنيا، والذين هم الواسطة بيننا وبين المعصوم لما وصل لنا الدين نقياً صافياً لا كدر فيه.

جُنَّةُ الْأَمَانِ الْوَأَقِيَّةِ وَجُنَّةُ الْإِيْمَانِ الْبَاقِيَّةِ، الْمَعْرُوفُ بِ(مِصْبَاحِ الْكَفْعَمِيِّ)

من المصادر المهمة التي ذكرت زيارة عاشوراء مشتملة على الفصول الثلاثة، كتاب «جُنَّةُ الْأَمَانِ الْوَأَقِيَّةِ وَجُنَّةُ الْإِيْمَانِ الْبَاقِيَّةِ»، المعروف بـ «مِصْبَاحِ الْكَفْعَمِيِّ»، تأليف الشيخ تقي الدين إبراهيم بن علي العاملي الكفعمي رحمته الله

ترجمة مختصرة

وهذا الشيخ يعد من أعلام الطائفة في القرن التاسع، حيث كانت ولادته سنة (١٨٤٠هـ)، وأما وفاته فلم تضبط فوق الخلاف فيها، ولكن القدر المتيقن

أَنَّهُ كَانَ حَيًّا إِلَى سَنَةِ (١٩٥هـ) بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ فَرَّغَ مِنْ تَأْلِيفِ الْمَصْبَاحِ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، وَهُوَ أَشْهُرُ مِنْ أَنْ نَتَرَجَّمَهُ فِي هَذِهِ السُّطُورِ إِلَّا بِمَقْدَارِ مَا يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ عَنِ أَذْهَانِ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِطْلَاعٌ عَلَى تَرَاجُمِ عِلْمَائِنَا الْأَعْلَامِ.

وعلى كل حال: فهو الشيخ إبراهيم بن علي بن الحسن بن محمد بن صالح العاملي الكفعمي، و«كفعم» على وزن «رَمَزَم»، قرية من قرى جبل عامل، وقيل: إِنَّ الْكَفَّ عَلَى لُغَةِ جَبَلِ عَامَلٍ بِمَعْنَى الْقَرْيَةِ، وَ«عَيْيَا» اسْمُ الْقَرْيَةِ، وَأَصْلُهَا «كَفَّ عَيْيَا»، أَي قَرْيَةُ عَيْيَا، وَالنَّسْبَةُ إِلَيْهَا «كَفَّعِيَاوِي»، فَحَذَفَتِ الْيَاءُ لَشِدَّةِ الْاِمْتِزَاجِ وَكَثْرَةِ الْاِسْتِعْمَالِ، فَصَارَ «كَفَّعِيَاوِي».

ولهذا الشيخ مصنفات كثيرة أحصاها صاحب أعيان الشيعة فبلغت (٤٩) مصنف، قسم كبير منها في الأدب، فَإِنَّ الشَّيْخَ الْمُتَرَجِّمَ لَهُ يَعُدُّ مِنْ شِعْرَاءِ عَصْرِهِ الْمُبْدِعِينَ.

وله منها في الأدعية كتابان:

الأول: جُنة الأمان الواقية وجنة الإيمان الباقية، المعروف بـ «مصباح الكفعمي».

الثاني: البلد الأمين والدرع الحصين.

والأول هو الذي نحن في صدد الكلام عنه «مصباح الكفعمي»، وهذا الكتاب طبع عدة طبعات، وكان في السابق بطبعة حجرية، ومع ذلك كان كثير التداول والانتشار، وأما الآن بعد أن طبع فلا تكاد ترى مكتبة خالية منه، وما ذلك إلا لأهميته وحسن تصنيفه والاعتماد عليه في النقل.

وقد رتب هذا الكتاب على خمسين فصلاً، ولم يذكر فيه أبواباً.

زيارة عاشوراء في الكتاب

وفي الفصل الحادي والأربعين الذي خصه بالزيارات، ذكر زيارة عاشوراء، ولم يذكر مورد النقل، إلا أنَّ الظاهر أنَّه نقلها من كتاب مصباح المتهجد للشيخ الطوسي رحمته الله لتوافق نقله مع كثير من المضامين الواردة في رواية الشيخ في المصباح، حيثُ إنَّه قبل ذكره ألفاظ الزيارة نقل شرطاً من رواية فضل زيارة عاشوراء وكيفيتها بالمضمون ودمج بينه وبين بعض الروايات الأخرى الواردة في الباب، وقد ذكر ألفاظ الزيارة بالشكل المشهور، مشتملة على الفصول الثلاثة: أعني فصل اللعن المكرر مائة مرة، وفصل السلام المكرر كذلك، وفصل اللهم خص أنت... ثم ذكر دعاء السجود، ثم بعد ذلك ذكر رواية صفوان المشتملة على الدعاء، ولكنه اقتصر على قوله: ((ثم ادع بعد هذه الزيارة بهذا الدعاء المروي عن الصادق عليه السلام، وهو يا الله يا الله يا الله... الخ)) وبه يختم الكلام عن زيارة عاشوراء.

بخار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار

من المصادر المهمة التي ذكرت زيارة عاشوراء «بخار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار» للعلامة المجلسي رحمته الله.

وحال المؤلفِ والمؤلفِ أشهر من أن نعرفه، بل تعريفه تحصيل لما هو حاصل، ولذلك نعرض عن بيان حال الكتاب والمؤلف (أعلا الله مقامه) إلا بمقدار الحاجة وما يقتضيه المقام.

فأقول: إنَّ العلامة المجلسي قسم كتاب البحار إلى كتب، ومن هذه الكتب كتاب المزار، فإنَّه ضمَّن هذا الكتاب كل ما يخص الزيارات للمعصومين الأربعة عشر، فبدأ بذكر ما يخص زيارة رسول الله ﷺ، ثم الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء عليها السلام، ثم أئمة البقيع عليهم السلام ومن يزار هناك، ثم ذكر ما يخص أمير المؤمنين عليه السلام، حيث ذكر ذلك في سبعة أبواب، وعنوانها بعنوان عام: «أبواب زيارة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه، وما يتبعها»، ثم ذكر ما يخص سيد الشهداء الإمام الحسين عليه السلام وروحي وأرواح العالمين له الفداء، حيث ذكر ذلك في «اثنين وثلاثين» باباً، وعنوانها بعنوان عام: «أبواب فضل زيارة سيد شباب أهل الجنة أبي عبد الله الحسين صلوات الله عليه، وآدابها، وما يتبعها»، وفي الباب الرابع والعشرين من هذه الأبواب، ذكر ما يخص زيارة عاشوراء، فذكر تسع روايات:

(١) رواية ابن قولويه رحمته الله في كامل الزيارة.

(٢) رواية الشيخ الطوسي رحمته الله في مصباح المتعجد.

(٣) رواية الشيخ الطوسي الثانية التي رواها عن صفوان المشتملة على

دعاء صفوان، والتي ذكرها في ذيل الرواية السابقة في مصباح المتعجب.

(٤) رواية الشيخ الطوسي التي ذكر فيها رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام.

(٥) رواية السيد ابن طاووس رحمته الله في الإقبال، وهي رواية عبد الله بن سنان المتقدمة عن الشيخ الطوسي.

(٦) رواية صاحب المزار الكبير، ونقل نفس الرواية السابقة لعبد الله بن سنان بأسناد متصل إلى الشيخ الكليني بإسناده عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام.

(٧) رواية السيد ابن طاووس رحمته الله التي رواها في الإقبال عن كتاب المختصر من المنتخب.

(٨) رواية نسبها لمزار الشيخ المفيد (أعلا الله مقامه)، وهذه الزيارة هي الزيارة المعروفة بـ«زيارة الناحية المقدسة».

(٩) رواية لصاحب المزار الكبير، ونسبها إلى الناحية المقدسة، وهي نفس الرواية المتقدمة، فراجع في ذلك ج ٩٨، الباب ٢٤ من الأبواب المختصة بزيارة الحسين عليه السلام.

وقد ذكر أعلا الله مقامه بياناً بعد نقله للزيارة الثالثة مشتمل على فوائد كثيرة.

فهذا هو علم من أعلام الطائفة، ينقل زيارة عاشوراء المعروفة عن

مصباح المتهدج، مشتملة على الفصول الثلاثة: فصل اللعن المكرر مائة مرة، وفصل السلام المكرر كذلك، وفصل اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني... ولم يشر أصلاً إلى مسألة التزويز في الزيارة المباركة، وهذا إن دَلَّ على شيء فإنما يدل على أَنَّ النسخ التي طرحها بعض من يدعي التحقيق لا أهمية لها ولا تصمد أمام النسخ التي اعتمد عليها أعلام الطائفة.

أما النقطة الرابعة: شروح العلماء على الزيارة المباركة

مدخل

لا يخفى على الإخوة أهل الاختصاص أَنَّ الزيارات الواردة عن معدن العصمة والطهارة، هي كلام صادر عَمَّن خصهم الله جل ثناؤه وتقدست آلاؤه بالفصاحة والبلاغة، فَإِنَّهُمْ أَفْصَحُ الْفَصْحَاءِ وَأَبْلَغُ الْبَلْغَاءِ، فكلامهم نور صادر عن أنوار إلهية، وهكذا كلام لا يسع لكل أحد فهمه واستيعاب معانيه كما هي إلا من أوتي حظاً وافراً من العلم والفقهِ في كلامهم صلوات الله وسلامه عليهم، فَإِنَّهُ وَرَدَ عَنْهُمْ ((لا يكون الرجل فقيهاً حتى يعرف معاريض كلامنا، وَأَنَّ الْكَلِمَةَ مِنْ كَلَامِنَا لِتَصْرَفَ عَلَى سَبْعِينَ وَجْهًا لَنَا مِنْ جَمِيعِهَا الْمَخْرَجِ))، ولذلك ترى أَنَّ علماءنا رضوان الله تعالى على الماضين منهم وحفظ الباقيين دأبوا على شرح كتب الحديث والأخبار، فها هو «الكافي الشريف» للشيخ الكليني كم له من شروح!، وكذلك «من لا يحضره الفقيه» للشيخ الصدوق، وكذلك كتابي «التهديب والاستبصار» للشيخ الطوسي، وكذلك

الكلام في شأن الزيارات الواردة عن بيت العصمة والطهارة، ومن أبرز الزيارات التي أولاهها علماءنا عناية خاصة وكثرت شروحهم عليها «الزيارة الجامعة»، وليس مبالغ في القول إن قيل: إن «زيارة عاشوراء» المباركة تأتي في المرتبة الثانية بعد الزيارة الجامعة، فقد قام بشرحها وبكيفيات مختلفة جمع من علمائنا الأبرار رضوان الله تعالى عليهم.

شروح زيارة عاشوراء

كثيرة هي شروح الزيارة المباركة التي سطرها أنامل علمائنا الأفاضل رضوان الله تعالى عليهم، ونحن في هنا نقصر الكلام على المهم منها، وإن كنا فيما تقدم ذكرنا في ضمن المسرد الذي أوردناه عدداً كبيراً من الشروح على الزيارة المباركة، إلا أن ما ذكرناه هناك كان اقتصاراً على العنوان والمؤلف، فبعون الله تعالى هنا نذكر البعض منها كشواهد لذلك، حيث لا يسع المجال استقصاء جميع الشروح بشكل مفصل.

شفاء الصدور في شرح زيارة العاشور

وهذا الشرح من أكبر الشروح للزيارة المباركة، ألفه العلامة الميزرا أبو الفضل الطهراني رحمته الله تعالى المتوفى سنة (١٣١٦هـ)، وهذا الكتاب شرح مفصل حول السند والمتن، ومكون من جزئين أصل تأليفه باللغة الفارسية، وقام بتحقيقه السيد علي الأبطحي الأصفهاني، ومؤخراً ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية، وطبع طبعة رائعة في مجلدين، وقام بترجمته إلى العربية

وتحقيقه مضافاً إلى التحقيق السابق الشيخ شعاع فاخر.
وهذا الكتاب بوبه مصنفه على أبواب وضمنه فوائد متعددة، لها أهميتها
في المسائل المرتبطة بالسند والمرتبطة بالمتن.

رسالة في كيفية زيارة عاشوراء

وهذا الشرح فيه من الدقة والتتبع ما يكشف عن دقة مؤلفه وذهنيته
الوقادة، والجهد الجبار الذي بذل، وهو علامة زمانه وأوانه الشيخ أبو
المعالي الكلباسي (١٣١٥هـ) الرجالي الكبير، صاحب المؤلفات الكثيرة.
وهذا الشرح صنفه مؤلفه على شكل تنبيهات ضمنها شرح المتن في
البداية ثم في آخرها وفي أحد التنبيهات شرح سند الزيارة، ثم في آخر
الكتاب ذكر موجزاً عن حياته ومؤلفاته.
وهذا الشرح طبع طبعة حجرية خالية من أي تحقيق، ومؤخراً تصدى
مجموعة من المؤمنين لطباعته ضمن موسوعة شروح زيارة عاشوراء.

اللؤلؤ النضيد في شرح زيارة مولانا الشهيد

وهذا الشرح مفصل في المتن والسند، ألفه الشيخ نصر الله الشبستري.
وهذا الشرح باللغة العربية وطبع طبعة قديمة خالية من أي تحقيق، وهو
الآن قيد التحقيق، وإن شاء الله تعالى يرى النور بحلة جديدة، ضمن
موسوعة الشروح للزيارة المباركة.

الكنز المخفي

وهذا الشرح من أهم الشروح للزيارة المباركة، ألفه الشيخ عبد النبي العراقي، وهو أحد المراجع العظام، وهو من تلامذة المحقق العراقي رحمته الله. وهذا الشرح ألفه مؤلفه باللغة الفارسية وطبع باللغة الفارسية طبعة خالية من أي تحقيق، وبوّبه على مقدمة ضمنها أنواراً «النور الأول» و«النور الثاني» وهكذا... ثم مقاصد، ثم خاتمة. ومؤخراً تم ترجمته إلى اللغة العربية وتحقيقه، وقد تمت طباعته ضمن موسوعة شروح الزيارة.

شرح زيارة عاشوراء

وهذا الشرح هو من أهم الشروح للزيارة المباركة وأوسعها، وهو للشيخ مفيد بن الشيخ محمد نبي الشيرازي البحراني. وهذا الشرح لازال مخطوطاً، حصلنا على نسخة منه لدى مكتبة المرعشي النجفي، وقد انهيينا تحقيقه، وإن شاء الله تعالى يرى النور قريباً. وبنظري القاصر إنَّ هذا الشرح له أهمية كبرى من بين الشروح للزيارة المباركة، بل قد يفوق الشرح الكبير المعروف بـ(شفاء الصدور) الذي تقدم ذكره، وهذا الشرح ضمن الشروح المدرجة في قائمة شروح الزيارة المباركة، وسوف يطبع ضمن الموسوعة إن شاء الله تعالى.

هذه خمسة شروح للزيارة المباركة، ذكرناها كتناذج لشروح هذه الزيارة المباركة، وإلا فشروحا كثيرة جداً بإمكان من أراد التفصيل مراجعة المسرد الذي ذكرنا في البداية.

إلا أن الذي يعيننا فعلاً أن هذه الشروح التي ذكرناها وغيرها الكثير تكشف عن اهتمام علمائنا الأبرار بهذه الزيارة المباركة، حيث جعلوها نصب أعينهم وألزموا أنفسهم بشرح عباراتها بشكل مفصل يظهر جلياً لمن ألقى أدنى نظرة تأمل على واحد من هذه الشروح.

والملفت للنظر أن هذه الشروح وبحسب اطلاعي لم أر من بينها ولا شرحاً واحداً أشار للنسخ الناقصة، التي حاول من خلالها القدح في الزيارة، وهذا إن دَلَّ على شيء إنما يدل على أن الزيارة بفصولها الثلاثة كاملة، كانت محل تسليم لدى أعلام الطائفة.

أما النقطة الخامسة: النسخ الناقصة وظن التقية

ونتكلم في هذه النقطة في ثلاثة محاور، وقبل الدخول نذكر هذه المقدمة:

مقدمة

وصلنا معكم هنا إلى النقطة الخامسة والأخيرة من بحث الإثبات، ولا يخفى على المتابعين أننا بنينا هذا البحث على الاختصار اعتماداً على كثير من المناقشات التي تقدمت في بحث النفي، الذي خصصناه لمناقشة ما طرحه في محاولته القدح في الزيارة المباركة.

ونحن قد أشرنا سابقاً إلى بعض الظروف الخاصة التي مرت على شيعة أهل البيت عليهم السلام، وكان من أبرز هذه الظروف ظرف التقية، الذي ليس بخفي على المتابع لسير الأحداث التي عاشها الشيعة عبر العصور وفي مختلف الدول، ولا يخفى أيضاً مساس هذا الظرف بما نحن فيه بشكل مباشر، ولا سيما فيما يخص الزيارة المباركة وبعض الأدعية الخاصة، وبالخصوص ما يرتبط بشيخ الطائفة الطوسي (عطر الله مرقده) حيث إنه عاش ظرفاً صعباً فترة إقامته في بغداد، ومن لاحظ ما كتب في ترجمته من قبل علماء الرجال والتراجم الخاصة والعامة يرى ذلك واضحاً.

عاور ثلاثة

ونحن هنا نسلط الضوء بنحو تتضح فيه الصورة لدى المنصفين الطالبين للحق والحقيقة، وذلك بخصوص النسخ الناقصة لكتاب مصباح المتعبد، ومختصره، وأعني بالنسخ الناقصة، النسخ التي لا تشتمل على الفصول الثلاثة رأساً أو خصوص الفصل الثالث أو خصوص بعض الألفاظ من الفصل الثالث، وذلك من خلال المحاور الثلاثة الآتية:

* المحور الأول: حول نسخ المصباح ومختصره بشكل عام، فإن الملاحظ على نسخ المصباح بشكل عام أن العدد الأقل منها هو النسخ الناقصة، وهي في واقعها لا تتجاوز الأربع أو الخمس نسخ، وإذا لاحظ القارئ الكريم سير البحث السابق من بدايته يرى ذلك جلياً، حيث إنه ذكر النسخ الناقصة في القسم الأول من الأقسام الثلاثة التي ذكرها، ولا نرى بأساً في

المرور بكم سريعاً على ما تقدم من النسخ، وبالخصوص نسخ القسم الأول والثاني، حيثُ إنَّه ذكر في القسم الأول خمس نسخ، وأضاف إليها نسخة السيد ابن طاووس رحمته الله، وتقدم في النقاش معه بأنَّ نسخة السيد ابن طاووس لا يمكن إدراجها في نسخ القسم الأول، فما ذكره في القسم الأول في الواقع هو خمس نسخ: ١ / نسخة النقاش الرازي. ٢ / نسخة مكتبة المرعشي النجفي. ٣ / نسخة بخشي التوني. ٤ / نسخة الجلد حفصي. ٥ / نسخة خواجه شير أحمد.

والملاحظ على هذه النسخ بشكل عام أنَّها ترجع إلى نسخة واحدة، وهي نسخة النقاش الرازي، هذا ما نحتمله قوياً، باعتبار أنَّ نسخة النقاش الرازي ينتهي مقطع السلام الطويل فيها بقوله (اللهم العن أبا سفيان) وتكلمة المقطع ذكرت في الحاشية في جميع النسخ باستثناء نسخة الجلد حفصي فإنَّه ذكر فيها رقم للحاشية ولم تذكر الحاشية، وأما بقية النسخ فهي متطابقة مع نسخة النقاش الرازي، حيثُ إنَّه ذكر في الحاشية تكلمة مقطع السلام الطويل، والفصل الأول المكرر مائة مرة (اللهم العن أول ظالم...) والفصل الثاني المكرر مائة مرة (السلام على الحسين وعلى علي بن الحسين....) والفصل الثالث (اللهم خص أنت أول ظالم...) وأما دعاء السجود فقد ذكر في المتن، وهذه الكيفية لا توجد في أي من النسخ، إلا في هذه النسخ الأربعة، أعني نسخة النقاش الرازي، ونسخة مكتبة المرعشي النجفي، ونسخة بخشي التوني، ونسخة خواجه شير أحمد، وبما أنَّ نسخة

النقاش الرازي متقدمة على النسخ الثلاث، فلا يبعد أن تكون هذه النسخ معتمدة عليها.

وإذا لاحظتم القارئ الكريم أن هذه النسخ وإن كان لم يذكر في متنها الفصول الثلاثة مضافاً إلى الجزء الأخير من مقطع السلام الطويل، إلا أنه ذكر في الحاشية، فهي بالنتيجة تتوافق مع بقية النسخ من حيث أصل وجود الفصول الثلاثة، وإن كانت في الحاشية، وهذا ما سنتكلم عنه في المحور التالي، هذا بالنسبة لنسخ القسم الأول، ومن أراد مراجعة ذلك بالتفصيل فليراجع مناقشاتنا على المحاضرة الأولى والثانية والثالثة.

وأما بالنسبة لنسخ القسم الثاني، وهي النسخ التي تكون مشتملة على تمام الفصول الثلاثة، إلا أنه في الفصل الثالث (اللهم خص أنت...) لم يذكر في المتن (الأول والثاني والثالث والرابع) إنما في نسختين منها ذكر ذلك في الحاشية وفي نسختين لم يذكر أصلاً، فقد ذكر أربع نسخ في هذا القسم: ١/ نسخة نصير الملك. ٢/ نسخة الدماوندي. ٣/ نسخة ملا محمد جعفر. ٤/ نسخة الكرگاني.

فإن هذه النسخة وإن لم يثبت اعتبارها لدينا، إلا أنها تصلح كمؤيد على عدم صحة نسخ القسم الأول لمخالفتها لها، ولاسيما إذا لاحظنا أنه في نسختين منها ذكر النقص في الحاشية، فهي بالنتيجة تدرج في النسخ الكاملة، وإن حاول جاهداً إبعادها عن ذلك لأن النقص ذكر في الحاشية، إلا أن المذكور في الحاشية يدخل ضمن المتن، وقد أشرنا إلى ذلك مفصلاً في

نقاشنا معه في المحاضرة الرابعة والخامسة، وسيأتي الكلام حول ما يذكر في حواشي النسخ في المحور التالي أيضاً.

وأما نسخ القسم الثالث فهي تخالف مدعاه تماماً، وقد تقدم الكلام عنها مفصلاً في نقاشنا لما ذكره في المحاضرات السادسة إلى الثانية عشر، وهي النسخ الأكثر.

فالتنتيجة النهائية: في هذا المحور أن جميع نسخ المصباح باستثناء نسخ قليلة لا يتجاوز عددها أصابع الكف، غير مشتملة على الفصول الثلاثة أو بعض الفصل الثالث في متنها، وإلا فهي مذكورة في الحواشي، وإذا لاحظنا المحور الآتي سوف نتحد النسخ بأجمعها إلا في البعض النادر الذي لا يلتفت إليه لندرته وعدم وجود توثيق له.

وإذا لاحظ القارئ الكريم خصوص النسخ التي ذكرها نفسه يرى أن الشاذ النادر من هذه النسخ هي الناقصة، وإلا فمجموع النسخ التي سطرها في محاضراته الإثني عشر والتي يزيد عددها على الثمانين نسخة كلها مشتملة على الفصول الثلاثة وبشكل كامل، وما تركه من النسخ أكثر مما ذكره وهي كذلك مشتملة على الفصول الثلاثة.

* المحور الثاني: حول حواشي النسخ الخطية، والكلام في هذا المحور لا يختص بنسخ المصباح أو مختصره، وإنما يعم جميع النسخ الخطية، وإذا لاحظنا النسخ الخطية وبالخصوص القديمة نرى هذه الظاهرة منتشرة فيها بشكل كبير، وذلك لعدة ظروف، بعضها يرتبط بوضع النساخ وكيفية

النسخ في ذلك الزمان، حيث قلة الوسائل للتدقيق، فقد يغفل الناسخ عن سطر أو جملة أو كلمة ثم يلتفت إليه بعد تجاوزه فلا يرى بدأً من نقله في الحاشية، وهذه الحالة متكررة كثيراً وفي جميع النسخ الخطية وبالخصوص النسخ القديمة، وبعض الظروف ترتبط بدقة النقل بالنسبة للنسخ التي يعتمد عليها الناسخ، بأن يرى سطرًا مذكورًا في حاشية النسخة المعتمد عليها في النسخ، فينقله في الحاشية أيضاً في النسخة الجديدة، وهذا هو الملاحظ بالنسبة لنسخ القسم الأول التي ذكرها، حيث إنَّ الظاهر أنَّ بقية النسخ معتمدة على نسخة النقاش الرازي، وهو ذكر الفصول الثلاثة في الحاشية، فنقلت في النسخ الأخرى في الحاشية أيضاً، وبعض الظروف ترتبط بمسألة المقابلات، فقد تكون النسخة المعتمد عليها في النسخ ناقصة من الأساس، ولكن بعد مقابلة المنسوخة على نسخ أخرى ينقل النقص من النسخة المقابل بها في حاشية النسخة المقابلة، وهذا أيضاً منتشر في النسخ الخطية بشكل كبير، ويظهر جلياً لمن ألقى نظرة بسيطة على المقابلات الموجودة على النسخ، هذا كله بالنسبة للنسخ الخطية بشكل عام.

وأما بالنسبة لخصوص نسخ مصباح المتهجد ومختصره، فإنَّه مضافاً إلى الظروف العامة المتقدم ذكرها، مر بعدة ظروف نذكر المهم منها. فمنها: أنَّ الكتاب مر بظروف خاصة، حيثُ إنَّ الشيخ الطوسي (عطر الله مرقدَه) قد أُلْفِه في بغداد، وكانت بغداد آنذاك حاضرة العلم والعلماء، وقد واجه الشيخ رحمته معاناة شديدة فترة تواجده في بغداد، وقد مرت عليكم الحادثة المشهورة حول كتاب المصباح التي وشي فيها على الشيخ الطوسي لدى

الخليفة العباسي بشأن لفظة الأول والثاني والثالث والرابع الوارد في الفصل الثالث من الزيارة المباركة. ومنها إنَّ الشيخ الطوسي رحمته الله بحسب الظاهر أنَّه كتب أكثر من نسخة من كتابه المصباح، وهذا أمر غير عزيز، فهناك الكثير من الكتب، كتب مؤلفوها أكثر من نسخة، ويظهر هذا الأمر جلياً لمن له تتبع في النسخ الخطية. ومنها إنَّ الكتاب انتشر بشكل كبير في جميع الأقطار الإسلامية، باعتبار أنَّه كتاب أدعية فلا تكاد ترى مسجداً أو مقاماً إلا وتجذ فيه الكثير من النسخ، وهذا هو الشأن في كتب الأدعية، فلاحظ في زماننا هذا كتاب مفاتيح الجنان، المنتشر بشكل كبير وبطبوعات متعددة تفوق الحصر. ومنها إنَّ الكتاب نسخ في كثير من الحواضر الإسلامية بما فيها الحواضر التي يقل فيها التواجد الشيعي ويغلب عليها مذهب التسنن. ومنها إنَّ كثيراً من التصحيحات التي وجدت على الكتاب اعتمدت على نسخ لمختصر المصباح باعتبار اتحاد المؤلف والموضوع.

فإذا لاحظنا مجموع هذه النكات وغيرها أيضاً يظهر لنا جلياً أنَّ الكتاب مرَّ بظروف صعبة للغاية، وهذا الاختلاف الذي نراه في نسخه إنما هو نتاج طبيعي لهذه الظروف، فما نراه في حواشي هذا الكتاب من تصحيحات لا تخلو منها نسخة من نسخة إلا الشاذ النادر إنما هو نتيجة طبيعية لكتاب مرّ بمثل هذه الظروف.

فالنتيجة النهائية: إنَّ الحواشي الموجودة على نسخ هذا الكتاب إنما هي أمر طبيعي، وليس كما يروم البعض تصويرها بأنَّها من أيدي المدلسين والوضاعين والمزورين، فإنَّه بهذا التصوير ابتعد كثيراً عن واقع الأمر، لعله

بهذا البيان يعود إلى صوابه.

* المحور الثالث: حول المقابلات وفائدتها في توثيق النسخ الخطية، وقد تقدم الكلام مفصلاً فيما يرتبط بهذا المحور، عند نقاشنا معه في خصوص نسخة غياث الدين الاسترآبادي، والتي خصها بمحاضرة كاملة، فراجع في ذلك مناقشاتنا على المحاضرة الثامنة، إلا أن الذي يناسب المقام ذكره هو أن العلماء دأبوا على مقابلة النسخ الخطية صيانة وضبطاً للصحيح منها، وتكمن فائدة المقابلات في تسلسل التوثيق للنسخة إلى نسخة المصنف، بحيث تكون المقابلة بمثابة السند للرواية، فكلما كان السند نقياً أوجب ذلك قوة في الاعتماد على الرواية وتقديمها على غيرها عند المعارضة، وكذلك الحال بالنسبة للنسخ الخطية التي توجد عليها مقابلات متصلة السند بنسخة المصنف، فكلما كانت المقابلة حاصلة من قبل علماء معروفين كانت أقوى في الاعتماد على النسخة في حالة اختلاف النسخ.

فالنتيجة النهائية: إنَّ المعتمد من نسخ المصباح ومختصره هي النسخ المشتملة على الفصول الثلاثة، ولا يلتفت إلى النسخ الشاذة النادرة الفاقدة لأي توثيق، كما ظهر جلياً لأعزائنا المتابعين لسير البحث.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من البحثين المتقدمين: الأول: الذي كان مشتملاً على المناقشات في الرد على محاضراته الاثني عشر، وبيننا خلال ذلك بجلاء

السقطات الكثيرة التي وقع فيها الرجل، والثاني: الذي كان مشتملاً على إثبات الزيارة المباركة من خلال النسخ الخطية وغيرها، عكس ما رآه. فبعد أن انتهينا من ذلك كله ارتأينا أن نذكر خاتمة لكلا البحثين نضمنها مسألة مهمة مرتبطة بالمقام.

مسألة: ارتباط البحث في الزيارة بمسألة اللعن

من له أدنى تتبع في المناقشات الواردة على زيارة عاشوراء بشكل عام، يرى بشكل جلي ارتباط النقاش فيها بالنقاش في مسألة اللعن، وقولنا هذا لا يعني أن كل من ناقش في الزيارة يعني أن له مناقشة في مسألة اللعن، وإنما الطابع العام للمناقشات على الزيارة يكون له هذا الارتباط، ونحن هنا لا نريد الخوض في خضم مسألة اللعن، باعتبار أنها وإن لم تكن أجنبية عن محل كلامنا إلا أنه هناك بحوث مفصلة في المسألة، وهي أشبه بالمسلمات لدى كافة المسلمين في الجملة، ولا يختص البحث فيها بخصوص الشيعة، ولكن الذي نريد التركيز عليه في هذه المسألة هو الارتباط بين الزيارة المباركة ومسألة اللعن.

فلا بد أن يعلم أن مسألة لعن ظالمي أهل البيت عليهم السلام لا يوجد فيها خلاف بين أحد من أتباع المذهب الحق، وإنما هي من المسلمات الواضحة التي دل عليها العقل والنقل، بل وافقهم فيها الكثير من علماء العامة، وإن كان بعض العامة ركز الكلام على مسألة لعن المطلق ولعن المعين، وفصل في ذلك فأجاز لعن المطلق ولم يجز لعن المعين، واستدلواهم على هذا التفصيل أو هن من

بيت العنكبوت، حتى أنه وقع الخلاف في ذلك بينهم ورد بعضهم على بعض في هذه المسألة، وذكر الألوسي في تفسيره روح المعاني شطراً من الخلاف في هذه المسألة، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾^(١).

وهذا نص عبارة الألوسي في تفسيره: ((واستدل بها أيضاً على جواز لعن يزيد عليه من الله تعالى ما يستحق. نقل البرزنجي في «الإشاعة» والهيتمي في «الصواعق» أن الإمام أحمد لما سأله ولده عبد الله عن لعن يزيد؟ قال كيف لا يلعن من لعنه الله تعالى في كتابه. فقال عبد الله: قد قرأت كتاب الله عز وجل فلم أجد فيه لعن يزيد. فقال الإمام: إن الله تعالى يقول: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ الآية، وأي فساد و قطيعة أشد مما فعله يزيد انتهى. وهو مبني على جواز لعن العاصي المعين من جماعة لعنوا بالوصف، وفي ذلك خلاف فالجمهور، على أنه لا يجوز لعن المعين فاسقاً كان أو ذمياً حياً كان أو ميتاً ولم يعلم موته على الكفر؛ لاحتمال أن يختم له أو ختم له بالإسلام بخلاف من علم موته على الكفر كأبي جهل، وذهب شيخ الإسلام السراج البلقيني إلى جواز لعن العاصي المعين، لحديث الصحيحين «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح» وفي رواية «إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح»، واحتمال أن يكون لعن الملائكة عليهم السلام إياها ليس

(١) سورة محمد الآية: ٢٢.

بالخصوص بل بالعموم بأن يقولوا: لعن الله من بات مهاجرة فراش زوجها، بعيداً، وإن بحث به معه ولده الجلال البلقيني، وفي «الزواج» لو استدل لذلك بخبر مسلم «أنه صلى الله عليه وسلم مر بحمار وُسم في وجهه فقال: لعن الله من فعل هذا» لكان أظهر إذ الإشارة بهذا صريحة في لعن معين إلا أن يؤول بأن المراد الجنس وفيه ما فيه انتهى، وعلى هذا القول لا توقف في لعن يزيد لكثرة أوصافه الخبيثة وارتكابه الكبائر في جميع أيام تكليفه ويكفي ما فعله أيام استيلائه بأهل المدينة ومكة، فقد روى الطبراني بسند حسن «اللهم من ظلم أهل المدينة وأخافهم فأخفه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل» والطامة الكبرى ما فعله بأهل البيت ورضاه بقتل الحسين على جده وعليه الصلاة والسلام واستبشاره بذلك وإهانته لأهل بيته مما تواتر معناه وإن كانت تفاصيله آحاداً، وفي الحديث «سته لعنتهم وفي رواية: لعنهم الله وكل نبي مجاب الدعوة: المحرف لكتاب الله، وفي رواية: الزائد في كتاب الله، والمكذب بقدر الله، والمتسلط بالجبروت ليعز من أذل الله ويذل من أعز الله، والمستحل من عترتي، والتارك لسنتي» وقد جزم بكفره وصرح بلعنه جماعة من العلماء منهم الحافظ ناصر السنة ابن الجوزي وسبقه القاضي أبو يعلى، وقال العلامة التفتازاني: لا نتوقف في شأنه بل في إيمانه لعنة الله تعالى عليه وعلى أنصاره وأعدائه، ومن صرح بلعنه الجلال السيوطي رحمته الله، وفي تاريخ ابن الوردي، وكتاب الوافي بالوفيات: أن السبي لما ورد من العراق على يزيد خرج فلقى الأطفال والنساء من ذرية علي والحسين رضي الله تعالى عنهما

والرؤوس على أطراف الرماح، وقد أشرفوا على ثنية جيرون، فلما رآهم نعب غراب، فأنشأ يقول:

لما بدت تلك الحمول وأشرفت تلك الرؤوس على شفا جيرون
نعب الغراب فقلت قل أو لا تقل فقد اقتضيت من الرسول ديوني

... إلى أن قال: وأنا أذهب إلى جواز لعن مثله على التعيين، ولو لم يتصور أن يكون له مثل من الفاسقين، والظاهر أنه لم يتب، واحتمال توبته أضعف من إيمانه، ويلحق به ابن زياد وابن سعد وجماعة، فلعنة الله عز وجل عليهم أجمعين، وعلى أنصارهم وأعوانهم وشيعتهم ومن مال إليهم إلى يوم الدين ما دمعت عين على أبي عبد الله الحسين، ويعجبني قول شاعر العصر ذو الفضل الجلي عبد الباقي أفندي العمري الموصللي وقد سئل عن لعن يزيد اللعين:

يزيد على لعني عريض جنابه فأغدو به طول المدى ألعن اللعنا

و من كان يخشى القول والقيـل من التصريح بلعن ذلك الضليل فليقل:
لعن الله عز وجل من رضي بقتل الحسين ومن آذى عترة النبي صلى الله عليه وسلم بغير حق ومن غصبهم حقهم، فإنه يكون لاعناً له لدخوله تحت العموم دخولاً أولاً في نفس الأمر، ولا يخالف أحد في جواز اللعن بهذه الألفاظ ونحوها سوى ابن العربي المار ذكره وموافقيه، فإنهم على ظاهر ما نقل عنهم لا يجوزون لعن من رضي بقتل الحسين رضي الله تعالى عنه، وذلك لعمري هو الضلال البعيد الذي يكاد يزيد على ضلال يزيد^(١).

(١) تفسير روح المعاني، الألويسي، ج ٢٦ ص ٧٢.

وهذا الكلام من هذا المفسر المعروف، ونقله لكلمات علماء العامة في المسألة، أكبر شاهد على وضوح المسألة في لعن ظالمي أهل البيت عليهم السلام لدى العامة، فضلاً عن الخاصة، وبه نكتفي عن نقل كلمات علمائنا قديماً وحديثاً في المسألة والتي طفحت بها كتبهم، وباتت من المسلمات لديهم ولم نجد من ناقش فيها بأدنى مناقشة.

فبعد التسليم بأنَّ لعن ظالمي أهل البيت من المسلمات لدى الفريقين ولم يخالف في ذلك إلاَّ شذاذ من العامة وذلك لبعض الأغراض السياسية، يكون منكره منكر لضروري من ضروريات الدين!

فإنَّ اللعن لظالمهم عليهم السلام نوع من إظهار الرفض والاحتجاج على الظلم والظالمين، فلذلك لا تكاد ترى زيارة من الزيارات التي فيها نوع إظهار لمظلوميتهم عليهم السلام، إلا وتجد فيها لعن ظالمهم بشكل واضح، وبالخصوص زيارات الإمام الحسين عليه السلام، لبروز مظلوميته بشكل واضح من حيث الاعتداء على قدسيته علانية، حيث ذبح - بأبي وأمي - كما يذبح الكبش بمرأى ومسمع من المسلمين، ومن أبرز زياراته هو ما ورد في زيارة يوم عاشوراء، التي منها هذه الزيارة المباركة التي نحن في صدد الكلام عنها، وإلا فزياراته عليه السلام كثيرة جداً وكل زيارة منها لا تخلو من لعن الظالمين لهم إما بالعنوان العام أو الخاص، ولا أردى بأساً بنقل نماذج من زيارته عليه السلام والتي ورد فيها اللعن بحسب نقل الشيخ عباس القمي رحمته الله في كتاب مفاتيح الجنان وبه أكتفي وإلا ففي غيره من كتب الأدعية والزيارات الكثير جداً.

نماذج من زيارات الحسين عليه السلام ورد فيها اللعن

١ / الزيارة الرابعة من الزيارات المطلقة: ((السلام عليك يا أبا عبد الله صلى الله عليك يا أبا عبد الله رحمك الله يا أبا عبد الله، لعن الله من قتلك ولعن الله من شرك في دمك، ولعن الله من بلغه ذلك فرضي به، أنا إلى الله من ذلك بريء))

٢ / الزيارة الخامسة من الزيارات المطلقة: ((... وأشهد أن الذين سفكوا دمك واستحلوا حرمتك ملعونون معذبون على لسان داود وعيسى بن مريم، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون)).

٣ / الزيارة السابعة من الزيارات المطلقة وهي الزيارة المعروفة بزيارة وارث: ((... فلعن الله أمة قتلتك، ولعن الله أمة ظلمتك، ولعن الله أمة سمعت بذلك فرضيت به.... فلعن الله أمة أسرجت وأجمت وتميأت لقتالك... ثم في مقطع السلام على علي الأكبر:.... لعن الله أمة قتلتك، ولعن الله أمة ظلمتك، ولعن الله أمة سمعت بذلك فرضيت به.... فلعن الله أمة قتلتك وأبرأ إلى إليك منهم)).

هذه ثلاثة موارد من زيارته المطلقة صلوات الله عليه.

وأما الزيارات المخصوصة فنذكر منها أيضاً بعض النماذج:

٤ / زيارته عليه السلام في أول شهر رجب والنصف منه والنصف من شعبان: ((... فلعن الله أمة أسست أساس الظلم والجور عليكم أهل البيت، ولعن الله أمة دفعتكم عن مقامكم وأزالتكم عن مراتبكم التي رتبكم الله فيها....))

٥ / زيارته عليه السلام في النصف من شهر رجب: ((... ألا لعن الله قاتليك، ولعن الله ظالميك، ولعن الله ساليك ومبغضيك من الأولين والآخرين...))
 ٦ / زيارته عليه السلام في ليالي القدر: ((... وأشهد أن الذين خالفوك وحاربوك والذين خذلوك والذين قتلوك ملعونون على لسان النبي الأمي وقد خاب من افترى، لعن الله الظالمين لكم من الأولين والآخرين وضاعف عليهم العذاب الأليم.... ثم في مقطع السلام على علي الأكبر:.... ولعن الله من قتلك وضاعف عليهم العذاب الأليم.... ثم في مقطع السلام على العباس بن أمير المؤمنين عليه السلام:.... لعن الله الظالمين لكم من الأولين والآخرين وألحقهم بدرك الجحيم))

٧ / زيارته عليه السلام في عيدي الفطر والأضحى: ((... لعن الله أمة ظلمتك وأمة قتلتك، ولعن الله أمة سمعت بذلك فرضيت به...))

٨ / زيارته عليه السلام في يوم عرفة: ((... فلعن الله أمة قتلتك، ولعن الله أمة ظلمتك، ولعن الله أمة سمعت بذلك فرضيت به.... لعن الله أمة استحلحت منك المحارم وانتهكت فيك حرمة الإسلام.... فلعن الله أمة أسرحت وأجمت وتميأت لقتالك.... ثم في مقطع السلام على علي الأكبر:.... لعن الله أمة قتلتك، ولعن الله أمة ظلمتك، ولعن الله أمة سمعت بذلك فرضيت به... فلعن الله أمة قتلتك وأبرأ إلى الله وإليك منهم في الدنيا والآخرة.... ثم في مقطع السلام على العباس بن أمير المؤمنين عليه السلام: ((... فلعن الله أمة قتلتك، ولعن الله أمة ظلمتك، ولعن الله أمة استحلحت منك المحارم وانتهكت في قتلك حرمة الإسلام...))

٩ / زيارته عليه السلام في يوم عاشوراء وهي التي ذكرناها وفيها موارد لللعن تقرب من الواحد والعشرين مورداً.

١٠ / زيارته عليه السلام في يوم عاشوراء وهي التي يعبر عنها بغير المشهورة، وفيها قرابة الثلاثة عشر مورداً لللعن.

١١ / زيارته عليه السلام في يوم الأربعاء: ((... فلعن الله من قتلك، ولعن الله من ظلمك، ولعن الله أمة سمعت بذلك فرضيت به...)).

هذا في بعض زيارات الحسين عليه السلام وأما في زيارات بقية الأئمة عليهم السلام فهناك الموارد الكثيرة جداً لللعن.

وبهذا نختم كلامنا في هذه الخاتمة.

سائلين المولى جل وعلى أن يثبتنا على الولاية للحسين والبراءة من أعدائه إنَّه سميع مجيب.

الدعاء الوارد في زيارة عاشوراء

وفي الختام أرى مناسبا ذكر مواضع الدعاء في الزيارة المباركة.

«فَأَسْأَلُ اللَّهَ الَّذِي أَكْرَمَ مَقَامَكَ وَأَكْرَمَنِي بِكَ أَنْ يَرْزُقَنِي طَلَبَ ثَارِكَ مَعَ إِمَامٍ مَنْصُورٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»

«اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي عِنْدَكَ وَجِيهاً بِالْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»

«فَأَسْأَلُ اللَّهَ الَّذِي أَكْرَمَنِي بِمَعْرِفَتِكُمْ وَمَعْرِفَةِ أَوْلِيائِكُمْ وَرَزَقَنِي

الْبَرَاءَةَ مِنْ أَعْدَائِكُمْ أَنْ يَجْعَلَنِي مَعَكُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَنْ يُثَبِّتَ
 لِي عِنْدَكُمْ قَدَمَ صِدْقٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَسْأَلُهُ أَنْ يُبَلِّغَنِي الْمَقَامَ
 الْمَحْمُودَ لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ، وَأَنْ يَرْزُقَنِي طَلَبَ ثَارِي (ثَارِكَم) مَعَ إِمَامٍ
 هُدًى (مَهْدِي) ظَاهِرٍ نَاطِقٍ بِالْحَقِّ مِنْكُمْ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ بِحَقِّكُمْ
 وَبِالْشَّانِ الَّذِي لَكُمْ عِنْدَهُ أَنْ يُعْطِيَنِي بِمُصَابِي بِكُمْ أَفْضَلَ مَا يُعْطِي
 مُصَابًا بِمُصِيبَتِهِ»

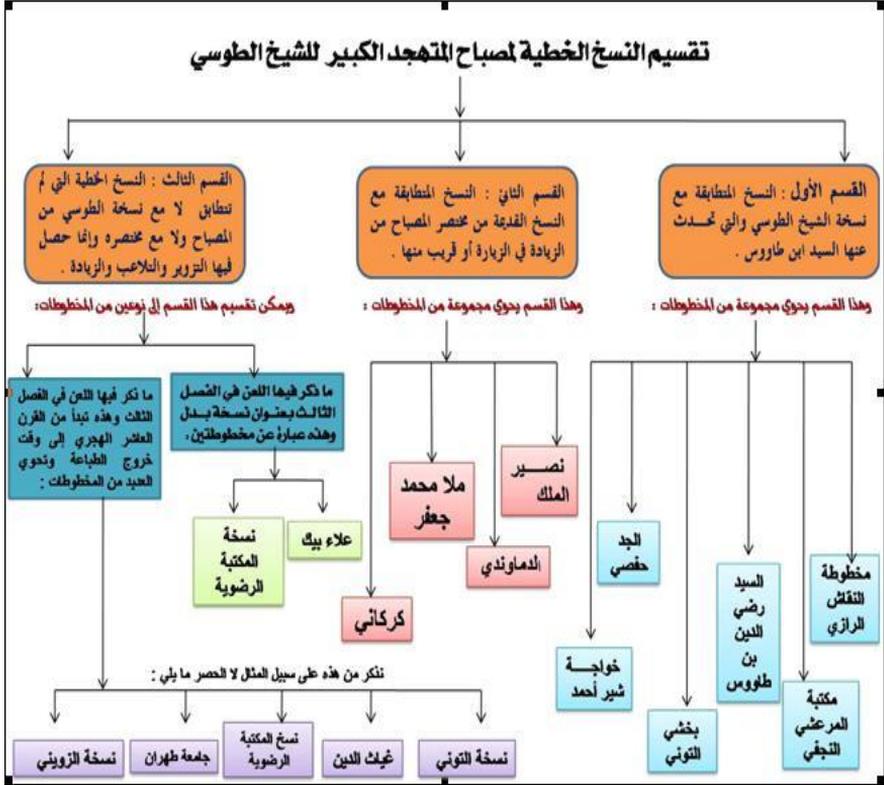
«اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي فِي مَقَامِي هَذَا مِمَّنْ تَنَالُهُ مِنْكَ صَلَوَاتٌ وَرَحْمَةٌ
 وَمَغْفِرَةٌ»

«اللَّهُمَّ اجْعَلْ مَحْيَايَ مَحْيَا مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَمَمَاتِي مَمَاتَ مُحَمَّدٍ وَآلِ
 مُحَمَّدٍ»

«اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَفَاعَةَ الْحُسَيْنِ يَوْمَ الْوُرُودِ وَثَبِّتْ لِي قَدَمَ صِدْقٍ
 عِنْدَكَ مَعَ الْحُسَيْنِ وَأَصْحَابِ الْحُسَيْنِ الَّذِينَ بَدَّلُوا مَهْجَهُمْ دُونَ
 الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

مَسْرَدُ المَلْحَقَات

الملحق رقم [١]



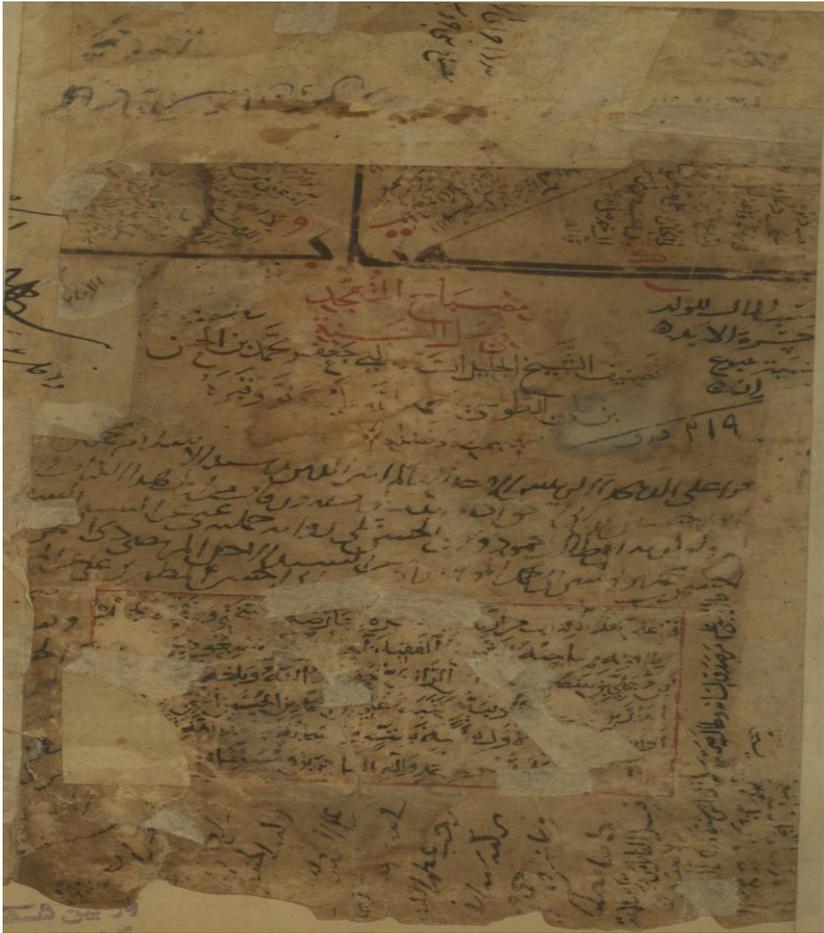
الملحق رقم [۲]

دارالاصحیح و کتابخانه شیخ دیوبند و کتب مع رجال ما رسیده بخند در سال
 ۵۸۴ و سه قرآه در کتب
 معلوم گردید در ضمن قرآه علاج
 کتابخانه آستان قدس
 عربی

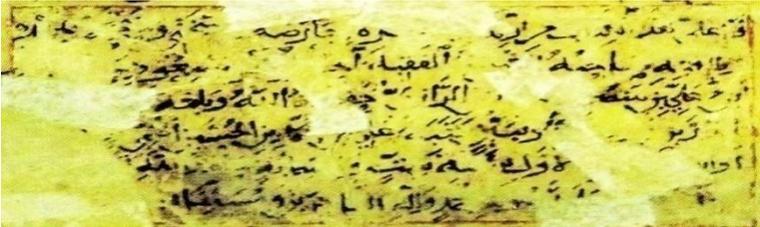
اسم کتاب مصباح المتبجد
 مصنف شیخ طوسی
 مؤلف
 خطی فتح ۲۴ طبری
 چلپی

سال چاپ یا تحریر ۵۰۲ — عدد طبع ۲۰۸
 جزء کتب اوعیه شماره
 شماره عمومی ۱۸۲۲ شماره قبض ۱۰۲۷
 واقف بهیه دارالاصحیح و کتب مع رجال تاریخ وقف اردبیل ۱۲۴۹
 طول ۲۴ عرض ۱۵ کنجه
 نسخه سالم دیدن کرد در روزنامه ۴۱۲ ریل ۵۰۲ محرر زنده شده
 بازبین شده
 ۱۳۵۳
 زیارت عاقلان ص ۱۹۱ و ۱۹۲

الملحق رقم [٣]



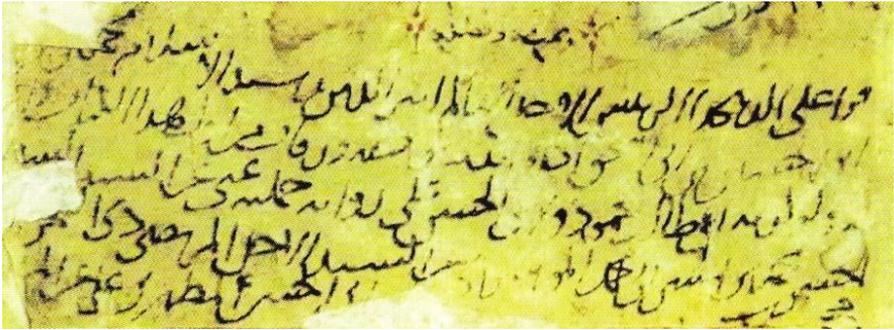
الملحق رقم [٤]



الملحق رقم [٥]



الملحق رقم [٦]



الملحق رقم [٧]

رسولك صلى الله عليه واله بمبنة والمحمد لله قال علي بن موسى بن
 بن محمد بن طاووس هذه الرواية نقلناها باسنادها من الصباح
 الكبير وهو مقابل بخط مصنفه رحمه الله وليكن في الفاظ الزيادة
 الفصلان للذان تكرر ما تم مرة وإنما نقلنا الزيادة من الصباح
 الصغير فاعلم ذلك فاذا فرغت من زيارة الحسين صلوات الله عليه

الملحق رقم [١١]

وَقَفْ فِي نَبِيِّكَ اللَّهُمَّ الْعَنْ أَبَا سَمِيَانَ وَبَنِي دِينَ مَعَاوِيَةَ عَلَيْهِمْ مِنْكَ
 اللَّعْنَةُ أَبَدًا لِدِينٍ وَهَذَا يَوْمٌ فَرِحَ بِهِ الْبُرُودِيُّ وَالْمُرُوقِيُّ بِمَقْتُلِهِمْ
 الْحَسَنَ اللَّهُمَّ فَضَاعِفْ عَلَيْهِمُ اللَّعْنَ مِنْكَ وَالْعَذَابَ اللَّهُمَّ إِلَى الْقَبْرِ
 إِلَيْكَ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَفِي مَوْقِعِي هَذَا يَا مَرْحُومِي بِالْبَرَاءَةِ
 مِنْهُمْ وَاللَّعْنَ عَلَيْهِمْ وَبِالْمُؤَالَاةِ لِنَبِيِّكَ وَالنَّبِيَّكَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ثُمَّ تَقُولُ

الملحق رقم [١٤]

من اعدايتكم و الناصيين لكم الحزاب و بالبراءة من اشيائهم و اتباعهم الى
 سلم لمن سالكم و حرب لمن حاربكم و في لمن والاكم و عدو لمن عاداكم
 فاسئل الله الذي ادمني بعرفتيكم و معرفة اوليائكم ان يرفقي البراءة
 من اعدائكم و ان يجعلني معلما في الدنيا و الآخرة و ان يثبت لي عندكم
 قد صدقت في الدنيا و الآخرة و اسئله ان يبلغني المقام المحمود كذلك عند الله
 و ان يرفقي طلب ثابتي مع امام معدي ظاهر بالحق منك و اسئله
 يحكمكم و بالشان الذي لكم عنده ان يعطيني بصايتكم افضل اعطي
 مصابا يثبت به مصيبي ما اعظمها و اعظم رزقيها في الاسلام و في جميع
 دارين السموات و الارض اللهم اجعلني في مقام من ثنائه عندك صلوات
 و رحمة و تعرف اللهم اجعل محياي محيا محمد و آل محمد و مماتي ممات
 محمد و آل محمد اللهم ان هذا يوم تبارك يوم ثمان مئة و ابن ابي
 العيين بن العيين علي لسان نبيك صلى الله عليه و آله في كل موطن و
 موقف وقف و فيه نبيك اللهم العن يا سميان **بسم الله** و هو اللهم
 لك الحمد الحمد الشاكرين لك علي مصابهم للذات لله علي عظيم رزقي اللهم
 ان رزقي شفاعه الحسين عليه السلام يوم الودود و ثبت لي قد صدقت
 عندك روح الحسين و اصحاب الحسين الذين يدعوا محرم دون الحسين
 عليه السلام قال عليه قال ابو جعفر علي السلام ان اسئلك ان تورد

الملحق رقم [١٥]

عليه وآله في كل موطن وموقف وقف فيه نبيك اللهم العن ابا سفيان **ق**
تجدد وتقول اللهم لك الحمد الشاكرين لك على مصابهم الحمد لله على عظيم
 رزقي اللهم ارزقني شعاة الحسين عليه السلام يوم الورد وثبت لي قدر
 صدق عندك مع الحسين واحتجاب الحسين الذين بذلوا أنفسهم دون الحسين
 عليه السلام قال علقمة قال اوجعف عليه السلام ان استطعت ان تزور بهذين
 الزيارتين من ذراك فافعل ذلك ثواب جميع ذلك ودوي ثم ان خلف الطالبي
 عن سيف بن عميرة قال خرجت مع صفوان بن مهران اللخمي وجماعة من
 اصحابنا الى الهري بعد ما خرج ابو عبد الله عليه السلام فسرنا من الحجرة الى المدينة
 فلما فرغنا من الزيارة صرف صفوان وجهه الى ناحية ابي عبد الله عليه السلام فقال
 لنا نردون الحسين عليه السلام من هذا المكان من عند راس مئير المؤمنين عليه
 السلام من هاهنا واوما ابو عبد الله بالسلام وانا معه **قال** فدعا صفوان بالربا
 التي رواها علقمة بن محمد الحضرمي عن ابي جعفر عليه السلام في يوم عاشوراء
 صلى ركعتين عند راس مئير المؤمنين عليه السلام فودع في ذريها امير المؤمنين عليه
 السلام واوما الى الحسين عليه السلام بالسليم منصرفا ووجهه نحو وودع وكان مما
 يحا في ذريها يا الله يا الله يا الله يا حبيب دعوى المضطرب ويا كاشف كرب
 المكروبين ويا عنيات المستغيثين ويا صريح المستصرحين ويا من هو الى رب
 من جبال الورد يا من حول بين المرء وقلبه ويا من هو بالمنظر الاعلى والافق البين

الملحق رقم [١٧]

اللهم الذين اوصاهم النبي صلى الله عليه وسلم على قيام الله العظام منهم يا رسول الله
 ذلك ما يند من **يقول** اللهم عليك يا ابا عبد الله وعلى الاذان والاعيان بفتايتك عليك
 متى اجمع الله ما كتبت وبقي المثل والنهار لاجل الله اخرج العبد من كل اثم انك السلام على
 الحسين وعلى علي بن الحسين وعلى اصحاب الحسين **يقول** كذلك جات من **يقول** اللهم
 حضرت اول الطالين بالقرص مني وايد ابيه اللهم ان عن يزيد بن معاوية والقرص عبد الله بن
 زياد واثر رجائه وعمر بن سعد وشمر او ال ابي سفيان وان زياد والفزوان الى يوم النسيئة
ثم يقول اللهم لكن لمزدخدا الشجر من لك على ضاهم الحجد لله على عظيم زبني
 اللهم ان رفني شاعة الحسين يوم الورد وثبتني قدم صديق عندك مع الحسين واخرج الحسين
 الذي بع لوانهم دون الحسين عليه السلام قال علمه قال اوجع في علي اللهم ان استغفرت ان تزود في
 سلا فوم هذه الزيادة في ذارك فانعل والد ثواب جميع ذلك وروي محمد بن ابراهيم الطائفي
 عن زين العابدين قال خرجت صواوان ابن مهران الخصال وجماعة من الصحابة الى العزبة بعد
 ما خرج ابو عبد الله عليه السلام فتر نام الحيرة الى المدينة فلما فرغنا من الزيادة صر صواوان
 وجهته الى ناحية ابو عبد الله عليه السلام فعمل لنا تزود والحسين عليه السلام من هذا الحديث ان عند
 انزل بسرا مؤمنين صلوات الله عليهم رزقها اذ في الله ابو عبد الله عليه السلام وان بعد قال
 فدا صفاوان بالزيادة التي رافعا علمه بن محمد الحضرمي عن ابي جعفر عليه السلام في يوم عاشوراء
 ثم صلي ركعتين عند انزل امير المؤمنين وروي في ترجمتها امير المؤمنين عليه السلام في يوم عاشوراء
 بالسلم فمضربا وجهه في ذود وجع وكان فيما ركعتين **يقول** يا الله
 المضر حزن الكاشف بحوب المذمومين واعبات المستغيبين يا صريح المستضر حزن من وق
 اذ به الى من حبال الورد ليد يا من يحول من المود وقلبه ونامر هو بالمنتظ الاطوار الاثني
 المبرين يا من في النمن الرجم على العرش استوى يا من يعلم حاسة الاغبر وما نحن المرارة وما
 من لاجل عليه خافية يا من لا تشبه علينا صواوان ويا من لا يعلينا الحاجات
 ويا من لا يبرهنا الجراح المخبين يا من ذكر كاتوت ويا جامع كل عمل ويا اذك
 الثوب لاجل الموت يا من هو كل نوم في شان باقاضي الحاجات يا من يفضل الكرات

اللهم ان رفني شاعة الحسين يوم الورد وثبتني قدم صديق عندك مع الحسين واخرج الحسين الذي بع لوانهم دون الحسين عليه السلام قال علمه قال اوجع في علي اللهم ان استغفرت ان تزود في سلا فوم هذه الزيادة في ذارك فانعل والد ثواب جميع ذلك وروي محمد بن ابراهيم الطائفي عن زين العابدين قال خرجت صواوان ابن مهران الخصال وجماعة من الصحابة الى العزبة بعد ما خرج ابو عبد الله عليه السلام فتر نام الحيرة الى المدينة فلما فرغنا من الزيادة صر صواوان وجهته الى ناحية ابو عبد الله عليه السلام فعمل لنا تزود والحسين عليه السلام من هذا الحديث ان عند انزل بسرا مؤمنين صلوات الله عليهم رزقها اذ في الله ابو عبد الله عليه السلام وان بعد قال فدا صفاوان بالزيادة التي رافعا علمه بن محمد الحضرمي عن ابي جعفر عليه السلام في يوم عاشوراء ثم صلي ركعتين عند انزل امير المؤمنين وروي في ترجمتها امير المؤمنين عليه السلام في يوم عاشوراء بالسلم فمضربا وجهه في ذود وجع وكان فيما ركعتين **يقول** يا الله المضر حزن الكاشف بحوب المذمومين واعبات المستغيبين يا صريح المستضر حزن من وق اذ به الى من حبال الورد ليد يا من يحول من المود وقلبه ونامر هو بالمنتظ الاطوار الاثني المبرين يا من في النمن الرجم على العرش استوى يا من يعلم حاسة الاغبر وما نحن المرارة وما من لاجل عليه خافية يا من لا تشبه علينا صواوان ويا من لا يعلينا الحاجات ويا من لا يبرهنا الجراح المخبين يا من ذكر كاتوت ويا جامع كل عمل ويا اذك الثوب لاجل الموت يا من هو كل نوم في شان باقاضي الحاجات يا من يفضل الكرات

الملحق رقم [١٨]

اجعلني في مقام هذا ممن ثابته صلوات ورحمة ومعزة الله صلواتنا
 تحياحيا والحمد لله على ما في كتابك والحمد لله على ما في كتابك
 وابن آكله الا اباد اللعين بن العيين على ما في كتابك
 في بيتك اللهم المصنوع ابانك ومعوته وزيد بن معاوية
 والطلاب اللهم فاقرب اليك في ظلمة اليوم وفي وقتي هذا
 منهم واللعنة عليهم وابلغنا ليل ليلتك والذين
 او ظلم ظلم حتى محمد والحمد واخر ما في كتابك اللهم
 جاهدت الحسين وشايعت وبايعت على قتله اللهم العنه
 علكم السلام عليك يا محمد الله وعلمنا روح النجاة
 عليك متى سلم الله انما قدمت وبقى الليل والنهار ولا يحق
 الحمد لله على ما في كتابك والحمد لله على ما في كتابك
 وعلى اصحاب الحسين قول الله عز وجل اللهم احص الحسرات
 يا الحسين بن علي وابدع الله العيون بين من معاوية
 وابنه معاوية ومحمد بن سعد وشيخه وقال الزبير
 الى يوم القيمة ثم الحمد لله على ما في كتابك
 الحمد لله على عظيم نصرتي اللهم انزل في هذا يوم
 من صدق عذرتي مع الحسين واصحابه عليه السلام
 منهم دور الحسين عليه السلام قال علقمنا قال بوجهه
 كل يوم بهذه الزيادة في اوله واوله في جميع ذلك
 خدا الطيبا ليعن سبعين مرة قال خرجت مع صفوان بن
 مهران الجعفي

الملحق رقم [١٩]

واسعة وكتب له كتاب ذبا وكلاكل بجزء وكلا رسول وزياد
 لق صل من زان الحسين عليه السلام منذ يوم قتل عليه
 السلام وعلى اهل بيته السلام عليك يا ابا عبد
 الله عليك يا ابن ابي المومنين وابن سيدنا لوصيينك
 السلام عليك يا ابن ابي المومنين والعاقلين اصلا
 عليك يا اسد الله وابن ثار والعترة الموقرة السلام عليك

الملحق رقم [٢٠]

وبالراء من اعدائك والناصيه لكم الحرب بالبرائة من اشياعهم وانبايهم
 اني اسلمت لمن ساء لكم وحررت لمن جاريلكم وولي لمن يوالاكم وعهد و
 لمن عاد اكم فاصل الله الذي الكرمي لمعرفتكم ومعرفة اوليا
 يك ان يرزقني البرائة من اعدائك وان يعطيني معكم في الدنيا والآخرة واسئله
 ان يبالغني المقام المحمود لكم عند الله وان يرزقني طلبت تاريخ مع امام مهدي
 ظاهر ناطق بالحق منكم واسئله الله بحقكم وبالساقى الزخلكم عنده ان يعر
 يعطيني مصافى بكم ما يعطى مصابا مصيبه مصيبة ما اعظمها واعظم رزقها
 في الاسلام وفي جميع السموات والارض اللهم اجعلني في مقامى هذا من تناله
 منك صلوات ورحمة ومغفرة اللهم اجعلني في مقامى صياى عباد محبوا
 والحمد وما منى محمد والحمد اللهم ان هذا يوم تبركت به بنوايتنجان
 آكله الاكباد اللعين ابن اللعين على لسانك ولسان نبيك صلى الله عليه
 وآل في كل موطن وموقف وخوف فيه نبيك اللهم العن ابا سفيان ومعادية
 ويزيد ابن معاوية عليه منك اللعنة ابل الابيين وهذا يوم فرحت به آل
 نبيان وآل مروان يقتلهم الحسين عليه السلم اللهم فافهم عليهم العنة
 اللهم اني اتقرب اليك في هذا اليوم وفي مومي هذا و ايام حيوتى بالبرائة
 منهم واللعنة عليهم وبالموالات لنيك والنيك عليه السلم ثم تقول
 اللهم العن اولظالم حوقمجد واخر تابع له على ذلك اللهم العن العما
 لة الذين جا هرت الحسين وشابعت و ابا بعت على فلكه اللهم العنهم
 جميعا اللهم تقول ذلك مائة مرة ثم تقول السلم عليك يا ابا عبد الله
 صلى رواح التي حلت بنفايك عليك منى سلام الله ما بقيت وبق الليل والنهار
 ولا جعله الله آخر العهد منى لنيا ترك السلم عليك على الحسين وعلى من

وهذه الصفحة كسابقتها، واقتصرت على بعض الأخطاء فيها فوضعت

تحتها خط أحمر.

الملحق رقم [٢١]

الحسين علي أصحاب الحسين تقول ذلك جماعة من تحت تقول اللهم
 حضرت اول ظالم عبد الله بن زياد وابنه مرجانة تملين سعد وشرا
 والابى سفيان ولا زياد ولا من ذلك الى يوم القيامة **م تحمد**
وتقول اللهم لك الحمد جدا الشاكرين لك على مصابهم الحمد لله على
 عظيم رزقي اللهم ازرقني نفعاعة الحسين تحليه السلام يوم الورد وتبلى
 قدم صدق عنده الحسين واصحاب الحسين الذين بنوا له محجهم ومن
 الحسين عليه السلام قال علقمة قال ابو جعفر عليه السلام ان استطعت ان تزور
 كل يوم بيته من الزياره من دارك فان فعلت ذلك ثواب جميع ذلك وروى محمد بن
 خالد الطيالسي عن سف ابن عمير قال خرجت مع صفوان ابن مهران
 الجمال وجماعته من اصبهان الى العري بعد ما خرج ابو عبد الله
 عليه السلام فسرنا من الحيرة الى المدينة فلما فرغنا من الزيارة نزل
 في صفوان ووجهه الى ناحية ابي عبد الله عليه السلام فقال لنا ثوردا
 الحسن عليه السلام من هذا المسكان من عند رأس امير المؤمنين
 عليه السلام من هاهنا اومى اليه ابو عبد الله عليه السلام وانا معه
 قال فدعا صفوان بالزيارة التي رواها علقمة ابن محمد الحمصري عن
 ابي جعفر عليه السلام في يوم عاشوراء ثم صلى ركعتين عند
 رأس امير المؤمنين وودع في دبرهما امير المؤمنين واومى الى
 الحسن عليه السلام صرفا بوجهه نحوه وودع
 يا الله يا الله يا الله بحسب دعوة المصطر من يلاشف
 كرب المكر ومين يا عباد المسعسان يا مخرج المسعسين
 فبما هو اريب الى من حبل الورد بين يمين حول بين اموك وفلك

وهذه الصفحة كسابقتها، فإن الأخطاء فيها ظاهر جلية. وهذه الصفحة هي محل الخلاف، حيث يظهر الخطأ فيها جلياً لمن تأمل قليلاً.

الملحق رقم [٢٢]

جميع السموات والارض اللهم اجعلني في مقام هذا الخيرات من سألته من صلوات ورحمة وغفر
اللهم اجعل محياي ومحيا محمد وآل محمد وممات محمد وآل محمد اللهم ان تصعدا يوم تدرت
عليه سؤامتي وابن اكلة الاكباد للعبير بن اللعين على لسان نبيك صلى الله عليه وآله
الهم في كل موطن وموقف وقف فيه نبيك اللهم العن اباسفيان ومعوته ومعوته ومعوته
عليهم نيك الكفرة ابد الابد ومن هذا يوم فحيت به ال زياد وال مروان يقتل الحسين
الله عليه اللهم ضاعف عليهم العن نيك والعتاب اللهم اني اقترب اليك في هذا اليوم و
موقفك في ايام حروب البراء ومنه واللعنة عليهم ربا لولا لولا نبيك صلى الله عليه وآله
ثم يقول اللهم العن اول ظالم طمخ محمد وآل محمد وآخر تابع له على ذلك اللهم العن
العصابة التي جاهدت الحسين وشامت وبايعت على قتله اللهم العنهم جميعا **بقول ذلك**
ما ثم ثم يقول السلام عليك وعلى الارواح التي حلت بقائلا عليك حتى سلام الله ابدا
ما بعثت وبقي الكلب والنهار ولا جعله الله اجرا العبد حتى يزياركم السلام على الحسين
وعلى علي والحسين وعلى اصحاب الحسين **بقول ذلك ما ثم** ثم يقول اللهم خضت انت
اول قتال بالقرن حتى وابداية اللهم العن يزيد بن معاوية واللعنة على عبد الله بن زياد ومن حيا
وغير بن سعيد وشمر وآل اباسفيان وآل زياد وال مروان الى يوم القيمة **ثم يحتم**
اللهم لك الحمد الشاكرين لك على مصائبهم ثم رزقه على عظيم رزقي اللهم انزقني شفاعة
الحسين يوم الورد وتبيت لي قدم صديق عندك مع الحسين واصحاب الحسين الذين بدوا
محبهم دون الحسين عليه السلام **قال** علقه قال ابو جعفر عليه السلام ان استطعت ان تزور
في كل يوم هذه الرتبة في دار الفاضل ولك ثواب جميع ذلك **روى** محمد بن خالد الطيالسي
صهيب بن عميرة قال خرجت مع صفوان بن مهران الجمال وجماعة من اصحابنا الى الغري بعد ما
خرج ابو عبد الله عليه السلام فينا من الحجرة الى المدينة فلما فرغنا من الرتبة صرف صفوان وجهه
الى ناحية ابو عبد الله عليه السلام فقال لنا زوروا الحسين عليه السلام من هذا المكان عن
راس امير المؤمنين صلوات الله عليه من هنا او من هنا اليه ابو عبد الله عليه السلام وانا معه
فدعا صفوان بالزيارة التي رواها الفقيه بن محمد الحنفية عن ابى عبد الله جعفر عليه السلام وقد
في ربهما امير المؤمنين واوصا الى الحسين في يوم عاشوراء ثم صلى ركعتين بعد راس امير المؤمنين

بن ابى سفيان

اقلا

الملحق رقم [٢٣]

القسم الثالث : النسخ الخطية التي لم تتطابق لا مع نسخة الطوسي من المصباح ولا مع مختصره وإنما حصل فيها التزوير والتلاعب والزيادة .

يمكن تقسيم هذا القسم إلى نوعين من المخطوطات:

ما نكر فيها اللعن في الفصل الثالث وهذه تبدأ من القرن العاشر الهجري إلى وقت خروج الطباعة وتحوي العديد من المخطوطات :

ما ذكر فيها اللعن في الفصل الثالث بعنوان نسخة بدل وهذه عبارة عن مخطوطتين :

المكتبة
الرضوية

علاء بيك

سيد عبدالحى

فرخ

عبدالسمع

الشاهرودي

تذكر من هذه على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

نسخة الزويني

جمعة طهران

شمس الدين
اليزدي

غياث الدين

نسخة التوني

الملحق رقم [٢٤]

فقال ذلكنا حرمه **بقول** اللهم حصن انت اول نظامي باللعن مني كما ذكره
 اللهم العن يزيد بن معاوية واللعن عبيد بن لؤي زياد وابن مرثد بن
 سعد وشيخه وان ابي سفيان وان زياد وان مروان الى يوم القيمة **ثم سجد**
واقبل اللهم لك الشكر حيا فاشكرني لك على خصايصهم اسماء الله على عظيم رزقي
 اللهم اراقني سقايا الحسن يوم الودود وثبت لي قدمي عندك مع
 الحسنين واحباب الحسن الذين بكروا سخطهم دون الحسن عليهما **قال**
 عازق قال اوجعنا على السلم ان استطعت ان تزودني في كل يوم بهذا الزمان في ذلك
 فان فعلت ذلك فزاد جميع ذلك **ومررت** بحمد خالد الطائي عن سيف بن يحيى
 قال خرجت مع صفوان بن مهران الى ابي جعفر عليه السلام فانا في الطريق فبدا يخرج
 ابو عبد الله عليه السلام فسرنا من ابي جعفر الى المدينة فلما فرغنا من الزيادة مروان
 وجعفر الى ناحية ابي عبد الله عليه السلام فقال لنا مروان الحسن عليه السلام من هذا
 المكان من عند راس امير المؤمنين صلوات الله عليه من نحو اذنا ابي ابي عبد الله
 عليه السلام وانا معه قال فدا صفوان بالزيارة التي رواها عنك من محمد بن عمار
 ابو جعفر عليه السلام ووقع في ربهما امر المؤمنين اذنا الى الحسن عليه السلام السلام فاق
 عن ووقع وكان **بما دعا في دعائها** اللهم الله ما يحب دعوة العظيمة
 ما كان يبعث كرم المذمومين يا غياث المستغيثين ويا صرح المستوحين ويا من
 هو اقرب الى من جعل التوريد ويا من يحول بين المرء وقبيله ويا من هو المنظر الى
 ويا لائق المبين ويا من هو الرحمن الرحيم على العرش استوى ويا من يعذر
 خائبة الاميين ويا محيي الصدور ويا من لا يخفى قلبه خافية ويا من لا يشبه
 علم السموات ويا من لا تغلطه الخافات ويا من لا يبرئ الخلق من الخس يا مدرك
 كل نوب ويا جامع كل شئ ويا ربي القوس بعد التماس هو كل يوم في شان

هذا الحديث
 رواه ابن ابي عمير
 في كتابه

في يوم عاشوراء صلى
 ركعتين منها من امير
 المؤمنين

الملحق رقم [٢٥]

اللَّهُمَّ مَا غَابَ عَنِّي فَلا يُغَيِّبُنِي عَنِّي
 عَوْنُكَ وَحِفْظُكَ وَمَا فَتَدْتُ مِنْ شَيْءٍ فَلا
 تَقْضِي عَنِّي عَوْنَكَ عَلَيَّ وَحَتَّى لا أَنْكَرَ مَا
 أَحْتاجُ إِلَيْهِ يَا ذَا الْجَلالِ وَالْإِكْرَامِ
 وَأَنْكَرُ مِنْ قَوْلِكَ يَا ذَا الْجَلالِ وَالْإِكْرَامِ
 شَمَّ الْجَزءِ الشَّائِي مِنْ وَصْبِاحِ الْمُتَهَجِّدِ
 وَهُوَ أَحْسَنُ الْكَلِمِ بِعَوْنِ اللَّهِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ
 وَلِحَسْبِ اللَّهِ أَوْلًا وَأَخْرًا وَبَاطِنًا وَظَاهِرًا
 وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِ الْأَنْبِياءِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْكِرَامِ

وقوع الفراع من تخريجه يوم الاحد ست عشر

من شهر ذي القعد لسنة

اربع وخمسين والالف

المهجورة النبوية

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 الطيبين الطاهرين
 اجمعين
 اللهم صل على
 سيدنا محمد
 وآله الطيبين
 الطاهرين
 اجمعين
 صلواتك
 جارية
 عليهم
 اجمعين

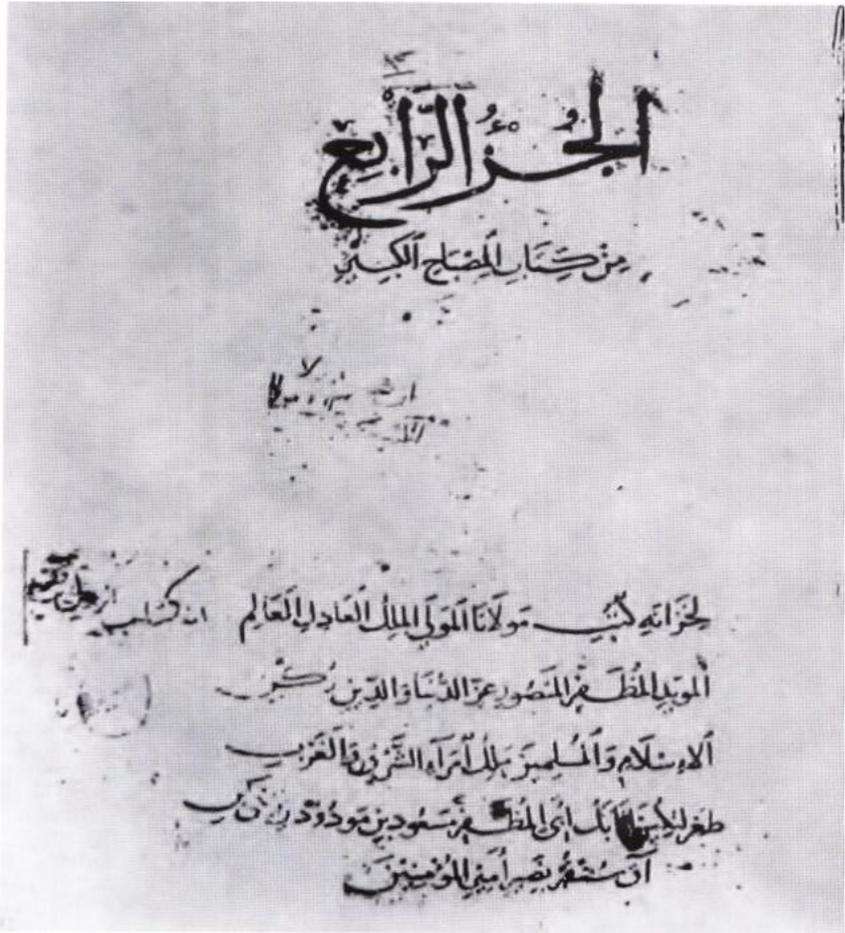
عليه وعلى آله افضل الصلوات واكمل النعمان

الملحق رقم [٢٦]

اللَّهُمَّ الْعَنْ أَوْظَالَ الرَّحْمَ مُحَمَّدٍ وَآلَ مُحَمَّدٍ وَأَعْرَ تَابِعِ
 لَهُ عَلَى ذَلِكَ اللَّهُمَّ الْعَنْ الْعَصَابَةَ الَّذِينَ جَاهَدَتِ
 الْحُسَيْنَ وَشَابِعَتِ وَبَايَعَتِ عَلَى قَتْلِهِ اللَّهُمَّ الْعَنْمُ جَمِيعًا
 تَقُولُ ذَلِكَ مِائَةَ مَرَّةٍ ثُمَّ تَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا
 عَبْدِ اللَّهِ وَعَلَى أَرْوَاحِ الَّذِينَ حَلَّتْ بِفِنَائِكَ عَلَيْكَ مِنِّي سَلَامٌ
 اللَّهُ مَا بَقِيْتُ وَبَقِيَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ لِأَجْعَلَهُ اللَّهُ آخِرَ الْعَهْدِ
 مِنِّي لِزِيَارَتِكُمُ السَّلَامُ عَلَى الْحُسَيْنِ وَعَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ
 وَعَلَى أَصْحَابِ الْحُسَيْنِ تَقُولُ ذَلِكَ مِائَةَ مَرَّةٍ ثُمَّ تَقُولُ
 اللَّهُمَّ خُصَّ أَنْتَ أَوْظَالَيَا لِلْعَنْ مِنِّي وَإِنَّهُ اللَّهُمَّ
 الْعَنْ زَيْدَ بْنَ مَعُوذٍ وَالْعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ زِيَادٍ وَابْنَ
 مَرْجَانَةَ وَعُمَرَ بْنَ سَعْدٍ وَسَهْمَ بْنَ أَبِي سَيْفِيَانَ وَآلَ
 زِيَادٍ وَآلَ مَرْوَانَ سَائِلًا يَوْمَ النِّبْمَةِ ثُمَّ تَسْجُدُ وَتَقُولُ
 اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ مُحَمَّدٌ الشَّاكِرِينَ لَكَ عَلَى مَصْرَبِهِمْ تَحْمِيدُ
 اللَّهُ عَلَى عَظِيمِ رِزْقِي اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَفَاعَةَ الْحُسَيْنِ يَوْمَ

عَنْ
 أَوْلَادِ الْعَنْ الشَّاكِرِينَ
 وَالشَّاكِرِينَ وَالرَّابِعِ اللَّهُمَّ
 الْعَنْ زَيْدَ مَعَاذٍ

الملحق رقم [٢٧]



الملحق رقم [٢٨]

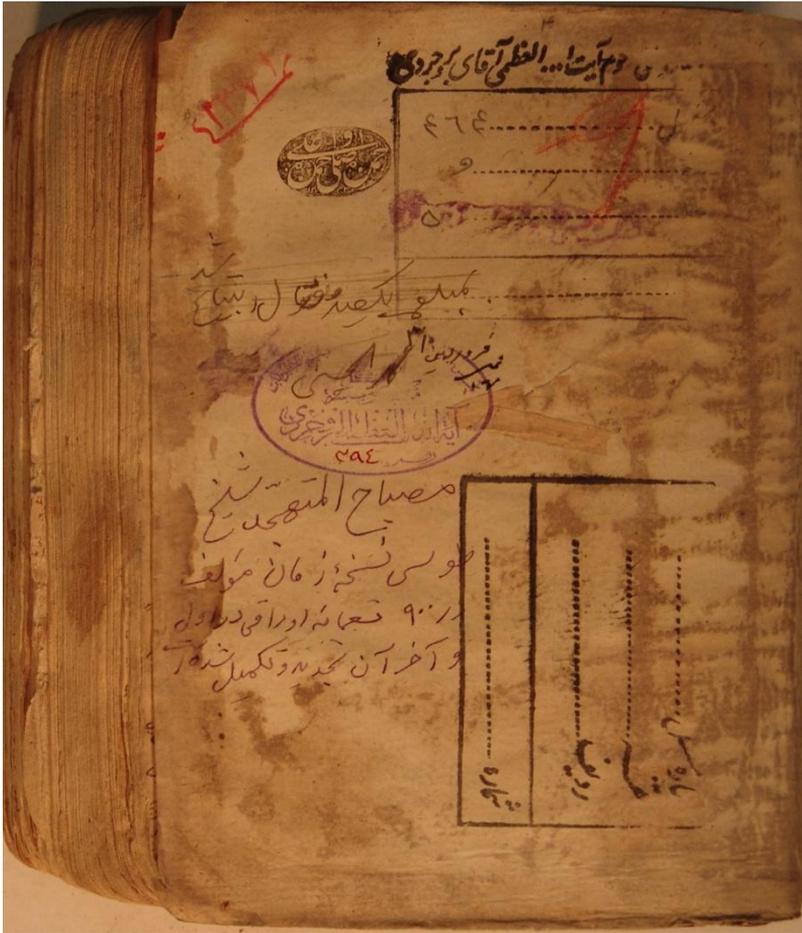
بسم الله الرحمن الرحيم

بالدرام او الدنانير ويُخْرَجُ على حسابها وما عدا الاجناس الاربعية
 ما يكال من الغلات تستحب في الزكوة مثل ما في الاجناس الاربعية
 ومن الحيوان تستحب الزكوة في الخيل المرسلة الاناث اذا كانت سنة
 في كل واحدة دينار في كل سنة وفي البراذير دينار واحد
 وتفصيل هذه الاشياء وفروعها شرح طويل ذكرناه في كتبنا
 النهائية والمبسوط والجمل وغير ذلك من ارادة رجع اليه وهذا القدر
 فيه كفاية ههنا لان الغرض ان لا تخفى شيئا من العبادات هذا الكتاب
 وان كان الاهتمام بعبادات الابدان اكثر وقد وثقنا بما شرطناه
 في صدر هذا الكتاب ونسأل الله تعالى ان يجعله لوجهه خالصا
 وينفعنا ولين عمل يدا وبعضه ونسأله ان لا يخلفنا من دعائه
 عقيب العمل بما علمناه ان شاء الله تعالى

بقر على يوم اربعين
 من الكف بسم

فرغ من اتمام هذا الكتاب الشهر اقبل عباد الله
 شمس الدين محمد بن قطب الدين البرزدي الشيعي
 غفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات
 يوم الاصدغ شهر جمادى الاولى سنة
 خمس وستين وتسعمائة من الهجرة النبوية
 والحمد لله رب العالمين

الملحق رقم [٢٩]



الملحق رقم [٣٠]

عقبه وسيف بن عمير قال علقمة بن محمد الحضرمي كنت
 لابي جعفر عليه السلام في دعاء ادعوه به ذلك اليوم اذا انزلت من
 ودعاء ادعوه به اذا لادزه من قريه واومات من بعد السلام
 ومن داري بالسلام اليه فقال يا علقمة اذا انت صليت
 الركعتين بعد ان تولى اليه بالسلام فقل عند الانتهاء اليه
 من بعد التكبير هذا القول فانك اذا قلت ذلك فقد دعوت بها
 يدعوه زواره من الملائكة وكتب لك مائة الف الف درجة
 وكتب لك من استشهد مع الحسين عليه السلام تزكيتهم
 ودرجاتهم لا تعرف الا في الشهراء الذين استشهدوا
 معه وكتب لك ثواب زيارة كل نبي وكل رسول وزيارة كل
 من رآه الحسين عن من ذ يوم قتل عليه السلام وعلى اهل
 بيته تقول السلام عليك يا ابا عبد الله السلام
 عليك يا ابن امير المؤمنين عليه السلام وابن سيدنا الحسين
 السلام عليك يا ابن فاطمة سيدتنا العالمة الكريمة
 عليك يا ثار الله وابن ثاره والوفاة الموتور السلام عليك
 وعلى الارواح التي حكت بعينها فك عليك من جميع اسلام الله

الملحق رقم [٣٣]

مصالح المصنف القصد المصنف طابراه العبد المذنب

سراة الجن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى اذ قد خيرا انا نكسر كل
 الحمد لله وبالحمد وسبحه وتعالى على خيرته من خلقتنا جميعا
 التي انعمت علينا به وسألناها سائر انعم انك الله ان جمع كل ما اذ
 الدنيا ما نكسر منها ولا نكسر، والحمد لله اذ اذبحه الخنزة عند
 على عباد طوحه الاختصار وهذا القول لا يلهو فان استغفرا اذ اذبحه
 يطول في هذا اذ اذبحه وتفحص منه وسبق في ذلك ما قد مضى في العمل
 واذا كان ما اذبحه من مسائل العيوبه وروى بسط الكلام في
 مسائل الفقه وتفرغ المسائل عليها فان كتبنا المعوق في الفقه ولا يحل
 تضمن ذلك على وجه لا يربط عليها كما بسط والقها به بالنسب والمصنف
 ومساكن المصنف وغير ذلك المصنف من هذه الكا ب مجز العمل
 كل اذ اذبحه التي اذبحها وكنت الفقه فان اذبحها من اصحابنا بسط
 العمل من الفقه وبلغ الشا في وجهه من بقصد الفقه وغيره من
 جميع الامور فيكون كالمعنى بعينه وفيه ويحصر في اذبحها
 ويحصر منه والجميعم الذي استعينا بالله وسئلنا عليه بعد ان اذبح
 فصله يتضمن ذكر العبادات والعبادات والحمد لله وان نكسر منها
 وما لا نكسر، وما يقف منها على شرط ولا يقف على غيرها بالكا بها
 والله الموفق الصواب فصل في ذكر مصالحيها اذ اذبحها
 عبادات الشريعة على اقسام اذبحها على اذبحها والله الموفق
 في اذبحها من البرية والاموال والاولاد والاشرف والصوم والمال والكا
 في الملحق المتعلقة بالموال والله الموفق في اذبحها وتفحصها عنها

الصلوة على خير من خلق الله
 والحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين
 والصلوة على خير من خلق الله
 والحمد لله رب العالمين

الفقه

البرهان

تتعلق بالبرهان
 والبرهان

تعالى اذ اذبحها واخر اذ اذبحها تكسر في كل يوم والكا في كل سنة والكا
 اذ اذبحها في الزينة والادب في كل يوم والكا في كل سنة والكا
 في كل سنة والكا في كل يوم والكا في كل سنة والكا
 الجهاد في كل سنة والكا في كل يوم والكا في كل سنة والكا
 بحسب الحاجة اليه وطيبته ما يذبحه الله الامام العبد المذنب في كل يوم
 تسعين اذ اذبحها من غير اذ اذبحها في كل سنة والكا
 عشر من اذ اذبحها من غير اذ اذبحها في كل سنة والكا
 وكذا في الاموال والكا في كل سنة والكا
 والعهود وغير ذلك والكا في كل سنة والكا
 ولا اذ اذبحها من غير اذ اذبحها في كل سنة والكا
 في اليوم والكا في كل سنة والكا في كل سنة والكا
 كما اذ اذبحها من غير اذ اذبحها في كل سنة والكا
 في الصوم والكا في كل سنة والكا في كل سنة والكا
 في اذ اذبحها من غير اذ اذبحها في كل سنة والكا
 بها كما اذ اذبحها من غير اذ اذبحها في كل سنة والكا
 يذبحها اذ اذبحها من غير اذ اذبحها في كل سنة والكا
 في اذ اذبحها من غير اذ اذبحها في كل سنة والكا
 على وجه الاضطرار في كل سنة والكا في كل سنة والكا
 اذ اذبحها من غير اذ اذبحها في كل سنة والكا
 في كل سنة والكا في كل سنة والكا في كل سنة والكا
 في كل سنة والكا في كل سنة والكا في كل سنة والكا

ولهذا

الجمعة

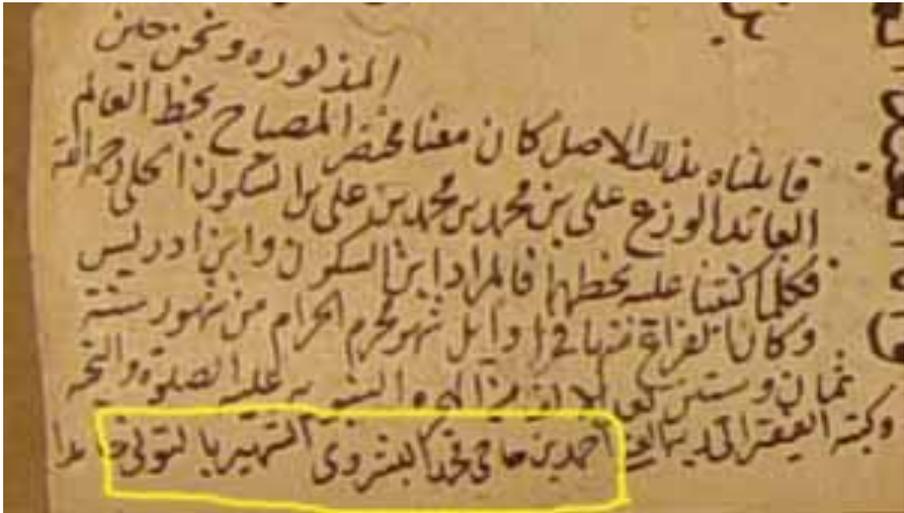
الجمعة

الجمعة

قال

قال

الملحق رقم [٣٥]



الملحق رقم [٣٦]

ابن السلون وابن ادریس وكان الفراغ منها في اوائل شهر محرم
الحرم من شهر سنة ثمان وستين بعد الالف من الهجرة
النبوية عليه الصلوة والتحية . وكتبه الفقير الى الله الغني احمد بن
حاتم بن محمد التبردي الشهير بالتولي . ما مد الله تعالى مصليا على رسوله
وعترته الحصومين الطاهرين والدليل النافل من المقابل بهذا
الجد الراحم ابن محمد بن محمد بن بشر بن أبي التوحي .

الملحق رقم [٣٨]

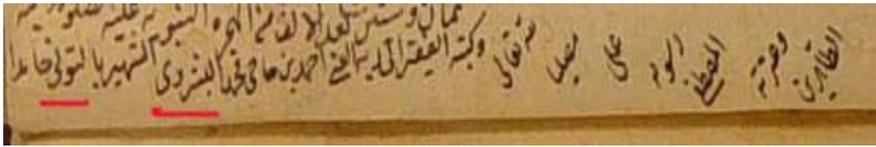


الملحق رقم [٤٢]

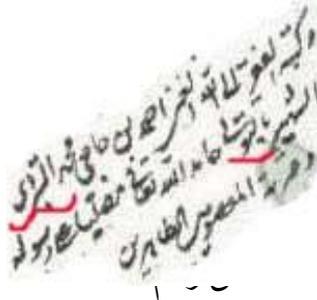
ذكر في هامش الصفحة المذكورة ٧٩٠ :

[قد بلغ القبال والعرض على نسخة مصححة؛ فصَحَّ انشاء الله تعالى في مجالس آخرها نصف شهر شوال المكرم سنخه عشره ومائة بعد الألف من الهجرة في بلدة همدان] وقد بلغت المقابلة بنسخة مصححة وبذلك الجهد في تصحيحه واصلاح ما وجد فيه من الخلل والغلط إلا ما زاغ عنه البصر وحسر عنه النظر وبلغت مقابله بنسخة صححة بخط علي بن احمد المعروف بالزملي ذكر انه نقل نسخة تلك من خط علي بن محمد بن السكون وقابلها بابها بالمشهد المقدس الحائري الحسيني سلام الله عليه وكان ذلك في سابع شهر شعبان المعظم عمت ميامنه من سنة ثلثين وثمانمائة كنبه الفقير الى الله تعالى الحسن بن الراشد وفيها ايضا قد بلغت المقابلة بنسخ متعددة صححة وذلك في شهر شعبان المعظم من سنة احدى وسبعين ولعمارة وكان واحدا من النسخ بخط الشيخ العالم الفاضل محمد بن ادريس العجلي صاحب كتاب التراز وكان مكوِّباً بخطه في آخرها: فرغ من نقله وكأبته محمد بن منصور بن احمد بن ادريس بن الحسين بن القاسم بن عيسى العجلي في جمادى الاولى سنة سبعين وخمسمائة حامداً لله تعالى وعوضاً

الملحق رقم [٤٤]



الملحق رقم [٤٥]



مقابلة نسخنا هذه مع النسخة الموجودة
 ثم قابلت نسخنا هذه أكثرها عند الطبع في شهر جمادى الأولى من سنة
 ١٤٠١ مع النسخة التي طبعت بالأوفست في سنة ١٣٣٨ وقول تلك
 النسخة بالكاتب المصحح القديم الذي كانت في مشهد الرضا عليه السلام
 قال في مقدمته :

الملحق رقم [٤٧]

زيارة الحسين ء في يوم عاشوراء

٧١٨

ظالم حقيق يا عز وكرم

كذا يجزي ابن ابي اوس
وابن بكره

ابن عمه
وآبائه

واما خزيك

اهل البيت

الذين بدلوا حجة الله
بشركه

وَالْحَمْدُ لَكَ يَا عَلِيَّ وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ الْعَنْ أَوَّلَ ظَالِمٍ لَكَ
 حَقَّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأَحِبِّهِمْ لَهُ بِكُلِّ ذَلِكَ اللَّهُمَّ الْعَنْ الْعَصَايِرَ الَّتِي جَاهَدَ
 الْحُسَيْنَ وَتَابَعَتْهُ وَيَا صَبِيحَةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي تَالِبٍ اللَّهُمَّ الْعَنْهُمْ جَمِيعًا فَيَقُولُ ذَلِكَ
 مائة مرة ثم يقول السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَعَلَى آلِهِ الرَّجَاءِ الَّتِي حَلَّتْ بِهَا
 عَلَيْكَ مَعْنَى مَكْرَمٍ سَمِيحًا نَبِيًّا وَبِعِزِّ الْمَلِكِ الْبَاهِرِ وَبِعِزِّهِ لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ أَحْزَنَ
 الْعَصَايِرَ لِرَبِّهَا رَنُوكُمْ السَّلَامُ عَلَى الْحُسَيْنِ وَعَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَعَلَى آلِهِ
 الْحُسَيْنِيِّينَ وَعَلَى أَصْحَابِ الْحُسَيْنِيِّينَ يَقُولُ ذَلِكَ مائة مرة ثم يقول اللَّهُمَّ الْعَنْ
 أَوَّلَ ظَالِمٍ بِالْقُرْآنِ مَعْنَى قَائِدِهِ بِهِ أَوَّلَ الظَّالِمِينَ وَالنَّاسِ وَالرَّجَاءِ اللَّهُمَّ
 الْعَنْ بَرْدَ حَاسٍ وَالْعَنْ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ وَابْنَ مَرْجَانَةَ وَعُسْمَةَ بْنَ
 زَيْدٍ وَاللَّيْثِيَّةَ وَالزُّبَيْرِيَّةَ وَالزُّبَيْرِيَّةَ وَالزُّبَيْرِيَّةَ وَالزُّبَيْرِيَّةَ وَالزُّبَيْرِيَّةَ
 اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ مَا شَاكَرُونَ لَكَ كُلَّ مَضَامِينِ الْحَمْدِ لِيَوْمِ عَظِيمِ زَيْنَبِ
 اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَفَاعَةَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْوَيْلِ لَوُرُودِ وَيْلَتِ الْجِبِ
 فَدَعَا صِدْقًا عِنْدَكَ مَعَ الْحُسَيْنِ وَأَصْحَابِ الْحُسَيْنِ الَّذِينَ بَدَلُوا حُجَّتَهُمْ دُونَ
 الْحُسَيْنِ قَالَ عَلِيٌّ قَالَ ابْنُ جُنْدَبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَنْ تَسْتَغْتَسِمَ تَرْوِي فِي
 كُلِّ يَوْمٍ مِنْ الزَّيْبَةِ مِنْ ذَارِكَ فَافْضَلْ فَلَكَ ثَوَابُ جَمِيعِ ذَلِكَ وَرَوَى
 مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيْرَةَ قَالَ تَرَجَّعْتُ مَعَ صِفْوَانَ بْنِ مَرْثَدَةَ
 إِلَى الْجَمْعِ وَبَدَأَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى الْغُرَى بَعْدَ الْخُرُوجِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

الذين بدلوا حجة الله بشركه

ابن عمه وآبائه

مصحف

الملحق رقم [٤٨]

عَلَيْهِ اللَّهُمَّ فَصَاعِفْ عَلَيْهِمُ اللَّعْنُ مِنْكَ وَالْعَذَابُ النَّهْمُ رَأَى أَنْقَرِبَ
 رَأَيْكَ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَفِي مَوْجِهَذَا وَأَيَّامِ حَيَاتِي بِالْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ
 وَاللَّعْنَةَ عَلَيْهِمْ وَيَا مُؤَلِّمَةَ لِبَيْتِكَ وَأَلِّبِيكَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ثُمَّ يَقُولُ
 يَقُولُ اللَّهُمَّ الْعَنْ أَوْلَى ظَالِمِي حَقَّ حَيْدِي وَأَخْرُجْ لِي كَلِمَةً عَلَى ذَلِكَ
 اللَّهُمَّ الْعَنْ الْعَصَابَةَ الَّتِي جَاهَدَتِ الْحُسَيْنَ وَشَأْبَعَتْ وَيَا بَعْثُ
 عَلَى قَتْلِهِ اللَّهُمَّ الْعَنْهُمْ جَمِيعًا يَقُولُ ذَلِكَ مائة مرة ثم يقول
 السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَاعَبْدِ اللَّهِ وَعَلَى الْأَرْوَاحِ الَّتِي حَلَّتْ بِعِنَاكَ وَعَلَيْكَ
 مَبِيتِي سَلَامٌ لَمْ أَنْتَبِهَا نَقِيشٌ وَبَقِيَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَلَا جَلَّةَ اللَّهُ أَحْرَى
 الْعَهْدِ مَبِيتِي لِيَنْتَبِهُ السَّلَامُ عَلَى الْحُسَيْنِ وَعَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ
 عَلَى أَصْحَابِ الْحُسَيْنِ يَقُولُ ذَلِكَ مائة مرة ثم يقول اللَّهُمَّ خُصِّ
 أَوْلَى ظَالِمِي بِاللَّعْنِ مَبِيتِي وَأَبْدَأْ بِهِ أَوْلَى ثُمَّ الْعَنْ الثَّالِثِي وَالثَّالِثِ
 وَالرَّابِعِ اللَّهُمَّ الْعَنْ بَيْنَ خَامِطَا ظَالِمِي وَالْعَنْ عَمِيدَ اللَّهِ بِنِ زِيَادِ
 وَابْنَ مَرْجَانَةَ وَعُمَيْرِ بْنِ سَعْدٍ وَشَمْرَةَ وَأَبِي سَفِيَانَ وَزِيَادًا
 وَأَكْرَبِيَّ وَزَيْنَ وَأَبِي مَرْثَانَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَسْجُدُ وَيَقُولُ
 اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ الْحَمْدُ الشَّاكِرِينَ لَكَ عَلَى مُضَابِهِمُ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى عَظِيمِ
 سِرِّي اللَّهُمَّ اسْرُقْنِي شَفَاعَةَ الْحُسَيْنِ يَوْمَ الْوُرُودِ وَتَبَّتْ لِي
 قَدَمٌ صَدِيقٍ عِنْدَكَ مَعَ الْحُسَيْنِ وَأَصْحَابِ الْحُسَيْنِ الَّذِينَ بَدَأَ لَوْ
 مَعَهُمْ دُونَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَأَنْتَ طَعْتَ
 أَنْ تَزُورَهُ بِهَذِهِ الزِّيَارَةِ مِنْ دَارِكَ فَأَفْعَلْ فَلك ثواب جميع ذلك و
 محمد بن خلف الطيالسي عن سيف عميرة قال خرجت مع صفوان بن بهران
 الجمال وجماعة من أصحابنا إلى الغزى بعد ما خرج أبو عبد الله فسرنا

عليه
 عليه
 العصابة الجماعة من الناس
 حاج
 اللهم جعل عنتك فيك
 لو نقتلنا عليهم
 وعلي بن الحسين
 الذين بدوا بجمعهم
 دون الحسين عام
 وآبائه
 قال علقمة
 في كل يوم
 قال

مر
 الى

صورة الصفحة الأخيرة من الزيارة في نسخة غياث الدين

الملحق رقم [٤٩]



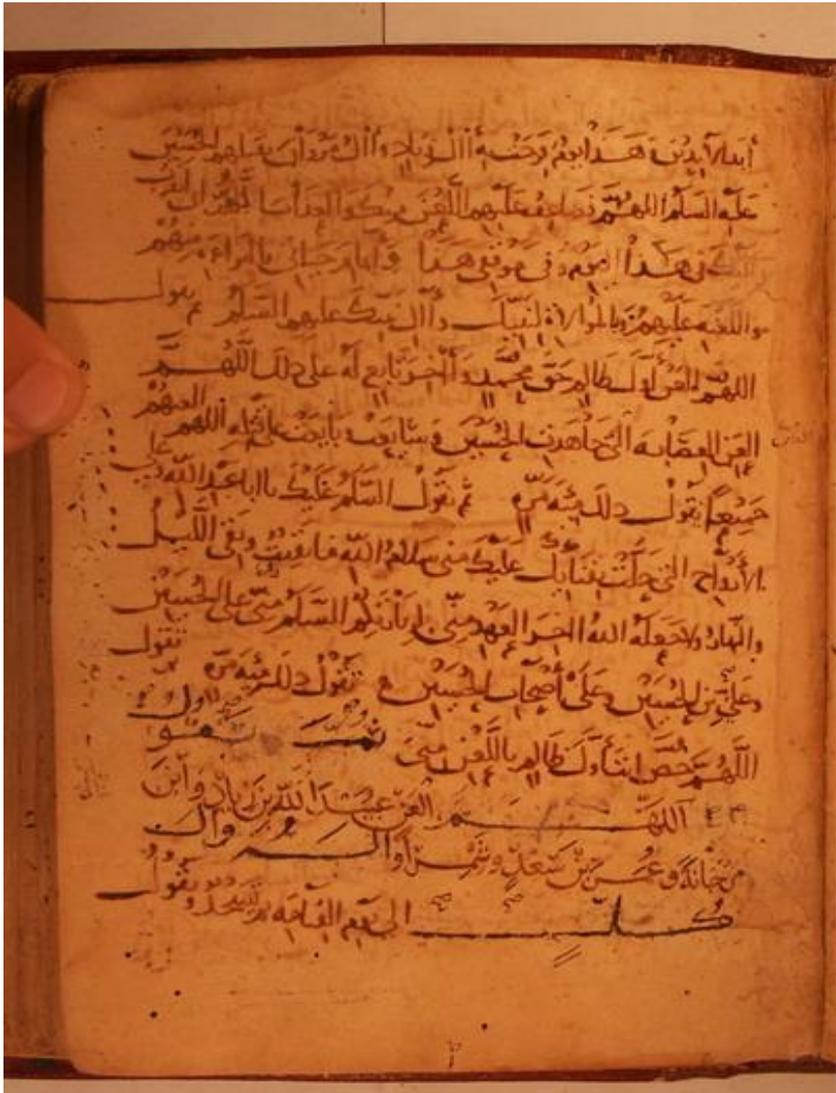
الصفحة الأولى من نسخة ابن أبي الجود التي عليها الإجازة

تابع الملحق رقم [٤٩]

روي عن النبي صلى الله عليه وآله ليلة الأربعة في اليوم
 وثاني من قبله من مطلوبه بكرر ذلك علي تلقائهم قال لعلمه فتنه
 حين أصبح غدا صابما وأنجعه بصيام يوم الخميس والجمعة
 والعشاء بين عشية الجمعة فصل بين العشاءين اثني عشر
 في كل ركعة الحمد مرة وقوله هو الله أحد اثني عشر مرة
 أربع ركعات فاسجد وقل في سجودك اللهم ياساق الوتر
 الموت ويأججني العظام بعد الموت وهي زميم أسلك
 بين الأظفر أن تملني علي محمد عبدك ورسولك وعلي أهل بيته
 أهون وتعلمني الفرح مما أنا فيه ففعلت فكان ما رأيت
 الأول من مباح المنجد حمد الله وميمه وحسن توفيقه وإعانيه
 بحسبته الله في أول الجزء الثاني أدعية الأسبوع
 الحمد المنفرد في رحمة الله سبحانه وشفاعته النبي محمد صلى الله عليه وآله
 محمد بن يحيى بن علي بن أبي الجواد بن بدر بن درباس
 بحانه العجل ما نخت بروصني وعماعنه ورحمة بحوره آله الطاهرين
 عشر من شهر رمضان المبارك من سنة سبع وعشرين وسنة هجرت
 المر وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلوه علي خير خلقه محمد النبي وآله

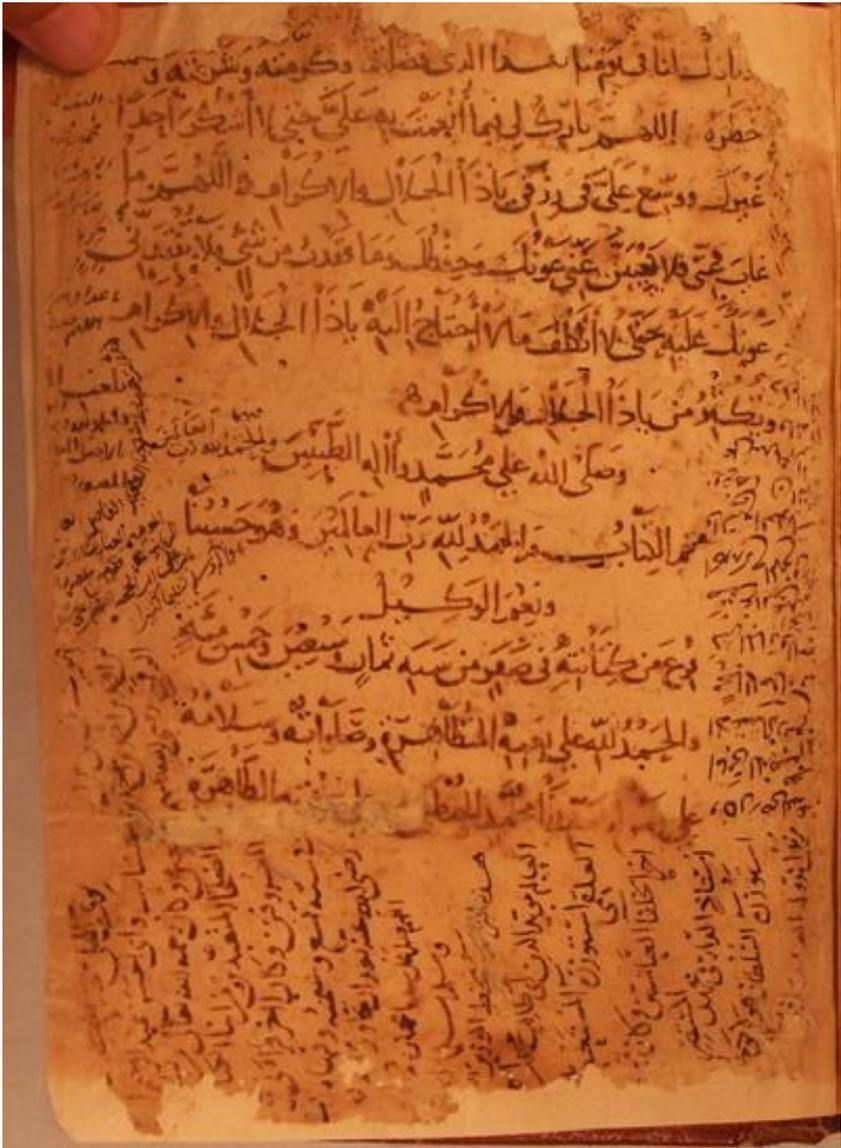
الصفحة الأخيرة من نسخة ابن أبي الجواد

الملحق رقم [٥٠]



صورة الصفحة المشتملة على الفصول الثلاثة

تابع الملحق رقم [٥٠]



الصفحة الأخيرة وفيها تأريخ الكتابة في سنة ٥٧٨ هـ

الملحق رقم [٥٣]

اللَّعْمَانِ هَذَا يَوْمَ تَبَوَّكَتِ يَدَيْ سُوَامَةَ وَابْنَ أَكَلَةَ
 الْإِكْبَادِ وَاللَّعِينِ عَلَى لِسَانِكَ وَلِسَانِ نَبِيِّكَ فِي كُلِّ مَوْجِنٍ
 وَمَوْجِفٍ وَقَفَ فِيهِ نَبِيُّكَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 الْعَنْ أَبِي سَفْيَانَ ه ^{بَيْنَ أَبِي سَفْيَانَ ه} وَمُعَاوِيَةَ وَبُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَلَيْهِمُ
 سِنَّكَ اللَّعْنَةُ أَبَدَ الْأَبَدِينَ وَهَذَا يَوْمَ فَرَجَتْ يَدُ الْ
 زِيَادِ وَالرَّوَانِ عَلَيْهِمُ اللَّعْنَةُ يَقُولُهُ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ قَضَاعُفٌ عَلَيْهِمُ اللَّعْنُ سِنَّكَ وَالْمَعْدَابُ الْأَلِيمُ
 اللَّعْمُ لِي أَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَفِي مَوْجِي هَذَا
 وَأَيَّامِ حَيَاتِي بِالْبِرَاءَةِ مِنْهُمْ وَاللَّعْنَةَ عَلَيْهِمْ وَبِالْوَالِدَةِ
 لِنَبِيِّكَ وَالنَّبِيِّكَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ نَقَوْلُ اللَّعْمِ
 الْعَنْ أَوْلَ ظَلَمٍ ظَلَمَ حَقَّ مُحَمَّدٍ وَالْمُحَمَّدِ وَآخِرُهُ نَابِعَةٌ
 عَلَى ذَلِكَ اللَّعْمُ الْعَنْ الْعَصَابَةَ الَّتِي جَاهَدَتْ
 الْحُسَيْنَ وَشَاعِيَتَهُ وَبَاتِعَتَهُ وَتَابِعَتَهُ عَلَى قَتْلِ اللَّعْمِ
 الْعَبَّاسِيِّمْ نَقَوْلُ ذَلِكَ مَادْرَمَنْ نَقَوْلُ السَّلَامِ

عليه
خطه

الخطه
خطه

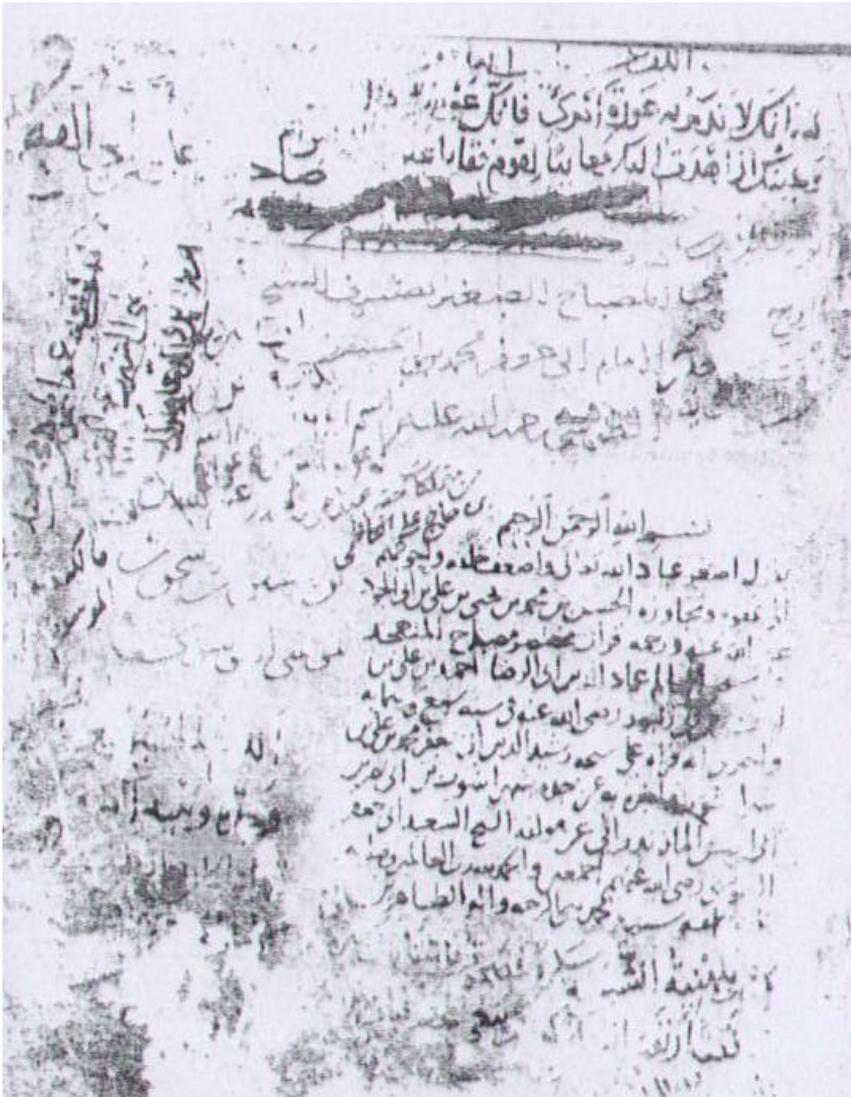
عليك

[٥٤] الملحق رقم

عَلَيْكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَعَلَى الْأَرْوَاحِ الَّتِي حَكَتْ بِقِيَامِكَ
 عَلَيْكَ نَبِيَّ سَلَامٍ اللَّهُ مَا تَبِعْتُكَ وَبِعَى الدَّبِيلُ وَالنَّهَارُ وَلَا ^{عَفْسُ}
 جَعَدَ اللَّهُ آخِرَ الْعَهْدِ مِنِّي لِي يَا رَبِّ كَمَا السَّلَامُ عَلَى
 الْمَسِيحِ الْحُسَيْنِ وَعَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَعَلَى أَوْلَادِهِ
 الْحُسَيْنِ وَصَوَّ عَلَى أَصْحَابِ الْحُسَيْنِ تَقُولُ ذَلِكَ مَا تَمَرُّهُ
 ثُمَّ تَقُولُ اللَّهُمَّ خُصِّ أَنْتَ أَوَّلَ ظَالِمٍ بِالْعَيْنِ وَأَبْدَأْ
 بِهَا أَوْلَادَهُ الثَّانِي وَالثَّالِثُ وَالرَّابِعُ اللَّهُمَّ الْعَيْنُ
 يَزِيدُ خَاطِمًا وَالْعَيْنُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ وَأَبْنُ مَرْجَانَةَ
 وَعُمَرُ بْنُ سَعْدٍ وَنَجْمًا وَأَبْنُ سَفِيَّانَ وَأَبْنُ زِيَادٍ
 وَأَبْنُ مَرْوَانَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تَعْبُدُ وَتَقُولُ اللَّهُمَّ
 لَكَ الْحَمْدُ حَمْدَ الشَّاكِرِينَ لَكَ عَلَى مَصَابِيهِمُ الْحَمْدُ يَوْمَ عَلَى
 عَظِيمٍ دَرَيْتِي اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَفَاعَةَ الْحُسَيْنِ يَوْمَ
 الْوُرُودِ وَثَبِّتْ لِي قَدْرَ صِدْقٍ عِنْدَكَ مَعَ الْحُسَيْنِ
 وَأَصْحَابِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ الَّذِينَ بَدَلُوا بِجَهَنَّمَ دُونَ الْحُسَيْنِ

الصفحة الثانية المشتملة على الفصول الثلاثة

[الملحق رقم ٥٥]



الملحق رقم [٥٦]

اَنْ يَجْعَلَنِي مَعَكُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاَنْ يُنَبِّئَ لِي عِنْدَكُمْ قَدَمَ صِدْقٍ
 فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاَسْئَلُهُ اَنْ يَبْلُغَنِي الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَاَنْ
 يُوَدِّعَنِي طَلَبَ تَارِكٍ مَعَ اِيَّامِ هُدَى ظَاهِرٍ مُطَابِقٍ لَكُمْ وَاَسْئَلُ اللَّهَ بِحُكْمِهِ
 وَبِالْمَشَانِ الَّذِي لَكُمْ عَلَيْهِ اَنْ يُعْطِيَنِي بِمَنْصَابِي لَكُمْ اَفْضَلَ مَا يُعْطَى
 مَنْصَابًا بِمَنْصِبِيهِ مَضِيئَةً مَا اعْظَمَهَا وَاَعْظَمَ رِزْقَهَا فِي الْاِسْلَامِ
 وَفِي جَمِيعِ السَّمَوَاتِ وَالْاَرْضِ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي فِي مَقَامِي مِنْ اَمَمِنَ تَالَهُ
 مِنْكَ صَلَوَاتٍ وَبِرَحْمَةٍ وَمَغْفِرَةٍ اللَّهُمَّ اجْعَلْ خِيَابِي مَجْمَعًا وَمَا
 مُحَمَّدٌ وَمَخَابِي مَهْمًا مُحَمَّدًا وَاللَّهُمَّ اِنْ هَذَا يَوْمٌ تَبَرَّكَ فِيهِ بِرَأْسِهِ
 وَاَنْ اَكَلَةَ الْاَجَادِ اللَّعِينِ مِنَ اللَّعِينِ عَلَي لِسَانِكَ وَلِسَانِ نَبِيِّكَ فِي
 كُلِّ مَوْطِنٍ وَمَوْقِفٍ وَتَعَفَّنِيهِ نَبِيِّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ
 الْعَنِ ابْنَ اَسْفَرٍ وَمَعْوِيَةَ وَبَزِينَةَ وَمَعْوِيَةَ عَلَيْهِمْ مِنَ اللَّعْنَةِ
 اَبَدًا اَبَدًا وَهَذَا يَوْمٌ تَبَرَّكَ بِهِ آلُ زَيْدٍ وَآلُ مَرْوَانَ وَبِهَاتِهِمْ
 اَحْسِنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّهُمَّ فَضَاعَفْ عَلَيْهِمُ اللَّعْنَةَ مِنْكَ وَالْجَنَابِ
 اللَّهُمَّ اِنِّي اَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَفِي مَوْقِعِي هَذَا وَاِيَّامِ حَيَاتِي وَبِالْبِرَاءَةِ
 مِنْهُمْ وَاللَّعْنَةَ عَلَيْهِمْ وَبِأُمَّةِ الْاَوَّلَةِ وَلِنَبِيِّكَ وَآلِ نَبِيِّكَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ
 تَعَوَّلَ اللَّهُمَّ الْعَنِ اَوَّلَ ظَاهِرِ الْحَقِّ مُحَمَّدٍ وَآخِرِهِ تَالِعِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ
 اللَّهُمَّ الْعَنِ الْعِصَابَةَ الَّتِي جَاءَتْ مِنَ الْحُسَيْنِ وَمَشَائِجَتِهَا وَبِأَيْعَتِهَا

الصفحة المشتملة على بداية فصل اللعن المكرر مائة مرة

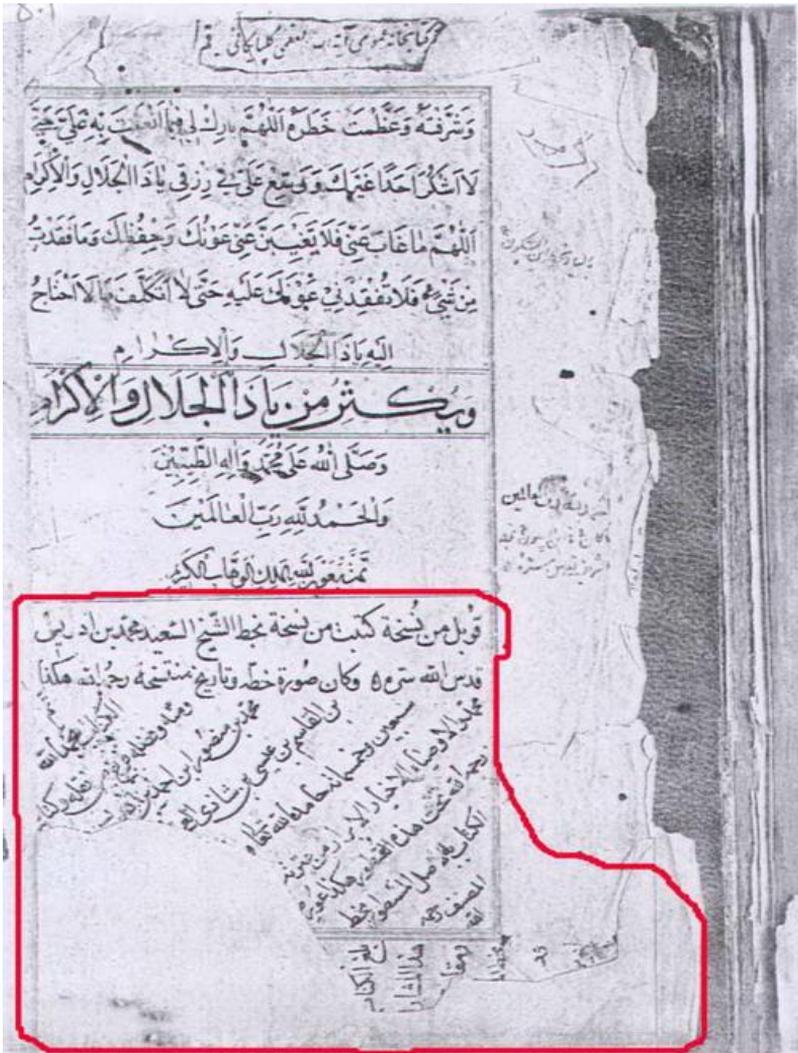
تابع الملحق رقم [٥٦]

وَتَأَيُّصَ عَلَى قَتْلِهِ يَا اللَّهُ اجْعَلْ لِعَسَاءٍ وَبَاسِكٍ وَتَقْتَمَلٍ عَلَيْهِمْ
 اللَّهُمَّ الْعَمِيرُ هَمِيحًا يَقُولُ ذَلِكَ مِائَةَ مَرَّةٍ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِمَا
 يَأْبُدُ اللَّهُ وَعَلَى الْأَبْدَانِ الَّتِي خَلَقْتَ بِفَنَائِكَ عَلَيَّ مَوْيَ سَلَامٍ اللَّهُمَّ
 بَقِيَّتْ وَبَقِيَ الْمَلِكُ وَالنَّهَارُ وَلَا جَعْلَةَ اللَّهُ أَحَقَّ الْعَهْدِ مِنِّي لِزِيَارَتِكَ
 السَّلَامَ عَلَى الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَعَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَعَلَى أَصْحَابِ الْحُسَيْنِ
 يَقُولُ ذَلِكَ مِائَةَ مَرَّةٍ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ حُضْرَتِ أَوْلِ طَائِفَةٍ
 بِاللَّعْنِ مِنِّي وَأَبْدَانِهِ أَوْلَادِ الْعَنْ عَجْبَةَ اللَّهِ مِنْ زِيَادِ وَأَبِي بَرَجَانَةَ
 وَعَجْرَةَ بْنِ سَعْدٍ وَسَهْمِ وَأَوْلِ أَبِي سَفِيَّانٍ وَأَوْلِ زِيَادِ وَأَوْلِ مَرْوَانَ
 إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَسْجُدُ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ لَكَ أَحْمَدُ هَذَا الْمَسْأَلُ مِنْ لَدُنِّي
 عَلَى صَبَابِهِمْ بِحَسْبِ اللَّهِ عَلَى عَظِيمِ بِرِّتِي يَا اللَّهُ اذْهَبْ عَنِّي شَفَاعَةَ الْحَسَنِ
 اللَّهُمَّ الْوَيْزُونَ وَنَبِيَّتِ الْوَيْزُونَ حَبِيبِ قَوْمِ الْحُسَيْنِ وَأَصْحَابِ الْحُسَيْنِ
 الَّذِينَ كَانُوا أَوْلِيَّكُمْ ذَهَبَ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَسَأَلَ عَلَيْهِ
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَزُورَهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ
 بِهَيْئَةِ الزِّيَارَةِ مِنْ زِيَارَتِكَ فَافْعَلْ فَلِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَكَرَّمَ وَتَبَّ
 أَوْ زِيَارَتِكَ مِنْ زِيَارَاتِ وَالِدِكَ عَلِيٍّ الْمُحْتَضِرِ هَذَا الْيَوْمَ فِي
 الْحَبَشَانِ وَفِيهَا ذِكْرَانَةٌ مِمَّا كَلَّمَكَ فِيهَا
 يَوْمَ الْعَصْرِ مِنْهُ كَانَ فِيهِ رُجُوعُ عَجْرَةَ وَسَهْمِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ

لنعمه
 يتعرف
 بالاعت
 رواه
 كل
 يزيد

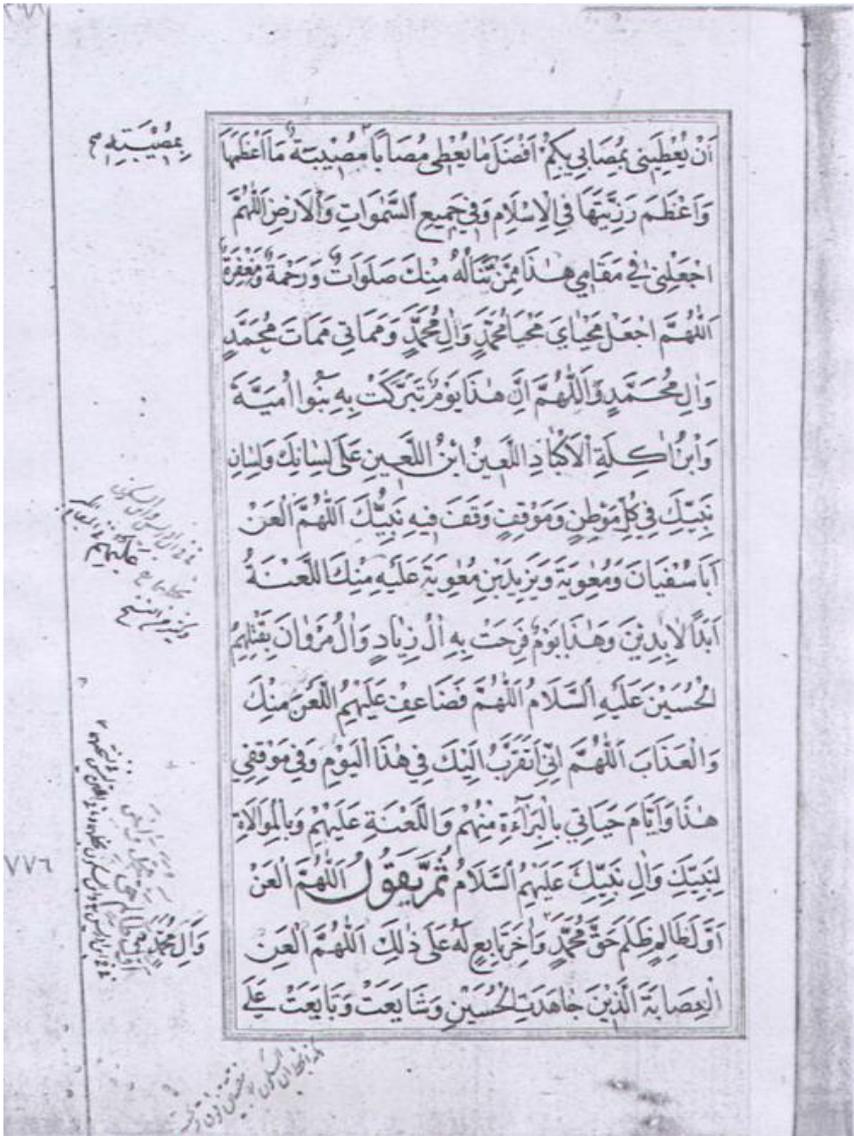
الصفحة المشتملة على فصل «اللهم خص» ونهاية الزيارة

[٥٧] الملحق رقم



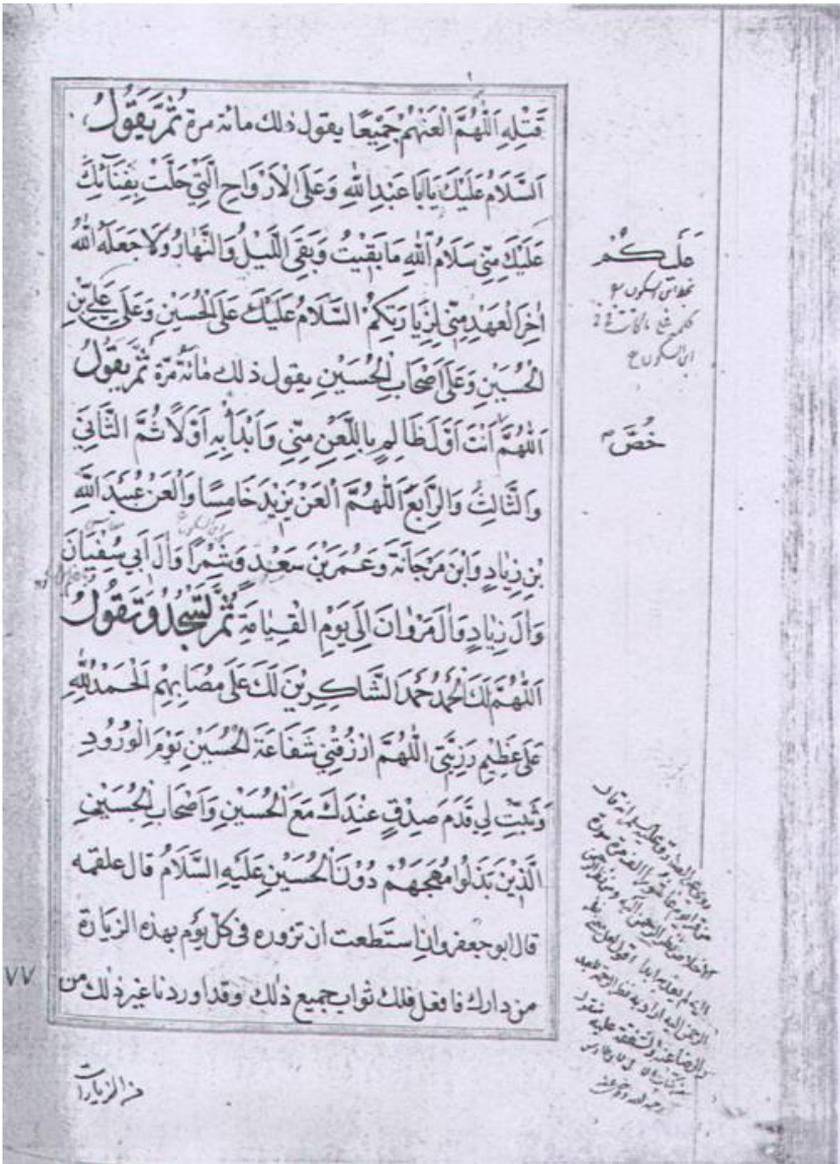
الصفحة الأخيرة من النسخة وفيها المقابلة وقد سقط منها قسم

الملحق رقم [٥٨]



الصفحة الرابعة من الزيارة وفيها بداية فصل اللعن المكرر مائة مرة

تابع الملحق رقم [٥٨]



الصفحة الأخيرة من الزيارة وفيها تكملة فصل السلام وفصل اللهم خص..

الملحق رقم [٥٩]

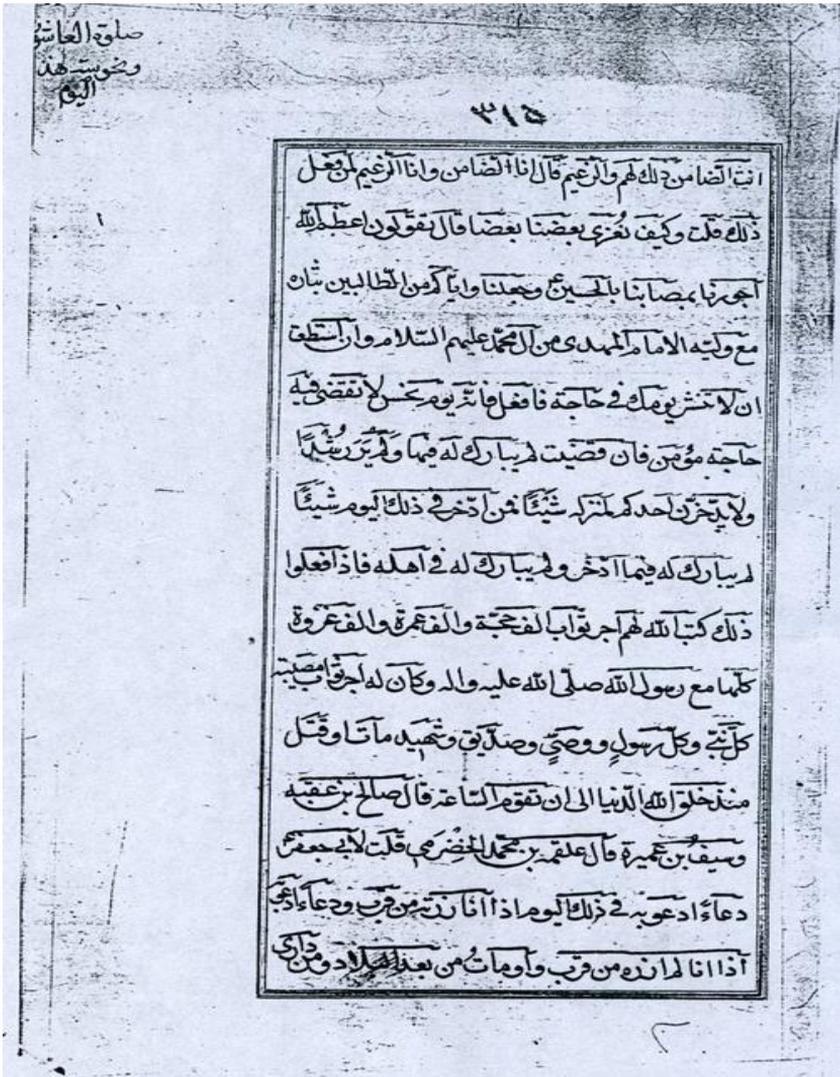
٣١٤

فَكَثُرَ كَرَامَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَاتَّصَلَ عَلَى رَسُولِهِ وَآلِهِ وَكَرَّمَ اللَّهُ عَلَيَّ طَا
 أَهْلَ الْبَيْتِ وَيَأْتِي الْحُسَيْنَ مَا اسْتَطَعَتْ وَهِيَ أَفْضَلُ الزَّيَارَةِ وَعَمَلٌ
 ذَلِكَ الْيَوْمَ فَقَدْ رَوَى زَيْدَ بْنَ أَحْمَدَ يَزِيدَ بْنَ أَبِي الْحُسَيْنِ عَنِ يَوْمِ
 مِنَ الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ صَالِحٍ يَرْتَعِبُهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مِنْ زَيْدِ
 بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ مِنَ الْحَرِّ حَتَّى يَبْطُلَ عَذَابُ بَابِكَا لِقَى اللَّهُ
 يَوْمَ يَلْقَاهُ بَنُو أَبِي لِقَى حَجَّةٍ وَالْقِيَامَةُ وَالْقِيَامَةُ تَوَابٌ كُلُّ حَجَّةٍ وَعَمَلٌ
 كِتَابِيْنَ نَحْنُ وَأَعْمَقُ نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَمَعَ الْأُمَّةِ
 الَّتِي شَدِيدِينَ قَالَ طَلَبْتُ حَجَلَتَ فَذَلِكَ فَصَارَ مَرْجُونَ فِي بَعِيدِ الْبِلَادِ وَأَقَامَ
 وَمَا يَكُنُ الْمَسِيرَ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ قَالَ ذَاكَ لَكَ بِرِزَالِي
 أَوْ صَدَقَ سَحَابٌ تَقَعَا فِي دَانَ وَأَوْجَلَّيْهِ بِالسَّلَامِ وَاجْتَهَدَ فِي الدَّعَاءِ
 عَلَيَّ يَا بَلَدِي وَصَلَّى مِنْ بَعْدِ كَعْبَيْنِ وَلَيْكِنْ ذَلِكَ فِي صَدَقَاتِنَا وَقَبْلَ
 أَنْ تَزُولَ أَنْ تَنْصُرَ لِنَيْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَيَكْبِيهِ وَيَأْمُرُ مِنْ دَانَ مَنْ
 لَا يَتَّقِيهِ بِالْبُكَاءِ عَلَيْهِ وَيَقِيمُ فِي دَانَ الْمَسْبُوبَةَ بِأَطْمَانِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ
 وَيُخْرِجُهُمْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِصَلَاتِهِمْ بِالْحُسَيْنِ يَا نَا الضَّامِنُ لَمْ يَمَّا ذَا
 صَلَوَاتُكَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ جَمِيعِ ذَلِكَ قَالَ فَلْتِ حَجَلَتَ فَذَلِكَ

فضل الزيارة وعملها
 في يوم عشاء

الصفحة الأولى وفيها بداية كلامه عند نقله لرواية فضل زيارة الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء

تابع الملحق رقم [٥٩]



وهذه الصفحة الثانية وفيها تنمة الكلام عن فضل الزيارة

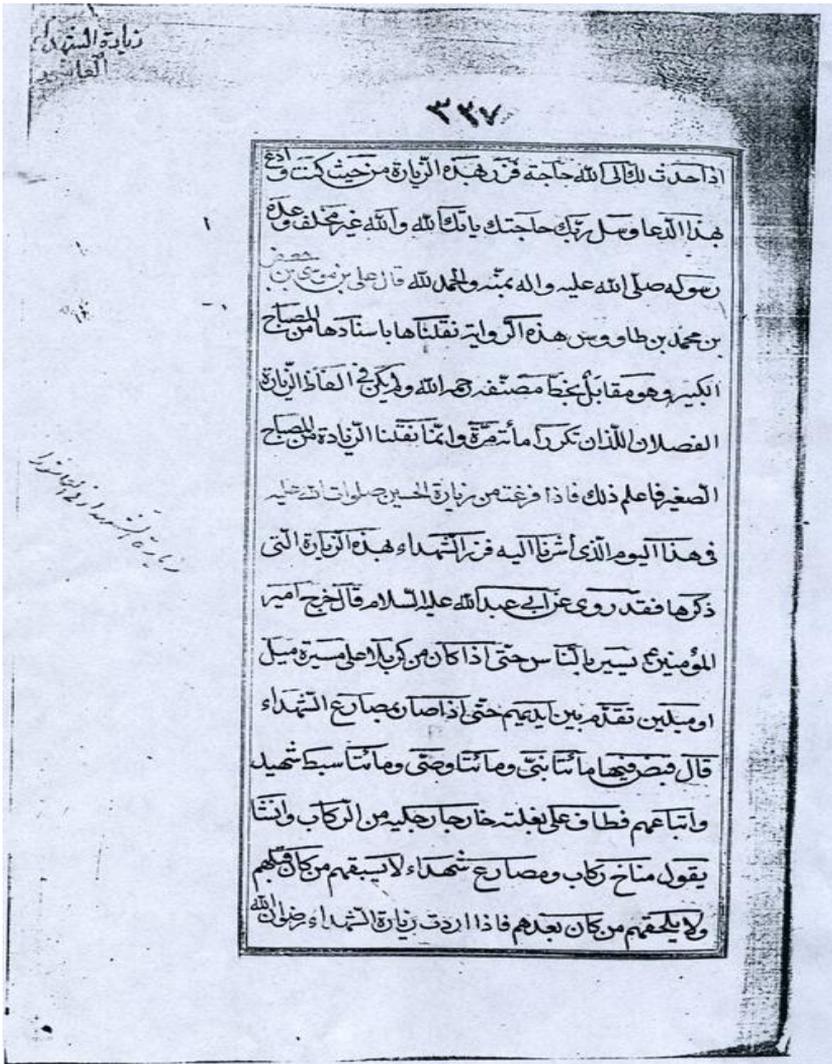
الملحق رقم [٦٠]

٣١٩

اللَّهُمَّ لَعْنَةُ الْوَطْأَةِ وَالْمُحْرَقَةِ وَالْمُجَدِّ وَالْمُخْرَجِ لِعَلِّكَ اللَّهُمَّ
 الْعَيْنِ الْعَصَابَةَ الَّتِي جَاهَدَ الْحُسَيْنُ وَتَابِعَتْ وَتَابِعَتْ عَلَى اللَّهِ
 الْعَنَمَ حَبِيبًا قَتَلَ ذَلِكَ مَا سَرَقَ شَرَفَكَ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا
 وَعَلَى الْأَرْوَاحِ الَّتِي جَلَّتْ فَنَائِكَ عَلَيْكَ وَمِنْهَا لَمْ يَلَمْ اللَّهُ مَا نَبَتْ قَدْ
 الْبَيْتِ وَالنَّهَارِ لِأَجَلِهِ اللَّهُ إِخْرَافَهُمْ لِيُنَادِيَ السَّلَامُ عَلَى الْحُسَيْنِ
 وَعَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَعَلَى أَصْحَابِ الْحُسَيْنِ تَقُولُ ذَلِكَ مَا سَرَقَ ثُمَّ تَقُولُ
 اللَّهُمَّ خُذْ لَنَا أَوْطَانًا بِالْعَرَبِيِّ وَالْأَسَدِيِّ وَالْأَسَدِيِّ وَالْأَسَدِيِّ
 وَالْأَسَدِيِّ اللَّهُمَّ الْعَيْنِ بِنِيحَانِهَا وَالْعَرَبِيِّ اللَّهُ بِنِيحَانِهَا وَالْأَسَدِيِّ
 وَعَمْرٍو بِنِيحَانِهَا وَالْأَسَدِيِّ وَالْأَسَدِيِّ وَالْأَسَدِيِّ وَالْأَسَدِيِّ
 ثُمَّ تَقُولُ اللَّهُمَّ لِلَّهِ مُحَمَّدًا شَاكِرِينَ عَلَى عَظِيمِ نِعْمَتِهِ
 لِحُدُودِهِ عَلَى مَصَابِيهِمُ اللَّهُمَّ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ عَاذَ الْحُسَيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 وَنَيْتَ لِي قَدَمِ صِدْقٍ مَعَ الْحُسَيْنِ وَأَصْحَابِ الْحُسَيْنِ الَّذِينَ بَدَلُوا بِحَبْلِهِمْ
 دُونَ الْحَبْلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ لِيَجْعَلَهُمُ إِنْ
 اسْتَطَعْتَ أَنْ تَرْفَعَهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ هَذِهِ الْأَرْوَاحَ مِنْ دَارِكَ فَاصْلُ
 فَكَ تَوَاجِعِ ذَلِكَ وَرَدِي مُحَمَّدًا بِرَحْمَةِ الطَّيْبِ السَّعِيدِ عَشِيرَةِ النَّبِيِّ

الصفحة الرابعة من الزيارة، وفيها الفصول الثلاثة

الملحق رقم [٦١]



صفحة نهاية رواية الزيارة بكاملها

ويذكر فيها أنه نقل الفصلين المكررين مائة مرة من المصباح الصغير

الملحق رقم [٦٢]

مَا أَعْظَمَهَا وَأَعْظَمَ رُزْقَهَا فِي الْأَسْلَامِ وَفِي جَمِيعِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
 اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي فِي مَقَاجِرِ هَذَا مِنْ تَنَالِ مَعْنِكَ صَلَوَاتٍ وَرَحْمَةٍ وَ
 مَغْفِرَةٍ اللَّهُمَّ اجْعَلْ عِيَايَ مِجْمَاعِي وَعَالَيَ مُحَمَّدٍ وَمَنَاقِبَ مُحَمَّدٍ بِإِذْنِ
 مُحَمَّدٍ اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا يَوْمٌ تَبَرَّكَتَ بِهِ نَبِيُّكَ وَأَبْنُ الْكَلْبَةِ الْأَكْبَادِ
 اللَّعِينِ ابْنُ اللَّعِينِ عَلَى لِسَانِكَ وَلِسَانِ نَبِيِّكَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَمَوْطِنٍ
 وَهَقَّتْ فِي نَبِيِّكَ عَلَيْهِ وَالْإِسْلَامِ اللَّهُمَّ الْعِنَ يَا سَفِيَّارَ وَمُعُونَةَ
 وَرَبَّكَ بِرَعْمَا وَيَزُورُ رَوَانَ وَالْمُرَوَّانَ عَلَيْهِمْ مِنْكَ اللَّعْنَةُ أَبَدًا لَا
 وَهَذَا يَوْمٌ فَرِحَتْ بِهِ الزُّبَيْرِيُّ وَالرُّوَّانِيُّ بِقَتْلِهِمُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 اللَّهُمَّ فَضَاعَتْ عَلَيْهِمُ اللَّعْنَةُ مِنْكَ وَالْعَذَابُ لِلْإِيمِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَقَرَّبُ
 إِلَيْكَ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَفِي مَوْقِفِي هَذَا وَأَيَّامِ حَيَاتِي بِالسَّلَامِ وَنِعْمَتِهِمْ
 وَاللَّعْنَةِ عَلَيْهِمْ وَيَا مُؤَلِّمَ الْإِسْلَامِ عَلَيْكَ وَالنَّبِيِّ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ
 السَّلَامُ تَرْقِيُولَ مَا نَعَرَهُ اللَّهُمَّ الْعِنَ أَوْ أظْلَمِ ظَلَمَ حَقَّ مُحَمَّدٍ وَ
 الْحُسَيْنِ وَأَخْرَجَ تَابِعَ لِعَلَى ذَلِكَ اللَّهُمَّ الْعِنَ الْعِضَابَةَ الْبِخْبَاهَةَ
 الْحُسَيْنِ وَشَامِعَتْ وَبِئْسَ وَتَابِعَتْ عَلَى قَتْلِهِ اللَّهُمَّ الْعِنَاهُمْ
 جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ مَا نَعَرَهُ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَعَلَى الْأَرْوَاحِ
 الَّتِي حَلَّتْ بِمَنَائِكَ عَلَيْكَ فِي سَلَامٍ اللَّهُ أَبَدًا مَا بَقِيَتْ وَيَسْقَى
 اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَلَا جَعَلَهُ اللَّهُ آخِرَ الْعَهْدِ مِنِّي لِزِيَارَتِكَ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَالطَّيِّبِينَ
 الطَّاهِرِينَ الْأَخْيَارِ
 الْأَبْرَارِ وَمَسْئَلُهُمْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 اللَّهُمَّ اجْعَلْ لِي فِي هَذَا يَوْمٍ
 مِنْ مَقَاجِرِ هَذَا مِنْ تَنَالِ
 مَعْنِكَ صَلَوَاتٍ وَرَحْمَةٍ
 وَرَبَّكَ بِرَعْمَا وَيَزُورُ

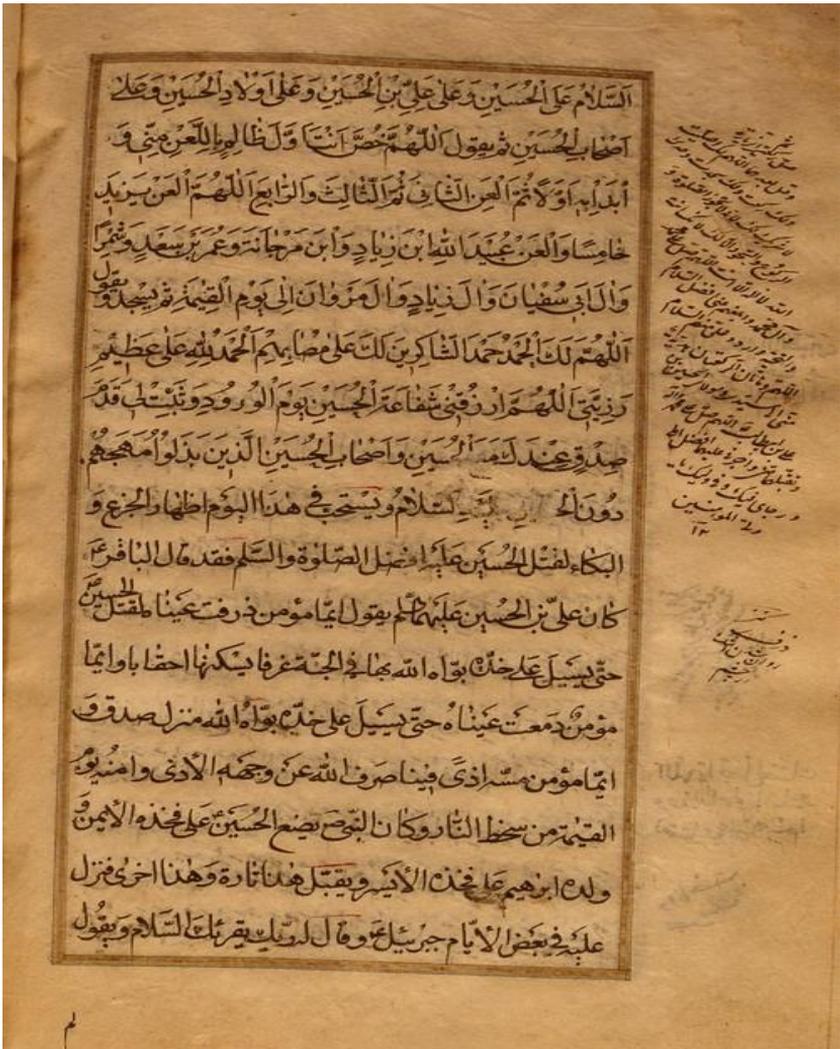
اللَّهُمَّ اجْعَلْ لِعَنَتِكَ
 وَعَذَابِكَ وَيَا سَفِيَّارَ
 فَتَقَرَّبُ عَلَيْهِمْ

وَإِنَّا نَحْنُ
 بِحَرَمِكَ

الصفحة الرابعة من الزيارة وفيها نهاية السلام الطويل وفصل اللعن المكرر

مائة مرة وبداية فصل السلام المكرر مائة مرة

تابع الملحق رقم [٦٢]



الصفحة الأخيرة من الزيارة وفيها تكملة فصل السلام المكرر مائة مرة،

وفصل «اللهم خص أنت...»، ودعاء السجود

فَهْرَسُ الْمُحْتَوَيَاتِ

٧	إهداء
٩	مقدمة
١١	نُصُوصٌ مُخْتَارَةٌ فِي فَضْلِ الزِّيَارَةِ
١٣	المُحَاضَرَةُ الْأُولَى
١٣	مدخل
١٤	خطأً أساسياً في الطرح
١٥	زيارة عاشوراء عبر القرون
٢١	خلط يكشف عن عدم الدقة
٢٤	دعوى التزوير بلا دليل
٢٦	عَوْدٌ عَلَى بَدْءٍ
٢٩	زيادة بيان وتوضيح
٣٠	دعواه على السيد ابن طاووس
٣٣	نسبة الإرسال إلى رواية الشيخ في المصباح
٣٤	وقفة تدقيق
٣٧	تحامل قلّ نظيره على الشيخ عباس القمي!
٣٨	حصر دعوى التزوير بخصوص المقطع الرابع!
٣٩	تنبيه ولفت نظر
٤١	تفسيرات للمقطع الرابع!

- ٤٣ مصدر المقطع الرابع في الزيارة
- ٤٥ المقطع الرابع سبب الخلاف بين الشيعة والسنة!
- ٤٧ نماذج على خلاف مدعاه
- ٥١ ربط الكلام هنا بما تقدم منه حول مسألة اللعن
- ٥٤ بداية الكلام حول النسخ الخطية
- ٥٨ حصر الكلام بنسخ المصباح الكبير والصغير
- ٦٠ مناقشة إجمالية لما ذكره من نسخ القسم الأول
- ٦٣ مناقشة إجمالية لما ذكره في القسم الثاني
- ٦٥ مناقشة إجمالية لما ذكره من نسخ القسم الثالث
- ٦٦ بداية المناقشة التفصيلية
- ٦٧ لفت نظر إلى نقطة مهمة
- ٦٨ لفت نظر إلى نقطة مهمة أخرى
- ٧٠ النسخة الأولى: نسخة النقاش الرازي
- ٧١ لفت نظر
- ٧١ الكلام معه في نسخة النقاش
- ٧٢ لفت نظر
- ٧٢ تغافل عن اسم الواقف وتأريخ الوقف!
- ٧٣ إجازات وقراءات وليس تصحيحات
- ٧٩ كلامه حول خصوصيات النسخة

- ٨٢ تنبيه مهم:
- ٨٥ إطناب في تعريف النقاش والدرويسي! !
- ٨٧ نكتة مهمة.
- ٨٧ ما ذكره نقلا عن كتاب الذريعة
- ٨٨ اعتراف بمجهولية الماوراء النهري
- ٨٨ ما ذكره في تعريف الدرويسي
- ٨٩ ما ذكره حول نص الزيارة في نسخة النقاش
- ٩٣ بيانٌ مختصرٌ لنصّ الزيارة في نسخة النقاش
- ٩٤ بداية الاختلاف بين نسخة النقاش وغيرها
- ٩٥ الفارق بين نسخة النقاش وبين نسخة السيد ابن طاووس
- ٩٧ نسخة النقاش تختلف عن كامل الزيارات
- ٩٨ نسخة النقاش تختلف عن المصباح الصغير
- ١٠٠ تكرار للتأكيد
- ١٠٠ الاستماتة في إثبات المطابقة بين النسختين!!
- ١٠٢ كاد المريب أن يقول خذوني
- ١٠٥ **المُحَاضَرَةُ الثَّانِيَّةُ**
- ١٠٥ **النسخة الثانية: نسخة مكتبة المرعشي النجفي**
- ١٠٦ مناقشة ما ذكره في نسخة المرعشي النجفي
- ١٠٩ **النسخة الثالثة: نسخة السيد ابن طاووس**

- ١١١..... مناقشة ما ذكره عن نسخة ابن طاووس
- ١١٢..... هذه هي الأمانة العلمية.....
- ١١٣..... تَقُولُ وَلَا وَكَيْسَ قَوْلًا.....
- ١١٤..... وجهة نظر
- ١١٧..... النسخة الرابعة: نسخة بخشي التوني.....
- ١٢٠..... كلامه عن خصوصيات النسخة
- ١٢١..... تداخل واضح وتكرار فاضح!
- ١٢١..... دعوى إجازة المحقق الكركي
- ١٢٣..... محاولة غير صائبة لتوثيق النسخة.....
- ١٢٣..... لفت نظر.....
- ١٢٤..... أمور لا تَمُتُّ إلى التوثيقات بصلة.....
- ١٢٦..... لفت نظر.....
- ١٢٨..... ما ذكره حول الزيارة في هذه النسخة.....
- ١٢٩..... إصرار على دعوى المطابقة!!.....
- ١٣٠..... بداية المفارقة.....
- ١٣٥..... **المَحَاضِرَةُ الثَّلَاثَةُ**.....
- ١٣٥..... النسخة الخامسة: نسخة الجد حفصي.....
- ١٣٥..... الإصرار على دعوى المطابقة!!.....
- ١٣٧..... أهمية النسخة لعدم وجود اللعن فيها!!.....

- ١٤٠..... نكتة ينبغي الالتفات إليها.
- ١٤١..... النسخة السادسة: نسخة خواجه شير أحمد.
- ١٤٢..... مفارقة واضحة.
- ١٤٢..... كلامه حول نص الزيارة في هذه النسخة.
- ١٤٣..... مناقشة ما ذكره في آخر المحاضرة الثالثة.
- ١٤٤..... تنبيه مهم.
- ١٤٧..... **المُحَاضَرَةُ الرَّابِعَةُ**
- ١٤٧..... كلامه حول نسخ القسم الثاني.
- ١٤٨..... ملاحظة مهمة.
- ١٤٨..... **النسخة الأولى: نسخة نصير الملك**
- ١٤٩..... ما ذكره حول نص الزيارة في هذه النسخة.
- ١٥٠..... مناقشة كلامه حول نص الزيارة.
- ١٥١..... **النسخة الثانية: نسخة الدماوندي.**
- ١٥٢..... مناقشة كلامه حول نص الزيارة في هذه النسخة.
- ١٥٣..... ملاحظة جديرة بالتأمل.
- ١٥٥..... **المُحَاضَرَةُ الْخَامِسَةُ**
- ١٥٥..... **النسخة الثالثة: نسخة ملا محمد جعفر**
- ١٥٥..... لفت نظر.
- ١٥٦..... كلامه حول نص الزيارة في هذه النسخة.

- أشبه بحاطب ليل ١٥٧
- الملاحظات على هذه النسخة ١٥٧
- النسخة الرابعة: نسخة الكركاني ١٥٩
- ملاحظات طفيفة ١٥٩
- كلامه في نهاية نسخ القسم الثاني ١٦١
- الملاحظات على هذا المقطع ١٦٢
- لفت نظر ١٦٣
- تكرار للدعوى بلا دليل!! ١٦٣
- المصباح الصغير اختصار للمصباح الكبير ١٦٤
- المُحَاصِرَةُ السَّادِسَةُ ١٦٥
- لفت نظر ١٦٥
- كلامه حول نسخ القسم الثالث ١٦٦
- لفت نظر ١٦٧
- المناقشة لما ذكره حول نسخ القسم الثالث ١٦٧
- عدد النسخ في النوع الأول ١٦٨
- النسخة الأولى: نسخة علاء بيك ١٦٩
- مناقشة كلامه حول هذه النسخة ١٧٠
- النسخة الثانية: نسخة سيد عبد الحي ١٧١
- النسخة الثالثة: نسخة فرخ ١٧١

- ١٧١ النسخة الرابعة: نسخة معين الدين الأصفهاني
- ١٧٢..... مناقشة ما ذكره حول نسخة معين الدين
- ١٧٣..... تعامله مع حواشي النسخ
- ١٧٥ النسخة الخامسة: نسخة عبد السميع
- ١٧٥..... المناقشة لما ذكره حول هذه النسخة
- ١٧٧ النسخة السادسة: نسخة الشاهرودي
- ١٧٧..... المناقشة لما ذكره حول هذه النسخة
- ١٧٨..... أصالة التزوير والتحريف!!
- ١٧٩..... مفارقة واضحة
- ١٨١ الْمُحَاضَرَةُ السَّابِعَةُ
- ١٨١..... الكلام حول نسخ النوع الثاني، أو القسم الرابع
- ١٨١..... ملخص ما ذكره
- ١٨٣..... لفت نظر
- ١٨٣ النسخة الأولى: نسخة ابن زنكي
- ١٨٤..... مفارقات واضحة!
- ١٨٤..... هنا تكمن المفارقة
- ١٨٥..... ما ذكره تحت عنوان الملاحظات
- ١٨٧..... مناقشة ما ذكره
- ١٨٧..... مفارقات واضحة

- ١٨٨..... اصطياد في الماء العكر!
- ١٨٩..... يناقض نفسه بنفسه!
- ١٩٠..... نص الزيارة في نسخة ابن زنكي.
- ١٩٠..... المناقشة لما ذكره حول نص الزيارة.
- ١٩١..... تنويه مهم.
- ١٩٢..... النسخة الثانية: نسخة شمس الدين اليزدي
- ١٩٢..... لفت نظر.
- ١٩٣..... مناقشة ما ذكره حول النسخة.
- ١٩٥..... ملاحظاته على النسخة.
- ١٩٦..... المناقشة لما ذكره من ملاحظات.
- ١٩٧..... بيان مختصر حول هذه النسخة.
- ١٩٩..... الْمُحَاضَرَةُ الثَّامِنَةُ
- ١٩٩..... نسخة غياث الدين الاسترآبادي.
- ٢٠٠..... لفت نظر.
- ٢٠١..... كلامه حول مواصفات النسخة.
- ٢٠٢..... المناقشة لما ذكره في المواصفات.
- ٢٠٣..... مفارقات مكشوفة!
- ٢٠٤..... لفت نظر.
- ٢٠٧..... تصحيح هذه النسخة.

- ٢١٠..... بيان حقيقة المقابلة.
- ٢١٢..... توضيح مقابلة الحسن بن راشد.
- ٢١٢..... توضيح مقابلة علي بن أحمد الرميلى.
- ٢١٥..... توضيح مقابلة عماد الدين الاسترآبادي.
- ٢١٥..... توضيح مقابلة ابن إدريس الحلي.
- ٢١٨..... ملاحظة على ما ذكره عن النسخة.
- ٢٢٠..... كلامه حول التعرّف على النساخ!!
- ٢٢١..... مناقشة ما ذكره حول أعلام المقابلة.
- ٢٢١..... أما بالنسبة للمولى أحمد التوني.
- ٢٢٢..... محاولة غير موفقة.
- ٢٢٣..... تصحيف واضح.
- ٢٢٤..... حرفة العاجز!
- ٢٢٥..... أما بالنسبة للرميلى.
- ٢٢٦..... الرميلى من أجلة الأصحاب.
- ٢٢٧..... أما بالنسبة لابن السكون.
- ٢٢٧..... ماذا وراء الأكمة؟
- ٢٢٨..... محاولة خلط الأوراق!
- ٢٢٩..... مظلومية ابن السكون.
- ٢٢٩..... الأمثال تضرب ولا تقاس.

- ٢٢٩..... توثيق علماء المقابلة
- ٢٣١..... النتيجة النهائية
- ٢٣١..... لفت نظر
- ٢٣٢..... كلامه في الملاحظات العامة
- ٢٣٢..... مناقشة الملاحظة (١)
- ٢٣٣..... مناقشة الملاحظة (٢)
- ٢٣٦..... مناقشة الملاحظة (٣)
- ٢٣٦..... خلط واضح يكشف عن أمور
- ٢٣٧..... زاد في الطين بلة!
- ٢٣٧..... خَبَطَ خَبَطَ عَشْوَاءَ وَرَكِبَ ظَهَرَ عَمِيَاءَ
- ٢٣٨..... مناقشة الملاحظة (٤)
- ٢٣٨..... كلام في غاية الغرابة
- ٢٣٩..... فهو بين خيارين أحلاهما مُرٌّ
- ٢٤٠..... مناقشة الملاحظة (٥)
- ٢٤٠..... محاولة لَدَرِّ الرَّمَادِ فِي الْعِيُونِ
- ٢٤١..... ما عشت أراك الدهر عجباً
- ٢٤٢..... مناقشة الملاحظة (٦)
- ٢٤٣..... مناقشة الملاحظة (٧)
- ٢٤٤..... مناقشة الملاحظة (٨)

- ٢٤٤..... التشكيك عادة متبعة
- ٢٤٥..... مناقشة الملاحظة (٩)
- ٢٤٥..... احتمال مبني على احتمال
- ٢٤٨..... مناقشة الملاحظة (١٠)
- ٢٤٨..... محاولة يائسة
- ٢٥١..... المفارقات الواضحة
- ٢٥٢..... المفارقة الأولى
- ٢٥٣..... المفارقة الثانية
- ٢٥٤..... المفارقة الثالثة
- ٢٥٥..... ختامها مسك
- ٢٥٧..... **المُحَاضَرَةُ التَّاسِعَةُ**
- ٢٥٨..... الكيل بمكيالين
- ٢٥٨..... ما أشبه الليلة بالبارحة
- ٢٦١..... **المُحَاضَرَةُ العَاشِرَةُ**
- ٢٦١..... نسخة معتمدة على نسخة ابن أبي الجود
- ٢٦١..... لفت نظر مهم
- ٢٦٢..... لفت نظر آخر
- ٢٦٢..... طريق النسخة إلى نسخة المصنف
- ٢٦٢..... إجازة ابن أبي الجود على المصباح الكبير

- ٢٦٣..... بيان الإجازة
- ٢٦٥..... قرب الإسناد في الإجازة.
- ٢٦٥..... ترجمة أعلام الإجازة.
- ٢٦٨..... محاولة خلط الأوراق!
- ٢٧٠..... بيان مختصر حول نسخة المختصر.
- ٢٧١..... بيان القراءة
- ٢٧٢..... ترجمة ابن أبي زنبور
- ٢٧٣..... الفارق بين الإجازة والقراءة
- ٢٧٤..... ملاحظات مبنية على ما تقدم.
- ٢٧٨..... نسخة محمد صالح النهاري
- ٢٧٨..... نص المقابلة التي على نسخة النهاري
- ٢٨٠..... بيان حقيقة المقابلة
- ٢٨٥..... التشكيك عادة متبعة!
- ٢٨٦..... البُشْرُوي أو التبردي؟!
- ٢٨٧..... للأمانة العلمية
- ٢٨٨..... نسخة محمد فاضل التوني
- ٢٨٨..... كلامه حول المقابلة التي على هذه النسخة
- ٢٩٠..... المناقشة لما ذكره حول المقابلة
- ٢٩٠..... الظاهر من المقابلة

- ٢٩١..... تركيزه على نسخة غياث الدين!
- ٢٩٣..... المَحَاضِرَةُ الحَادِيَّةُ عَشَرَ.....
- ٢٩٣..... نسخة الأنصاري.....
- ٢٩٣..... وجه النسبة للأنصاري.....
- ٢٩٤..... مناقشة ما ذكره حول المقابلة.....
- ٢٩٦..... بيان حقيقة المقابلة.....
- ٢٩٨..... متابعة في التصحيف!!.....
- ٣٠٠..... لفت نظر.....
- ٣٠٢..... متن الزيارة في هذه النسخة.....
- ٣٠٣..... المَحَاضِرَةُ الثَّانِيَّةُ عَشَرَ.....
- ٣٠٣..... نسخة محمد مهدي.....
- ٣٠٤..... مناقشة ما لاحظته على النسخة.....
- ٣٠٦..... حقيقة كتاب مصباح المتهجد.....
- ٣٠٦..... نسخة الرقي.....
- ٣٠٨..... حقيقة هذه المقابلة.....
- ٣٠٩..... ملاحظات تكشف عن تحامل عجيب؟!.....
- ٣١٣..... فرضية تجار المخطوطات؟!.....
- ٣١٥..... نسخة عصيدة.....
- ٣١٧..... فهرسة أولية.....

٣٢٠	الخاتمة
٣٢٣	بَحْثُ إِثْبَاتِ الزِّيَارَةِ.
٣٢٣	إثبات «زيارة عاشوراء» من خلال النسخ الخطية وغيرها
٣٢٣	مقدمة
٣٢٥	طرق الإثبات
٣٢٥	أما النقطة الأولى: نسخ المصباح الكبير (مصباح المتهدج)
٣٢٥	نسخة غياث الدين الاسترآبادي
٣٢٦	نسخة ابن أبي الجود
٣٢٧	للأمانة العلمية
٣٢٨	حساب الاحتمالات يوجب الاطمئنان
٣٢٨	ما يذكر في حواشي الكتب
٣٣٠	أما النقطة الثانية: نسخ المصباح الصغير (مختصر المصباح)
٣٣٠	مقدمة موجزة
٣٣٢	نسخة ابن العلقمي
٣٣٢	للأمانة العلمية
٣٣٣	نسخة محمد علي الطبسي
٣٣٥	نص المقابلة على نسخة الطبسي
٣٣٧	نسخة ابن زنبور
٣٣٧	تذكير

- ٣٣٧..... مواصفات النسخة
- ٣٣٨..... النسخة ناقصة الآخر
- ٣٣٨..... القراءة التي على النسخة
- ٣٣٩..... الأعلام في هذه القراءة
- ٣٣٩..... هل القراءة لهذه النسخة؟
- ٣٤٠..... الزيارة في هذه النسخة
- ٣٤١..... في حال اختلاف النسخ أيها يقدم؟
- ٣٤١..... نسخة الكلبيكاني
- ٣٤٢..... الزيارة في هذه النسخة
- ٣٤٣..... أما النقطة الثالثة: اعتماد العلماء في كتبهم
- ٣٤٣..... مزار ابن المشهدي
- ٣٤٤..... زيارة عاشوراء في مزار ابن المشهدي
- ٣٤٦..... مصباح الزائر وجناح المسافر
- ٣٤٦..... زيارة عاشوراء في مصباح الزائر
- ٣٤٧..... تنبيه وتذكير
- ٣٤٧..... تنبيه آخر
- ٣٤٩..... فرحة الغري في تعيين قبر أمير المؤمنين (عليه السلام)
- ٣٥١..... منهاج الصلاح في اختصار المصباح
- ٣٥١..... تنويه

- ٣٥٣..... زيارة عاشوراء في منهاج الصلاح
- ٣٥٥ مزار الشهيد الأول
- ٣٥٧ جَنَّةُ الْأَمَانِ الْوَأَقِيَّةِ وَجَنَّةُ الْإِيْمَانِ الْبَاقِيَّةِ (مصباح الكفعمي)
- ٣٥٧..... ترجمة مختصرة
- ٣٥٩..... زيارة عاشوراء في الكتاب
- ٣٥٩ بِحَارِ الْأَنْوَارِ الْجَامِعَةِ لِذُرْرِ أَخْبَارِ الْأَيْمَةِ الْأَطْهَارِ
- ٣٦٢..... أما النقطة الرابعة: شروح العلماء على الزيارة المباركة
- ٣٦٢..... مدخل
- ٣٦٣..... شروح زيارة عاشوراء
- ٣٦٣ شفاء الصدور في شرح زيارة العاشور
- ٣٦٤ رسالة في كيفية زيارة عاشوراء
- ٣٦٤ اللؤلؤ النضيد في شرح زيارة مولانا الشهيد
- ٣٦٥ الكنز المخفي
- ٣٦٥ شرح زيارة عاشوراء
- ٣٦٦..... أما النقطة الخامسة: النسخ الناقصة وظرف التقية
- ٣٦٦..... مقدمة
- ٣٦٧..... محاور ثلاثة
- ٣٧٣ الخاتمة
- ٣٧٤..... مسألة: ارتباط البحث في الزيارة بمسألة اللعن

٣٧٩.....	نماذج من زيارات الحسين عليه السلام ورد فيها اللعن
٣٨١.....	الدعاء الوارد في زيارة عاشوراء.....
٣٨٣.....	مَسْرَدُ الْمُلْحَقَاتِ.....
٤٤٥.....	فَهْرَسُ الْمُحْتَوَيَاتِ.....